الجامعات ومصير العرب

٦

بسم الله الرحمن الرحيم

الجات ومصير العرب

(المجلد السادس)

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩٠ب المعادى ت:٣٨٠٢٠٣٣

مجلد رقم ٦ الجات ومصير العرب ( )

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
تشويق ١٨ قصة ورواية من أعمال إحسان عبد القدوس			
	المصور	٢٥٨	٩٥-٠٣-١٠
أوراق الجات والمستقبل			
مصطفى عبدالغنى	الاهرام	٢٦٠	٩٥-٠٣-١٠
قانون "البراءة" ضد الاختراع !!			
	الاهرام	٢٦١	٩٥-٠٣-١١
المطالبة بالتوجيه باتفاقية الجات لتحقيق الايجابيات وتقليل السلبيات			
سهيلة نظمى	الاهرام	٢٦٤	٩٥-٠٣-١١
"الجات" تتيح لمصر قدرة تنافسية فى الاسواق العالمية			
حسين ثابت	الاهرام	٢٦٥	٩٥-٠٣-١٣
آثار اتفاقية "الجات" على أسعار المواد التموينية			
	الاهرام المسائى	٢٦٦	٩٥-٠٣-١٣
السعودية تستبعد وجود عراقيل أمام انضمامها إلى اتفاقية"غات"			
مصطفى شهاب	الحياة	٢٦٧	٩٥-٠٣-١٣
"الاكواد" يدعو الجامعة العربية لتفعيل المشترك			
خالد احمد	العالم اليوم	٢٦٨	٩٥-٠٣-١٤
"الجات" فى الاحتفال بيوم الصيدلى			
	الشعب	٢٧١	٩٥-٠٣-١٤
أمير قطر يوقع مرسوماً بالانضمام إلى منظمة التجارة الدولية			
	الحياة	٢٧٢	٩٥-٠٣-١٤
مؤشرات .. كيف نتخطى تحديات الجات؟			
اسامة سرايا	الاهرام	٢٧٣	٩٥-٠٣-١٥
الجات .. هل تؤثر على المنطقة الحرة ببورسعيد			
حامد الالفى	الاهرام المسائى	٢٧٤	٩٥-٠٣-١٧
أوراق الجات والمستقبل !			
مصطفى عبد الغنى	الاهرام	٢٧٥	٩٥-٠٣-١٧

مجلد رقم ٦ الجات ومصير العرب (٢)

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
اللجنة الوزارية للانتاج تبحث ايجابيات وسلبيات الجات		الاهرام	٢٧٦	١٨-٠٣-٩٥
السعودية تبحث عن استراجية اقتصادية موحدة لمواجهة الانعكاسات المترتبة على الانضمام إلى "	مصطفى شهاب	الحياة	٢٧٧	٢١-٠٣-٩٥
تنمية سيناء لمواجهة الشرق أوسطية والجات	حلمى النمنم	الكواكب	٢٧٩	٢١-٠٣-٩٥
محاولة اغتيال كاتب !	محفوظ عبد الرحمن	الكواكب	٢٨٣	٢١-٠٣-٩٥
مؤتمر للاتصالات يناقش انعكاسات "الجات" على الدول العربية	شريف خفاجى	الاخبار	٢٨٥	٢٢-٠٣-٩٥
١,٤ مليار نموا سنويا متوقعاً فى الصادرات العربية بعد الانضمام لمنظمة التجارة		الاهرام	٢٨٦	٢٢-٠٣-٩٥
سوق القاهرة فى عالم الجات بلادنا الحلوة		الاهالى	٢٨٧	٢٢-٠٣-٩٥
أوراق الجات والمستقبل !	مصطفى عبد الغنى	الاهرام	٢٨٨	٢٤-٠٣-٩٥
هل صحيح من المفيد الاحجام حالياً عن الشراء انتظاراً لاسعار الجات المخفضة ؟		الاهرام	٢٨٩	٢٤-٠٣-٩٥
وثيقة للسياسة التكنولوجية بمصر .. أمل هل يتحقق ؟!		الاهرام المسائى	٢٩٠	٢٤-٠٣-٩٥
التوكيلات الملاحية ومرحلة جديدة فى ظل الجات	حامد الالفى	الاهرام المسائى	٢٩١	٢٥-٠٣-٩٥
مناقشة اتفاقية الجات ومشروع الخطة		وطنى	٢٩٣	٢٦-٠٣-٩٥
الجات لا تمنع حماية السوق من الإغراق	هانى خيرى	السياسى	٢٩٤	٢٦-٠٣-٩٥
إحالة قرار الرئيس مبارك بانضمامها مصر لاتفاقية "الجات" إلى مجلس الشورى	محمود غلاب	الوفد	٢٩٥	٢٦-٠٣-٩٥
د. برهام محاضرة عن قانون التأمين و "الجات"		الاهرام	٢٩٦	٢٧-٠٣-٩٥
اتجاه نحو إعادة النظر فى تجارة السلع الزراعية	عرفان رشيد	الحياة	٢٩٧	٢٧-٠٣-٩٥

مجلد رقم ٦ الجات ومصير العرب ؟!)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الإمارات : انضامنا إلى منظمة التجارة الدولية رهن بمدى ملاءمة ذلك لمصالحنا الاقتصادية			
شفيق الاسدى	الحياة	٢٩٩	٩٥-٠٣-٢٧
مصر قدم التزامات محددة فى اطار تطبيق اتفاقية "غات"			
	الحياة	٣٠١	٩٥-٠٣-٢٧
الوحدة الجمركية للدول الأعضاء تدعم موقفها التفاوضى فى إطار "غات"			
	الحياة	٣٠٣	٩٥-٠٣-٢٨
التزام الحكومة باتخاذ إجراءات تجنب الآثار السلبية للجات			
اسامه شرشر	الاخبار	٣٠٤	٩٥-٠٣-٢٩
"الجات" .. أمام مجلس الشعب الشهر القادم وزير الاقتصاد يؤكد أنه لا خيار أمامنا إلا الانضمام للاتفاق			
	الاهرام المسائى	٣٠٥	٩٥-٠٣-٢٩
مناقشة ساخنة قبل المواجهة على اتفاقية "الجات"			
جهاد عبد المنعم	الوفد	٣٠٦	٩٥-٠٣-٢٩
إيجابيات "الجات" وسلبياتها بين مجلس الشعب والشورى			
	الاهرام المسائى	٣٠٧	٩٥-٠٣-٣٠
أوراق الجات والمستقبل			
مصطفى عبد الغنى	الاهرام	٣٠٨	٩٥-٠٣-٣١
الاقتصاد المصرى واتفاقية الجات			
ياسر صبحى	الاهرام	٣٠٩	٩٥-٠٤-٠٢
الفاو تحذر : الدول النامية الضحية الأولى "للجات"			
	العالم اليوم	٣١٣	٩٥-٠٤-٠٣
لا التزامات بتخفيض الجمارك حرصاً على الصناعات الوطنية			
زايد على سعد	الاخبار	٣١٤	٩٥-٠٤-٠٤
فرص جديدة لصادرات الأرز والخضر والفواكة من خلال الجات			
ياسر صبحى	الاهرام	٣١٦	٩٥-٠٤-٠٤
اللجنة المشتركة بمجلس الشعب تناقش الموافقة على الانضمام للجات			
	الاهرام	٣١٧	٩٥-٠٤-٠٤
بالقانون .. قطاع التأمين يستعد للجات			
ابتسام سعد	الاهرام	٣١٨	٩٥-٠٤-٠٤
تطوير الإدارة لزيادة الإنتاج وتحسنه لمواجهة المنافسة			
عبد الجواد على	الاهرام	٣١٩	٩٥-٠٤-٠٤
خبراء الإدارة يحذرون من الآثار السلبية لاتفاقية الجات			
	الاهالى	٣٢١	٩٥-٠٤-٠٥

مجلد رقم ٦ الجات ومصير العرب ( )

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
السرقة فى مجال الفكر والتكنولوجيا			
امين هويدى	الاهالى	٣٢٢	٠٥-٠٤-٩٥
الشعب والشورى .. واتفاقية الجات			
احمد الغمرى	الاهرام	٣٢٣	٠٥-٠٤-٩٥
السوق العربية المشتركة ضرورة لمواجهة الإغراق			
عبد الجواد على	الاهرام	٣٢٤	٠٥-٠٤-٩٥
دقت ساعة الجات			
محمود معوض	الاهرام	٣٢٦	٠٥-٠٤-٩٥
الاقتصاد المصرى قادر على الاستفادة من مميزات اتفاقية الجات			
امال علام	الاهرام	٣٢٨	٠٥-٠٤-٩٥
كيف نواجه سلبيات اتفاقية الجات ؟			
	الجمهورية	٣٣٠	٠٥-٠٤-٩٥
مجلس الشورى يوافق على اتفاقية "الجات "			
	الاهرام المسائى	٣٣٣	٠٥-٠٤-٩٥
مجلس الشورى يختتم مناقشاته حول "الجات" اليوم			
	الاهرام المسائى	٣٣٣	٠٥-٠٤-٩٥
الاتفاقية ترفع أسعار المواد الغذائية وتعطى مصر مزايا الصادرات المنسوجات			
اشرف نبيل	العالم اليوم	٣٣٤	٠٦-٠٤-٩٥
مجلس الشورى يحذر من إغراق الأسواق بالسلع المستوردة			
صالح شلبى	الاحرار	٣٣٦	٠٦-٠٤-٩٥
مجلس الشورى يوافق على انضمام مصر للجات			
زايد على سعد	الاخبار	٣٣٧	٠٦-٠٤-٩٥
لا مجال للتعسف فى حقوق الملكية الفكرية و الاختراعات			
عبد الجواد على	الاهرام	٣٣٩	٠٦-٠٤-٩٥
اتفاقية الجات والاقتصاد المصرى فى دورة بنقابة العاملين بالصحافة			
	الاهرام	٣٤١	٠٦-٠٤-٩٥
أوراق الجات والمستقبل !			
مصطفى عبد الغنى	الاهرام	٣٤٢	٠٧-٠٤-٩٥
انتبهوا أيها السادة: هل تؤكد اتفاقية الجات نهاية صناعة السينما فى مصر ؟!			
سعيد علام	الوفد	٣٤٣	٠٨-٠٤-٩٥
كيف نواجه نتائج اتفاقية الجات "٣"			
	الجمهورية	٣٤٦	٠٨-٠٤-٩٥

مجلد رقم ٦ الجات ومصر العرب (   )

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
هل تؤكد اتفاقية الجات نهاية صناعة السينما فى مصر ؟!			
سعيد علام	الوفد	٣٤٧	٩٥-٠٤-٠٨
نجاح الاتفاقية مرهون بجهود اتحاد الصناعات والغرف التجارة ورجال الأعمال والمستثمرين			
أشرف نبيل	العالم اليوم	٣٤٩	٩٥-٠٤-٠٨
الجات فى مجلس الشورى !			
محمد الطويل	اكتوبر	٣٥٢	٩٥-٠٤-٠٩
مصر واتفاقيات الجات (١) التحديات وداخل المواجهة			
	السياسى	٣٥٣	٩٥-٠٤-٠٩
نقطة البداية موعد مع الجات			
احمد العطار	الاهرام	٣٥٥	٩٥-٠٤-٠٩
١٥ بحثاً فى ندوة عن "الجات" اليوم			
ماجدة عطية	الاهرام	٣٥٦	٩٥-٠٤-٠٩
لا مخاوف من انضمام مصر للجات فى ظل الاصلاح الاقتصادى			
	الاخبار	٣٥٧	٩٥-٠٤-١٠
الحكومة لن تتخلى عن دورها لحماية الاقتصاد القومى			
محمد الشماع	الاخبار	٣٥٩	٩٥-٠٤-١٠
الاتفاقية فرصة للاقتصاد المصرى .. ومواجهة التحديات العبء الأساسى فى المنافسة الخارجية عل			
يوسف عبد الرحمن	الجمهورية	٣٦٠	٩٥-٠٤-١٠
تشجيع رؤوس الأموال على إقامة الصناعات التصديرية			
ماجدة عطية	الاهرام	٣٦٢	٩٥-٠٤-١٠
جهاز بكل وزارة لمناقشة آثار انضمام مصر للاتفاقية			
محمد الشندويلى	الاهرام المسائى	٣٦٣	٩٥-٠٤-١١
اعادة النظر فى القوانين الاقتصادية للتناسب مع اتفاقية (الجات) ووضع استراتيجية للصناعات			
ماجدة عطية	الاهرام	٣٦٤	٩٥-٠٤-١٣
إعادة النظر فى التشريعات القائمة			
محمد الشماع	الاخبار	٣٦٥	٩٥-٠٤-١٣
الجات تنتظر التشريع			
طلعت المغربى	الوفد	٣٦٦	٩٥-٠٤-١٣
الامارات تؤكد التزامات جداول التعرفات التى قمتها دول التعاون لانضمامها إلى "غات"			
شفيق الاسدى	الحياة	٣٦٧	٩٥-٠٤-١٣
الصين تبحث استئناف إنضمامها للجات			
	الاحرار	٣٦٨	٩٥-٠٤-١٤

مجلد رقم الجات ومصر العرب (

العنوان

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الجمعية المصرية الاقتصادية تحذر من الآثار السلبية لاتفاقية الجات محمد جلال	الاحرار	٣٦٩	١٤-٠٤-٩٥
مع "الجات" التحديات قادمة .. فماذا أعددنا لمواجهتها ؟	الاهرام المسائى	٣٧٠	١٤-٠٤-٩٥
الجات .. تعظيم الاستفادة منها وتحجيم سلبياته ! سامى متولى	الاهرام	٣٧٢	١٤-٠٤-٩٥
أخطر تقرير برلمانى عن اتفاقية الجات أمام مجلس الشعب غداً	الاهرام المسائى	٣٧٣	١٥-٠٤-٩٥
آثار الجات على الزراعة تناقشها ندوة الثلاثاء القادم عبد الوهاب حامد	الاهرام	٣٧٥	١٥-٠٤-٩٥
مصر واتفاقيات الجات ٢ التحديات ومداخل المواجهة	السياسى	٣٧٦	١٦-٠٤-٩٥
"الجات" تطارد الفقراء افريقيا تخسر ٢ مليار سنوياً	جريدة مصر	٣٧٧	١٦-٠٤-٩٥
اتفاقية الجات .. وتراثنا المصرى سينوت حليم دوس	الاخبار	٣٨١	١٧-٠٤-٩٥
مجلس الشعب يوافق على اتفاقية الجات	الاخبار	٣٨٣	١٧-٠٤-٩٥
مجلس الشعب يوافق على انضمام مصر لاتفاق منظمة التجارة العالمية	الاهرام المسائى	٣٨٤	١٧-٠٤-٩٥
حقوق الملكية الفكرية واتفاقية الجات	الاهرام الاقتصادى	٣٨٧	١٧-٠٤-٩٥
من شرفة الصحافة الجات .. والجنة الموعودة	الاهرام الاقتصادى	٤٠٦	١٧-٠٤-٩٥
من فاتورة الغذاء إلى تنظيم الجهاز الحكومى ! جودة عبد الخالق	الاهرام الاقتصادى	٤٠٨	١٧-٠٤-٩٥
اتفاقية "الجات" تحقق مصلحة مصر الاقتصادية	الاهرام	٤١٨	١٧-٠٤-٩٥
مشادة لبين سرورة وفاروق متولى والسبب عبد الناصر	العربى	٤١٩	١٧-٠٤-٩٥
إلغاء القائمة السلبية وتخفيض الجمارك تجدريجياً محمد العتر	الاخبار	٤٢٠	١٨-٠٤-٩٥

مجلد رقم ٦ الجات ومصير العرب ١

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
التوقعات المستقبلية للزراعه المصرية فى ظل الجات			
	الاهرام المسائى	٤٢١	١٨-٠٤-٩٥
٧ وزارات تناقش اليوم الاستفادة من اتفاقية الجات			
	الاهرام	٤٢٢	١٨-٠٤-٩٥
الانضمام للجات .. مكسب للصناعة بشرط الاستعادة للتعامل معها			
احمد العطار	الاهرام	٤٢٣	١٨-٠٤-٩٥
تشويه الأعمال الفنية نماذج جديدة من الجريمة الأدبية			
حلمى النمنم	الكواكب	٤٢٤	١٨-٠٤-٩٥
صناعة السياحة .. وتأثيرات اتفاقية الجات			
اشرف محمود	العالم اليوم	٤٣٣	١٩-٠٤-٩٥
العالم مهدد بحرب تجارية بعد الجات			
	الاهالى	٤٣٥	١٩-٠٤-٩٥
التجمع يوافق على اتفاقية الجات بشرط التزام الحكومة بسياسات جادة			
	الاهالى	٤٣٦	١٩-٠٤-٩٥
عجبى ! التوقيت الصيفى والجات			
	الاهالى	٤٣٧	١٩-٠٤-٩٥
قضية للمناقشة الجات ودعم السينما			
فريدة نقاش	الاهالى	٤٣٨	١٩-٠٤-٩٥
الأسواق المصرية ... وكيفية مواجهة إتفاقية "الجات" ؟!			
محمود الشندويلى	الاهرام المسائى	٤٣٩	١٩-٠٤-٩٥
تطوير أداء القطاعات الانتاجية للتعامل مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة			
عبد الوهاب حامد	الاهرام	٤٤٠	١٩-٠٤-٩٥
المناورة فى مواجهة الجات			
	صباح الخير	٤٤١	٢٠-٠٤-٩٥
لماذا تتضم مصر لمنظمة التجارة العالمية ؟			
عصام الدين الأحمدى	العالم اليوم	٤٤٤	٢٠-٠٤-٩٥
كيف نحاصر الخسائر .. ونعظم الايجابيات لصالح مصر؟			
ماجد عطية	المصور	٤٤٦	٢١-٠٤-٩٥
ملاحظات على مائدة التفاوض حول "الجات"			
اشرف محمود	العالم اليوم	٤٥٢	٢٢-٠٤-٩٥
ترشيح د. سعد نصار لتمثيل وزارة الزراعة فى لجنة الجات			
	الاهرام	٤٥٤	٢٢-٠٤-٩٥

مجلد رقم ٦ الجاب ومصير العرب

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
إبرام إتفاقيات شراكة مع السوق الأوروبيى فى ظل "الجات"			
	السياسى	٤٥٥	٢٣-٠٤-٩٥
١٩٦,٦ مليون دولار فاتورة سنة أولى جات			
	الاحرار	٤٥٦	٢٣-٠٤-٩٥
استفادة الدول الخليجية والعربية من "غات" رهن بتفعيل القرارات وتوحيد التعرفة الجمركية			
	الحياة	٤٥٧	٢٣-٠٤-٩٥
الدول المصدرة للبترول ومنتجاته هى المستفيد الأول			
	العالم اليوم	٤٥٩	٢٤-٠٤-٩٥
مزايا يحققها اتفاق "الجات" لمصر			
	العالم اليوم	٤٦١	٢٤-٠٤-٩٥
.. حتى نستطيع مواجهه انخفاض حصيلة الايرادات بـ١٦٠ مليون دولار سنوياً نتيجة اتفاقية الجات؟			
	الاهرام	٤٦٣	٢٤-٠٤-٩٥
ارتفاع الاسعار وآثار الجات فى اجتماعات غرفة القاهرة			
	الاهرام	٤٦٤	٢٤-٠٤-٩٥
تعديلات تشريعية جديدة للاستفادة من اتفاقية الجات			
	الاهرام المسائى	٤٦٦	٢٥-٠٤-٩٥
الجامعة العربية تدرس تأثير "الجات" على الطيران العربى			
اشرف الحديدى	الاهرام	٤٦٨	٢٥-٠٤-٩٥
تقارير للمسئولين فى ٧ وزارات لبدء التنفيذ ودعم المنتجين الزراعيين			
عبد الوهاب حامد	الاهرام	٤٧٠	٢٦-٠٤-٩٥
القطن المصرى يستعيد عرشة فى الاسواق العالمية			
حسين بهاء الدين	المساء	٤٧١	٢١-٠٤-٩٥
فى سوق برامج الكمبيوتر .. اللصوص لا يمتنعون			
نوال مصطفى	الاخبار	٤٧٣	٢٧-٠٤-٩٥
بورسعيد تتضرر من اتفاقية الجات			
	الاحرار	٤٧٦	٢٧-٠٤-٩٥
الخبراء يحذرون من الإغراق التأمينى فى حالة تطبيق الجات			
محمد على	الاحرار	٤٧٧	٢٧-٠٤-٩٥
توصيات الأعضاء حول الاتفاقية هامة للغاة ويجب تنفيذها			
	الاهرام المسائى	٤٧٩	٢٨-٠٤-٩٥
الخبراء المصريون يبحثون تنفيذ اتفاقية الجات			
محمود الشاذلى	الوفد	٤٨١	٢٨-٠٤-٩٥

مجلد رقم   الجات ومصير العرب :..

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
اتفاقية الجات واستراتيجية المواجهة			
	اخبار اليوم	٤٨٢	٩٥-٠٤-٢٩
البقية فى حياتهم: صناعة الدواء المصرية ستموت			
اسامة سلامة	روزاليوسف	٤٨٤	٩٥-٠٥-٠١
من شرفة الصحافة			
	الاهرام الاقتصادى	٤٨٧	٩٥-٠٥-٠١
توقع زيادة سعر رغيف الخبز			
مسعد نوار	العربى	٤٨٨	٩٥-٠٥-٠١
ماذا بعد انضمام مصر إلى منظمة التجارة العالمية ... ؟			
عبد الأحد جمال الدين	اخرساعة	٤٨٩	٩٥-٠٥-٠٣
أهمية اتفاقية الجات لدول الخليج العربية			
	العالم اليوم	٤٩٢	٩٥-٠٥-٠٣
مشروع لمواجهة الجات والشرق اوسطية			
عمر احمد عمر	الاهالى	٤٩٤	٩٥-٠٥-٠٣
الآثار الايجابية والسلبية لانضمام السعودية إلى الجات			
	العالم اليوم	٤٩٥	٩٥-٠٥-٠٤
عمال مصر .. واتفاقية الجات			
	الجمهورية	٤٩٩	٩٥-٠٥-٠٩
تساؤلات			
عبد اللة نصار	الجمهورية	٥٠٠	٩٥-٠٥-١٠
"الجات" وأجراس الخطر			
	الاهالى	٥٠١	٩٥-٠٥-١٠
سرقة برامج المبيوتر ومستقبل الإبداع فى مصر			
	الاهرام	٥٠٢	٩٥-٠٥-١٠
انشاء مجلس أعلى للتنمية الاقتصادية برئاسة رئيس الوزراء			
	الاخبار	٥٠٣	٩٥-٠٥-١٢
مصر والتجارة الحرة " والأيزو" ٩٠٠٠			
	الاهرام	٥٠٤	٩٥-٠٥-١٥
اشد اعجاباً			
	الاهرام الاقتصادى	٥٠٥	٩٥-٠٥-١٥
بعد اتفاقية الجات مطلوب بناء ألف سينما			
	المصور	٥٠٦	٩٥-٠٥-١٩

مجلد رقم ٦ الجات ومصير العرب)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الجات .. ومعوقات الإنتاج والتصدير			
	الاهرام	٥١١	٩٥-٠٥-٢٠
كيف نواجه تأثير اتفاقية تالجات على أسعار المنتجات الغذائية			
زينب ابراهيم	الاهرام الاقتصادى	٥١٢	٩٥-٠٥-٢٢
قضية للمناقشة ألف سينما أو أكثر			
فريدة النقاش	الاهالى	٥١٣	٩٥-٠٥-٢٤
"رسالة إلى العرب قبل أن تقع الواقعة"			
عمر عبد الله كامل	العالم اليوم	٥١٤	٩٥-٠٥-٢٨

المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٥

مرة أخرى :

تشويه ١٨ قصة ورواية.. من أعمال إحسان عبدالقدوس

● كشفت المصور - ٩ سبتمبر ١٩٩٤ - عن قيام احدي دور النشر بتشويه بعض روايات إحسان عبد القدوس وتحديدا رواية «أنا حرة» ومجموعة «زوجات ضائعات» بحيث يبدو الأديب الكبير أمام قراء هذه الأعمال وكأنه من دعاة التطرف والتزمت .. وفي العدد التالي مباشرة كشف المصور أن الناشر نفسه قام بالاعتداء علي رواية د . يوسف إدريس «الحرام» ، ثم بعض أعمال عميد الرواية العربية نجيب محفوظ وقتها طلب د . صلاح السحار - مدير النشر بالدار - أن نعطيه فرصة لاصلاح ما تم وقال بالحرف الواحد ما قدرش أقول حاجة ، الغلط ركبنا من فوقنا لتحتنا ، وقال إنه سيسحب الأعمال المشوهة ويقوم بإعدامها ويطبع النسخ الأصلية وعفا الله عما سلف ، وأن ذلك سيتم في أقرب وقت وأنه سيحمل للمصور النسخ الأولي من الأعمال التي يعاد طباعتها وفي مقدمتها «أنا حرة»

رغم أن ما قام به الناشر يعد جريمة بمعيار قانون حقوق المؤلف ، فإننا فضلنا التريث خاصة أنه وعد كلا من نجلي إحسان ، وهما محمد وأحمد وكذلك أرملة د . يوسف إدريس بما وعد به «المصور» .

ومرت الشهور وجاء معرض الكتاب فى يناير الماضى فإذا بالأعمال المشوهة تباع فى المعرض ولدى كل الموزعين حتى أن أحمد عبد القدوس ابن الكاتب الكبير حاول استصدار أمر قضائى لضبط هذه الأعمال داخل المعرض ولكن لضيق وقت المعرض لم يتم فلجأ إلى القضاء وتحددت جلسة سوف تنظر يوم ٢٨ مارس وبدلاً من أن يبادر السحار بالتراجع عن جريمته فإذا به يشن حملة على ما نشرته «المصور» ويستغل بذلك أحد المنابر الصحفية التى نجلها ويعلن أن ما قام به مجرد «خطأ لا يد لنا فيه» وأن الاعتداء وقع على رواية «أنا حرة» فقط .. أما أنه خطأ أو جريمة فإن القانون والقضاء هو الذى سيفصل فى ذلك - أما أنها «أنا حرة» فقط فهذا مجافٍ للحقيقة التى بين أيدينا .. فبالإضافة إلى «أنا حرة» «وزوجات ضائعات» قام الناشر بتشويه ست قصص داخل مجموعة «أسف لم أعد أستطيع» وقام بتشويه عشر قصص داخل مجموعة «علبة من الصفيح» .. ورواية «الطريق المسدود»

فى رواية «الطريق المسدود» أجرى السحار أكثر من ستين تشويها لنصوص العمل .. ففى صفحة ٥٤ يقول إحسان «.. أعصابه الضعيفة التى لم تتعود مقاومة الجمال وأعاد زجاجة الويسكى إلى مكانها قبل أن يفتحها ..» ولكن السحار جعلها « .. لم تتعود مقاومة الجمال فدنسه -

فى صفحة ٩٢ يقول المؤلف : «والكل سعداء لكن السحار جعلها والكل يتوهمون أنهم سعداء» حتى المقاطع التى نقلها المؤلف عن رواية مرتفعات وويزرينج – ص ١٠٦ – لم تعجب السحار فقام بحذف بعض جمل وعبارات منها .

– صفحة ١٦٣

«الحب ليس له إلا نهايتان «الزواج أو الانتحار» ولكن الناشر جعلها الزواج وهو مشروع أو الانتحار وهو حرام ..»

– صفحة ٢٦٢ «واستسلمت لقبلته وأعطته الشفاه البكر الطاهرة» أما الناشر فقد جعلها «واستسلمت لفُجرها لقبلته» وحذف بقية الجملة.

وينهى المؤلف الرواية بهذه العبارة «سارت لتنضم إلى الموكب الضخم موكب الحائرات» لكن السحار لم تعجبه هذه النهاية فأضاف إليها فقرة جديدة هى « ولكنها أخطأت وغالطت نفسها عندما استهانت باستقامتها واختلافها عن أمها وشقيقتيها ، وقبلت أن تخالط الرجال واستسلمت لأحضانهم وقبلاتهم والذهاب إلى مساكنهم دون رقيب أو وازع من ضمير ، اعتقاداً منها أنها طاهرة وأنها تستطيع أن تظل طاهرة ، وأن تقف فى طريق الجموح عند أوله .. وإن كان خيرا لها ألا تتمادى فى خداع نفسها ، لعل الله أن يهديها إلى سواء السبيل ..» .

أما مجموعة «علبة من صفيح» فتضم عشرين قصة قصيرة امتدت يد السحار بالتشويه إلى عشر منها ، وعلى سبيل المثال قصة «غابة من السيقان» ينهيها المؤلف بعبارة «وأنا أبحث عن عمل ..» لكن السحار أضاف إليها «وفى الوقت نفسه أحذر من التمدين المزعوم ، ومن خطايا« العابثة الفاجرة» – أما قصة «عبد الله وفاطمة» فقد أنهاها المؤلف بعبارة «وعذراً إن كنت قد أطلت عليكم ..» . ولكن السحار أضاف إليها «ونسى عبد الله أنه ساعد بغيا على البغاء بإشعال نار الحب المحرم فى قلبين أثمين ثم باعتدائه على إبراهيم بضربه الذى أفضى إلى موته ، ثم بتشويه وجهه بماء النار – قصة «الحب والعدالة» يضع لها السحار نهاية يمكن أن تثير فتنة طائفية .. فالمؤلف ينهيها قائلا «أنا وهدى مطمئنان إلى أن الحب هو العدل .. وأنه عادل» ولكن السحار لا يعجبه ذلك فيضيف «وهذا فى حقيقة الامر تلاعب وخداع، لان المسيحى الذى يعتنق الاسلام ليتزوج مسلمة ليس مسلما حقا لان إسلامه إسلام مصلحة ، وكذلك المسلمة التى تتنصر لتتزوج إنما تجنى على نفسها [illegible] ، وتجنى على أهلها بفقدهم إياها ، وتجنى على أولادها الذين يسلفون غير مسلمين ، كل هذا فى سبيل حب كاذب وعاطفة حمقاء ...» .

هذا بعض مما ارتكبه السحار فى حق إحسان عبد القدوس فقط .. أما التشويه فى باقى أعمال د . يوسف إدريس ونجيب محفوظ فله حديث آخر !!

أوراق

الجات والمستقبل

قبل فترة كنا قد طرحنا السؤال : كيف يمكن العبور الى المستقبل؟ وكانت الإجابة ضمنية، تؤكد - في جزء كبير منها - افتقادنا الى التراكم المعرفي في عصر المعلومات وما صحبه من احتكار الغرب لهذه المعرفة، وها نحن الان نعيد طرح السؤال لنتعرف على جانب اخر من الصورة، جانب القصور الذاتي في التعرف على العالم الذى نحيا فيه.

والواقع ان هذا الجهل ظل خصلة ملاصقة بنا هذه الفترة الطويلة منذ عام ١٩٤٧، اى منذ بدء فترة الحرب الباردة، واستمرت حتى بعد انتهائها عام ١٩٩٠ بتفكك الاتحاد السوفيتي وسقوط سور برلين وامتدت حتى اليوم فهذه هى الفترة التى شهدت الصراع العربى الاسرائيلى .. ولكيلا يكون كلامنا عاما فسوف نشير الى مثلين اثنين:

* احدهما، قضية التطبيع الثقافى، هذه القضية التى تطرح اليوم بين المثقفين، ونتبين فيها مشاجرات عنيفة تصل الى درجة تبادل الاتهامات، فهذا مؤيد للتطبيع، وذاك معارض، وهذا براجماتى يعرف التطورات الجديدة فى العالم وذاك شوفينى لايعرف ما يحدث فى هذه الفترة، وفى تقديرى ان سوء الفهم يعود الى جهلنا - كمثقفين - للاستراتيجية الاسرائيلية، وبعيدا عن الموقف السياسى الذى اتخذ لضرورات اخرى، فمن المفترض ان يكون المثقف اكثر وعيا بالموقف الاسرائيلى، والسؤال الذى يجب طرحه هنا هو : هل يوجد الان تطابق كامل فى المصالح بين اسرائيل والعرب؟ وبعبارة اخرى هل طرا تغيير جوهرى فى طبيعة المصالح الاسرائيلية لمصلحة العرب الذين يهرولون الى عقد اتفاق مع اسرائيل - على حد قول ادوارد سعيد - الاجابة، لم يحدث ذلك، فلماذا نعتقد اذن انه حدث التغيير؟، ولماذا نتصرف كما يراد لنا؟ ان الذين يؤيدون التطبيع استسلموا، ببساطة، الى الراى الذى يرى ان اسرائيل تخلت عن استراتيجيتها، وهذا خطا فى فهم الواقع يصل الى الجهل بما يحدث او التقاعس لفهمه.

* هذا هو المثال الاول، الجهل بما تريد اسرائيل. اما المثال الاخر، الجهل لما يجرى حولنا وربما كان اخر مثال لذلك الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) كما يطلق عليها، فرغم ان التوقيع النهائى على الاتفاقية تم فى مراكش اول ١٩٩٥، فان جولاتها السابقة كانت تمتد عقب الحرب الثانية، وتبلورت كل هذه السنوات كما تريد الدول الكبرى فى حين ان دور الدول النامية فى هذه الجولات كان هامشيا، ورغم خطورة هذه الاتفاقية علينا - خاصة فى مصر - فاننا نزعم ان المثقفين لم يعرفوا الكثير عنها، خاصة انها تمس جانبا حساسا من فكرهم متمثلا فى «مجال تحرير تجارة الخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية، بما يعنى انه سيتاثر بالاتفاقية كل وسائل الثقافة المعاصرة من اغان وموسيقى وبرامج كمبيوتر واجهزة فيديو والكتب الفكرية منها كالترجمة او المالية كالورق والاحبار .. الخ، ومتابعة الندوات او المؤتمرات التى عقدت عندنا تربنا انه لم تعقد ندوة او مؤتمر او - حتى - سمنار من اجل مناقشة العلاقة بين الجات والملكية الفكرية، والندوة الوحيدة التى عقدت بالمجلس الاعلى للثقافة جاءت تحت عنوان (الجات والكتاب) غافلين اصحابها ان التاثير يمتد الى كل ظواهر الثقافة.

كما اغفل الجميع ضعف التعاون العربى فى عصر التكتلات بما يشير الى ان الصراع التقليدى فى عصر الحرب الباردة استبدل الان بالصراع بين الشمال الحضارى والجنوب المتخلف.

●●●

فى هذا المناخ الذى يحيطه الجهل لما يحدث حولنا يظل السؤال قائما : كيف نعبر الى المستقبل؟

د. مصطفى عبد الغنى

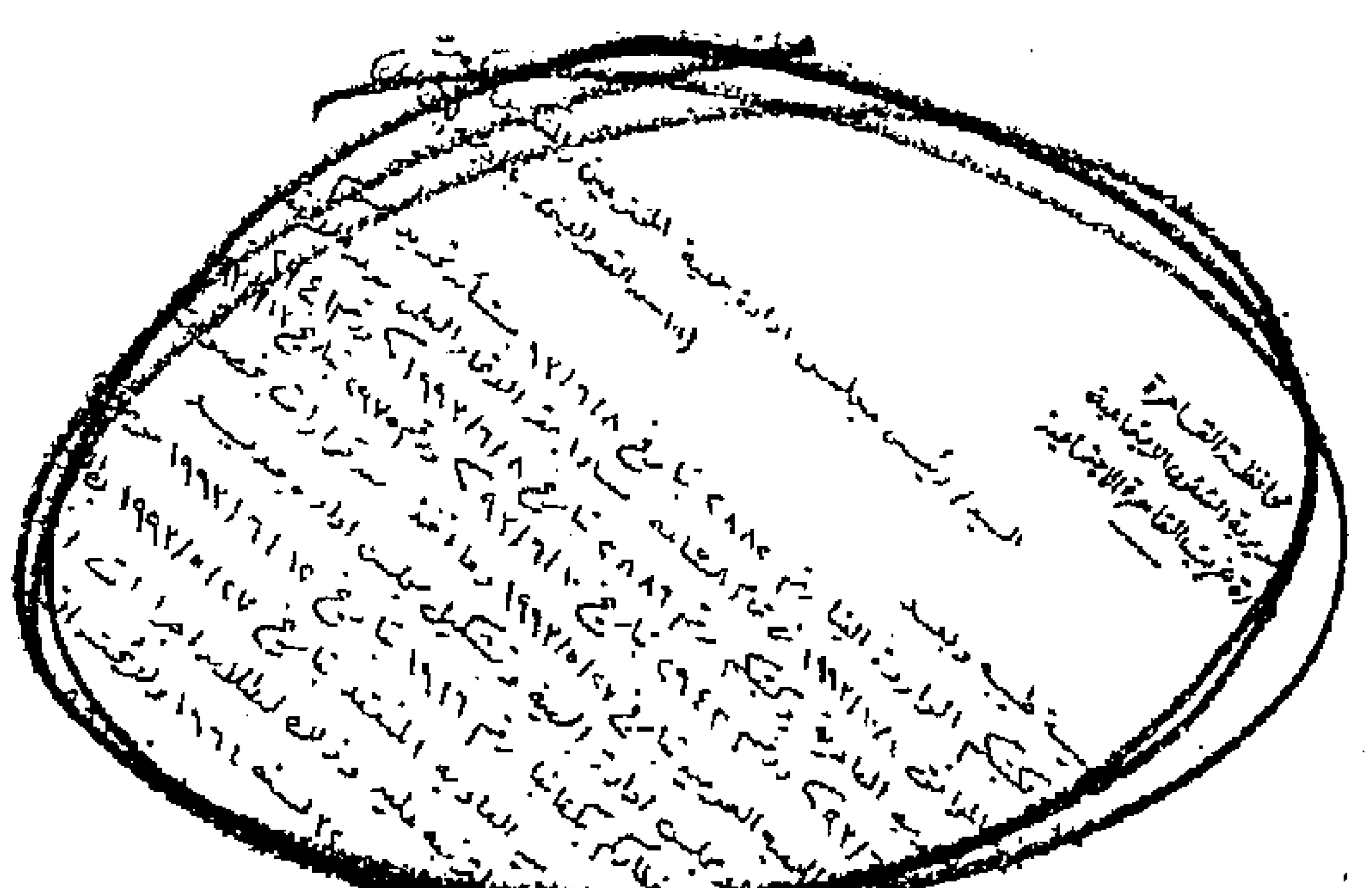
قانون «البراءة» ضد الاختراع!!



● مصر تطبق قانون براءات الاختراع منذ ٤٦ عاما.. رغم وجود مشروع قانون جديد لها

● مطلوب إقامة هيئة لتسويق الابتكارات وإدارات للمتابعة بالمصانع والشركات المصرية

غياب التنسيق بين مكتب براءات الاختراع وجهاز تنمية الابتكار يعرقل تطوير الابتكارات!



بطلان اجراءات انعقاد الجمعية العمومية للمخترعين والمبتكرين كمايقول خطاب الشئون الاجتماعية

بينما تصدر اليابان والولايات المتحدة ٢٠٠ ألف براءة اختراع سنويا لمختلف دول العالم للاستفادة بها في العديد من المجالات من إجمالي مليون براءة .. تخزن مصر ١١ مليون براءة اختراع في اكاديمية البحث العلمي داخل الأدراج لا تجد طريقها للتطبيق. لاننا مازلنا نطبق القانون ١٣٢ لعام ١٩٤٩ . والذي مضى على صدوره اكثر من ٤٦ عاما .. ولان هذا القانون مازال متهما ويشوبه الكثير من أوجه النقص والقصور في العديد من مواده فإن الدعوة الى تعديل هذا القانون وإقرار مشروع القانون الجديد لبراءات الاختراع مع تجاوز القصور في القانون القديم تبدو اكثر الحاحا حماية لحق الملكية للبراءة والذي تقره كل القوانين الدولية.

ومن هنا - فإن الحلقة المفقودة بين البحث العلمي والتطبيق تدعونا الى اقامة هيئة لتسويق الابتكارات واقامة ادارات للمتابعة للإختراعات في المصانع والشركات حتى لا تصبح المصانع في واد والاختراعات في واد اخر..

هذه الحقائق - يؤكدها المهندس فتوح عبد الجليل رئيس الإدارة المركزية ورئيس مكتب براءات الاختراع بقوله: إن مصر لديها الآن اكثر من ١١ مليون براءة اختراع تم تسجيلها على اسطوانات ميكروفيلم وميكروفيش واقراص كمبيوتر « سيدروم» لتسهيل عمليات الفحص وضمان عناصر الابتكارية ، والجدة، والقابلية للتطوير. لكن المشكلة تكمن في ان براءات الاختراع في مصر مازالت تخضع للقانون ١٣٢ لعام ١٩٤٩ والذي مضى على صدوره اكثر من ٤٦ عاما ، وبالتالي فإن هناك تطورات اقتصادية وتكنولوجية تحتاج إلى تغيير بعض البنود التي تقابلها في القانون، فهناك اختراعات جديدة لا يحميها القانون وهناك مجالات أخرى أيضا مثل السلالات النباتية والكيميائية ، ولا تزيد في هذا القانون ايضا مدة الحماية على ١٠ سنوات ، كما أننا نحمي طريقة التركيب فقط ولا نحمي المنتج. وعندما سألته عن المستندات المطلوبة للحصول على براءة اختراع وأسباب تأخر الحصول عليها، اكد المهندس فتوح عبد الجليل ان مكتب البراءات يطلب في معظم الأحيان بيانات شخصية ووصفا مختصرا واخر كاملا ، ورسوما للاختراع وعناصر الحماية الجديدة المطلوب حمايتها.. والقوانين الدولية تحدد فترة منح البراءة بـ ١٨ شهرا منها ٣ شهور لاستكمال البراءة .. وفترة للاعلان عن القبول وقد يرجع التأخير في منحها الى عدم استكمال الاوراق المطلوبة، وطول فترة الفحص الفني للابتكار .

□ وكيف يمكن تسوية هذه الاختراعات ؟!

■ يجيب : في كافة الدول الأوروبية إدارات للتصميم والتطوير بالمصانع في الخارج.. أما في مصر فلا توجد مثل هذه الإدارات وبالتالي فإن المصانع تكون منفصلة تماما عن البحوث العلمية ، والابتكارات الجديدة مما يجعلها في واد والدراسات في واد آخر .. ويقوم المكتب الأوروبي الذي يضم ١٣ دولة أوروبية وله مكاتب في عدة دول منها لاهاي وميونخ والنمسا بحماية البراءات التي يمنحها المكتب وتخضع لسيطرته في ١٣ دولة اعضاء بالمكتب .

وفي مصر أيضا نعتمد على التخطيط الموجه ، وتتلقى المصانع أوامر لها بالانتاج ، ولا علاقة لها بالتسويق ، وليس لدينا ادارات للتسويق ، أو سياسات تسويقية.. كما انني اطالب بضرورة التفرقة بين التصميم والفكرة العلمية ، واستطيع منح البراءة حتى لو لم يكن هناك امكانية لتنفيذها في مصر الآن وقد يكون ذلك لظروف التكاليف ، أو عدم توافر خطوط لانتاجها.. ومن هنا فإنني اطالب المخترعين أيضا بضرورة البحث عن جهة لتسويق ابتكاراتهم .

وفي رحلة البحث عن الحقيقة - سألنا الدكتور محمد عز الدين الطوخي وكيل الوزارة والمشرف على جهاز تنمية الابتكار والاختراع بأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا عن دور جهاز تنمية الابتكار قال : ان دورنا هو بحث تنمية الابتكارات ، وفحص كل فكرة تقدم لنا، من أي مبتكر سواء كان مواطنا عاديا، أو جامعات أو جهة بحثية أخرى . وبعد استكمال كافة المستندات المطلوبة تحول الفكرة الى قسم الفاحصين الفنيين في مجالات مختلفة

تحقيق: سيد صالح

لتحديد ما إذا كانت الفكرة جديدة أم لا، وحساب جدواها الاقتصادية ، وبعد استكمال هذه الشروط يتم استدعاء المبتكر لمناقشته وتوجيهه ثم نساعد المبتكر في تصميم النموذج الأولي للابتكار .. لكن تبقى عدة مشكلات أساسية لا نستطيع ايجاد حلول لها.. أولاها التصنيع لعدم توافر خطوط انتاج خاصة لتصنيع هذه الابتكارات كذلك مشكلة التمويل.. فميزانية جهاز الابتكار بالاكاديمية مثلا ٤٢ الف جنيه .. لا تكفي لفحص أي ابتكار.

□□ ملحوظة: مكتب براءات الاختراع يعمل منفصلا عن جهاز تنمية الابتكار .. ويقتصر دور الأول على الجانب النظري فقط.. وتكون النتيجة منح البراءات لاختراعات غير قابلة للاستقلال أو التطبيق الصناعي .. وقد يكون بها اخطاء في التصميم .. كذلك ليس هناك اطار مشترك للتنسيق بينهما .

● الدكتور يوسف مرسي حسين مستشار رئيس اكاديمية البحث العلمي والخبير باليونسكو والأمم المتحدة يؤكد: ان براءات الاختراع في العالم الثالث لا تزيد على ٦٪ من معدلاتها عالميا، منها ١٪ براءات صناعية .. وينفق العالم الثالث نحو ١٠٪ من حجم الانفاق على انتاج التكنولوجيا في العالم من بحوث ودراسات علمية ، ونصيب العالم الثالث ايضا ١٢٪ من القوى البشرية . ويضيف ان اللجنة الاستشارية للأمم المتحدة اعدت عدة دراسات علمية اكدت فيها ضرورة توافر سياسات الروابط القائمة بين مراكز البحث العلمي والتطبيق وهي غير موجودة بالعالم النامي .. فنحن في مصر نحتاج الى سياسات تنقسم الى عدة انواع منها رسم سياسات عليا من الدولة على أعلى مستوياتها، وسياسات أخرى للتنسيق بين اطراف العملية العلمية وهم المشتغلون بالبحوث ، وممولو البحوث العلمية ، والمستفيدون من نتائجها ، بالاضافة الى سياسات لخلق المناخ الملائم لتطبيقات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من نصدق؟!

لا يزال الصراع قائما داخل جمعية المخترعين والمبتكرين المصرية حول من يمارس مهام رئيس مجلس الإدارة.. وهناك العديد من المذكرات بأكاديمية البحث العلمى تؤكد رئاسة أشخاص وتنفيها لآخرين.. وإيصالات مختلفة لتحصيل الرسوم.. وعدة نسخ من أختام الجمعية.. فمن نصدق.. ولمصلحة من استمرار الصراع؟!

البحث العلمي.. وأخرى لاستغلال كافة برامج المعونات والسياسات بالدول المانحة لخدمة القضايا العلمية فى الدول النامية ، فالقضية ليست تزايد عدد البراءات ، وانما توفير المناخ الملائم لربط نتائج البحوث بالتصنيع ، وتوفير الأموال اللازمة لاستيعاب التكنولوجيات الجديدة، وتطوير التعليم العالى، والتدريب الرفيع المستوى للعاملين ، وخلق مدارس علمية ومؤسسات قوية تستطيع الاستغلال الأمثل على المستوى المحلى ، وبناء القوى البشرية على أعلى المستويات واقتحام مجال الصناعات الثقيلة لتوفير خطوط الانتاج الضرورية لتصنيع الابتكارات العلمية الجديدة واستغلالها اقتصاديا .

حملنا أوراق القضية للدكتور على حبيش رئيس اكاديمية البحث العلمى الذى اكد ان التكنولوجيا تسجل اما كفكرة أو كمنتج .. وفى ظل القانون ١٣٢ لعام ١٩٤٩ فإننا لا نسجل المنتج وإنما نسجل طريقة الانتاج.. وهذه المشاكل تم تلافيها فى القانون الذى تم اعداده مؤخرا ، ولم يناقشه مجلس الشعب حتى الآن.. حتى يقضى بتسجيل المنتج ، وطريقة الانتاج وهو ما يتلاءم مع اتفاقية « الجات» التى وقعت عليه مصر مؤخرا .. وفى الخارج مكتب براءات الاختراع منفصل تماما عن جهاز الابتكار .. ولا يمكن تطبيق كل البراءات .. لكن المطلوب هو اجراء تجارب نصف صناعية ، والتقييم الفنى والصناعى والبيئى والاقتصادى للبراءات والابتكارات ..

ولدينا فى مصر ايضا ٣١٨ مؤسسة علمية ٧١٪ منها بالجامعات المصرية ، و٨٠٪ من المنتجات الجديدة فى العالم الثالث تقوم بها وحدات بحث وتطوير بالشركات الصناعية.. وتبقى القضية الاساسية لدينا هى ضآلة الاتفاق على البحث العلمى وعدم التنسيق بين الشركات والجهات العلمية والبحثية المختلفة ، وكذلك عدم توافر الاعلام العلمى والتسويق لمختلف الابتكارات الجديدة.

ويضيف ان الشركات المصرية تعانى ضعفا علميا ، وماليا ، فهى لا تعتمد على البحث العلمى ، والتطوير التكنولوجى لتنمية انتاجها لكنها تنفصل تماما عنها .. كما أن معظم المشروعات الناجحة فى مصر تمولها الاكاديمية ، بالتعاون مع الشركات والقطاعات الانتاجية المختلفة.

● ويؤكد أحمد الشايب رئيس مجلس ادارة جمعية المخترعين والمبتكرين المصرية ان القانون الجديد لبراءات الاختراع ونماذج المنفعة والذى تم الانتهاء من اعداده مؤخرا، يتضمن مواد معينة تصل الى ٣٦ مادة تم اقتباسها فى القانون الجديد ، فلم يكن القانون القديم (١٣٢ لعام ١٩٤٩) والذى يجرى العمل به الآن يسجل السلالات النباتية والحيوانية والمركبات الدوائية.. ومدة حماية المجالات الأخرى ١٥ عاما .. والبراءة الاضافية (براءة التحسين) غير محددة برأى خبيرين المانى وانجليزى وللمجموعة الأمريكية .. والفحص الموضوعى لم يكن موجودا حيث كان يتم بصورة شكلية.. وفى القانون القديم أيضا.. لا يتم التأكد من توافر عناصر الحماية القابلة للتطبيق الصناعى ، ويتم الحجز على البراءة ورهنها بينما يؤكد القانون اليابانى ان البراءة ليست موضوع حجز او رهن أما موضوع الحجز والرهن فهو رخصة الاستغلال أو البراءة ، ولأى وزير حق نزع ملكية أى براءة تهم وزارته وهو ما يمثل اجحافا لحق الملكية للمخترع.. وفى حالة الاعتداء على البراءة يعاقب المعتدى بغرامة ٢٠٠ جنيه والسجن لمدة عام وفى حالة السرقة للمرة الثانية يضاعف العقاب فى القانون الدولى، أما فى القانون المصرى فيتم عقاب المعتدى وفقا لقانون الغش والتدليس لعام ١٩٣٩ .. وفى نفس القانون أيضا فإن العامل عندما يترك الشركة الأولى التى يعمل بها ، وينتقل الى شركة جديدة فإن براءاته تؤول ملكيتها الى الشركة القديمة لمدة عام .. وفى القانون الجديد تطول المدة الى ٣ سنوات ، كذلك فإنه لا يشترط قابلية البراءة للتطبيق الصناعى وانما قابليتها للاستغلال فقط!!

يضيف أحمد الشايب : لقد تقدمت بمذكرة الى الدكتورة فينيس كامل جودة وزيرة الدولة لشئون البحث العلمى فى ١٨ ديسمبر ١٩٩٣ بشأن المواد المعيبة فى القانون ١٣٢ لعام ١٩٤٩ ، ومشروع القانون المعد حاليا بأكاديمية البحث العلمى وقصوره عن القوانين الدولية حيث أبقى أيضا على ٢٥ مادة ترفضها هذه القوانين، وكذلك مذكرة الى الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء تتضمن عيوب قانون براءات الاختراع ، والتعديلات المطلوبة لسايرة كافة القوانين الدولية فى هذا المجال لحماية براءات الاختراع وضمان استمرار عمليات التطوير ، لكن أحدا لم يتحرك حتى الآن ومازالت هذه المقترحات فى طى النسيان وكأن القانون الجديد ضد براءات الاختراع ☐ !

المطالبة بالتوعية باتفاقية الجات لتحقيق الايجابيات وتقليل السلبيات

الاسكندرية - من سهيلة نظمي:

أوصت الندوة العلمية لدور الجمعيات الأهلية على مشارف القرن القادم، والتي عقدت بكلية الاداب جامعة الاسكندرية تحت رعاية المستشار اسماعيل الجوسقي المحافظ بضرورة الكشف عن المزايا النسبية التي تتمتع بها مصر وخاصة في مجال السياحة وكيفية الانتفاع بها في السوق العالمية

كما أوصت بضرورة حماية المستهلك في مراقبة المعروض من الواردات غير المستوفية لشروط الصحة العامة وحماية البيئة والحد من مسببات التلوث.

وأكدت الندوة التي عقدت برياسة الدكتور فتحي ابوعيانة عميد الكلية على ضرورة اعداد التركيب المحصولي ليشمل اكبر عائد للفلاح تصديرا وعرضا في السوق المحلية مع اعداد دراسة وافية عن أنشطة الخدمات.

وأكدت الندوة على ضرورة حل الجمعيات التي ليس لها نشاط مع دمج الجمعيات التي تعمل في ميدان واحد في جمعيات كبيرة تحقيقا لفائدة اكبر من أنشطتها

المصدر : الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٠-٣-مارس ١٩٩٥

«الجات» تتيح لمصر قدرة تنافسية في الأسواق العالمية

الاسكندرية ـ حسين ثابت :

اكد الدكتور رجاء مخاريطة المدير التنفيذي للمركز المصري للدراسات الاقتصادية سلامة موقف مصر من عدم خفض قيمة الجنيه المصري وأشار الى الهزة التي تعرض لها سعر الدولار الأمريكي نتيجة مساندته للمكسيك واقراضها ٢٠ مليار دولار للخروج من أزمتها الاقتصادية وأكد أن اتفاقية الجات ستتيح لمصر مجالات تنافسية في مجال انتاج وتصدير المحاصيل الزراعية والزيتية على المدى البعيد جاء ذلك خلال الندوة التي شهدها الدكتور رجاء مخاريطة بجمعية رجال الأعمال بالاسكندرية مساء أمس الأول برئاسة محمد رجب رئيس الجمعية وشهدها عدد كبير من رجال الأعمال وأساتذة الجامعة المتخصصين.

وأكد د.مخاريطة أن التصدير هو المدخل الرئيسي لتحقيق النمو الاقتصادي والاصلاح في مصر وأضاف أن وزارة الاقتصاد المصرية شكلت لجنة من المتخصصين لاعداد ترجمة لاتفاقيات الجات التي يبلغ حجمها ٢٦ الف صفحة لتكون في متناول المهتمين بها وأكد أن مصر التزمت بوضع معايير لكافة قطاعات الخدمات بها وفقا لجداول التزاماتها وبما يحقق جلب الخبرة الأجنبية في مجالات التكنولوجيا المتقدمة كمعيار للسماح لدخول الشركات الأجنبية العالمية للسوق المصرية في مجال الخدمات طبقا للقوانين والتشريعات المصرية. وأكد أن اتفاقية الجات لن تكون سارية المفعول الا بعد اقرارها من مجلس الشعب كما ستتم مناقشتها في مجلس الشورى.

وأكد أن مصر سمحت للمصارف العالمية بفتح فروع لها في مصر لتنشيط الاستثمارات وفقا للنظام المصري وتحت رقابة البنك المركزي المصري.

وأكد د. مخاريطة أن هناك دراستين لتنشيط الصادرات المصرية الأولى بتمويل من هيئة المعونة الأمريكية بتكلفة نصف مليون دولار والثانية يمولها البنك الدولي لرفع المعاناة عن القطاع الخاص المصري.

المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٥

□ فى ندوة تبدأ غدا :

آثار اتفاقية «الجات» على أسعار المواد التموينية

تنظم وزارة التموين والتجارة الداخلية ندوة عن تنظيم وتنمية التجارة الداخلية وتأثير الاتفاقيات الدولية على السوق المحلية ،وذلك غدا ولمدة يومين .

صرح بذلك الدكتور احمد جويلي وزير التموين والتجارة الداخلية وقال ان الندوة تناقش تاثير الاتفاقيات الدولية على التجارة الداخلية واتخاذ الاجراءات اللازمة للحيلولة دون حدوث سلبيات للاتفاقيات على السلع المصرية بالاضافة الى توفيرها بالاسعار المناسبة واضاف ان الندوة تناقش اثار اتفاقية الجات على اسعار المواد الغذائية .

واشار الى ان الندوة تناقش تاثير السوق الشرق اوسطية على التجارة الداخلية فى مصر ومايجب ان يتم اتخاذه من اجراءات لتنظيمها وتلافى حدوث اية اثار سلبية على السوق المحلية ويحضر الندوة بعض الوزراء المعنيين بالسوق المحلية والمحافظين ولفيف من رجال الاعمال وخبراء الاقتصاد واساتذة الجامعات ومراكز البحوث

محمد خراجه

السعودية تستبعد وجود عراقيل أمام انضمامها الى اتفاقية "غات"

□ الرياض – من مصطفى شهاب:

■ استبعد الدكتور جبارة الصريصري وكيل وزارة المال السعودية وجود أي معوقات أمام انضمام المملكة العربية السعودية الى اتفاقية التعرفات الجمركية والتجارة العامة (غات). واشار في تصريحات الى «الحياة» مساء اول من امس اثر لقاء عقده مع رجال أعمال سعوديين في مجلس الغرف التجارية السعودية، الى ان المسالة مرتبطة باستكمال بعض الاجراءات وفق الأنظمة المتبعة لـ «غات».

وذكر الصريصري الذي يتولى الملف السعودي لدى «غات» انه اجتمع مع ممثلي القطاع الخاص السعودي لاطلاعهم على «ما تم في موضوع انضمام المملكة (الى «غات») بعد تقديمها تقريراً عن سياستها التجارية». واوضح في هذا الصدد ان التقرير ينص ويثبت ان للمملكة سياسة تجارية حرة واقتصاداً حراً وان السياسات والاجراءات التي تنتهجها في المجالين الاقتصادي والتجاري تتوافق والأنظمة والاجراءات المتبعة لدى «غات».

وقال ان السعودية تتلقى في الوقت الراهن استفسارات عما ورد في تقريرها من عدد من الدول الاعضاء في المنظمة، وان كل ما ورد من اسئلة حتى الآن هي اسئلة ذات طابع فني. وتوقع ان يتم في الاسابيع القليلة المقبلة استكمال وصول الأسئلة من بقية الدول. وأفاد ان السعودية سترد عليها لاحقاً تمهيداً لبدء جولات التفاوض مع الدول الرئيسية الاعضاء في «غات».

وافاد وكيل وزارة المال السعودي ان تأجيل سفير كندا لدى المنظمة زيارته للسعودية مرتبط باكتمال الاسئلة. ومعلوم ان كندا التي ترأس فريق العمل التفاوضي الخاص بالعضوية، كانت أعلنت استعداد السفير للتوجه الى السعودية منذ نحو عام للمساعدة على قبول عضويتها في «غات» في مبادرة تعكس تأييد كندا التوجه السعودي.

وفي هذا الصدد اعرب الصريصري عن اعتقاده ان زيارة الموفد الكندي ستكون ذات جدوى فور اكتمال الاسئلة التي تتلقاها السعودية من الدول الاعضاء. وأعرب عن اعتقاده ايضاً ان انضمام بلاده الى «غات» سيكون ميسراً، مشيراً الى انخفاض الرسوم الجمركية في السعودية بالمقارنة مع الاعضاء الاخرى. وقال ان هذه الرسوم اقل من الرسوم الجمركية لدى الدول الاخرى، كما ان السعودية لا تفرض اي قيود على التجارة.

وذكر ان السعودية ستوقع اعلان مراكش الخاص بتشكيل منظمة التجارة الدولية بعد انضمامها الى «غات» وفق ما هو متبع، مشيراً الى ان السعودية عضو مراقب فيها الآن.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٥

طلب الافراج عن 350 مليون دولار مجمدة

«الاكو» يدعو الجامعة العربية لتفعيل العمل المشترك وتعظيم فوائد «الجات» لصناعة الطيران العربية

□ عمان - خالد أحمد:

وجه الاتحاد العربي للنقل الجوي «الاكو» رسالة إلى الإدارة العامة للشئون الاقتصادية في جامعة الدول العربية شرح فيها المعلومات التى طلبتها الجامعة حول الآثار المتوقعة لاتفاقية «الجات» وتناولت الرسالة مجموعة من المحاور، وقد حصلت «العالم اليوم» على الرسالة التى تضمنت الاستفادة من الاستثناءات والسقوف الزمنية التى تتيحها الاتفاقية.

وقد استثنى قطاع النقل الجوى بشكل عام من تطبيق احكام الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، ومن احكام الاتفاقية العامة للتجارة بالخدمات وذلك بصدور ملحق خاص به يتضمن الحقول التى تدخل ضمن اتفاقية التجارة بالخدمات، وهى الصيانة والتصليح، بيع وتسويق خدمات النقل الجوى، نظم الحجز الآلى.

وتناولت الاتفاقية قطاعين لهما علاقة بالنقل الجوى بخاصة فى البلدان النامية، وهما البند المتعلق باحتكار الخدمات المحيطة بالنقل الجوى وتطبيق مبدأ الدولة الاكثر رعاية عليها، والبند المتعلق بتحويل الأرصدة.

كما تضمنت الاتفاقية استثناء حقوق النقل والتشغيل والسعة والتعريفات وغيرها، وهذا الاستثناء قد أبقى مظلة واقية على منح حقوق النقل حيث أن هذه الحقوق لن تصبح عرضة لمفهوم التبادل الحر لتجارة الخدمات إلا أن احكام الاتفاقية تنص على إعادة النظر مرة كل خمس سنوات فى شمول هذه الاتفاقية لقطاعات الخدمات ومنها قطاع النقل الجوى. وبالتالى فإنه بحلول عام 2000 يمكن إعادة النظر بشمول التبادل التجارى الحر للحقوق السلبية أو لبعض منها.

وتفسح فترة السنوات الخمس المقبلة لمؤسسات شركات النقل الجوى الفرصة ... تعيد هيكلة نفسها لتصبح ... قدرة على المنافسة وبالتالى ... قدرة على التعايش مع نظام ... لتجارة الخدمات ومع الواقع الاقتصادى الدولى الجديد الذى سينشأ.

استفادة الدول المنضمة للجات

من المزايا التى توفرها الاتفاقيات ومن الاستفادة فى قطاع النقل الجوى فى الوقت الحاضر محدودة جدا خاصة أن الحقول الثلاثة التى جرى ضمها إلى اتفاقية التجارة بالخدمات تتمتع بتغطية حمائية متنوعة الاشكال فى العالم العربى. وبالتالى لو كان الوضع معكوسا، ولو كانت المؤسسات التى تعمل فى هذه الحقول الثلاث ذات قدرة تنافسية عالية من دون أى دعم حكومى لكان من الممكن أن تضغط الدول العربية المنضمة إلى الجات على المؤسسات المشابهة الموجودة فى دول أخرى لكى يزال عنها الدعم الحكومى وبالتالى تصبح للمؤسسات العربية قدرة أكبر على المنافسة.. إلا أن هذا لا يلغى أن بعض قواعد الصيانة والتصليح الموجودة فى العالم العربى تتمتع بمواصفات تنافسية عالية وهى تدر ربحا على مالكيها كانوا شركات طيران او مؤسسات حكومية أخرى، مما يجعل قدرة هذه القواعد التنافسية أكبر فى ظل إزالة الحماية والدعم عن مؤسسات مشابهة فى بلدان أخرى.

اما فيما يتعلق بنظم الحجز الآلى، فبسبب غياب نظام حجز آلى عربى، تصبح عملية الاستفادة من تحرير دخول الأسواق من قبل نظم الحجز الآلى باتجاه واحد أى لمصلحة اصحاب النظم وهى جميعا فى البلدان المتقدمة. إلا أن مواجهة هذا التطور يمكن ان تكون على النمط الذى قام به الاتحاد العربى للنقل الجوى من خلال المشروع المشترك القائم حاليا بين عشر شركات طيران عربية وأحد النظم الدولية الكبرى الأمر الذى جعل قدرة هذه الشركات العربية على منافسة النظم الاخرى فى أسواقها عالية جدا.

وفيما يتعلق بتحرير عمليات البيع والتسويق، فإن هذا البند ليس بجديد على عالم النقل الجوى وبالتالى فإن التعامل معه لا يوجب استحداث استراتيجية، إلا أن الأمر الجدير بالانتباه فى هذا المجال هو التطورات التى تحصل فى العالم من دخول شركات طيران بتحالفات تسويقية وربط ذلك بانتشار نظم الحجز الآلى مما يتخطى بشكل عملى الأساس الذى ارتكزت عليه منح حريات النقل. إن معالجة هذا التحدى لا يمكن ان تتم إلا بصياغة تحالفات بين شركات الطيران العربية من جهة وبينها وبين الغير من جهة أخرى لتستطيع تقديم تغطية تسويقية شاملة للمسافرين ولتتمكن من منافسة الغير.. والاتحاد العربى للنقل الجوى قد بدأ بخطوات عملية للتعامل مع هذا الأمر بشكل عملى ومدروس علما بأن العديد من اعضائه قد دخل فعلا فى عمليات تحالفات تسويقية ناجحة.

كما أن الآثار السلبية لأى اتفاقية تجارة حرة تكمن فى اختلال المستوى التنافسى لمؤسسات وشركات الدول الاعضاء فى هذه الاتفاقيات. ولذا فإن الحد من هذه الآثار لا يأخذ إلا طريقة واحدا وهو تعظيم القدرة التنافسية للشركات والمؤسسات العربية. إن تعظيم القدرة التنافسية هذا له متطلبات عديدة أكثرها بسبب اتخاذ قرار فيه على المستوى السياسى.

تفعيل الاتفاقيات العربية الجماعية

خلال ما يقرب من النصف قرن على انشاء جامعة الدول العربية ومؤسسات العمل العربى المشترك، صدر العديد من القرارات التى يمكن أن

تصبح أدوات فعالة في جعل المؤسسات الاقتصادية العربية تستفيد من اقتصاديات الحجم. وفي مجال النقل الجوى نذكر على سبيل المثال اتفاقية مهمة انجزت ضمن إطار جامعة الدول العربية وهي اتفاقية «منع الازدواج الضريبي» ويمكن بواسطة تفعيل هذه الأداة ان نخفف عبئا مهما تعاني منه شركات الطيران العربية وبالتالي نساهم في تخفيض تكاليفها وتعظيم قدرتها التنافسية. من ناحية أخرى تعاملت جامعة الدول العربية في مجال الارصدة المجمدة في البلدان العربية لصالح شركات الطيران العربية ويفوق حجم هذه الأرصدة حاليا حوالى 350 مليون دولار أكثر من نصفها يعود لشركات طيران عربية ترى هذه المداخيل تتناقص يوما بعد يوم وتفقد قيمتها، اضافة إلى حرمان شركات الطيران العربية صاحبة هذه الارصدة من امكانية استثمارها وادخالها ضمن مداخليها الفعلية. كما يمكن إعادة النظر بإعلان مراكش الصادر سنة 1974، وتشذيب الآليات لمؤسسات النقل الجوى العربية في استثمار طاقات السعة لديها وتنشيط الحركة.

«الجات» فى الاحتفال بيوم الصيدلى

تحتفل نقابة الصيادلة فى الثانى والثالث من أبريل القادم بيوم الصيدلى الخامس عشر؛ وينظم هذا العام تحت عنوان مستقبل الصناعة الدوائية فى مصر فى القرن الحادى والعشرين.

ويناقش فى الاحتفال عدد من الموضوعات المهمة منها الصناعة الدوائية فى بعض البلاد العربية وتأثير اتفاقية التجارة العالمية «الجات» عليها.

ويتضمن اليوم الثانى للاحتفال ثلاث ندوات عن تطوير الأداء الصيدلى فى للمستشفيات، وصيدلة المجتمع ودورها فى المرحلة المستقبلية، وأبحاث التحاليل الطبية.

يشارك فى الاحتفال نقباء الصيادلة فى الدول العربية والافريقية وعميد كلية صيدلة باريس ورئيس جمعية صيادلة المستشفيات بالاتحاد الأوربى، ورئيس جمعية صيادلة المجتمع فى بلجيكا.

أمير قطر يوقع مرسوماً بالانضمام الى منظمة التجارة الدولية

● الدوحة - رويتر - وقع أمير قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني مرسوماً بانضمام بلاده الى منظمة التجارة الدولية لتسهيل روابط البحرين مع التكتلات التجارية الدولية مثل الاتحاد الاوروبي.

وقالت الصحف المحلية امس ان الشيخ خليفة اصدر مرسوماً بالانضمام الى المنظمة الجديدة والاتفاقات المرتبطة بها.

وكانت قطر انضمت عام ١٩٩٤ الى الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (غات) التي حلت محلها منظمة التجارة الدولية بعد توقيع اتفاق تحرير التجارة العالمية في المغرب العام الماضي.

مؤشرات

كيف نتخطى تحديات الجات؟

تهدف اتفاقية الجات الى تحرير التجارة العالمية. ولا يتعارض تحرير التجارة العربية البينية مع هذه الروحية. ان التجارة العربية البينية تشكل بين ٧ و٨٪ من مجمل التجارة الخارجية لوجود معوقات جمركية وغير جمركية وبيروقراطية وادارية وسياسية، فاذا مازيلت المعوقات التى لاتتوافق مع الاتفاقية، فلا بد وان يزداد حجم التجارة بين الدول العربية. ان اقامة سوق عربية مشتركة، يساهم المال العربى فى بناء حركتها الاستثمارية وتقوم على تنظيم استغلال كافة الموارد الاقتصادية والاستعانة بمبدأ الميزة النسبية فى كافة مجالات الانتاج والتصنيع، تسهم بانشاء شركات عربية كبرى وبما يصب فى تنمية الوضع الاقتصادى العربى وبناء مستقبل عربى موحد. فالاسواق المشتركة ليست عملية اقتصادية او تجارية او رقمية، انما هى ايضا سياسة بالنسبة للمستقبل المشترك بين الدول. فاذا وجدت لدى الدول العربية هذه الارادة، فانه من الممكن اقامة هذه السوق.

ومن الدراسات المهمة التى رصدت تاثير الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة واثارها على الاقتصادات العربية تلك للدكتور برهان الدجانى أمين عام اتحاد الغرف العربية والتى اكد فيها انه من الاهمية بمكان بدء الدول العربية، التى لم تنضم الى منظمة التجارة العالمية، تحضير بيانات الجداول الوطنية والاجراءات المصاحبة التى تؤهلها للانضمام بالشكل الذى يتماشى مع الاتفاقية ويبقى السؤال المهم الذى يتداول به حاليا هو متى الانضمام وليس مسالة الانضمام او عدمه.

ويؤدى الانضمام الى الاتفاقية الى امكانية الاستفادة من تخفيضات التعرفة، وازالة القيود غير الجمركية والدعم، والاستفادة من الاتفاقية المتعلقة بالحواجز التقنية للتجارة، والحصول على الحماية من خلال نظام الفصل لفض المنازعات التجارية واللجوء الى منظمة التجارة العالمية فى حال تعرضها لممارسات الاغراق.

ان الدول العربية المنضمة الى الاتفاقية تستطيع الاستفادة من بند اجازة اقامة تكتل عربى مما يمنحها فرص الحصول على امتيازات تتمتع هى بها دون ان تمنحها لاى دولة اخرى خارج هذا التكتل ويعزز من قوتها التفاوضية.

والدول العربية تتمتع بكافة الامكانيات لقيامها بعمل مشترك، فالتجاور الجغرافى يقلل من تكلفة النقل والمواصلات ويساهم فى سرعة وصول الصادرات، ووجود المبادرة الفردية المتجسدة فى الشركات التجارية، ورجال الاعمال والبنية التحتية لتمويل التجارة العربية البينية من خلال برنامج تمويل التجارة ونظام ضمان ائتمان الصادرات ضد المخاطر التجارية وغير التجارية واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى كلها تعمل فى صالح الدول العربية. ولابد من الاستفادة من عامل اللغة الذى يجمع بين كافة الدول العربية. ولابد للبلاد العربية ان تعى خطر السوق الشرق أوسطية التى يدور البحث حول انشائها وتضم الدول العربية واسرائيل وتركيا وايران، وهى مطب يجر البلاد العربية لمخاطر جمة.□

أسامة سرايا

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجات.. هل تؤثر على المنطقة الحرة ببورسعيد

منذ أن اتبعت مصر سياسة الانفتاح الاقتصادى وهى ترحب بالإستثمار الأجنبى وتقدم له العديد من المزايا والحوافز من خلال قانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي وتم انشاء العديد من المناطق الحرة من أهمها وأقدمها المنطقة الحرة ببورسعيد.

ومع اقرار اتفاقية الجات والبدء في تنفيذها أثيرت عدة تساؤلات حول مدى تأثير الإتفاقية على أنشطة المنطقة الحرة ببورسعيد خاصة أن بنودها تضمنت موضوع حرية الإستثمارات الأجنبية. وللإجابة عن هذه التساؤلات يقول محمد محمد على ابراهيم الأستاذ بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا ان المناطق الحرة هى احد الأشكال التى تمكنت من خلالها الشركات متعددة الجنسية من تدويل نشاطها الإنتاجى. والمنطقة الحرة تعرف بأنها منطقة جغرافية تتبع دولة ما ولكن الأنشطة الإقتصادية التى تمارس بها لا تخضع للنظم والقوانين النقدية والضرائبية والتجارية للاقتصاد المحلى الموجودة فيه، وقد تتخذ المنطقة الحرة الشكل الإنتاجى وفى هذه الحالة يغلب عليها طابع الصناعات التجميعية التى تنتج مكوناتها فى البلد الام التابع له الشركات المتعددة الجنسية ويتم تجميعها وتغليفها فى المنطقة الحرة ثم يعاد تصديرها الى الدولة الأم أو إلى السوق العالمية

إلا أن المنطقة الحرة فى بورسعيد غلب عليها طابع تخزين البضائع الجاهزة التى نافست الإنتاج المحلى، إلا أنه فى السنوات الأخيرة اخذت المنطقة الحرة ببورسعيد تتجه نحو التصنيع بدلا من التخزين حيث تمت الموافقة على ٣٢ مشروعا فى الفترة من ٨٧ الى ١٩٩٣ معظمها مشروعات صناعية مكثفة للعمالة تستهدف التصدير إلى الخارج

والواقع أن بورسعيد هى أول منطقة عامة تنشأ فى مصر فى ظل قانون استثمار رأس المال العربي والأجنبى ويبلغ إجمالى مساحتها نحو مائة فدان تم شغل ٩٣٪ منها فى المشروعات الصناعية والتخزينية.. واضاف أنه قد تمت الموافقة على اقامة عدة مناطق ببورسعيد يجرى تنفيذها وهى المنطقة متعددة الاغراض بشرق التفريعة على مساحة ١٢ ألف فدان ومنطقة حرة صناعية عند الكيلو ٦ جنوب بورسعيد على مساحة ٢٤ فدانا واقامة منطقة حرة صناعية على مساحة ٤ ملايين متر مربع فى مثلث التفريعة تخدم اغراض الميناء والسفن وستقوم عليها منطقة صناعات بحرية متكاملة..

وتعتبر من أنشط المناطق الحرة المصرية سواء من حيث حجم الإنتاج أو الإستثمارات أو الصادرات او الإيرادات المحققة..

ولرصد أثر اتفاقية الجات على المنطقة الحرة فى بورسعيد يقول محمد عبد الفتاح المصرى رئيس مجلس ادارة الغرفة التجارية أنه سينتج عن تحرير التجارة السلعية أثران متضادان اولهما متعلق بتخفيض الجمارك على السلع المستوردة الذى سيؤدى الى فقدان المنطقة الحرة لميزاتها النسبية فى تجارة السلع المستوردة مما سيشيع البطالة بين المشتغلين بهذا النشاط وثانيهما أن اتفاقية الجات ستؤدى إلى انتعاش التجارة العالمية وهنا سيكون له أثر أيجابى على تجارة الترانزيت .. ويتوقف الاثر النهائى لهذين الأثرين المتضادين على امكانية قناة السويس فى الصمود أمام المخططات الخارجية التى تهدف إلى إيجاد بدائل لها.. ولا شك أن تحرير الخدمات سيلقى بظلال كثيفة على المنطقة الحرة فى بورسعيد إذ أنه سيخلق جوا من التنافس اللامتكافىء بين شركات الخدمات الدولية العملاقة فى مجال النقل والتأمين والبنوك والمقاولات والشركات المحلية فى تلك المجالات.

ويضيف المهندس مجدى محمد حسين أحد المستثمرين أن الغاء شرط المكون المحلى للصناعات التجميعية والغاء شرط تحقيق أهداف تصديرية للمشروعات الإستثمارية حتى تستفيد بالمزايا والإعفاءات الضريبية والجمركية.. من شأنه أن يزيد من حدة المنافسة على إجتذاب الإستثمارات الأجنبية من جهة، كما سيقضى على الآمال المعقودة على بناء صناعة وطنية مغذية متوسطة أو صغيرة توفر المكونات المحلية للصناعات التجميعية الكبيرة من جهة أخرى بل أكثر من ذلك أنه فى ظل تحرير الإستثمار لن تكون هناك إمكانية لتكرار تجربة النمور الأسيوية لأن عصر الصناعات كثيفة العمالة قد إنتهى . واتجهت الصناعات الي ظهور ما يعرف بالصناعات كثيفة المعرفة كل هذا سيقلل من فرص اجتذاب رؤوس الأموال بالمنطقة الحرة الصناعية فى بورسعيد، فاذا علمنا ان ٥٢٪ من رؤوس أموال المشروعات المنشأة في تلك المنطقة فى الفترة من ٨٧ - ٩٣ يملكها مصريون، و ٢١٪ منها يملكها العرب، لعلمنا مدى الأثر السلبى الذى يمكن أن يحدث نتيجة لتحرير الاستثمار..

إلا أنه يمكن رصد أثر إيجابى ينتج من الموقع الفريد للمدينة الحرة ببورسعيد، الذى يمكن أن يجتذب بعض رؤوس الأموال المتجهة للإستثمار فى الترانزيت، كما تجذب الإستثمارات التى لم يعد ملائما استمرارها فى الدول المتقدمة صناعيا، بسبب تدنى معدلات أرباحها هناك او لمجافاتها لقوانين البيئة..

وأشار محمد محمد على ابراهيم الأستاذ بالاكاديمية العربية إلى أن الأثر النهائى لإتفاقية الجات على المنطقة الحرة سيكون سلبيا واقترح الاهتمام بالتجارة العالمية التى تمر عبر قناة السويس وتدعيم المركز التنافسى للقناة فى مواجهة البدائل المزمع تنفيذها، وتشجيع تجارة الترانزيت وتحفيز الاستثمارات فى الأنشطة المتعلقة بها جنبا إلى جنب مع الصناعات التى تخدم قطاع النقل البحرى وذلك بهدف امتصاص البطالة الناجمة عن كساد تجارة السلع المستوردة، وجذب الصناعات المكثفة للمعرفة بهدف فتح افاق جديدة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية وأخيرا رفع كفاءة اداء قطاع الخدمات حتى يتمكن من الصمود فى مواجهة المنافسة الأجنبية..

بورسعيد - حامد الألفى.

أوراق

الجات والمستقبل!

٢ - الجات وتوابعها :

لم تكن قد مضت عدة دقائق على موافقة دول العالم على الاتفاقية، ومع ذلك، فان وكالات الانباء نقلت قول بيل كلينتون بان هذه الاتفاقية ستعزز وضع امريكا فى زعامة الاقتصاد العالمى..

ومن الخطأ فهم ان هذا الاعتراف السريع كان ابن لحظته فقط او التعبير عن (لا وعى) الامريكيين او (وعيهم)، وانما يعود العمل لذلك الى قبل نصف قرن من اعتراف كلينتون فى منتصف ديسمبر ١٩٩٤.

وقبل ان نصل الى صور التطور الثقافى و (الهيمنة) الفكرية المعرفية يجب ان نتمهل قليلا عند اربعينات هذا القرن أو- على وجه التحديد - الى منتصفه، فمن المؤكد ان هذا الانجاز الذى يتحدث عنه رئيس الولايات المتحدة لم يكن وليد نشأة بعض المنظمات او تكريس بعض الانظمة لتحقيق هدف سريع، وإنما هو وليد تخطيط و «نتاج» محكم استمر فى تطوره الدؤوب الى اليوم..

ومن المهم أن نذكر أن هذا التخطيط وإن بدا على المستوى الاقتصادى، فانه كان يستهدف السيطرة الشاملة بكل ادوات المعرفة التى كان تراكمها منذ هذا الوقت يفضى الى واقع جديد، وبذلك، فان بداية العمل منذ منتصف الاربعينات حتى اليوم ضد الدول النامية - او الأقل نموا - وبلادنا منها - كان يعنى تدشين مرحلة (الاستعمار الجديد) للسيطرة ، وبشكل ادق، لدمج الدول الكبرى فى الاقتصاد العالمى الذى كان يعمل للسيطرة عليه منذ هذا الوقت.

وهو مايحتاج لتوضيح اكثر

فما كاد الحلفاء يتهياون للخروج من الحرب العالمية الثانية ، حتى كانت الولايات المتحدة تسعى لتاكيد دورها (الامبريالى) الجديد، ونعرف ان مؤتمر بريتون وودز الذى اقيم فى ١ - ٢٢ يوليو ١٩٤٤ جاء بدعوة امريكية، وفى هذا المؤتمر بدات قصة المنظمات الدولية التى توسلت بها الولايات المتحدة الامريكية لاحكام خطة السيطرة على الدول الاخرى، ففى هذا المؤتمر تمت صياغة اتفاقيتى صندوق النقد والبنك الدولى، وبعد هذه الفترة بقليل تم انشاء الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، قامت فى البداية فى الظاهر كهيئة مؤقتة للتجارة. الى جانب الشركات المتعددة الجنسيات التى ستسعى الولايات المتحدة للسيطرة بها على العالم كله، لاسيما مع تعاظم ثورة الاعلام فيما بعد..

اقر المؤتمر البنك الدولى للاعمار والتنمية فى يوليو ١٩٤٤ وانشىء صندوق البنك الدولى عام ١٩٤٥ كما عقدت بدايات الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (الجات) منذ عام ١٩٤٦.

كان هدف الولايات المتحدة الامريكية حينئذ لا يختلف عن اهداف الدول الاستعمارية التى دخلت فترة المحاق واضطرت للتخلى عن مستعمراتها عقب الحرب العالمية الثانية، وانما اختلفت الوسائل فقط ورصد هذه الادوات يرينا ان امريكا سعت لتثبيت ارجلها فى (المعسكر الاستعمارى) بتؤدة، مستفيدة من شعارات الثورة الامريكية قبل حقبة بعيدة، ودخولها الحرب الى جانب الحلفاء وتمكينهم من احراز النصر على القوى المضادة.

وقد افادت الولايات المتحدة الامريكية من المناخ الجديد، وراحت تضيف الى الدعايات المركزة (ميكانزم) الاداء واستثمارها بالاستفادة من الاوضاع السياسية والاقتصادية لصالحها، لقد سعت لتكييف اقتصاديات البلدان النامية لتتحول الى اقتصاديات سوق تابعة. ومع انفجار ازمة المديونية العالمية اصبح الصندوق اداة لاعتصار التوابع المدينة لحساب المركز الراسمالى الدائن ثم اداة لتيسير الية اعادة تكييف التوابع مع اعادة جدولة الديون واعادة الاقراض، كما لاحظ البعض.

وهو مايقترب بنا اكثر من اتفاقية (الجات)..

د. مصطفى عبدالغنى

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٨ مارس ١٩٩٥

اللجنة الوزارية للانتاج تبحث ايجابيات وسلبيات الجات

تعقد اللجنة الوزارية للانتاج اجتماعا بعد غد الاثنين برئاسة الدكتور كمال الجنزوري نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط حيث تناقش التوصيات التى اعدتها مختلف الوزارات بشأن التعامل مع الجوانب الايجابية والسلبية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية المعروفة باسم «الجات».

كما تبحث اللجنة الدراسة التى أعدتها وزارة البترول حول استخدام الغاز الطبيعى فى المشروعات الانتاجية بمحافظات الصعيد، وتناقش سياسة التوسع الزراعى الافقى واستخدامات المياه الجوفية فى هذا المجال.

المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٥

الأولوية لإقامة مدينة صناعية جديدة وتدعيم الصناعات والصادرات

السعودية تبحث عن استراتيجية اقتصادية موحدة لمواجهة الانعكاسات المترتبة على الانضمام إلى "غات"

□ الرياض -
من مصطفى شهاب:

■ هيمنت المخاوف من الانعكاسات المترتبة على انضمام المملكة العربية السعودية إلى اتفاقية «غات»، والسعي إلى ايجاد استراتيجية صناعية جديدة وهموم التراخيص الصناعية على اللقاء العام الثاني للصناعيين السعوديين والذي عقدته اللجنة الصناعية بغرفة تجارة الرياض الأحد الماضي وشارك فيه مبارك الخضرة وكيل وزارة الصناعة والكهرباء لشؤون الصناعة وعبدالرحمن الجريسي رئيس مجلس الغرف السعودية رئيس غرفة تجارة الرياض.

واحتلت مطالب الصناعيين بضرورة ايجاد آلية أفضل لمواجهة الحرائق التي تتعرض لها المصانع وتحول دون الاتلاف الكامل للمصنع حيزاً كبيراً من الحوار. وبدا أن اصحاب المصانع قلقون من الأداء الحالي في التعامل مع الحرائق، وطالب بعض المتحدثين بضرورة انشاء شركة بمشاركة الخبرة الاجنبية تتولى مواجهة الحرائق في شكل سريع وفاعل. في حين دعا الخضرة اصحاب المصانع الكبيرة إلى شراء سيارات ومعدات اطفاء خاصة بهم لتامين مواجهة سريعة للحرائق قبل وصول رجال الدفاع المدني، في حين طالب المؤسسات والمصانع الصغيرة التعاون في ما بينها لإنشاء اجهزة خاصة بمواجهة الحرائق.

وقال الخضرة إن الموضوع قيد البحث بين وزارة الصناعة والكهرباء والدفاع المدني السعودي لتحقيق وسائل افضل لمواجهة مخاطر الحرائق.

إلى ذلك اعرب بعض المتحدثين عن تخوفه من أن يؤدي انضمام السعودية إلى «غات» إلى تراجع الدعم الحكومي للمشاريع الصناعية للقطاع الخاص. وكشف أحد المتحدثين أن رجال الأعمال السعوديين طالبوا جبارة العريعري وكيل وزارة المال السعودي الذي يتولى ملف السعودية امام «الغات» في اللقاء الذي عقده معهم في مجلس الغرف السعودية قبل أكثر من اسبوع، ايجاد آلية مؤسسية يمكن للقطاع الخاص أن يشارك من خلالها في بلورة موقف القطاع في العلاقات التبادلية للسعودية مع شركائها الأساسيين.

وطالب المتحدث وزارة الصناعة بتبني هذا الطلب وقال إن زوال الدعم المباشر للصناعات يجعل من الضروري التعجيل بإعادة دراسة النظم وأشكال الدعم حتى لا تتعارض مع الاتفاقية.

من جانبه سعى الخضرة وكيل وزارة الصناعة إلى التخفيف من آثار تقليص الدعم للمشاريع الصناعية في ظل «غات». وقال إن الاتفاقية تعطي للصناعات الناشئة بعض مميزات الحماية والدعم غير المباشر. وهو الاسلوب الذي تتبعه المملكة العربية السعودية اساساً في دعم الصناعات المحلية.

وقال إن الاتفاقية تعطي كل دولة فترة للتفاوض في شأن تعريف الصناعات الناشئة، واضاف ان إلغاء الحواجز والرسوم سيترك اثراً محدوداً ولفترة قصيرة على الصناعات السعودية، وتوقع ان تؤدي في المدى البعيد إلى انطلاقة افضل.

واعتبر الخضرة الغرف التجارية السعودية افضل الكيانات المؤسساتية القادرة على مواجهة نتائج الاتفاقية، مشيراً ان خيار الغرف افضل الخيارات نظراً إلى قدرة القطاع الخاص على التحرك السريع.

ودعا بعض المتحاورين إلى تطوير استراتيجية صناعية جديدة في إشارة إلى ان الصناعة السعودية ما زالت تدار وفق الفلسفة الاولى لمراحل الانطلاقة.

ورأى احد المتحدثين ان تغيير القواعد الاستثمارية في المجال الصناعي واثره على الصناعات ذات الميزة النسبية يتطلب العمل على تقوية بعض الصناعات وتطوير الامكانات القائمة وابتكار أخرى جديدة.

وطالب المتحدث بإقامة ندوة متخصصة بالتخطيط الصناعي تستلهم تجارب بعض الدول في هذا المجال، في حين دعا الجريسي المستثمرين السعوديين إلى العمل على استقطاب الاستثمارات إلى داخل السعودية ووقف رحيل الأموال بحثاً عن استثمارات في الخارج. وقال إننا نعاني من استنزاف كبيرة للثروة السعودية للاستثمار الخارجي وطالب الحكومة السعودية بمزيد من الدعم للقطاع الصناعي.

ورأى علي الشهري صاحب مصانع الشرق للبلاستيك ضرورة تبني استراتيجية صناعية سعودية واضحة. وأكد على ضرورة ان تحظى هذه الصناعة بالميزة النسبية التي تؤهلها للمنافسة.

ودعا في هذا الصدد إلى تشكيل هيئة عليا للصناعات والعمل على استثمار المواد الخام المحلية، خصوصاً في القطاع البتروكيماوي لانتاج صناعات نهائية للاستعاضة بتصديرها عن تصدير المواد الخام الاولية.

وتساءل احد المتحدثين عن السر وراء اقناع وزارة الصناعة عن الترخيص لبعض الصناعات بحجة الاكتفاء الذاتي منها. وقال إن المسألة لا تعدو كون هذه الصناعات حكراً على جهات معينة أو اشخاص معينين. وذهب احدهم إلى حد توجيه

الاتهام إلى مسؤولين في وزارة الصناعة والكهرباء بوقف أي تراخيص جديدة لصناعات يملكونها.

وقال إن هذه السياسة دفعت بالكثيرين إلى التوجه باستثماراتهم إلى خارج البلاد، مشيراً إلى منطقة جبل علي في دبي التي اخذت تشكل المتنفس لرجال الأعمال السعوديين الذين يُحال بينهم والاستثمار في صناعات برفض الترخيص بها بعض المتنفذين في الوزارة.

إلا أن مبارك الخضرة وكيل الوزارة رد على ذلك بأن الوزارة وضعت ضوابط لإصدار التراخيص الصناعية وأن ما يتم من رفض لهذا الترخيص أو ذاك يعود إلى عدم تكامل دراسات الجدوى الاقتصادية والضوابط المطلوبة للترخيص الجديد. وأشار في هذا الصدد إلى أن الوزارة تجري تعديلات على هذه الضوابط لخدمة القطاع الصناعي. وأشار إلى أن الوزارة تحاول عادة لدى رفض ترخيص ما توجيه صاحبه إلى فرص بديلة أكثر جدوى اقتصادياً من المشروع الذي تقدم به.

وايد أحد المتحدثين راي الوكيل الخضرة. وقال إن السوق تشهد تضخماً في الكثير من الصناعات في الوقت الذي تشهد فيه مصاعب في تصدير الفائض. وطالب بتشكيل لجنة في الوزارة لاقناع الراغبين في الاستثمار بعدم جدوى تكرار بعض المشاريع القائم وتوجيه استثماره لفرصة أخرى.

وكان عبدالله المعلمي رئيس اللجنة الصناعية في غرفة تجارة الرياض الذي ادار الحوارات، ذكر في كلمة له ان اللجنة تجري دراسات لانشاء مدينة صناعية جديدة ومصرف صناعي، فضلاً عن درس سبل الاستفادة من قنوات تمويل الصادرات والبحث في سبل دعم المستثمر الناشئ.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : يناير ١٩٩٥

تنمية سيناء لمواجهة الشرق أوسطية والجات

سعيد تلش



تضمنت اتفاقيات الجات والتى تم توقيعها بموافقة ١١٧دولة العديد من ضوابط الاستثمار المرتبطة بالتجارة، ومن اجل الاسراع لمسايرة التطور الخطير الذى يحكم النظام الاقتصادى العالمى الجديد والذى يحتاج الى تغيير شامل، ان نبدأ فى مصر بالقطاعات التى لها مركز تنافس بالمقارنة بالدول الاخرى وهو قطاع السياحة خاصة سيناء الواقعة على الحدود مع السوق الشرق اوسطية القائمة بين الاردن واسرائيل وفلسطين. فالمرحلة القادمة التى تعكس السلام فى دول المنطقة ستؤدى الى حتمية التعاون المشترك بين الاردن واسرائيل وفلسطين وخلق واقع اقتصادى كما يؤكد ضرورة التعاون من خلال شمال وجنوب سيناء باعتبار شمال سيناء والتى تقع على ساحل البحر الابيض وتنتهى حدودها برفح المصرية بجوار غزة وفلسطين والتى سوف تشهد تنمية فى مختلف المجالات وسوف يقطن بها اكثر من مليون نسمة من عرب فلسطين سوف يكون التحرك التلقائى لهم لقضاء اجازاتهم بالمنطقة من العريش حتى رفح.

فى دراسة اعدها السيد عبدالحميد فرغلى العضو المنتدب للنشاط السياحى بالشركة القابضة يرشح المنطقة من العريش حتى رفح المصرية لتكون منطقة حرة. وتخطط لاقامة المشروعات السياحية والصناعات المناسبة خاصة وان كافة مقومات التجارة العالمية قائمة بتلك المنطقة من موانى ومطارات، ويرى فرغلى ان تقوم هيئة التنمية السياحية بالتعاون مع محافظة شمال سيناء والوزارات الاخرى المعنية بالدراسة ووضع التخطيط العلمى للمنطقة بين العريش ورفح المصرية.

وترصى الدراسة بضرورة فتح مطار النقب للطيران ليخدم كل من مصر واسرائيل حيث انه كان فى الماضى المطار الرئيسى الذى ينقل السائحين لتلك المنطقة وسوف يؤدى الى تشغيل المشروعات الفندقية والسياحية خاصة بين طابا ونويبع والتى لا تخدمها اية مطارات فى المرحلة الحالية، والاسراع فى ربط جنوب سيناء بشمال سيناء بفتح طريق الحدود الذى يمر بجوار الحدود المصرية الاسرائيلية من طابا حتى رفح وبذلك يكون قد تم ربط جنوب سيناء بشمال سيناء وتم ربط البحر الابيض المتوسط بالبحر الاحمر وبالتالى، التنمية المتكاملة لمحافظتى جنوب سيناء وشمال سيناء وربطها بدول المنطقة والتعاون لاقامة ميناء بالقرب من طابا قريب من مطار النقب فى مواجهة مطار النقب يمكن ان يكون تجاريا سياحيا او سياحيا فقط لتقصير المسافة التى تقطعها العبارات للوصول الى العقبة من ميناء نويبع الحالى وبالتالى تنشيط السياحة العربية لخدمة كل من مصر والاردن وفلسطين واسرائيل، وبالتالى تاتى الاستراتيجية الخاصة بالتعاون الفنى بفتح الطرق والمطارات والموانى فى المرتبة الاولى من التعاون الفنى والذى يؤكد نجاح التعاون الاقتصادى بمختلف مجالاته بما فيها السياحة وكذلك يؤدى الى تنمية ناجحة

لتلك المنطقة الحيوية. فيمكن التعاون فى مجالات الكهرباء ومحطات تحلية المياه والزراعة والصيد بين البلدين وذلك على ضوء ما تحدده الجهات المسئولة والمختصة بهذه المجالات.

وتمثل محافظة جنوب سيناء وخليج العقبة والذى يمثل مستقبل مصر السياحي ومازال يحتوى على الكثير من المواقع التى تحتاج الى تنمية على المستوى العالمى وضخ استثمارات ضخمة يراعى فيها الابتعاد عن المضاربات، يمكن ان يكون موضوع التعاون المشترك من خلال تكوين الشركات الاستثمارية من دول المنطقة وبشرط ألاتقتصر داخل مصر فقط. إنما تمتد الى مواقع الدول الاخرى لتحقيق الهدف من التعاون ونقل الخبرة.

ويجب ان تتضمن خطة التنمية السياحية والتعاون للمناطق السياحية الاربعة الواقعة على خليج العقبة والسويس وقناة السويس وبحيراتها والبحر الابيض المتوسط وان تحدد اهدافها للسنوات القادمة كالاتى

١. تنمية مناطق كبيرة قادرة على المنافسة للمستوى العالمى للسياحة على امتداد خليج العقبة وكذلك بمحاذاة قناة السويس وشواطىء البحر الابيض المتوسط من السويس حتى رفح، مع ضرورة وجود التخطيط الكامل لهذه الشواطىء ومنع تمليك المواقع الهامة لاقامة مشروعات هزيلة ضعيفة لا تقوى على المنافسة للدول التى سبقتنا فى هذا النوع من السياحة.

٢. انشاء قرى سياحية لقضاء الاجازات على خليج السويس والبحيرات المرة

وشراطي، شمال سيناء وقناة السويس لجذب دول المنطقة والمصريين لقضاء اجازاتهم بهما خاصة بعد ان تحولت معظم المصايف التقليدية الى مناطق سكنية وفقدت اهميتها ولم تصبح هي المفضلة مع وجود فرص للتمليك للشاليهات والفيلات والشقق والادارة نيابة عن الملاك.

٣. توفير الخدمات التي يحتاج اليها السياح القادمون من دول المنطقة ومن المصريين والاجانب المقيمين بمصر لقضاء يوم او عطلة نهاية الاسبوع بالنسبة للسياحة الداخلية القادمة من القاهرة والدلتا ومنطقة قناة السويس.

٤. وضع برامج للسياحة الدينية والثقافية بجوار السياحة الترفيهية للزوار من المصريين والاجانب للتعرف على المزارات الهامة مع توضيح الطرق المؤدية اليها والاكثار من علامات الارشاد بالطرق المؤدية اليها والى الوديان والواحات المختلفة والتي لم تنل حظها من الاعلام السياحي.

المصدر : الاهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/١/١٩٩٥

وسوف تسهم رحلات الشارتر مساهمة كبيرة فى نقل الحركة السياحية من مختلف دول العالم الى سيناء ومحافظة جنوب سيناء مزودة بمطارات لهبوط الطائرات بشرم الشيخ وكاترين والطور وابو رديس وجارى تطوير مطار شرم الشيخ والطور مع ضرورة اعادة افتتاح مطار النقب اكبر مطارات سيناء واهمها واستعمال مطار نويبع كمطار مدنى لاهمية موقعه وقربه للدول العربية والاجنبية بعد الموقع المميز لمدينة نويبع بعد افتتاح الميناء وتشغيل طريق الوسط، وسوف تخدم مطار النقب الحركة السياحية لدول المنطقة.

ونرى ان ترجه الاستثمارات السياحية الى منطقة خليج العقبة فى المرحلة الاولى، حتى يتم استكمال تنميته وتسويقه عالميا ولاتبدد مواردنا المحدودة فى الانتشار بالمناطق الثلاث الاخرى وبذلك تكون غير قادرين على وجود تنمية مدروسة لسيناء، اما لو بدانا بخليج العقبة وتم استكمال استثماراته السياحية ونجحنا فى تسويقه عالميا ننتقل للمنطقة الثانية وهى سانت كاترين ووسط سيناء ثم المنطقة بين رمانة ورفح ثم المنطقة بين عيون موسى حتى رمانة وبذلك تكون لمصر استراتيجية مدروسة للتنمية السياحية لاتؤدى الى ضياع وتبديد مواردها المحددة.

وفى حالة السماح للعرب والاجانب بالاستثمار فى سيناء يجب اصدار القوانين المنظمة والتى يجب ان تنص على ان لا تباع الاراضى وانما يتم تاجيرها للاستغلال لمدة خمسين عاما او مائة عام حسب استراتيجية الموقع واهميته وهذا النظام يتبع فى اكثر الدول تقدما

بدء عمل منظمة التجارة العالمية بدلا من «الجات»

كتبت ـ صفاء جمال الدين:

بدأت امس منظمة التجارة العالمية (WTO) عملها لتحل محل السكرتارية العامة للجات، وذلك بصفة رسمية.

وصرح كمال الدين على رزق وكيل اول وزارة الاقتصاد ورئيس التمثيل التجارى بان بيتر سيزرلاند السكرتير العام بدءا للجات «منظمة التعريفة والتجارة العالمية» سيرأس المنظمة الجديدة حتى اول مارس ١٩٩٥ إلى حين لختيار مرشح اخر.

وقد تقدمت مجموعة جديدة من الدول للانضمام للمنظمة ومن المتوقع الموافقة على انضمام عدد اخر من الدول إلى المنظمة الجديدة وبالتالى توسيع عضويتها التى تبلغ حاليا ١٢٥ دولة.

واضاف إن الفترة القادمة ستشهد قيام العديد من دول الجات السابقة باتخاذ الاجراءات التشريعية اللازمة التى تكفل وضع نتائج جولة اوروجواى، موضع التنفيذ مع الالتزام بعدم اتخاذ اجراءات تقييدية تتعارض مع روح ونصوص هذه الاتفاقات. كذلك سوف ينشأ نوع من التعاون والتنسيق بين المنظمة الجديدة والمنظمات الدولية والوكالات الاقتصادية المتخصصة الاخرى مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بما يحقق وجود ترابط بين المحاور الثلاثة للاقتصاد العالمى وهى التجارة والنقد والتمويل.

واشار رئيس التمثيل التجارى إلى ان الفترة القادمة من العام الجديد ستشهد مناقشة موضوعات مهمة من خلال منظمة التجارة الدولية منها موضوع البيئة وعلاقتها بالتجارة، وذلك فى اطار توصيات مؤتمر قمة الارض الذى عقد فى البرازيل فى مايو الماضى فضلا عن مناقشة موضوعات العمالة وحل مشاكل البطالة التى تهدد كلا من العالم النامى والمتقدم على السواء.

ومن المتوقع أن يؤدى انشاء هذه المنظمة إلى تنشيط الاقتصاد العالمى والتاثير ايجابيا على معدلات النمو والتنمية الاقتصادية وفتح افاق جديدة للاستثمارات والعمالة ونقل التكنولوجيا بما ينعكس ايجابيا على اقتصاديات كل من الدول النامية والمتقدمة.

ومن ناحية أخرى قال رئيس التمثيل التجارى ان العام الحالى سيشهد بدء مفاوضات الشراكة بين مصر والاتحاد الاوروبى والتى من المتوقع ان تستمر لمدة ١٨ شهرا وتسفر عن اتفاق تعاون اقتصادى وفنى، والذى يتوقع ان يحقق نتائج اقتصادية وتجارية مهمة لمصر. وقد تؤدى هذه المفاوضات إلى انشاء منطقة تجارة حرة بين مصر والاتحاد الاوروبى.

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٥

مؤتمر للاتصالات يناقش انعكاسات « الجات » على الدول العربية

كتب شريف خفاجي :

يعقد في الفترة من ٣ الى ٦ ابريل القادم بالقاهرة المؤتمر العربي للاتصالات الدولية .. تنظمه جامعة الدول العربية بالتنسيق مع هيئة الاتصالات تحت رعاية المهندس سليمان متولي وزير النقل

صرح بهذا المهندس محمد سليم رئيس هيئة الاتصالات . وقال ان المؤتمر سيناقش عدة قضايا هامة في مجال الاتصالات بين الدول العربية على رأسها الآثار المترتبة على تنفيذ اتفاقية « الجات » وانعكاساتها على الدول العربية ، كما سيناقش تطوير اجهزة الاتصالات ومستلزماتها واعادة هيكلة قطاعات الاتصالات على مستوى الدول العربية لمواكبة ثورة التقدم في عالم الاتصالات الدولية .

المصدر : الأهـــــرام
التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١,٤ مليار دولار نمـــوا ســنويا مـتـوقـعـا في الصادرات العربيـة بعد الانضمام لمنظمة التجارة

كتبت ـ حنان حلوى :

بدأ العد التنازلي، فخلال السنوات العشر القادمة سيبدأ اعضاء منظمة تحرير التجارة العالمية ـ WTO في تنفيذ الاجراءات الخاصة بتحرير التجارة التى اعدت اثناء الاتفاقية العامة للتجارة للتعريفة الجمركية «جات»

وينظر العديد من الدول بالمنطقة الى منظمة التجارة العالمية على أنها تهديد اكثر من كونها فرصة غير ان التأثير الكلى للمنظمة لم تتم دراسته بعد ولعل هناك شيئا واحدا واضحا وهو أن تحرير التجارة يعنى زيادة المنافسة وزيادة المنافسة تعنى أنه لابد ان تهيىء الإقتصاديات للنمو والبقاء.

ستلعب الحكومات دوراً اساسيا فى خلق الظروف الصحيحة ليعملوا بها وقد تم اعطاء الدول النامية بما فى ذلك دول الشرق الاوسط الاعضاء بالمنظمة فترة ١٠ سنوات لتهيىء نفسها لتغيرات بالمقارنة لفترة تتراوح ما بين ٥ الى ٦ سنوات اعطيت للدول المتقدمة. وتستوجب كل تلك التغيرات اصلاحات مؤسسة تقوم بها دول الشرق الاوسط لاحقة الاصلاحات التى تتم بالاجزاء الاخرى من العالم وعلى سبيل المثال التغيرات التى ستحدث فى اسواق التصدير مثلا سيكون لها تاثير على احداث تغيرات فى الاسواق الداخلية بالمنطقة وتشير التوقعات إلى أنه سيحدث نموا فى الصادرات بمنطقة الشرق الاوسط ما بين ٨٠٠ مليون الى ١٤٠٠ مليار دولار او ارتفاع نسبته ١٪ كنتيجة للتخفيضات فى التعريفات الجمركية باسواق التصدير. والسؤال الآن هل الدخول فى اسواق تصدير اكبر سيعوض خسارة المعاملة التفضيلية التى استفاد منها كثير من المصدرين الاقليميين حتى الآن وبالرغم من ذلك لم يتضح بعد مدى التأثير الذى سيحدثه خفض الدعم على الاسعار وتشير التوقعات المبدئية للمحللين الاقتصاديين ان هذا التأثير لم يكون جوهريا كما كان متوقعا وانتهت الدراسة التى قدمت خلال مؤتمر البنك الدولى حول دورة ارجواى والبلدان النامية الذى عقد فى واشنجتن، ان فواتير الواردات الزراعية لبلدان البحر المتوسط لن ترتفع اطلاقا نتيجة للاصلاحات وقال عبد الرحمن شعبانى ان اشارات توقعات المؤتمر الذى عقد بالقاهرة بخصوص هذا الموضوع اوضحت ان زيادات سعر الواردات سيتراوح ما بين ٥ الى ٣٠٪ خلال فترة السنوات العشر وسيحدد نجاح او فشل الصفقة التى تقدمها منظمة تحرير التجارة العالمية قدرة الصناعات المحلية على التأقلم مع المنافسة الشديدة واستعداد الحكومات لخلق الظروف المناسبة لهذه العملية ويقول المحللون الاقتصاديون بالبنك الدولى ان العالم العربى والشرق الاوسط لا يزالان محسورين فى الوضع الراهن.

وهناك امكانية لم تطرق بعد وهى التجارة العربية البينية فحوالى ١٠٪ فقط من كل التجارة العربية مع شركاء اقليميين

ويطالب المحللون الحكومات بخلق تكتل تجارى اقليمى وستعتمد النتيجة النهائية ايضا على ما إذا وفى الغرب بوعودهم ومنظمة التجارة العالمية لديها كل السلطات القانونية لارغام الدول الاعضاء على الالتزام بالاتفاقية ولكن هذه السلطات لم تستخدم بعد □

المصدر : الأهـــالــــى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٥

بلادنا الحلوة

سوق القاهرة فى عالم الجات

بمناسبة افتتاح سوق القاهرة الدولى قال د. يوسف والى إننا نتطلع من خلال الدورة الثامنة والعشرين لسوق القاهرة الدولية لتقديم إجابة مبكرة.. للسؤال المطروح حول آثار اتفاقية الجات الجديدة على مكانة المنتجات المصرية المختلفة فى الأسواق الدولية.. ولتعكس معروضاتنا الوطنية الزراعية والصناعية.. من إنتاج القطاعين الخاص والعام ما تحقق من طفرة حقيقية فى مستوى جودة هذه السلع.. وتميزها بمستويات سعرية معتدلة.. بعيداً عن أى صورة من صور الدعم الحكومى

المصدر : الأهـرام

التاريخ : ٢٤ مارس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أوراق

الجات والمستقبل!

٣ ـ نزعة (برجماتية)

وقبل ان نتمهل اكثر عند (الجات) لابد من ملاحظة هامة هنا... وهي ملاحظة تتحدد في موقف الولايات المتحدة الامريكية نفسها، وهو موقف يتحدد من اقدامها لفترة بعد الاتفاق عليها عام ١٩٤٧ على التبرؤ من كثير من اجتماعاتها او قراراتها، لقد راحت ـ مع الدول الكبرى ـ تضرب عرض الحائط بكل ما اتفق عليه عام ٤٧، خاصة في مسالة اقتصادية مثل «دعم مسالة التبادل التجاري الدولي» (حسب تقديرات الجات عن التجارة الدوليةخلال العامين ١٩٨٥و١٩٨٦، يلاحظ ان معدل التبادل التجاري قد انخفض)، وهو مايفسر لنا تعدد المؤتمرات الدولية في السنوات الاخيرة لهذا الهدف دون الوصول الى نتائج ايجابية..

وهذا الموقف نابع ـ بوجه خاص ـ من نزعة (برجماتية) ذاتية خالصة فامريكا لاتحركها الا مصالحها فقط، وعندما تتعرض هذه المصالح سواء كانت اقتصادية او ثقافية ـ لخطر، فانها تتحرك على الفور، وعلى المستوى الثقافي لوحظ انه قد عقدت اتفاقيات ثقافية كثيرة بين الدول، ومضت عليهاسنوات تصل الى اكثر من نصف قرن، ومع ذلك، لم تشارك فيها او توقع عليها الولايات المتحدة الامريكية.

ويلاحظ شاهد عيان ـ عبد الرؤوف الريدي ـ الذي قضى سنوات كثيرة ممثلا لمصر في الولايات المتحدة ان واشنطن لم تكن لتهتم بكثير من الاتفاقيات التي تحدث حولها، فاتفاقيات (برن) التي تحافظ على الملكية الفكرية وقعت عليها دول كثيرة منها مصر ووافقت عليها امريكا بعد ذلك بسنوات عام (١٩٨٩) في وقت هددت فيها مصالحها الثقافية، فمع ظهور الفيديو اكتشف كثير من المنتجين الامريكيين ان القرصنة تستخدم انتاجهم، بعد ذلك ، بدات الرحلات الامريكية تطوف العالم للحصول على الحقوق الامريكية (الشرعية).

وحين اضيف الى الفيديو حقوق المؤلف وبراءات الاختراع والعلامات التجارية... الخ كانت الولايات المتحدة من أولى الدول التي سعت الى (توجيه) مفاوضات الجات، وخاصة في مجال (الصناعات الثقافية).

واللافت للنظر بشدة هنا ان الولايات المتحدة الامريكية نفسها كانت اولى الدول المتقدمة التي تنتهك حقوق (الملكية الفكرية) في شتى ميادينها، حتى اذا ماتعلق الامر بها، تحول بسرعة من (الجاني) الى (المجني عليه) وارتدت، في الوقت نفسه، مسوح الاتفاقيات الدولية التي تضع فيها ما يضمن حقوقها..

في أول الامر لجات امريكا الى ماسمى (بالقائمة السوداء) لتضع فيهاالسم من ينتهك صناعتها الثقافية، وخصصت لها درجات (ا،ب،ج..)، وحين كانت تحس ان الامر زاد ، وكاد يفلت العنان منها، فانها كانت تلجأ الى الاتفاقيات الدولية لتتمكن بها من السيطرة على الدول الاخرى، وهي في الغالب دول (نامية) اواقل نموا كما يطلق على الدول النامية ومنها مصر .

وفي هذا المجال لايجب اغفال وسيلتين لجات امريكا اليهما للسيطرة على دول (الجنوب) او (الشرق) لتظل مهيمنة على نتاج الصناعة والثقافة ..

● وهو حديث سنتوقف عنده اكثر الأسبوع القادم ..

د. مصطفى عبدالغني

تساؤلات

□ وزير الصناعة يرد:

هل صحيح من المفيد الاحجام حاليا عن الشراء انتظارا لأسعار الجات المخفضة؟

يجيب الدكتور مهندس ابراهيم فوزى عبد الواحد وزير الصناعة والثروة المعدنية على تساؤل الملايين بقوله:

□ افتراض انخفاض الأسعار فى ظل اتفاقية الجات ينبع من عوامل حقيقية تتمثل فى ان الاتفاقية سوف تحدد مستوى معين للتعريفة الجمركية فى بعض السلع أقل مما هو مطبق بالفعل الآن، كما انها تمنع اغلاق الباب أمام أية سلع منافسة واردة من الخارج.. لكن توقع الافادة من هذا الافتراض سريعا أمر



إبراهيم فوزى

سابق لاوانه.. لماذا؟

□ لاننا فى مصر بدأنا بالفعل اقرار معاملة جديدة لمستويات التعريفة الجمركية.. ولكنها لم تصل بعد الى الحد الذى تقرره الجات.. كما اننا لا نستطيع الآن وضع حواجز حمائية للتفرقة بين السلع المحلية والأجنبية فى المواصفات مثلا.. اننا نسير فعلا فى اتجاه الجات.. ولكننا نحافظ على البعد الاجتماعى.. ونطبق ما نشعر انه فى مقدور الشعب المصرى.. ولا يضر بالصناعة الوطنية.. وتقضى اتفاقية الجات بمنح مهلة ١٠ سنوات لكل دولة - ومن بينها مصر- يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ألف دولار سنويا.. حتى تدخل تدريجيا فى مرحلة التطبيق الفعلى للجات.. وهذا ما نعمل فى ظله الآن..

■ مع تزايد عدد براءات الاختراع:

وثيقة للسياسة التكنولوجية بمصر.. أمل هل يتحقق؟!

في عالم اليوم تعتمد التنمية بدرجة كبيرة جدا على التكنولوجيا والقدرة على اختيار المناسب منها لاحتياجات الدولة، ذلك لأننا أصبحنا نعايش تطورا مذهلا في العلم والتكنولوجيا وأصبح العالم يواجه اختراعا جديدا كل دقيقتين، وهناك الآن مايزيد على ٣٠ مليون براءة اختراع مسجلة وتزيد سنويا بمقدار مليون براءة وإذا افترضنا أن ١ إلى ٢٪ فقط من هذه البراءات يجد طريقه للتطبيق، فإن هذا يعطي فكرة عن حجم التكنولوجيات المتاحة والتي بالحتم سوف تتزايد مع تضاعف الأبحاث في مجال العلم والتكنولوجيا كل ١٠ سنوات. وفي هذا الصدد عقدت أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ندوة علمية أمس حول نظم المعلومات حيث أكد الدكتور علي حبيش رئيس الأكاديمية أن الأكاديمية ستقوم خلال المرحلة القادمة من واقع مسئوليتها القومية بدفع عجلة التنمية في الدولة بمشاركة علماء ومفكري مصر في وضع وثيقة للسياسة التكنولوجية القومية لمصر والتي يستلزم تنفيذها الاعتماد على الاستخدام الأمثل للمعلومات العلمية والتكنولوجية

وكذلك التنسيق بين الأنشطة الوطنية المتنوعة للخدمات العلمية والتكنولوجية واقتراح سبل دعم المكتبات الوطنية وتنسيق استيراد الدوريات العلمية بما يحقق ترشيد استيرادها والاستفادة منها.

ولتحقيق هذه الأهداف كما يقول الدكتور عصمت عز رئيس لجنة المعلومات بأكاديمية البحث العلمي قامت الأكاديمية بانشاء العديد من الأجهزة التي تقوم على تطوير خدمات المعلومات العلمية والتكنولوجية من حيث توفير المعلومات ومعالجتها وتوصيلها إلى مستخدميها بالسرعة والكفاءة المطلوبة. ولعل من أهم هذه الأجهزة الشبكة القومية للمعلومات العلمية والتكنولوجية وما يتبعها من مراكز المعلومات القطاعية، وكذلك لجنة المعلومات العلمية والتي تقوم بالتنسيق بين كافة الجهود الوطنية المتدولة في هذا المجال والربط بين مختلف الأجهزة العاملة بما يساعد على تحقيق الأهداف المطلوبة واقتراح سبل تطوير الأداء على المستوى القومي.

المحروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٢٥ مارس ١٩٩٥

التوكيلات الملاحية ومرحلة جديدة فى ظل الجات

اصبحت اتفاقية الجات حقيقة واقعة وستتحرر التجارة العالمية من قيود كثيرة ومنها تجارة الخدمات التى ستشمل خدمات النقل بجميع اشكاله وصوره (برى .. بحرى .. جوى) مما سيؤثر بالطبع على المهام الحالية للتوكيلات الملاحية..

فهل من دور يمكن للتوكيلات الملاحية القيام به طبقا لهذه المتغيرات؟

يقول الربان سامي زكي عوض المحاضر بالاكاديمية العربية للنقل البحرى يتضح أن علينا فى مصر أن نواجه تحرير تجارة الخدمات فى مجال النقل وعلينا ان نأخذ بمبدأ التحول التدريجي لآليات السوق يعنى ذلك أن التوكيلات الملاحية طبقا لاتفاقيات الجات ستواجه صعوبات جمة وربما لا تستطيع القيام بمهامها الحالية والصمود امام تيار الخدمات المنافسة للدول المتقدمة لأن الدولة ،أن كانت ملتزمة حاليا بمد مظلة الحماية على نشاط التوكيلات الملاحية إلا انها فى نفس الوقت ستكون ملتزمة أمام المجتمع العالمي بالتحرر التدريجى على اداء الأجانب لتقديم الخدمات وبالتالى ستكون المنافسة حرة فى السوق والبقاء للأفضل كما ستلتزم الدولة طبقا لأتفاقية الجات - بعدم تعميق الفارق بين المعاملة بين الخدمات الاجنبية والوطنية - واضاف لا يفوتنا بان احد بنود اتفاقية تحرير تجارة الخدمات نص على تطبيق شرط «الدولة الاولى بالرعاية» وهناك حاليا اتفاقيات عربية سارية المفعول كاتفاقيات الوحدة الاقتصادية العربية ، واتفاقيات تيسير وتنمية التبادل التجارى والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية فى الدول العربية .. معنى هذا أن جميع الدول الموقعة على اتفاقية الجات سوف تتمتع بجميع مميزات هذه الاتفاقيات والمطلوب بالنسبة للتوكيلات الملاحية دراسة التأثيرات الايجابية والسلبية مع وضع الحسابات الدقيقة للربح والخسارة والبحث عن دور جديد يتفق مع هذه المتغيرات كما يتفق مع التطور الهائل فى النقل الدولي.. ولذا لابد من التعرض لمهمة التوكيلات الملاحية الحالية ويقول رجب الشناوى أحد خبراء الملاحة أن مهمة التوكيلات الملاحية الحالية هى الوكيلة الوحيدة لجميع السفن الأجنبية بالموانى المصرية وتقوم بعمليات ربط البضائع على السفن الأجنبية لمختلف دول العالم وتقوم باعمال السياحة فى الداخل والخارج وحجز تذاكر طيران وسفن لجميع دول العالم وبأعمال السمسار البحرى والقيام بأعمال التخليص الجمركى لجميع أنواع البضائع والسياسات ونقل الرسائل والحاويات من الباب الى الباب وان كان لنا تحفظ فسيكون بالتأكيد على نقل الرسائل والحاويات لأن متطلبات ومقومات القيام بنقل الحاويات من الباب للباب مازالت فى مصر فى مراحلها الأولى ولم تأخذ بعد البعد العالمي.. ولكي نستطيع الوقوف على جدوى استمرار التوكيلات الملاحية فى تنفيذ هذه المهام لابد من معرفة التطورات التى حدثت فى النقل البحرى باتباع اسلوب التمويه.. حيث تأثرت اقتصاديات الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية بالفجوة التى ظهرت بين الانتاج والاستهلاك ولذلك واجهت الشركات الملاحية المسئولة عن النقل البحرى مشكلة الاتساع الكبير فى حجم التجارة العالمية والموانى القديمة التى لا تستوعب ذلك الحجم بالاضافة الى البطء فى عمليات التداول مما أدى الى ارتفاع اسعارها..

فاتجه العالم الى استخدام الوحدات المجمعة كوسيلة اقتصادية متطورة من وسائل النقل، وكان استخدام الحاويات بجميع مقاساتها واشكالها سببا فى تطور جذرى فى صناعة السفن وهندسة الموانى وظهور معدات حديثة للتداول.. واصبحت الحاويات أفضل وسيلة لنقل البضائع العامة وتسابقت الشركات العملاقة فى ادخال خدمات أفضل لعملائها مثل النقل الدولي متعدد الوسائط الذى يتولى توصيل البضائع من الباب للباب فى الوقت المحدد باستخدام تكنولوجيا متقدمة فى الادارة بادخال علم اللوجيستيات وتكنولوجيا تبادل المعلومات الكترونيا حيث يحقق التبادل الالكتروني للبيانات تقليل تكلفة الأعمال الورقية وتقليل وقت الدورة المستندية وتحسين العلاقات بين الشركاء وتحسين مستوى التخطيط والتنبؤ وتحقيق الدقة وتحقيق السرعة وارتفاع كفاءة الأداء باستخدام عمالة اقل وارتفاع كفاءة خدمة العملاء بالأداء الموقوت والخدمة الأحسن.. وظهور استراتيجيات انعدام المخزون وسهولة متابعة البضائع!!

واضاف فهمى أبو حشيش الخبير الملاحى والسياحى ان التطورات التى حدثت فى تكنولوجيا النقل أدت الى زيادة عمليات نقل وتوزيع البضائع الى أقصى حد مع تخفيض البضائع المخزونة أى أقل قدر ممكن وتقصير مدة وصول البضائع الى يد المرسل اليه النهائي.. ان نظام التمويه قد فتح أفاقا جديدة لحركة تدفق التجارة الخارجية ، وأصبح فى الامكان اختصار الطرق البحرية الطويلة عن طريق الجسور البرية مما سيغير من الخريطة الجغرافية للتجارة العالمية وسيغير من الأهمية الاستراتيجية للكثير من الطرق البحرية ونتيجة للتطور فى اسلوب نقل البضائع ظهر ناقل جديد يتولى المسئولية كاملة لتوصيل البضائع من الباب للباب وبدأ هذا الناقل ينمو ويتوسع فى الخدمات والتسهيلات التى يقدمها والسؤال الآن هل يمكن للتوكيلات الملاحية القيام بهذا الدور؟!

يقول أفتيم عيسى رئيس شعبة النقل البحرى من المؤكد أن التوكيلات الملاحية ستقابل تنافسا مع شركات كثيرة وفى الغالب سيكون المستوى الاجمالى للنشاط الاقتصادى الوطني وبوجه خاص التجارة الدولية وفى البداية راكدا - مما يجعل الربحية متدنية وفى المقابل ستكون هناك ضرورة للوفاء بمتطلبات مالية كبيرة قبل أن تصبح التوكيلات قادرة على مباشرة اعمالها وهذه المتطلبات ستكون فى صورة ايداعات وضمانات مصرفية وبنية اساسية جديدة تتفق مع نوع النشاط واستغلال أو

المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ ٢ مارس 1995

تأجير (سفن - سيارات - لنقل الحاويات ومعدات تداول) ويعتقد ان التوكيلات الملاحية ستكون قادرة على تحمل هذه المخاطر المحسوبة فى بداية التشغيل ولكن ماذا بعد التشغيل؟!

واضاف أن الأمر سيتطلب قيام التوكيلات بالتخليص على البضائع لتجتاز كلا من الجمارك فى الموانى ومستودعات التخزين الداخلية ومناطق المطارات والحدود الدولية والأمر سيكون معقدا فى بدايته نظرا لتغير أنماط المستندات التى يتعامل معها التوكيل حاليا مثل المستندات الجمركية واجراءات التخليص وهياكل التعريفات وبواعث ارتكاب المخالفات ودرجة العقوبة الخاصة بها والممارسات السلوكية للمسئولين الجمركيين وما الى ذلك.. كل هذه التعقيدات الادارية ستؤدى فى البداية الى قضاء وقت كبير فى اتمام اجراءات التخليص الجمركية وحدوث تأخيرات ليس لها أى داع لسرعة التدفق المادى للبضائع ووجود منازعات مستمرة مع الجمارك تؤدى الى زيادة التكلفة كذلك فرض غرامات جمركية تعسفية أو ادخال زيادات غير معلن عنها فى التعريفات، ولا يفوتنا أن نشير إلى أن عدم الاهتمام بتدريب الموظفين حتى الدرجة المتوسطة فى ادارة التخليص الجمركى بالتوكيلات سوف تسفر عن اخطاء ترتكب فى استيفاء المستندات الجمركية وقد يؤدى هذا بدوره الى بطء التخليص على البضائع والى فرض غرامات وكلاهما لا يخدمان مصلحة تحقيق نقل البضائع بكفاءة مما سيؤثر على النمو الاقتصادى الوطنى فى النهاية!! وقد يتبادر للاذهان من الوهلة الأولى لتلك القيود أن الأمر سيكون من الصعوبة للدرجة التى تمنع التوكيلات الملاحية من الاقدام على تلك الخطوة ! وفى الحقيقة هل تمتلك التوكيلات خبرات ادارية يمكنها القيام بالدور الجديد؟!

ويقول الربان سامى زكى عوض انه يمكن تنفيذ هذه الاستراتيجية بالغاء المجالات غير المنتجة وتحديد مجالات عمل تتفق مع المهام الجديدة وزيادة رأس المال بطرح أسهم لامكانية الوفاء بالمهام الجديدة وانشاء نقابات نقل وطنية فعالة وإقامة علاقات منتظمة مع العملاء المنافسين المتعاقدين وشركات التأمين والبنوك والجمارك وتحسين المهارات الادارية واتخاذ اجراءات حديثة للتعيين والترقية والبدء فى تدريب الموظفين على جميع المستويات وتبسيط الأعمال الروتينية فى المكاتب وكذلك اعطاء عناية أكبر بعمليات التسويق واعادة دراسة التعريفات الحالية بالتوكيلات بحيث تكون تعريفة تنافسية وحق المتعاقدين من الباطن فى أضيق الحدود.. والتخطيط لاستثمار او تلك أو استغلال وسائط النقل وصيانتها واقامة بعض الطرق والوصلات البرية والبنية الاساسية والأخذ بنظام التجهيز الالكترونى للبيانات والتبادل الالكترونى للبيانات وطلب المعونة الفنية من الجهات العالمية طبقا لاتفاقية الجات..

واضاف ان توقيع الحكومة المصرية على اتفاقية الجات يدعونا الى التحرك للاستعداد لمواجهة أنظمة التجارة العالمية المتوقع ان تسفر عنها بنود الاتفاقية والتوكيلات الملاحية هى احدى الخدمات التى ستتأثر بذلك نتيجة للتطورات فى صناعة النقل البحرى والمنافسة من التنظيمات المشابهة.. لذلك يجب على التوكيلات الملاحية انتهاج سياسة تشغيلية تواكب المتغيرات الجديدة من خلال تنويع الأنشطة ودخولها مجالات مستحدثة!!

بور سعيد/ حامد الألفى

مناقشة اتفاقية الجات ومشـــروع الخطـــة

تعقد لجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى ثلاثة اجتماعات اعتبارا من اليوم برئاسة الدكتور احمد رشاد موسى رئيس اللجنة ..

وتناقش اللجنة في هذه الاجتماعات اتفاقية الجات ومشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى ١٩٩٦/٩٥

ويشهد اجتماعات اللجنة السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسى المصرى

التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٥

فى ندوة هامة .. الخبراء يؤكدون :

الجات لاتمنع حماية السوق من الإغراق

كتب هانى خيرى :

اكد الدكتور احمد جويلى وزير التموين والتجارة الداخلية فى ندوة تنمية وتنظيم التجارة الداخلية انه تم الانتهاء من اعداد قانون منع الاحتكار وتم تقديمه لمجلس الشعب ومن اهم اهدافة محاربة ظاهرة الاحتكار واشار الى ان الوزارة تبذل اقصى جهودها حتى يصل الدعم الذى يبلغ نحو ٢,٥ مليار جنيه الى الشعب المصرى .

فى حين ان محمود محمد محمود وزير الاقتصاد يؤكد على اهمية المنافسة بين المنتج المحلى والمستورد وكما تزايد حجم التجارة الخارجية فى مصر حيث بلغ ٤٨ مليار جنيه اى بنسبة ٣٢ ٪ من حجم الانتاج المحلى .

واشار ابراهيم فوزى وزير الصناعة الى ضرورة رفع مستويات الجودة فى المنتجات المحلية حتى يتم خلق اسواق عالمية جديدة .

وقال حمدى متولى الوزير المفوض ان الجات لها تاثير مباشر على التجارة الداخلية والانتاج المحلى والذى يحتاج الى الحماية حيث يعتبر من اهم القضايا التى تحظى باهتمام بالغ وتخوف فى نفس الوقت من الاثار التى يمكن ان تترتب على تحرير الواردات ورفع القيود الجمركية وغير الجمركية والمنافسة المحتملة من الواردات الاجنبية من حيث الجودة والاسعار كما ان الامر لاينبغى ان يفسر ان هذه الادوات الحمائية هى الاسلوب الافضل للتعامل فى ظل سياسية التحرر الاقتصادى الذى تتبعة الدولة ولكن الأمر يتطلب الاستعداد للمنافسة بتطوير الانتاج المحلى من حيث الجودة

واكد ممدوح محمد المصرى رئيس الشركة المصرية للتجارة والتسويق ان الدولة لابد ان تتبنى سياسات جديدة لمعاونة الانتاج الوطنى على المنافسة من خلال تخفيف الاعباء المالية الملقاه على عاتقة مثل الرسوم الجمركية على المعدات ومدخلات الانتاج والضرائب الباهظة واسعار الاراضى المرتفعة واسعار الفائدة على ائتمان وتمويل التجارة وتبسيط اجراءات الاستثمار والتصدير مما يؤدى الى تخفيض التكلفة والاسعار المحلية والتصديرية وتحمل اعباء التطوير التكنولوجى المتواصل مع مشاركة الدولة فى تحمل بعض تكاليف التدريب وشبكات المعلومات وفوائد ضمانات ائتمان التصدير [illegible]

كما ان الجات سوف تتيح عددا من العوامل التى تساعد على حماية السوق المصرية من السلع التى تلحق ضرار بالمستهلك اذا لم تتوافر لها المواصفات القياسية الصحيحة كما تتيح لها حماية للصناعات الناشئة

إحالة قرار الرئيس مبارك بانضمام مصر لاتفاقية « الجات » الى مجلس الشورى

كتب ـ محمود غلاب وجهاد عبدالمنعم :

احال الرئيس حسنى مبارك قراراً بانضمام مصر الى اتفاقية الجات الى مجلس الشورى . تعقد اليوم اللجنة الاقتصادية بالمجلس اجتماعاً لمناقشة بنود الاتفاقية التى وردت الى اللجنة من محمود محمد وزير الاقتصاد . تعد اللجنة تقريراً عن الاتفاقية ويناقشه المجلس فى جلساته خلال شهر ابريل القادم . يرفع المجلس تقريراً برايه فى الاتفاقية الى الرئيس حسنى مبارك ، ورئيس مجلس الشعب ورئيس الوزراء .

كشفت المذكرة الايضاحية لاتفاقية الجات منح الدول النامية فرصة عشر سنوات لخفض الرسوم الجمركية والدعم على السلع الزراعية مقابل ٦ سنوات للدول المتقدمة . وازالة نظام الحصص على المنسوجات والملابس على ثلاث مراحل تنتهى بعد عشر سنوات وتقرير مزايا للدول النامية المنتجة للقطن وللدول الصغيرة فى التصدير . ولم تتضمن الاتفاقية اية التزامات محددة على اى دولة فى تجارة الخدمات وخاصة الخدمات المالية والنقل والاتصالات والخدمات المهنية وخدمات الانشاءات والمقاولات .

وتضمنت الاتفاقية الالتزام بنظام فض المنازعات الذى لم يكن ملزماً وذلك من اجل حماية الدول الصغيرة من الاجراءات الانفرادية والضغوط الثنائية . واشارت المذكرة إلى ان التزام مصر نحو الاتفاقية بعدم زيادة الرسوم الجمركية المطبقة منذ فبراير عام ٩٤ بنسبة تصل الى ٢٠ ٪ ، على ان يتم تخفيض جزء من هذه الزيادة على فترات ما بين خمس او عشر سنوات ، على ان يظل الرسم الجمركى السائد عام ٩٤ طوال السنوات القادمة دون ان يمنع ذلك خفض الرسوم عن هذه المعدلات اذا كان يحقق مصلحة مصر .

كما تلتزم مصر بعدم تغيير القواعد الحالية فى مجال تجارة الخدمات او فتح باب المنافسة لموردى الخدمة الاجانب فى قطاعات البنوك والتامين وسوق المال والانشاءات والخدمات السياحية والنقل البحرى .

المدونة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٥

د. برهام يلقى محاضرة عن قانون التأمين و«الجات»

يلقى الدكتور برهام عطا الله رئيس مجلس ادارة شركة الشرق للتأمين محاضرة بالجمعية المصرية للاقتصاد السياسى «الاربعاء» القادم وتتناول المحاضرة موضوع الرقابة على شركات التأمين فى ظل القانون الجديد وقواعد الجات..



د. برهام عطاالله

المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٥

تقرير لـ «فاو» عن تأثير «غات» على الزراعة في العالم:

اتجاه نحو اعادة النظر في تجارة السلع الزراعية

□ روما - من عرفان رشيد:

■ أصدرت لجنة متخصصة بدرس مشاكل تجارة السلع الزراعية في منظمة الأغذية والزراعة (فاو) أمس تقريراً عن المشاكل التي تعاني منها التجارة في هذا المجال، وذلك في ضوء ما تقرر على أساس اتفاقية «غات». وجاء في الدراسة «ان هذه الاتفاقية لن توقف التدهور المتواصل في التجارة العالمية بالسلع الزراعية، أو تحسن من أوضاع عدد كبير من البلدان التي تعاني من العجز الغذائي وذات الدخل المتدني».

أشرف على إعداد التقرير خبراء في مجال السلع الزراعية استفادوا من المعلومات التي جمعت في مختلف بلدان العالم. وجاء فيه «ان بلدان العالم يمكن أن تعاني من آثار زيادة أسعار استيراد السلع في الوقت الذي تنكمش فيه درجات الأفضلية لدخول تلك السلع إلى عدد كبير من أسواق الدول المتقدمة». ومعلوم، حسب بيان صحافي صدر عن منظمة الأغذية والزراعة، ان اتفاقية «غات» تدعو إلى خفوضات كبيرة في معدل التعرفات مما يؤثر في صورة كبيرة في درجة الافضلية.

وتتضمن الاتفاقية نظاماً عن السياسة الزراعية الدولية التي يتوقع أن تجمع بين الدعم البسيط في الحجم التجاري وبين الزيادة المتواضعة في الأسعار التجارية.

واستناداً إلى تقرير اللجنة المتخصصة المنبثقة من منظمة الاغذية والزراعة فإن التجارة الزراعية العالمية ستستفيد من دعم جولة مفاوضات أوروغواي لاتفاقية «غات» بنسبة ٩ في المئة فقط، وذلك لسبب رئيسي هو ارتفاع الأسعار.

يذكر ان إحدى الفوائد المتوقعة في ضوء جولة مفاوضات أوروغواي، هي حصول استقرار في أسعار السلع المرتفعة نتيجة انفتاح عدد أكبر من البلدان في اتجاه الأسعار العالمية. غير ان النتائج التي أوردها تقرير منظمة الأغذية والزراعة لا تؤيد ذلك. إذ ان النموذج الذي أعدته المنظمة في ما يخص تحرير التجارة يكاد لا يؤثر، على ما يبدو، في استقرار أسعار الحبوب. لذلك سيؤدي الأمر إلى إحداث صدمات بسبب حالات العجز غير المتوقعة في الانتاج التي سيمتصها عدد كبير من الأسواق التي تخمد بدورها من الآثار على الأسعار العالمية.

ويشير التقرير إلى أن المكاسب التي ستجنيها البلدان النامية من خلال صادراتها الزراعية ربما تماشت مع الزيادة في القوائم الحسابية لوارداتها، غير ان الثغرة بين قيمة الواردات والصادرات ستتعمق في صورة جوهرية بالنسبة إلى الشرق الأدنى. اما في ما يتعلق بافريقيا، فمن المتوقع أن تتحول الصورة القائمة من فائض بسيط إلى عجز بسيط.

وفي رأي جيمس غرينفيلد، رئيس الشعبة المعنية بالسياسة الزراعية وتوقعاتها في «فاو» هناك دائماً رابحون وخاسرون ضمن هذه التطورات. فأميركا الشمالية واستراليا ونيوزيلاند تحقق مكاسب تجارية، بينما تسجل أوروبا خسارة. أما افريقيا فستكون عموماً في الوضع الأسوأ في الحساب التجاري إذا لم توسع انتاجها للاغذية وتنوع محاصيلها التصديرية وتزيد تجارتها للسلع الزراعية بين دول القارة ذاتها.

ويشدد التقرير على أهمية تحسين البلدان الافريقية نوعية المنتجات. إذ قد يفتح ذلك امامها فرصاً تسويقية جديدة، خصوصاً المنتجات البستانية.

ويتوقع أن تكون أميركا الشمالية على رأس الأطراف المستفيدة بين البلدان المتقدمة، إذ ارتفع فيها صافي الصادرات من ١٥.١ بليون دولار إلى ٢٢.٢ بليون دولار.

واستناداً إلى التقرير، فإن التغيير الرئيسي الذي سيطرأ في أوروبا الغربية يتمثل في الزيادة الحادة لصافي الواردات من السلع الزراعية الرئيسية من صافي الواردات التي بلغت في الفترة بين عامي ١٩٨٧ و١٩٨٩ ٥.٥ بليون دولار لتصل إلى صافي الواردات بمقدار ١٥.٢ بليون دولار بحلول السنة ٢٠٠٠، بما في ذلك الزيادة الجوهرية بفضل جولة مفاوضات اوروغواي. وستكون صادرات أوروبا الغربية من الحبوب والزيوت النباتية والحليب والسكر بنسبة أقل، في حين يتوقع ان يتنامى حجم الواردات من الحبوب والدهون والزيوت وبعض اللحوم والمنتجات الاستوائية.

وفي ما يتعلق ببلدان أوروبا الشرقية وما يعرف ببلدان الاتحاد السوفياتي السابق، تشير التوقعات إلى احتمال حصول زيادة حادة في قائمة الواردات من السلع الزراعية الرئاسية. اما صادراتها فستكون بنسبة أقل أيضاً. كما سيتقلص العجز في الواردات من ٨.٦ بليون دولار إلى ٥.٨ بليون دولار. ويعزى السبب الرئيسي في ذلك إلى التوقعات بالنسبة إلى الاستهلاك من الحبوب والحليب وبعض اللحوم.

وعن أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي، يفيد التقرير بأن منظمة الاغذية والزراعة تتوقع زيادة جوهرية في حجم الواردات خصوصاً ما يتعلق بالواردات الضخمة من القمح والرز والدهون والزيوت ولحم البقر ومنتجات الألبان اضافة الى السكر. غير ان الجانب الأكثر تشجيعاً في إطار التوقعات المتعلقة بهذه المنطقة هو تحقيق مكاسب في مجال التصدير الذي يتوقع أن ينمو في صورة كبيرة بحلول السنة ٢٠٠٠.

واستناداً إلى تقرير المنظمة فإن الشرق الأدنى ربما ظل المستورد الصافي الكبير للمنتجات الزراعية رغم ان أسعار الوحدات السلعية ستكون أعلى في صورة ملحوظة. ويشير التقرير إلى أن الزيادة في أسعار المواد الغذائية الأساسية يجب ان تمنح كل بلدان هذه المنطقة الفرصة لانتقال الأسعار العالية إلى الفلاحين وما ينطوي عليه ذلك من حوافز لتحسين الانتاج.

وفي ضوء التغييرات المتوقعة على مستوى العالم من خلال جولة مفاوضات أوروغواي التجارية، يوصي التقرير بأن تجري بعض المناطق في العالم عملية اعادة النظر لسياساتها الزراعية حيثما كانت هناك ضرورة لذلك. وتشمل التوصيات قضايا الأمن الغذائي وسياسات تعزيز التغذية واستراتيجياتها بما في ذلك سياسات أسعار الاستهلاك بالنسبة إلى الأغذية وسياسات أسعار الانتاج، وكذلك السياسات التي من شأنها الحيلولة دون حصول حال عدم استقرار في الأسعار، اضافة إلى السياسات المتعلقة بالاجراءات التجارية بين المناطق والبلدان وفق الامتيازات المطبقة.

كذلك يوصي تقرير المنظمة بتطوير برنامج المساعدات المستهدفة التي يمكن تنفيذها بتكاليف متدنية من موارد موازناتها. كما يشير إلى ان مختلف البلدان بحاجة إلى ان تقوم بدقة مدى ما يمكن ان تتطلبه الاجراءات المعتمدة لديها من خطوات بحيث تعكس آثار الضغط على الأسعار الداخلية لسلعها ومنتجاتها. ويشدد التقرير ايضاً على ان تلك البلدان بحاجة إلى استخدام الموارد المالية التي بحوزتها من أجل زيادة انتاجها الغذائي وتعزيز الأمن الغذائي.

المصدر : الحياة اللندنية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٥

الإمارات: انضمامنا إلى منظمة التجارة الدولية رهن بمدى ملاءمة ذلك لمصالحنا الاقتصادية

□ أبو ظبي -
من شفيق الأسدي:

■ أكدت دولة الإمارات أن انضمامها إلى منظمة التجارة الدولية المنبثقة من اتفاقية «غات» يخضع لمدى ملاءمة ذلك لمصالحها الوطنية وتعهداتها والتزاماتها التجارية والاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والدولي، خصوصاً الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي.

وتجري دولة الإمارات اتصالات مع الدول التجارية الكبرى ودول مجلس التعاون والدول المعنية الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية لتحديد موقفها النهائي في شأن الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية.

وذكر سعيد غباش وزير الاقتصاد والتجارة في الإمارات أن لجنة وزارية تضم إلى جانبه وزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون المال والصناعة ومحافظ مصرف الإمارات المركزي ووكيلي وزارتي الاقتصاد والتجارة والمال والصناعة وعدداً آخر من المسؤولين عقدت اجتماعاً أمس في مقر مصرف الإمارات المركزي لتحديد موقف الإمارات من الانضمام إلى المنظمة.

وكشف في تصريحات خاصة إلى «الحياة» أن اللجنة الوزارية أجرت تقويماً لنتائج الاتصالات التي قامت بها الإمارات مع الدول الأخرى لتحديد موقفها من الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية، وأبرزها الولايات المتحدة التي أبدت اعتراضات على جداول تحدد موقف الإمارات من الانضمام.

وأفاد أن الاعتراضات الأميركية تتعلق بجداول التعرفات الجمركية التي حددتها الإمارات، وحماية شركات الخدمات الوطنية خصوصاً في القطاع المالي والمصرفي.

وتخشى الدوائر الاقتصادية والتجارية في الإمارات من التهديد الذي تشكله المؤسسات المالية والخدماتية العالمية العملاقة في حال فتح الأبواب أمامها لدخول سوق الإمارات.

وأوضح غباش أن الفرصة متاحة أمام جميع الدول للانضمام إلى منظمة التجارة الدولية قبل نهاية آذار (مارس) الجاري بصفة دول مؤسسة للمنظمة، كما يمكنها الانضمام إليها بعد نهاية الشهر الجاري لتكون ذات عضوية عادية.

غير أن عدم انضمام الإمارات إلى منظمة التجارة الدولية بصفة مؤسس أصبح مؤكداً. وقالت مصادر اقتصادية لـ «الحياة» أن احتمال انضمام الإمارات إلى المنظمة ككل «لا يزال ضعيفاً» حتى الآن سواء بصفة عضو مؤسس أو عضو عادي.

وأضافت أن «المسؤولين في الإمارات يشعرون بأنه يتعذر على الدولة القبول بالمطالب الأميركية، وأنه إذا لم تتغير هذه المطالب فإنه «سيتعذر على الإمارات الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية».

وكان رون براون وزير التجارة الأميركي زار أبو ظبي الشهر الماضي في إطار جولة في عدد من الدول الخليجية والشرق الأوسطية. وقد أشاد بالإجراءات التي اتخذتها الإمارات في مجال حماية الملكية الصناعية والفكرية.

وقال غباش أن اللجنة الوزارية راجعت جدول الالتزامات المتعلقة بانضمام الإمارات إلى منظمة التجارة الدولية والملاحظات التي وردت من بعض الدول خصوصاً الولايات المتحدة.

وأكد أن الاتصالات مستمرة مع دول مجلس التعاون لتحديد موقف موحد من هذه المسألة.

وتشدد دول مجلس التعاون على ضرورة التوصل إلى تعرفة جمركية موحدة لمواجهة التكتلات الإقليمية والدولية وتعزيز موقفها التفاوضي من مسألة الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية. وتعقد لهذا الغرض ندوة موسعة في الإمارات عن الموقف

المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٥

الخليجي من «غات» ومنظمة التجارة الدولية.

يذكر ان اربع دول خليجية، هي الإمارات والكويت والبحرين وقطر، انضمت إلى الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (غات). وقدمت السعودية طلباً للانضمام وتدرس سلطنة عمان الانضمام إلى الاتفاقية، وتدرس الإمارات والبحرين الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية.

وكانت لجنة التعاون التجاري كلفت الامانة العامة اعداد مذكرة في شأن التمثيل التجاري المشترك لدى «غات» ومنظمة التجارة الدولية لعرضها على لجنة «غات» التي تضم جميع دول المجلس.

وتشدد مصادر اقتصادية على ان انضمام الإمارات إلى المنظمة يجب أن يحقق مصالحها الاقتصادية الوطنية ويحافظ على مكتسباتها الاقتصادية والتجارية وعلاقاتها مع دول مجلس التعاون في إطار التنسيق الشامل مع هذه الدول.

وتوقع وزير الاقتصاد والتجارة في الإمارات أن تعقد اللجنة الوزارية الخاصة لـ «غات» اجتماعاً الاسبوع المقبل لمزيد من الدراسة وتقويم الاتصالات مع الدول الاخرى في شأن الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية.

المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ٢٧ مارس ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصر تقدم التزامات محددة في اطار تطبيق اتفاقية "غات"

☐ القاهرة - «الحياة»:

■ اكد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية المصري محمود محمد محمود ان مصر ملتزمة لدى تطبيقها اتفاقية «غات» تثبيت الرسوم الجمركية وعدم زيادتها بحيث تتجاوز الرسوم المطبقة في شباط (فبراير) ١٩٩٤ بنسبة تصل الى ٢٠ في المئة، وخفض جزء من هذه الزيادة على فترات تراوح بين خمس وعشر سنوات، وبحيث يظل الرسم الجمركي اعلى من الرسم الجمركي المعتمد عام ١٩٩٤ على مدى السنوات المقبلة.

جاء ذلك اثناء اجتماع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الشورى برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمي رئيس المجلس وحضور الدكتور محمد زكي ابو عامر وزير شؤون مجلسي الشعب والشورى. وقال محمود إن مصر قدمت جدولا بالتزامات محددة في مجال تجارة الخدمات يقضي بعدم تغيير القواعد الحالية المعمول بها او فتح باب المنافسة لموردي الخدمة الاجانب في مجالات محدودة وفي قطاعات معينة هي المصارف والتامين وسوق المال والانشاءات والخدمات السياحية والنقل البحري» مؤكدا ان مصر لم تخرج في تلك الالتزامات عن برنامج الاصلاح الاقتصادي او عن اي من القوانين السارية المعدلة في مجالات العمل والهجرة واقامة الشركات والاستثمار او تملك الاجانب للعقارات والمباني.

واضاف ان الاتفاقية الدولية أعطت، بالنسبة الى حقوق الملكية الفكرية للدول النامية في مجال براءات الاختراع، الحق في تاجيل تطبيق احكام تلك الحقوق لفترات انتقالية تمتد خمس سنوات وبالنسبة الى الصناعات الكيماوية والدوائية فترة عشر سنوات. واشار الى ان الملكية الفكرية تشمل حقوق التاليف والنسخ وتتعرض للافلام واشرطة الفيديو والموسيقى والكتب والعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية والتصاميم الصناعية وبراءات الاختراع والتصاميم التخطيطية للدوائر المتكاملة وحماية المعلومات السرية.

وعن اتفاق التجارة بالمنسوجات والملابس اوضح انه يستهدف ازالة نظام الحصص الذي استمر من ١٩٧٤ إلى ١٩٩٤ والمخالف لنظام حرية التجارة في «غات» وانه ستتم ازالة هذا النظام على ثلاث مراحل تنتهي بعد عشر سنوات.

وذكر محمود ان الاتفاق في مجال الزراعة تضمن عدم اعتماد الدول النامية الالتزامات نفسها للدول المتقدمة سواء في مجال خفض الرسوم الجمركية او الدعم، كما منح الدول النامية فترة اطول تصل الى عشر سنوات، في حين منحت الدول المتقدمة ست سنوات مع مساعدة الدول النامية المستوردة للغذاء عند ارتفاع اسعار السلع الغذائية.

من جهته اكد ابو عامر أن مصر من البلاد الراغبة في التعاون الدولي وإبرام الاتفاقات الدولية، موضحا أن لاتفاقية «غات» الكثير من الفوائد للاقتصاد المصري وان المناقشة ستوضح الايجابيات والسلبيات لهذه الاتفاقية.

وطالب محمد فريد خميس رئيس «اتحاد الصناعات المصرية» بالاسراع في اقرار اتفاق المشاركة مع السوق الاوروبية المشتركة لفتح مجال جديد للسلع المصرية في الدول الاوروبية والعمل على اقامة مناطق حرة في مثلث رفح اسوة بالمنطقة الحرة المزمع انشاؤها بين فلسطين واسرائيل التي تم الاتفاق عليها خلال زيارة وزير التجارة الاميركي للبلدين اخيراً والاهتمام بدعم الصناعة المحلية على رغم توقيع اتفاقية «غات» التي تحمي الصناعات المحلية.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٩٥

الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي :

الوحدة الجمركية للدول الاعضاء تدعم موقفها التفاوضي في اطار "غات"

□ الشارقة - «الحياة»:

■ اكد الشيخ فاهم بن سلطان القاسمي الامين العام لمجلس التعاون الخليجي ان دول المجلس تعمل بجد للتوصل الى اتفاقية جمركية موحدة.

وقال في ندوة تعقد في الشارقة عن الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (غات) وتاثيرها في الخدمات المصرفية والمالية، ان الاتحاد الجمركي يعطي دول المجلس ثقلاً تفاوضياً مع التكتلات التجارية الاخرى ويعزز مواقفها من الاتفاقات الدولية مثل منظمة التجارة الدولية المنبثقة من «غات».

واضاف انه سيكون لاتفاقية «غات» وانشاء منظمة التجارة الدولية انعكاسات مهمة على مستقبل التعاون الدولي في مجال التجارة، مشيراً الى ان اربع دول في المجلس التعاون وقعت الاتفاقية، هي البحرين والكويت والامارات وقطر وانه يتوقع انضمام السعودية وسلطنة عمان.

وذكر القاسمي ان تاثير اتفاقية اوروغواي سيكون ضئيلاً على دول مجلس التعاون نظراً الى نظامها التجاري الحر وتطبيقها رسوماً جمركية مخفوضة على الواردات.

واضاف ان الاتفاقية ستفتح مجالات جديدة امام صادرات الدول الاعضاء، مشيراً الى ان الدول المتعاقدة ستكون لديها مرونة تحديد المجالات التي يسمح بالعمل فيها بموجب الاتفاقية. كما ان هناك فرصة للتفاوض في شان هذه النقطة لان موضوع التجارة سيختلف عن قطاع الخدمات، وقد يؤدي الى تغيير القوانين الخاصة بحماية الوكيل في دول المجلس، مما يستوجب التنسيق بين الدول الاعضاء.

واوضح انه لن يكون بإمكان دول المجلس التفاوض كمجموعة في اطار اتفاقية منظمة التجارة الدولية اذا لم تصل الى مرحلة الوحدة الجمركية.

من جهته، دعا عبدالله الغرير رئيس جمعية مصارف الامارات امام الندوة الى تنسيق مواقف دول مجلس التعاون ازاء اتفاقية «غات» نظراً الى اهميتها على صعيد التجارة الدولية، وانعكاساتها على الأوضاع التجارية والاقتصادية في دول المجلس.

واكد الغرير ان هذا التنسيق يجب ان يؤدي الى انشاء السوق العربية المشتركة، وفي اطار السعي الى انشاء سوق اسلامية مشتركة لمواجهة التكتلات العالمية.

وتحدث في الندوة مستشار التجارة والخدمات في منظمة التجارة الدولية في جنيف عن تطورات ومراحل اتفاقية «غات» والفرص التي توفرها لدول مجلس التعاون. وقال ان دولة الامارات ودول مجلس التعاون ربما توصلت الى استنتاج مفاده ان التجارة الثنائية لم تعد تعنى باغراض السياسات التجارية، على رغم ان تصدير النفط والغاز يتم على اساس اتفاقات ثنائية، مؤكداً ان الانجازات التي حققتها دول المجلس في تطوير الصناعة وقطاعات الخدمات جعلت من المنطقي ان تقوم هذه الدول بتوسيع منظور السياسات التجارية لتصبح جزءاً من الاطار الأوسع للانظمة والقوانين التجارية التي تتضمنها اتفاقية منظمة التجارة الدولية.

واضاف ان الاتفاقية تتيح لدول مجلس التعاون تحقيق المزيد من المكاسب في الأسواق العالمية خصوصاً في مجال تصدير المنتجات والخدمات وتمكنها من التاثير في السياسة الاقتصادية الدولية.

وعن تاثيرات اتفاقية «غات» قال الدكتور عبدالله الملا من الامانة العامة لمجلس التعاون انه يجب تكييف القوانين والانظمة المتعلقة بممارسة الانشطة المالية والمصرفية في دول المجلس للتصدي للمنافسة والتحديات التي ستواجه المؤسسات الوطنية في اسواقها المحلية والدولية.

ودعا الملا الى تطوير وتنمية الكفاءات والمهارات الفنية والادارية الوطنية والاستفادة من أساليب التقنية الحديثة في العمليات المالية والمصرفية، اضافة الى التنسيق بين دول المجلس وتوحيد مواقفها من القضايا والتحديات المهمة التي ستواجهها مستقبلاً نتيجة التحرير التدريجي للخدمات المالية والمصرفية التي تنص عليها اتفاقية اوروغواي خصوصاً في المفاوضات التي ستجريها الدول الاعضاء مستقبلاً.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٩ مارس 1995

أعضاء مجلس الشعب يتهمون الحكومة بالفشل في مواجهة الآثار السلبية لاتفاقية الجات

كتب أسامة شرشر وصالح شلبي:

شن اعضاء مجلس الشعب امس هجوما عنيفا على سياسات الحكومة واتهموها بالفشل فى وضع خطة عملية لمواجهة الآثار السلبية لاتفاقية الجات والاستفادة من المميزات التي توفرها للدول النامية.

وأعربوا عن مخاوفهم من فشل الحكومة فى محاربة الاغراق الذى سيتعرض له السوق المصرى بسبب الأساليب والطرق التي تتبعها الدول الكبرى لدعم منتجاتها التي تقوم بتصديرها للدول الموقعة على الاتفاقية.



د. محمود محمد محمود

وقد كشف الدكتور محمود محمد محمود- وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية- أمام اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب النقاب عن قيام الحكومة الأمريكية بإعداد دراسات حول اتفاقية الجات لتقديمها للحكومة المصرية وقال ان الكونجرس الامريكي قد كلف مؤخرا أحد خبراء الاقتصاد لاعداد دراسة حول السوق المصرية وما قد يطرأ عليه من متغيرات نتيجة الانضمام للاتفاقية. وأكد الوزير أن الاقتصاد المصرى يواجه حاليا عددا من التحديات المهمة موضحا انه لم يعد خيار امام مصر سوى الانضمام الى اتفاقية الجات ولكن بعد قضاء فترة السماح المقررة. وأوضح انه من حق مجلس الشعب رفض هذه الاتفاقية او قبولها ولا يملك حق وضع أو اقتراح أية تعديلات عليها مشيرا إلى أن ٨٧ دولة قد وقعت على الاتفاقية حتى الآن.

وطالب أعضاء اللجنة الاقتصادية برئاسة الدكتور مصطفى السعيد بضرورة تشكيل تكتل اقتصادي عربى وفتح اسواق جديدة فى الدول العربية وتشجيع التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى بينها.

وزير الاقتصاد في اللجنة الاقتصادية لمجلس الشعب :

التزام الحكومة باتخاذ اجراءات تجنب الآثار السلبية للجات

اكد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية التزام الحكومة باتخاذ الاجراءات الكفيلة بتلافي الآثار السلبية لاتفاقية الجات الجديدة وقال ان خطة التنمية الجديدة وضعت الاتفاقية موضع الاعتبار. جاء هذا في اجتماع اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب امس برئاسة د. مصطفى السعيد الذي شهده عدد من ممثلي الهيئات الحكومية ورئيسا اتحاد الصناعات والغرف التجارية ود. امين مبارك رئيس لجنة الصناعة بالمجلس.

وقال الوزير ردا على تساؤلات الاعضاء ان خفض الجمارك في اطار اتفاقية الجات لن يؤثر على موارد الدولة ولن يؤدي الى فرض ضرائب جديدة، وقال ان الاتفاقية تتضمن مجموعة من الاجراءات لتحافظ الدول الاعضاء على مصالحها لحماية موازين مدفوعاتها وحماية انتاجها المحلي وقيمها الاخلاقية.

كما أكد الوزير ان اتفاقية الجات تتضمن مبادىء عامة ولاتعد التزاما بفتح الباب امام المنافسة الاجنبية مع المنتجين المحليين.

وأكد الوزير ان الاتفاقية لاتمنع اتخاذ قيود جمركية او كمية عند الاغراق او وجود واردات تضر بالانتاج المحلي، كما لاتمنع التعاون الاقليمي او الاشتراك في التكتلات الاقتصادية، وقال ردا على تساؤل حول آثار عدم التصديق على الاتفاقية انه لن يفيد مصر وسيحرمها من المزايا وستضار من سلبياتها مشيرا الى انه بالانضمام الى الاتفاقية او بدونها يجب على مصر زيادة انتاجها بالجودة المناسبة وفتح اسواق خارجية.

وأكد محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات انه ليس في صالح مصر عدم الانضمام لهذه الاتفاقية باي شكل، كما طالب بوضع خطة متكاملة للتعامل مع آثار هذه الاتفاقية والتزاماتها.

وكان الاعضاء قد حذروا في كلماتهم من خطورة عدم وضع خطة مسبقة لمواجهة الآثار السلبية لاتفاقية الجات وتواصل اللجنة مناقشاتها اليوم.

بعد موافقة اللجنة الاقتصادية:

«الجات» .. أمام مجلس الشعب الشهر القادم

وزير الاقتصاد يؤكد أنه لاخيار أمامنا الا الانضمام للاتفاقية

علم المحرر البرلماني «للأهرام المسائي» أن مجلس الشعب سوف يبدأ مناقشاته لتقرير اللجنة الاقتصادية حول انضمام مصر لاتفاقية الجات في جلساته التي تبدأ بعد منتصف ابريل القادم.

وكانت اللجنة الاقتصادية قد وافقت أمس في اجتماعها برئاسة الدكتور مصطفى السعيد على اتفاقية الجات، وشهدت الجلسة مناقشات ساخنة أكد خلالها الأعضاء ضرورة قيام الحكومة بوضع خطة شاملة لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على تنفيذ الاتفاقية وضرورة العمل على الاستفادة من ايجابياتها.

وأشار الأعضاء إلى عجز الدول العربية عن اقامة تكتلات اقتصادية لمواجهة الأسواق العالمية. وقد طرح الأعضاء مجموعة من التساؤلات الحائرة في هذا الاجتماع حول آثار هذه الاتفاقية سواء الايجابية أو السلبية وكيفية دعم الآثار الايجابية، والحد من السلبية.

كما تساءل الأعضاء عن مدى عدم الموافقة على هذه الاتفاقية وعن خطة الحكومة في المرحلة القادمة.

وتساءل النائب محمد خليل حافظ عن كيفية حماية الانتاج الوطني من صناعات المنسوجات، والأثاث والأحذية والأدوات الكهربائية في ظل الاغراق؟

كما تساءل هل الصادرات المعدنية قبل هذه الاتفاقية مطابقة للمواصفات العالمية؟ أم لا؟

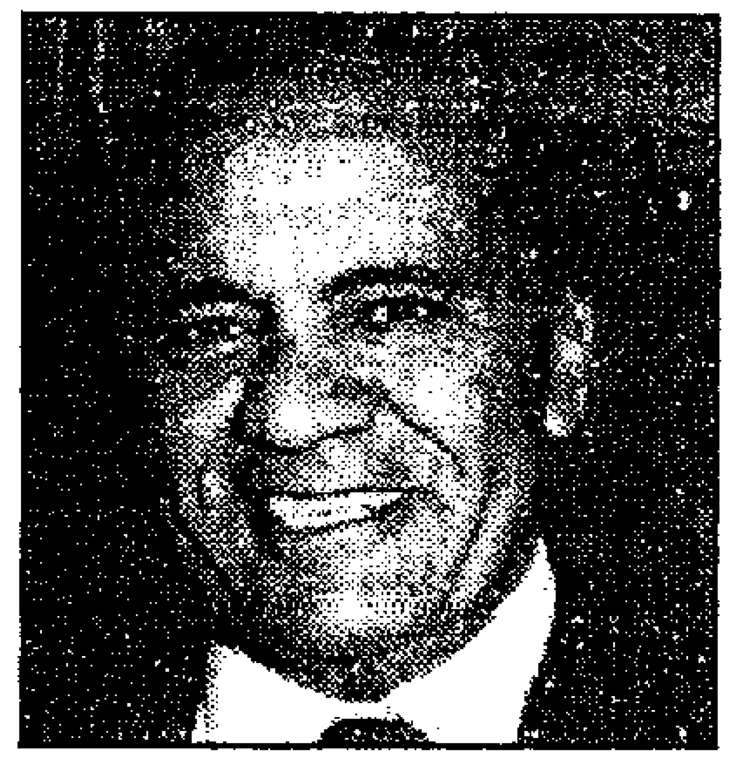
وطالب بالعمل على توفير المعلومات والبيانات الكافية.

وأوضح النائب حلمي نمر ان هذه الاتفاقية جاءت مع تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي والتحول من الاقتصاد المركزي الى آليات السوق مشيرا الى ان الأسعار هي إحدى سلبيات هذه الاتفاقية وتساءل النائب فهمي حمودة ماهي الأضرار التي تلحق بنا في حالة عدم انضمامنا للاتفاقية؟

بينما تساءل النائب عبد الوهاب قوطة عن الخطوات التي وضعتها الحكومة لمواجهة هذه الاتفاقية خاصة سلبياتها؟

وطالب بخفض تكاليف الانتاج وتخفيف الاعباء التي تتعرض لها الصناعة المصرية.

وأكد السيد محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات المصرية أن المفاوض المصري في هذه الاتفاقية نجح الى حد كبير في الحصول على مزايا تكاد تبطل الآثار السلبية مشيرا الى ان اتفاقية



محمود محمد محمود

الجات لها آثار ايجابية كثيرة.

وطالب الدكتور أمين مبارك رئيس لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب الحكومة بان تهتم بالبحث العلمي والجامعات وبراءات الاختراع في مجال الصناعة.

وأوضح النائب ممدوح ثابت مكي أنه يجب ان يفهم الجميع أن دعم الصناعة الوطنية لايتعارض مع هذه الاتفاقية مشيرا الى ضرورة الاسراع في اصدار قانون منع الاحتكار والاغراق.

وفي تعقيبه على مناقشات وتساؤلات الاعضاء أكد السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أن الاقتصاد المصري يواجه تحديات من الخارج مشيرا الى عدم وجود خيار أمام مصر سوى الانضمام لهذه الاتفاقية.

وأشار الى تأثير السلبي للاتفاقية على الاقتصاد المصري في حالة رفضها.

وأضاف وزير الاقتصاد ان مجلس الشعب له الحق في رفض الاتفاقية أو قبولها كما هي مشيرا الى ان ٨٧ دولة صدقت على الاتفاقية حتى الآن منها أمريكا وان عدد الدول التي لها حق الانضمام ١٠٦ دول.

وأوضح للأعضاء ان هناك مزايا للاقتصاد المصري من هذه الاتفاقية قبل حق تعديل الرسوم الجمركية والحصول على تعويض في حالة حدوث أضرار بالمنتجات الزراعية.

وأشار وزير الاقتصاد الى أن امريكا أرسلت دراسة الى مصر تتضمن سلبيات وايجابيات الاتفاقية، كما تعهد باعداد خطة عن كيفية مواجهة الآثار السلبية وتقديمها الى مجلس الشعب.

وأكد الوزير أنه لاتخوف على المنتجات الدوائية من هذه الاتفاقية.

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٥

مناقشات ساخنة قبل الموافقة على اتفاقية « الجات »

كتب ـ محمود غلاب وجهاد عبدالمنعم :

هاجم امس اعضاء اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب ، سياسة الحكومة . واكدوا عدم قيامها بوضع خطة مسبقة لمواجهة الاثار السلبية لاتفاقية الجات ، وكيفية الاستفادة من ايجابياتها قبل الانضمام اليها ، اشار الاعضاء الى وجود خلط بين التزامات مصر امام صندوق النقد الدولى فى ضوء عمليات الاصلاح الاقتصادى ، والتزاماتها فى اتفاقية ، الجات ، . كما اشاروا الى عجز الدول العربية عن اقامة تكتلات اقتصادية لمواجهة الاسواق العالمية . وطالبوا الحكومة بالسعي الى تكوين تكتل عربي لفتح اسواق جديدة فى العالم العربى والافريقى للمنتجات المصرية . كما طالبوا باصلاح العلاقة بين الاستيراد والتصدير قبل رفع الدعم عن السلع بعد تطبيق اتفاقية الجات .

حذر الاعضاء من فرض ضرائب جديدة نتيجة خفض الرسوم الجمركية بعد تطبيق الاتفاقية ، واعرب الاعضاء عن تخوفهم من فشل مصر فى محاربة الاغراق بسبب الحيل التى تتبعها الدول الكبرى فى دعم المنتجات التى تقوم بتصديرها للدول الموقعة على الاتفاقية ومنها مصر ، وطالبوا بان تشترط مصر التزام الدول الكبرى بعدم دعم السلع التصديرية ، وان تكون السلعة المخفضة نتيجة لانخفاض التكلفة . وطلب الاعضاء من الحكومة تقديم خطة الى مجلس الشعب عن كيفية حماية الانتاج المصرى من الاغراق ، واشاروا الى وجود عدة سلع حالياً مهددة بسبب الاغراق منها الاثاث وصناعة الاحذية والكهرباء ، كما طلبوا بياناً بعدد الصناعات التي طبقت نظام الجودة العالمى ، لتحديد السلع التى تخرج من المنافسة . واوضح الاعضاء ان اتفاقية الجات تمس حياة المصريين جميعاً ، وتوقعوا الاستفادة منها على المدى الطويل ،

وقال محمود محمد محمود وزير الاقتصاد فى تعقيب على الاعضاء بان الاقتصاد المصرى يواجه تحديات من الخارج . واكد عدم وجود خيار امام مصر سوى الانضمام لاتفاقية الجات . واشار الى تاثير سلبيات الاتفاقية على الاقتصاد المصرى فى حالة رفضها ، والاستفادة من الايجابيات .

واكد وزير الاقتصاد ان لمجلس الشعب حق رفض الاتفاقية او الموافقة عليها كما هى . ولا يملك التعديل فيها . وقال ان ٨٧ دولة



د. فتحى سرور

صدقت على الاتفاقية حتى الان منها امريكا وعدد الدول التى لها حق الانضمام ١٠٦ دول . واشار الى ان الاضرار التى تلحق بالاقتصاد المصرى نتيجة تطبيق الاتفاقية لا محالة منها . كما توجد مزايا للدول النامية مثل الحق فى التفاوض لتعديل الرسوم الجمركية ، والحصول على تعويض فى حالة إلحاق الضرر بالمنتجات الزراعية .

واشار الوزير الى وجود آثار سلبية فى مجالات الدواء والاختراع والصيدلة . بسبب المنافسة الكبيرة بين الدول فى هذه المجالات . واوضح ان الخطورة تكمن فى اختراعات الادوية الحديثة فقط . بعد أن حددت هيئة الصحة العالمية ٢٧٩ دواء اساسياً لصحة الانسان ، وتمت اضافتها الى الملكية العامة ،

إيجابيات «الجات» وسلبياتها بين مجلسي الشعب والشورى

وزير الاقتصاد: زيادة الانتاج والصادرات وفرص العمل أهداف رئيسية للاقتصاد القومي

يناقش مجلسا الشعب والشورى خلال شهر ابريل المقبل تقريري لجنتي الشئون الاقتصادية بشأن انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية والموافقة على الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة اوروجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

ومن المقرر ان ينقاش مجلس الشورى خلال جلساته التي تبدأ بعد غد السبت برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمي رئيس المجلس هذا الموضوع.

وصرح الدكتور أحمد رشاد موسى رئيس لجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى بأن تقرير اللجنة الخاصة باتفاقية الجات يطالب بضرورة الاهتمام بالتصدير كاحد الوسائل الاساسية لتحقيق هدف التنمية المتواصلة والانطلاق الاقتصادي.

وضرورة أن تعمل الحكومة على الاستفادة الكاملة من جميع المزايا التي تتيحها الاتفاقية الجديدة مثل حقها في حماية الانتاج المحلي والعمل على بذل مختلف الجهود لحماية حقوق المصريين في نطاق الاتفاق الخاص بحماية الملكية الفكرية.

أوضح الدكتور رشاد موسى أن هذه الاتفاقية تتطلب اعداد المهارات البشرية التي تشرف على تنفيذ وبذل المزيد من الجهود سواء من الحكومة أو القطاع الخاص للارتقاء بمستوى السلع والخدمات حتى تكون مطابقة للمواصفات القياسية العالمية، وان يتم إنشاء شركات متخصصة لتصدير المنتجات المصرية.

ومن ناحية أخرى دارت مناقشات ساخنة يومي الثلاثاء والأربعاء الماضيين في لجنة الشئون الاقتصادية بمجلس الشعب برئاسة الدكتور مصطفى السعيد رئيس اللجنة حول اتفاقية الجات.

وتقدم اعضاء اللجنة، وبصفة خاصة عبدالوهاب قوطة ومحمد خليل حافظ بمجموعة من التساؤلات الحادة واللاذعة.

وقام السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بالرد على هذه التساؤلات ونظرا لضيق الوقت أرسل وزير الاقتصاد عددا من المذكرات للرد على تساؤلات الاعضاء خاصة النائب محمد فاضل حافظ التي تتعلق بالاساليب الخاصة بحماية الانتاج المحلي امام الواردات، وطرق معالجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وارتفاع اسعار الواردات ونقص الايرادات بالميزانية نتيجة خفض الرسوم الجمركية.

وينفرد «الأهرام المسائي» بنشر ردود السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية على هذه التساؤلات وغيرها حيث أكد ان مصر لم تلتزم بتخفيض اى من الرسوم الجمركية في اطار اتفاقية الجات ومن ثم فلن تتأثر حصيلة الرسوم وأن مصر تستعد منذ فترة لاستكمال اقامة نظام مكافحة الدعم ومكافحة الاغراق وذلك لحماية الانتاج المحلي من الواردات. وبالنسبة للمنسوجات والملابس، فلن يتم إخضاع انتاجنا وصادراتنا للمنافسة الأجنبية فورا وإنما تدريجيا خلال عشر سنوات يتم خلالها إزالة جزء من القيود المفروضة على بعض بنود صادراتنا.

وأوضح وزير الاقتصاد أن أسعار المواد الدوائية لن تتأثر باتفاق الملكية الفكرية مشيرا الى وجود ٢٧٩ صنفا من الدواء انتهت مدة حمايتها واصبح حق استغلالها مجانيا أمام الجميع ولايبقى منها سوى ١١ صنفا وأن مصر حصلت على مدة عشر سنوات بالتحلل من الالتزام بحمايتها.

واضاف وزير الاقتصاد ان ماجاء في هذه الاتفاقية بشأن الرسوم الجمركية او تجارة الخدمات يتماشى مع برنامج الاصلاح الاقتصادي وأن القواعد القانونية الواردة في هذه الاتفاقية انضمت إليها مصر من قبل مشيرا الى إن الآثار السلبية لهذه الاتفاقية ستتم سواء انضمت مصر لها أو لم تنضم وقال: ان الاستفادة من الجوانب الايجابية لن تحصل مصر على اى منها إلا بالانضمام إليها.

وأوضح الوزير انه لم تتم إزالة الدعم وانما تم التوصل الى خفضه بنسبة ٣٦٪ على ٦ سنوات بالنسبة لدعم التصدير و٢٠٪ على ٦ سنوات بالنسبة للدعم الداخلي مشيرا الى انه تم التوصل الى قرار وزاري يلتزم به وزراء الدول الأعضاء بايجاد آلية لتعويض الدول النامية المستوردة ومنها مصر.

وأكد السيد محمود محمد محمود أن عدم انضمام اى دولة بما فيها مصر لهذه الاتفاقية يعني الغياب عن المنبر الشرعي للدفاع عن مصالحنا وحقوقنا في المستقبل بما في ذلك الحرمان من اللجوء إلى تسوية منازعاتنا.

وعدم الانضمام يعطي الحق للدول الأخرى في فرض رسوم جمركية مرتفعة على صادراتنا على خلاف ماتتمتع به الدول الاعضاء من تخفيضات جمركية.

واضاف وزير الاقتصاد ان الغياب عن الاسواق العالمية والمنافسة والانحسار في السوق المحلية فقط يترتب عليه اهدار للقدرات والطاقات التصديرية.

واشار إلى أن الأمر يتطلب تضافر الجهود بين الحكومة ورجال الاعمال من القطاعين العام والخاص من اجل تعظيم ايجابيات هذه الاتفاقية

وتلافي السلبيات من اجل انطلاقة جديدة للصادرات المصرية التي من شأنها استيعاب المزيد من العمالة.

ومن المقرر ان يناقش مجلس الشعب في جلساته برئاسة الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس المجلس تقرير لجنة الشئون الاقتصادية بالمجلس حول اتفاقية الجات وذلك في النصف الثاني من شهر ابريل.

وأكد الدكتور مصطفى السعيد رئيس اللجنة ان تقرير اللجنة سوف يتضمن جميع الايجابيات وطرق دعمها وكذلك السلبيات الخاصة بهذه الاتفاقية ووسائل وطرق الحد منها في اطار رؤية الحكومة التي قدمتها للجنة في هذا الشأن.

ومن المقرر ان يناقش مجلس الشعب مع هذا التقرير تقرير مجلس الشورى حول هذه الاتفاقية أيضا وذلك بعد انتهاء مجلس الشورى من مناقشة تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية ورفعه الى مجلس الشعب لمعرفة رأى اعضاء مجلس الشورى في هذا الاتفاقية.

المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٥

أوراق

الجات والمستقبل

٤- نزعة انتقامية

ومازال الحديث عن مستقبل الجات ممتدا.. حين ننظر في نصوص الاتفاقية، فامريكا مازالت تؤثر النزعة(البرجماتية) و اليات الانتقام من خلال توظيف الهيئات الدولية، وهو مايظهر - اكثر مايظهر - في مجالين اثنين :

المجال الأول: انها تحاول اليوم توظيف التنظيمات الدولية الثلاثة من اجل السيطرة على مقدرات العالم .

وعلى هذا النحو، فان الاتفاقية التى وقع الاتفاق النهائي لها فى نهاية عام ١٩٩٤ كانت غير الاتفاقية التى وقع ميثاقها الاول فى عام ١٩٤٧ قبل ذلك..

لقد كانت التجارة بشكلها العام هى الاطار الرئيسى لاتفاقية الاربعينات، اما اتفاقية التسعينات ، فقد اضيف الى ذلك (الحقوق الفكرية) وحين نتصفح هذا الجزء في الاتفاقية ، نكتشف انه من الضخامة بالشكل الذى لايمكن اغفاله، كما كتب بصيغ قانونية من الصعوبة ، بحيث يمكن القول انها تحقق اهداف الغرب واساليبه الجديدة في السيطرة على العالم، ان جدول مشتملات (الحقوق الفكرية) فى الاتفاق ية تعدد مايلي:١ - حقوق الطاعة والحقوق المرتبطة بها،٢ - العلاقة التجارية،٣ - المؤشرات الجغرافية ،٤ - التصميمات الصناعية ،٥ - براءة الاختراع ٦تصميمات المعروضات من الدوائر المتكاملة ،٧ - حماية المعلومات السرية ،٨ - السيطرة على الممارسات التى تعين التنافس فى مجال التراخيص التعاقدية.

وتشير الاتفاقية في الصفحة التالية الى البند الاخير من حقوق الملكية الفكرية.

المجال الاول اذن ، هو محاولة توظيف المنظمات الدولية لمصالحها الخاصة، و تطور شكل التوظيف لياخذ الشكل الاكثر حسما لصالح الولايات المتحدة مع تطور الوقت، وزيادة (القرصنة) او (الافادة) من منتجاتها دون الاستفادة من ذلك، وحدد لهذا عديدا من المجالات التى تدخل فى اطار الملكية الفكرية بمعناه العريض... اما المجال الاخر، فهو ان امريكا توصلت من خلال الجولة الأخيرة من (الجات) الى اجراءات عنيفة فى (تطبيق حقوق الملكية الفكرية) من اهمها اجراءات انتقامية او قوة ردع عنيفة ، وعلى ذلك فقد اضيف الى اسلوب الضغط الرسمى اسلوب جديد (دولى) نستطيع به السيطرة خلال منظمة دولية على المجتمع كله(هل نتذكر دور الامم المتحدة فى حرب الخليج، كيف استطاعت الولايات المتحدة باستخدام الامم المتحدة خداع الراى العام اوروبيا وبناء على ذلك، نستطيع ان نقرر ان السياسة الجديدة للولايات المتحدة استخدام هذه المنظمات الدولية لتحقيق اهدافها، والجات آخر مثال لاستخدام (ميكانيزم) معين للسيطرة العالمية.

ان هذا الردع الانتقامى يشير - فى بساطة - الى انه يمكن السماح بالرد الانتقامى في اى مجال ضد اية دولة تحاول الافادة من الحضارة الغربية وادواتها دون العودة الى اصحابها، وهذا الردع الذى تقوم به منظمة الجات (امريكا) يمكن ان يكون فى اى مجال اخر فى صناعة النسيج او الملابس.. الخ.

وبشكل ادق، فان الذى يحاول ان يجاوز حدوده فى (الملكية الفكرية) سوف يجاز - على المستوى الفردي - بالسجن او الغرامات المالية او اى مجال آخر غير ذى علاقة بالملكية الفكرية.. مثل الاحذية ، كما تردد، حينئذ، فى الصحف الامريكية...

● ولكن أين نحن ؟ وماذا تفعل مؤسساتنا الثقافية ؟ وهذا ماسنراه الأسبوع القادم

د. مصطفى عبدالغنى



الاقتصاد المصرى واتفاقية الجات

يناقش مجلس الشورى هذا الاسبوع اتفاقية منظمة التجارة العالمية. والتى حلت محل اتفاقية الجات فى جولة أورجواى. تمهيدا لعرضها على مجلس الشعب للموافقة على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وتعد هذه الاتفاقية نقطة تحول كبيرة فى تاريخ تنظيم العلاقات التجارية العالمية ويرى الخبراء المصريون ان هذه الاتفاقية تمثل تحديا هاما لمصر فى ظل زيادة المنافسة التجارية بين الدول ويرى البعض الأخر ان تلك الاتفاقية لا تمثل خطورة فى حد ذاتها من خلال بنودها ولكن الخطورة الحقيقية تكمن فى كيفية الاستعداد الداخلى وتهيئة القدرة الإنتاجية للمنافسة فى السوق المصرية والأسواق الخارجية.

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٩٥

الخبراء يؤكدون:

الموافقة على الاتفاقية أمر حتمي للاستفادة من مزاياها وفتح أسواق جـــديدة للصادرات المصرية



د. حامد السايح — أحمد رشاد موسى — د. فتحي محمد علي

الاتفاقية لن تضيف التزامات جديدة على مصر وتوفر حماية كبيرة للإنتاج المحلي من الممارسات غير المشروعة

تحقيق :
آمال عـلام
ياسر صبحي

ويوضح الدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد الأسبق وعضو مجلس الشورى انه عقب الحرب العالمية الثانية وعندما شرع المنتصرون في الحرب في تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية وتم إنشاء ٣ منظمات أو اليات لهذا الغرض وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والتي حل محلها الآن بعد جولة أورجواي منظمة التجارة العالمية وذلك لضبط ايقاع الاقتصاد العالمي . وكما يقول الدكتور حامد السايح فان جولة أورجواي راعت مستوليات النمو الاقتصادي بين الدول فبينما الزمت الدول المتقدمة بتنفيذ الاتفاقية خلال فترة تتراوح بين سنة و ٥ سنوات أعطت فرصة للدول النامية للتنفيذ تتراوح بين ٥ و ١٠ سنوات وهذه فترة تسمح بتوفيق الأوضاع وفرصة لتحقيق الحماية للصناعة المحلية واتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك.

ويشير الدكتور حامد السايح الى ان الموافقة على اتفاقية «الجات» لا تعتبر شيئا جديدا فمصر قد اتبعت برنامجا للاصلاح الاقتصادي سبقت فيه اتفاقية الجات للتحرير والعمل بآليات السوق والدليل على ذلك صدور قرار تحرير الاستيراد بالكامل وتحرير التعامل بالنقد الاجنبي، كذلك تم الاتجاه الى تحرير الخدمات قبل جولة أورجواي فقد سمحنا للبنوك المشتركة بمزاولة نشاطها في مصر ثم السماح للفروع الأجنبية للعمل كذلك شركات التأمين في المناطق الحرة وشركات السياحة.

ولكن هناك بعض الالتزامات التي يجب ان تقع على مصر وهي لا تمثل مشكلة حقيقية ومنها الملكية الفكرية وازالة الدعم ولكن أمامنا الفترة الانتقالية التي يمكن لنا ان نرتب أوراقنا لمواجهتها والاستفادة منها.

ويؤكد الدكتور السايح بمعنى ان الموافقة على الاتفاقية أمر واجب مع اجراءات التحرير الاقتصادي المصري والاتفاقية تتمشى مع سياسة مصر الاقتصادية هذا بالاضافة الى ان مصر يمكنها الحصول على مزايا كبيرة من الانضمام ويمكن ان تستفيد من ناحية التصدير - وهي مسألة حياة أو موت بالنسبة للاقتصاد المصري - فتحرير التجارة يعني ازالة العقبات أمام الصادرات المصرية وغيرها دون التزام من جانبنا في شيء مما يساعد على اصلاح الميزان التجاري فقد وصلت وارداتنا الى ١١ مليارا سنويا في حين ان صادراتنا لم تتعد الـ ٣ مليارات جنيه.

ويضيف الدكتور حامد السايح: ان الجات تفتح أمامنا الباب للتصدير دون قيود او حصص وهذا معناه الاندماج في المجتمع العالمي والحصول على التكنولوجيا المتطورة.. ويجب الاعتراف بان المستهلك المصري هو المستفيد، فان تحسين جودة السلع سيكون أمرا حتميا لاننا لن ندخل السوق العالمية الا بالجودة وبذلك يتحسن الانتاج المحلي ويكون أمام المستهلك فرصة الاختيار ولن يكون هناك احتكار بمعناه الحقيقي ويجب الا نخاف بأي شكل من اتفاقية الجات لاننا يمكننا ان نأخذ ما يكفي من اجراءات لمنع الغش والاغراق ومع إنشاء آلية التحكيم يمكن لنا ان نأخذ حقنا بسهولة.

أما التخوف من موقف الجات من الدعم فان ذلك ليس له اساس قوي أيضا فهناك بنود في الاتفاقية لتعويض الدول المتضررة من زيادة اسعار السلع الزراعية بشكل معين وهذا ينطبق أيضا على تحرير الخدمات والحرية الفكرية ويجب التأكيد على انه أمامنا فترة انتقالية تصل لعشر سنوات نستطيع فيها ان ندخل مجال المنافسة العالمية بثقة ونجاح.

ويرى الدكتور أحمد رشاد موسى رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى ان الهدف الاساسي لمنظمة التجارة العالمية هو توسيع نطاق وحجم التجارة الدولية كأداة يمكن ان تلعب دورا اساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الاعضاء في الاتفاقية.

كذلك فان حق الدولة ان تقبل الاتفاقية او ترفضها ولكن ليس هناك مجال لتعديلها او التحلل من الالتزامات تجاهها.

ويؤكد ان الاتفاقية تتضمن مزايا عديدة بالنسبة لمصر إذ تمكنها ومع الالتزام التام لشروط هذه الاتفاقية من حماية صناعتها الوطنية ودعمها ودعم صادراتها وحماية أسواقها المحلية من الاغراق والغش التجاري وجميع أنواع الانحرافات التي اصبحت تمارس الى حد ما في التجارة الدولية في السنوات الاخيرة.

المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٩٥

ويشير الدكتور أحمد موسى الى ان الاتفاقية تعود بفائدة كبيرة على مصر من الممكن ان تصل الى مليـــارات الجنيهات فهناك أسواق لبعض الدول لا تحترم القوانين والقواعد الدولية ومن بينها الدول العربية المجاورة

كذلك فان جداول الالتزامات الخاصة بتجارة الخدمات تضمنت نصوصا تحمى السوق المصرية خاصة ان مصر كانت قد سمحت للشركات السياحية والبنوك الأجنبية للعمل فى مصر منذ سياسة الانفتاح الاقتصادى وان المنافسة بين تلك الشركات والمصارف ومثيلتها فى مصر ادى الى تطور فى كفاءة الاداء فى المصارف المصرية بالاضافة الى جذب الاستثمارات الأجنبية.

ويضيف ان الاتفاقية الجديدة لم تحمل مصر أعباء جديدة ذات أهمية لان ما التزمت به مصر طبقا لاتفاقية برنامج الاصلاح الاقتصادى مع الصندوق والبنك الدوليين يفوق فى كثير من الحالات ما تضمنته والتزمت به مصر طبقا لاتفاقية منظمة التجارة العالمية.

ويوضح الدكتور أحمد رشاد موسى ان المسئولية أصبحت داخلية للتوسع فى التجارة الدولية عن طريق انتاج سلع جيدة باسعار قادرة على المنافسة فى الأسواق الداخلية او الخارجية وتعطى الاتفاقية الفرصة لمصر فى تحقيق ذلك من خلال الفترة الانتقالية الطويلة وفرص دعم الصادرات والانتاج المحلى ودعم العمالة وتوفير قدر من الحماية الداخلية ويشير الى ان السوق المحلية لم تعد تستوعب كل الانتاج والمنفذ الاساسى هو التصدير والمشكلة الكبرى ان أغلب رجال الاعمال المصريين غير قادرين على التصدير وغير مستوعبين لظروف الاسواق الدولية رغم وجود منتجات مصرية نجحت فى غزو الاسواق العالمية جميعها.

ويقول انه بدون الاتفاقية كان يمكن ان تتعرض مصر لاجراءات تعسفية من دولة واحدة كبرى او من أى من الدول الأعضاء فى الاتفاقية دون الحصول على حقوقها ومن المعروف ان حجم تجارة الدول الاعضاء فى الاتفاقية يصل الى ٩٠٪ من حجم التجارة الدولية مؤكدا ان الاتفاقية الجديدة تسمح بفرصة لن تتكرر لزيادة الصادرات المصرية.

ويتمنى الا تضيع هذه الفرصة حتى لا تصبح مصر بلد الفرص الضائعة.

يقول الدكتور فتحى محمد على عضو مجلس الشورى وأمين لجنة النشاط التجارى والصناعى بالحزب الوطنى: ان اتفاقية الجات وتعدد التكتلات الاقتصادية أمر واقعى يجب ان نعمل من خلاله. [illegible] ان نعـمل فى اطار النظام الاقتصادى العالمى وهذا بالتأكيد فى صالح الاقتصاد المصرى.

ومن هنا فان الموافقة على اتفاقية «الجات» أمر ضرورى مع الأخذ فى الاعتبار انه ليس هناك اجبار على متخذ القرار المصرى ولكن فى رأيى ان هذه الاتفاقية تمثل تحديا حقيقيا لمصر ولابد ان تقبل هذا التحدى مادمنا نعتمد بشكل كبير على الخارج مشيرا الى ان مؤهلنا للدخول للقرن القادم هو العلم والتكنولوجيا وسوف يساعد على تطويرها وتدعيمها الموافقة على «الجات» وذلك يتطلب اعادة تنظيم ادارة الاقتصاد القومى حتى يمكن مواجهة التحديات التى ستقابلنا فى تنفيذ هذه الاتفاقية، وخاصة ان هناك فترات انتقالية تتراوح بين ٢ و ١٠ سنوات لتنفيذ أحكامها وفى هذا الاطار يجب ان توضع استراتيجية قومية للفترة القادمة ترتكز على عدة محاور وهى ضرورة تغيير مفهوم الوحدة الانتاجية فى مصر من منظور داخلى محلى الى منظور كلى او عالمى من خلال تغيير طرق واساليب الانتاج والتوزيع ومطابقة المنتجات للمواصفات العالمية ويستلزم ذلك اعادة الهيكلة الداخلية والخارجية لقطاع الصناعة عن طريق ترشيد وتحديد أنشطة الشركات والقيام بعمليات اندماج للكيانات الصغيرة لخفض تكلفة الانتاج ورفع جودة المنتجات وضرورة العمل على إنشاء مشروعات كبيرة تتوافر لها مقومات الصناعة العالمية عن طريق قيام الدولة بتشجيع عدد من كبار المستثمرين بإنشاء هذه المشروعات الكبرى مثل صناعة الالكترونيات وإنشاء مشروعات مشتركة متعددة الجنسية وكذلك جذب الشركات الصناعية فى العالم لإنشاء مشروعات لمصانعها فى مصر وتقديم جميع الخدمات اللازمة لها.

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ابريل ١٩٩٥

الأمم المتحدة تفتح ملف آثار اتفاقية التجارة العالمية على العرب والعالم الثالث

الفاو تحذر: الدول النامية الضحية الأولى «للجات»

☐ 14 مليار دولار فاتورة غذاء افريقيا عام 2000.. والغرب هو الرابح الأكبر

☐ روما ـ خاص
☐ جنيف ـ العالم اليوم:

تفتح الأمم المتحدة فى اجتماعين منفصلين هذا الاسبوع، ملف اثار اتفاقية التجارة العالمية «الجات» على اقتصاديات العالم الثالث والدول العربية بعد التقرير الاخير المتشائم لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة «الفاو» والذى حذر من ان الدول النامية ستكون الضحية الأولى لاتفاقيات الجات بعد تطبيقها فى يوليو القادم بينما ستكون دول الغرب المتقدم ـ باستثناء أوروبا ـ هى الرابح الاول.

ومن المقرر أن تجتمع خلال الأيام لجنة السلع فى منظمة «الفاو» لبحث نتائج هذا التقرير الذى توقع أن تسوء أحوال الدول الفقيرة ـ وفى مقدمتها بلدان القارة الافريقية ـ والتى تعتمد فى غذائها على استيراد كميات كبيرة من الخارج بينما تتضاعف ارباح امريكا الشمالية واستراليا مع التزايد المستمر لصادراتها من السلع الزراعية.

كذلك أكد تقرير الفاو الذى اذيع الاسبوع

المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ... 1995

الماضى أن اتفاقيـة الجات ستؤدى إلى زيادة فى حجم تجارة السلع الـزراعية بنسبـة 9٪ لكن هذه الزيادة سـوف تفيد الدول المتقدمة أكثر مما تفيد الـدول الفقيرة فى العالم ويقدر التقرير الزيادة فى حجم واردات دول افريقيا من السلع الزراعية من 8.4 مليار دولار منذ خمس سنـوات إلى 14 مليـار دولار عـام 2000 وأن 15٪ من هـذه الـزيـادة نتيجـة لاتفاقية الجات، كما ينتظر أن تـزيد فاتورة واردات الـدول النـامية من الأغـذيـة بينما تتناقص فرصة تمتعها بالأفضلية فى دخول

كثير من أسـواق الـدول المتقـدمـة. ويشير التقـريـر أيضـا إلى أن أمـريكـا الشماليـة واستراليا ونيـوزيلندا سوف تحقق أربـاحا تجاريـة بينما تخسر أوروبـا، أمـا تجارة أفريقيا بشكل عام فسوف تتراجع كثيرا مالم توسع انتـاجها للأغذيـة وتنوع محصولات التصديـر وتزيـد التجارة البينيـة الاقليمية فيها. ومن المنتظـر أن تتصدر قـائمة السلع التى ستحقق زيادة كبيرة فى التجارة العالمية نتيجة لاتفاقية الجات الأخيرة: الزيوت والتى يمكن أن تصل الصادرات منها إلى 38 مليون

طن عـام 2000 أى بنسبـة 3.2٪ كما يزيد حجم التجـارة فى اللحوم بنسبـة 2٪ سنويـا لتصل إلى 18.7 مليون طن عام 2000.

وترى منظمـة الأغذية والـزراعة أن بعض الـدول فى حـاجـة إلى مراجعـة سيـاسـاتها الغذائية على ضوء نتائج هذا التقرير.

وقالت المنظمة إن الكثير من الـدول النامية فى حـاجـة إلى السعي وراء الامكـانيـات التى تمكنها من زيادة انتاج الاغذية وتحقيق الأمن الغذائى. فى السياق نفسه، تبـدأ بعد غد ندوة مهمة حول تقييم آثـار جولة الأورجواى على الاقتصـاد العـربـى، مع الاجتماع بشكل خـاص بـوضـع لبنان. وتعقـد الـدورة التى تستمر 3 أيام بناء على طلب وزارة الاقتصاد والتجارة اللبنـانية فى إطـار برنـامج مؤتمر الأمم المتحدة للتجـارة والتنمية «الأونكتاد» للمساعدة التقنيـة. وتشكل هذه الندوة التى تنظم بـدعم مـالى من مجلس الأمم المتحـدة الانمائى حلقة أخـرى من سلسلـة الانشطة التى قام بها الأونكتاد فى المنطقة العربية مثل ليبيا والسودان والمغـرب.. وينتظر أن تعقد نـدوات مماثلـة فى دولة الإمـارات العربيـة المتحدة والبحرين وسوريا والجزائر.

الشورى يناقش انضمام مصر لاتفاقية الجات

وزير الاقتصاد : لا التزامات بتخفيض الجمارك حرصا على الصناعات الوطنية

الأعضاء : استخدام كل الوسائل لحماية السلع من الاغراق

بدأ مجلس الشورى امس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمى مناقشة اتفاقية الجات .. القى محمود محمد محمود وزير الاقتصاد بيانا اكد فيه ان هناك ايجابيات كثيرة ستعود على مصر من مشاركتها فى اتفاقية الجات ، واننا لن نخفض الجمارك حماية لصناعاتنا الوطنية .. وأن لمصر حق المطالبة بتعويض يعالج اى اثار سلبية من زيادة اسعار السلع الغذائية المستوردة التى سيتم رفع الدعم عنها .

وطالب الاعضاء بتبسيط اجراءات التصدير . واشاروا إلى أن مصر ستحصل على ٤ مليارات دولار كانت تضيع عليها لعدم تمتعها بالحماية الفكرية التى وردت فى الجات .. وطالبوا بدراسة الاسواق العالمية وفتح أسواق جديدة امام منتجاتنا .

تفاصيل الجلسة

وفى بداية الجلسة عرض الدكتور أحمد رشاد موسى رئيس لجنة الشئون المالية والاقتصادية بالمجلس تقرير اللجنة حول الموافقة على انضمام مصر للجات والوثيقة الختامية لنتائج جولة اورجواى وجداول التزامات مصر فى مجال تجارة السلع والخدمات .

وطالب التقرير باللجوء فورا إلى جهاز فض المنازعات عند حدوث أى مشاكل نتيجة الاغراق او الغش التجارى .. واكد على ضرورة الاستمرار فى تحقيق الانضباط فى الاسواق الداخلية وحماية المستهلك .. وضرورة الارتقاء بمستوى المنتجات والخدمات وتشجيع انشاء المشروعات الدولية المشتركة .

تابع الجلسة :
زايد على سعد
محمد عبد الحافظ

الجات لم تفرض علينا

ثم القى محمود محمد محمود وزير الاقتصاد بيانا اكد فيه ان مشاركة مصر فى اتفاقية الجات لم يكن مفروضا علينا ولكن جاء من منطلق تاريخ مصر ودورها الريادى ، وقال إن الانضمام للاتفاقية يختلف بالنسبة للدول وفقا لعضويتها السابقة فى الجات من عدمه .. وبالنسبة لمصر فهى تدخل بين الدول ذات الحق فى العضوية الاصيلة .

كما اكد الوزير ان الاتفاقية لم تلزم مصر باى تخفيض فى الجمارك فى حين تستفيد مصر من تخفيضات الجمارك للدول المشاركة فى الاتفاقية حيث تصل نسبة التخفيض ٣٣٪ .. وقال ان الاتفاق الذى تم التوصل إليه فى جولة اورجواى لا يمثل التزاما بفتح باب المنافسة الأجنبية مع المنتجين المحليين على مصراعيه كما يتصور البعض .. واضاف ان الاتفاق اعطى لكل دولة الحق فى أن تحدد بناء على مفاوضاتها مع الدول الاخرى القطاعات التى تقبل فيها التحرير وشروط دخول مورد الخدمة الاجنبى للعمل فى السوق الوطنى . واشار إلى ان القطاعات التى تم فتح باب المنافسة فيها فى مصر هى الخدمات المالية « بنوك ، وتأمين ، سوق مال » ، والسياحة والنقل البحرى والانشاءات والمقاولات ، وهى قطاعات مفتوحة اصلا ، ومصر ليس عليها التزامات فى مجال النقل الجوى .

وذكر الوزير أن الاتفاقية تضمنت جهازا لفض المنازعات وهذا فى صالح الدول النامية التى قد تتضرر من بعض الاجراءات التى قد تتخذها الدول الصناعية الكبرى .

واكد الوزير ان الاتفاقية لا تمنع مصر من حماية انتاجها المحلى حتى عن طريق تعديل رسوم الجمارك .. واستخدام كافة الوسائل من خلال نصوص اتفاقات مكافحة الاغراق والدعم والاجراءات الوقائية امام الواردات .. وقال إن لمصر الحق فى طلب تعويض يعالج أثار اى زيادة تطرأ على اسعار السلع الغذائية المستوردة . كما اننا لنا الحق فى دعم صادراتنا ولا نتعرض لاى قيود .

وقال ان بند الحماية الفكرية فى صالح صناعة الدواء والاقلام والكتاب المصرى .

كل الخير

وفى بداية المناقشات قال الدكتور حامد السايح ان الاتفاقية ليس بها التزامات مجحفة لمصر . بل أن الجات فيها كل الخير لمصر .

واكد ان مكاسبنا من الجات تتركز فى صناعة المنسوجات والمنتجات الزراعية التى ستفتح لها الاسواق العالمية .. ودعا إلى خفض الجمارك على مستلزمات الانتاج لاعطاء الفرصة لمنتجاتنا للمنافسة فى السعر .

وقال فكرى مكرم عبيد إننا مازلنا دولة نامية ، وبالتالى فإن الجمارك هى افضل وسيلة لحماية منتجاتنا ، حيث ان جميع صناعاتنا وليدة تحتاج إلى الحماية ، بكل الوسائل .

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٥

المدوسه للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وعقب وزير الاقتصاد اننا نستخدم جميع وسائل الحماية لمنتجاتنا .. وانه يتم حاليا تدريب جهاز متكامل لرصد اى محاولات للاغراق او للسلع المدعومة التى ترد إلينا .. واشار إلى اننا نحمى صناعاتنا من المنسوجات حيث ان استيراد المنسوجات محظور حتى عام ٢٠٠٥

وقال الدكتور خلاف عبد الجابر خلاف انه لابد من اصلاح هياكل الانتاج .. وذكر ان اسعار السلع الزراعية المستوردة ستزيد وهذا يستوجب زيادة انتاجنا الزراعى .. واكد ان مصر ستحصل على ٤ مليارات .ولار كانت ضائعة عليها بسبب عدم تمتعها بالحماية الفكرية التى وفرتها نها الجات .

دراسة اقتصادية تؤكد:

فرص جديدة لصادرات الأرز والخضر والفواكه من خلال الجات

كتب - ياسر صبحي:

تتيح اتفاقية الجات الخاصة بالزراعة التى تم الاتفاق عليها من خلال جولة اوروجواى الاخيرة فرصا جديدة للصادرات الزراعية المصرية للدخول فى الاسواق العالمية و التوسع فيها . وتهدف هذه الاتفاقية الى تصحيح أساليب تجارة المنتجات الزراعية بما يتماشى مع اليات السوق و تحقيق العدالة و الانصاف فى التبادل التجاري.

و قد قامت كل دولة من الاعضاء فى الاتفاقية بتقديم التزامات فى مجال تخفيض وسائل الحماية تدريجيا و فتح الاسواق مع مراعاة الظروف الخاصة للدول النامية و احتياجاتها عن طريق تسهيل شروط دخول منتجاتها الى الاسواق.

و فى دراسة قام بها المركز المصري للدراسات الاقتصادية الذى يراسه الدكتور طاهر حلمي و يشرف على ادارته الدكتور رجاء مخاريطة ، اكدت الدراسة وجود فرص كبيرة لزيادة صادرات مصر من القطن و الأرز و الفواكه و الخضراوات نتيجة التزامات الدول فى تحرير أسواقها.

و تتميز الاتفاقية بالتزام الدول بتغيير نظام الحصص الى نظام التعريفة الجمركية و تحرير التجارة فى المنتجات الزراعية تدريجيا. وسوف يساعد ذلك على خلق فرص لفتح أسواق جديدة مع ازالة الحواجز الجمركية و غير الجمركية تدريجيا وانخفاض الدعم خاصة فى دول الاتحاد الاوروبي.كما ينتظر أن تستفيد الدول النامية خاصة اذا قامت هى بدورها بتحرير قطاع الزراعة لديها.

و حول التزامات الدول تشير الدراسة الى انه فى مجال القطن سوف تقوم الولايات المتحدة بدءا من هذا العام بتخفيض نسب الجمارك بمعدل ١٥٪ على مدى ست سنوات حتى تصل من ٣٦,٩ لكيلو جرام القطن الصافى الى ٣١,٤ سنت .كما ستفرض هذه الرسوم على حصة تتزايد فى كل عام من ٥١,٩ طن حتى تصل الى ٨٦,٦ طن فى نهاية السنوات الست. و أعلنت كوريا عن تخفيض رسومها على القطن من ١٠٪ الى ٢٪ فقط .و تايلاند بمقدار ٥٠٪.



د. رجاء مخاريطة

لتصل الى ٤,٥٪ . و التزمت ماليزيا و هونج كونج بالابقاء على سياستهما الحالية بعدم وجود رسوم جمركية على القطن.

و فى مجال الأرز ستخفض الولايات المتحدة رسومها بمقدار ٣٦٪ على ٦ سنوات متساوية تبدأ من هذا العام. وسوف تخفض ميزانيتها الخاصة بدعم الصادرات من الارز كما تحدد سقفا للكميات المصدرة من الارز المدعم بحيث تقف نسبة الصادرات المدعمة من الأرز الأمريكي ٢٠٠٠عند ٢١٪ من سنوات الأساس ٨٦-١٩٩٠ و تخفض الرسوم بمقدار ٣٦٪ من رسم نفس سنوات الأساس. و التزمت اليابان بتحديد حصة من الأرز المستورد بمقدار ٣٧٩ ألف طن لسنة ٩٥ ثم تزداد هذه الحصة تدريجيا الى ٧٥٨ الف طن لسنة ٢٠٠٠ . و يقوم الاتحاد الاوروبي بتخفيض الرسوم بمقدار ٣٦٪ على الأرز من الرسوم التى تفرض حاليا. كما التزمت كوريا بتحديد حصة من الارز المستورد بمقدار ٥٠ ألف طن هذا العام على أن تضاعف هذه الحصة عام ١٩٩٩ ثم تتضاعف الحصة الجديدة عام ٢٠٠٤ . اما كبرى الدول المصدرة للارز في أسيا فلن تستطيع أن تزيد الدعم الذى تقدمه حاليا لمنتجاتها من الارز.

و فيما يتعلق بالموالح تقوم الولايات المتحدة بتخفيض رسومها على الواردات من الموالح و منتجاتها بالتساوى على مدى ٦ سنوات بدءا من هذا العام بحيث تكون ١٥٪ على الموالح من الفواكه وعلى عصير الليمون الأخضر المركز، و ٢٠٪ على الليمون بنوعيه الأصفر و الأخضر.و ٣٦٪ على عصير الليمون الأخضر وعلى عصير الليمون الأصفر غير المركز، و ٥٥٪ على زيوت البرتقال والليمون الأصفر والجريب فروت كما سيقوم الاتحاد الاوروبي بتخفيض الكمية المدعمة و الاعتمادات المخصصة لذلك فى الميزانية . و بحلول عام٢٠٠٠ ستكون اقصى كمية يسمح بدعمها من الفواكه والخضراوات الطازجة بما فى ذلك الموالح ٩٠٦,٩ الف طن و ١٥٨ الف طن من الخضراوات و الفواكه المصنعة. كذلك يخفض الاتحاد الاوروبي الرسوم المفروضة على عصير البرتقال العادى من ١٩٪ الى ١٢,١٪ . و تخفض اليابان رسومها على البرتقال من ٤٠٪ الى ٣٢٪ فى موسمه ومن ٢٠٪ الى ١٦٪ فى خارج موسمه و تلغى التمييز على الجريب فروت الى ١٠٪ . اما سويسرا فسوف تلغى رسومها فى عام ٢٠٠٠ على عصير الجريب فروت المجمد. و تخفض تايلاند رسومها بمقدار ٥٠٪ على البرتقال الحلو و الجريب فروت.

كما تشير الدراسة الى تخفيض الولايات المتحدة رسومها على الخضراوات و الفواكه بمقدار ١٥٪ بنسب متساوية كل عام طوال السنوات الست بداية من هذا العام.ثم تقوم الولايات المتحدة بتحديد سقف لكمية الصادرات المدعمة و تخفض كذلك الميزانية الخاصة بدعم الصادرات للفواكه المحفوظة على أن يلغى الدعم تماما بحلول عام ٢٠٠٠ . و سوف يخفض الاتحاد الاوروبى الكمية المدعمة من الصادرات و كذلك ميزانية الدعم. ففى عام ٢٠٠٠ ستصبح كمية الصادرات المدعمة من الفاكهة و الخضراوات لا تتعدى ٩٠٦ الاف طن و لا تتعدى ١٥٨,٦ طن من الفواكه و الخضراوات المصنعة. و سوف تتضمن تلك التخفيضات ٥٠٪ على اللوز المقشور وعين الجمل والتفاح من شهر يناير الى مارس من كل عام و كذلك تقل الرسوم بمقدار ٣٠٪ على الاسبرجس الطازج و عين الجمل المقشر و العنب الطازج و التفاح من شهر اغسطس حتى شهر ديسمبر.أما اليابان فسوف تخفض الرسوم على الفاكهة المعلبة من ١٤,٤٪ الى ٨٪ كما تخفض الرسوم على الذرة المجمدة من ١٢,٥٪ الى ٧,٥٪.و سوف ترفع كوريا حظر الواردات على التفاح الطازج وعلى عصير العنب و عصائر الفاكهة فى هذا العام ثم ترفع حظر الواردات من العنب وعصير التفاح فى ١٩٩٦ .و تقوم الفلبين بتخفيض رسومها على البطاطس والثوم والعنب الطازج والكمثرى من ٥٠٪ الى ٣٥٪ و على البصل المستورد من ٥٠٪ الى ١٥٪.

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٥

اللجنة المشتركة بمجلس الشعب تناقش الموافقة على الانضمام للجات

كيف تؤثر الاتفاقية على الصادرات الزراعية المصرية وسوق التأمين؟

يناقش مجلس الشعب اليوم الموافقة على انضمام مصر الى منظمة التجارة العالمية (الجات).

وتعقد اللجنة المشتركة من لجنة الشئون الاقتصادية ومكاتب لجان الخطة والموازنة والصناعة والطاقة والزراعة والرى والعلاقات الخارجية اجتماعا صباح اليوم لنظر قرار رئيس الجمهورية الخاص بالموافقة على انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية والاتفاقات التى تضمنتها الوثيقة الختامية المتضمنة لنتائج جولة اورجواى للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف وجداول تعهدات مصر فى اجمالى تجارة السلع والخدمات والموقعة فى مراكش بالمغرب فى ابريل الماضى.

وتعرض الصفحة الاقتصادية اليوم لتأثير اتفاقية الجات على الصادرات الزراعية المصرية وشركات التامين الوطنية حيث اكدت دراسة اقتصادية ان الجات ستتيح فرصا تصديرية اكبر للصادرات الزراعية المصرية بعد تخفيف القيود الجمركية فى دول غرب اوروبا وامريكا بينما اكد خبراء التامين ضرورة استعداد شركات التامين المصرية لمواجهة المنافسة الاجنبية فى سوق التامين وفى هذا الاطار سيتم تعديل قانون التامين المصرى كى يواكب هذه المتغيرات الجديدة.

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بالقانون .. قطاع التأمين يستعد للجات

تحقيق:
إبتسام سعد


د. برهام عطاالله


سمير متولي

يشغل موضوع اتفاقية الجات وتأثيراتها على صناعة التأمين اهتمام رجال قطاع التأمين بمصر والمهتمين به. وقد انتهت اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب مؤخرا من مناقشة مشروع تعديل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ والخاص بالاشراف والرقابة على التأمين يقول الدكتور برهام عطاالله استاذ القانون المدنى بحقوق الإسكندرية ورئيس شركة الشرق للتأمين ان مشروع تعديل القانون يدور حول تحرير سوق التأمين المصرية وما يقتضى ذلك من رقابة شديدة على هذه السوق حتى لا يساء استخدام قواعد الحرية التى أقرتها اتفاقية الجات.

وقبل الدخول فى فحوى التعديل الجديد للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ نرى الاشارة فى ايجاز إلى النشأة التاريخية لاتفاقية الجات والتى انتهت باقرار إنشاء منظمة التجارة العالمية وهى الشقيقة الثالثة للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى ولكنها ولدت متأخرة حيث لم يصدق الكونجرس الأمريكى على مشروع إنشاء منظمة التجارة الدولية فى ١٩٤٧ واقتصر الأمر على تطبيق قواعد التعريفات والتجارة.

وتهدف هذه القواعد اساسا إلى تحرير التجارة الدولية عن طريق إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية بما يحقق التوازن بين حماية الصناعات الوطنية وتدفق التجارة الدولية بشكل مستقر وخلق الظروف المواتية لنمو ورفاهية الاقتصاد العالمى.

وقد اهتمت الدول التى انضمت إلى الجات تباعا بتخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات الصناعية من خلال ثمان جولات أهمها جولة كيندى وجولة طوكيو وآخرها والتى نحن بصددها دورة أوروجواى التى ركزت اهتمامها على تحرير المنتجات الزراعية والخدمات كالمقاولات والاستشارات والنقل والخدمات المالية كالبنوك وشركات التأمين والسياحة والملكية الفكرية والاتصالات.

مشروع تعديل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١:

ونتيجة للالتزامات المصرية الخاصة بقطاع التأمين فى جولة أوروجواى والتى انتهت فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٩٣ وتم التوقيع عليها بمراكش فى ١٥ ابريل ١٩٩٤ بدأ التفكير فى اجراء التعديل فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ليواكب التغيرات الجديدة.

وقد اتاحت الاتفاقية للدول الاعضاء الحق فى سحب التزاماتها السابقة واجراء التعديلات اللازمة عليها خلال ستة شهور من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ اعتبارا من بداية يناير ١٩٩٥. وقد ناقش مجلس الشعب مشروع التعديل تمهيدا لإقراره ويدور الاطار العام للمشروع المقدم حول أربعة عناصر رئيسية هى:

تحرير لهيكل سوق التأمين وتحرير بالنسبة للاسعار والتعريفات وتحرير لمهنة الوسطاء والسمسرة وتقوية الدور الرقابى لهيئة الرقابة على سوق التأمين.

اما فيما يختص بتحرير هيكل السوق فقد تم السماح بدخول رأس المال الاجنبى للمشاركة فى إنشاء شركات للتأمين المباشر بنسبة ٤٩٪ من رأس مال الشركة وإنشاء شركات اعادة التأمين بنسبة ١٠٠٪ من رأس المال وتخفيض رأس المال اللازم لإنشاء شركة تأمين الى ٣٠ مليون جنيه لإعطاء قدر أكبر من الحرية لدخول مستثمرين جدد الى هذه الصناعة.

وسيتم تحرير الاسعار لجميع فروع التأمين فيما عدا فرع تأمين الحريق حيث سيمنح فترة خمس سنوات كفترة انتقالية يتم خلالها الالتزام بتعريفة الاسعار على ان يتم تحرير اسعاره بعد تلك الفترة.

وسيتم السماح للشركات المساهمة بالقيام باعمال السمسرة فى سوق التأمين المصرية.

ويشير د.برهام عطاالله إلى ان هذا التحرر كان لابد من ان يقابله تقوية الجهاز الرقابى على السوق فنص مشروع التعديل على ضرورة قيام الهيئة بالفحص الدورى الاجبارى لسجلات شركات التأمين بعد ان كان فحصا اختياريا كما نص على قيام الهيئة بالفحص الشامل لاعمال شركات التأمين فى ظروف معينة وتحت توافر شروط محددة بالقانون كما أضيف إلى المخصصات التى يجب على شركات التأمين الاحتفاظ بها ما يطلق عليه «هامش اليسر» وهو ما يوازى ٢٠٪ من متوسط اقساط السنة السابقة أو ٢٥٪ من متوسط تعويضات السنة السابقة أيهما اكبر بالاضافة إلى ذلك فقد نص مشروع التعديل بالنسبة لتوظيف شركات التأمين على الا تزيد مساهمات شركة التأمين فى أى شركة على ٥٪ من مجموع استثماراتها ولا تزيد على ٢٠٪ من رأس مال الشركة التى تساهم فيها وازاء هذه السلطات القوية التى منحت للهيئة كان لابد من ايجاد نوع من التوازن بين سلطات الهيئة ومسئوليات شركات التأمين ولذلك أبقى على المجلس الأعلى للتأمين وزيدت صلاحيات الامانة الفنية للمجلس كما تقرر زيادة عدد اعضاء مجلس ادارة الهيئة إلى أحد عشر عضوا بمن فيهم الرئيس ونائب الرئيس.

ويؤكد المحاسب سمير متولى رئيس شركة المهندس للتأمين انه بعد توقيع اتفاقية الجات وظهور منظمة التجارة العالمية والتى تستهدف العمل على تحرير التجارة الدولية بما فى ذلك الخدمات ومن بينها انشطة البنوك والتأمين فقد أصبح لزاما على شركات التأمين خلال فترات الانتقال التى سمحت بها الاتفاقية ان تعد نفسها كى تكون فى موقف يسمح بمنافسة الشركات الأجنبية وأضاف :ان جدول التعهدات التى التزمت به الحكومة المصرية فى مجال التأمين يتضمن عددا من البنود أهمها تحديد خمس سنوات كفترة انتقالية يسمح بعدها بإنشاء شركة التأمين المباشر بحيث لا تزيد حصة الشريك الاجنبى على ٤٩٪ من رأس المال.

وان تحتفظ الشركة المصرية لاعادة التأمين بالميزة الخاصة باسناد الحصة القانونية المنصوص عليها فى قانون الاشراف والرقابة على شركات التأمين بالنسبة للإسنادات المقررة، ويؤكد سمير متولى ان تنفيذ الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات يتطلب بالضرورة تعديلات تشريعية وأخرى تنفيذية وتم بالفعل من خلال هيئة الرقابة على التأمين والاتحاد المصرى للتأمين اعداد مشروع قانون لتعديل بعض أحكام القانون الحالى المنظم لسوق التأمين المصرية.

ويضيف سمير متولى: ان ما يجب على شركات التأمين تحقيقه كى تنافس الشركات الاجنبية هو:

- تدعيم رؤوس أموال الشركات القائمة وبصفة أساسية المملوكة للقطاع الخاص.
- رفع كفاءة العاملين من خلال برامج التدريب والتأهيل.
- تطوير الامكانات الآلية وضرورة اتباع أحدث نظم المعلومات.
- الدراسة المستمرة لاحتياجات السوق من التغطيات التأمينية.

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٥

«الجات» أمام الشورى:

تطوير الإدارة لزيادة الإنتاج وتحسينه لمواجهة المنافسة

الحكومة:

حقنا مكفول لحماية إنتاجنا من الإغراق

كتب الجلسة:

عبد الجواد على

بموضوعية وعلمية وهدوء تناول أعضاء مجلس الشورى أمس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمى مناقشة التقرير القيم الذى اعدته لجنة الشئون المالية والاقتصادية برئاسة الدكتور أحمد رشاد موسى، حول انضمام مصر الى الاتفاقية الدولية لتجارة السلع والخدمات المعروفة باسم «الجات»، وقد كان حرص الحكومة. ممثلا فى وزير الاقتصاد. شديدا على توضيح الجوانب الايجابية فى هذه الاتفاقية التى يمكن ان تستفيد منها مصر وكيفية تحاشى جوانبها السلبية، وأكد الأعضاء خلال مناقشاتهم ان مصر قادرة على مواجهة المنافسة فى أسواق التجارة وهذا يمكن تحقيقه بتطوير الادارة والتخلص من القيود البيروقراطية.

وبعد ان استعرض الدكتور احمد رشاد موسى تقرير لجنة الشئون الاقتصادية والمالية حول اتفاقية «الجات» قال محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية: ان اتفاقية الجات الجديدة لاتفرض شيئا على الدول الموقعة عليها، بل هى تفتح الباب للتفاهم بين الدول فيما يتعلق بالتجارة، وماهى إلا هيكل تنظيمى للتجارة العالمية لتقييم النشاط التجارى للدول وتنظيم هذا النشاط.

واضاف الوزير قائلا: ان الحكومة شكلت لجانا على اعلى مستوى لدراسة اتفاقيات الجات وتاثيرها على مصر، وقد تبين انها لاتمنع مصر من حماية انتاجها الوطنى فلن يتم تخفيض الرسوم الجمركية التى وضعناها فى برنامج الاصلاح الاقتصادى، ومن حقنا استخدام وسائل الحماية ضد الاغراق وتخفيض الدعم. وفرض القيود والحصص على الواردات النسجية، أما السلع الزراعية فانها لن تتأثر إلا بمقدار يتراوح بين ٢ ـ ٤٪، واذا زادت الاسعار على ذلك يكون لنا الحق فى طلب التعويض المناسب طبقا لدرجة تأثرنا.

وقال وزير الاقتصاد: إن الجات تساعد على اصلاح الخلل فى الاسعار العالمية للحاصلات الزراعية، الأمر الذى يشجع على زيادة الرقعة الزراعية بما يتيح زيادة الانتاج العالمى من الغذاء.

واشار الوزير إلى ان الاتفاقية تتيح لنا فرصة حماية حقوقنا فى الملكية الفكرية والثقافية، لان هذه الملكية يتم التعدى عليها من خلال سرقة الكتب والمؤلفات للمفكرين المصريين، وبراءات الاختراعات.

ثم دارت مناقشة تحدث فيها طاهر المصرى فقال: اتصور ان هذه الاتفاقية تمس السيادة الوطنية، وان عرضها بهذا الشكل يعد مخالفا للدستور.

وقال محمد رجب: هذه الاحالة ليس فيها اى مخالفة للدستور بل ان الاحالة جاءت مطابقة لنص الدستور تماما.

وقال الدكتور محمد زكى ابو عامر ـ وزير شئون مجلس الشورى: هذه المعاهدة ليست لها علاقة او مساس بالسيادة الوطنية فلاهى من معاهدات الصلح او التى لها مساس بالسيادة الوطنية، وقد احالها رئيس الجمهورية الى مجلس الشورى لاخذ الرأى عليها قبل مجلس الشعب طبقا للدستور لان رئيس الجمهورية يستمد سلطته من الدستور ولا أعتقد ان هناك جدوى من مناقشة مثل هذه الموضوعات.

وقال الدكتور مصطفى كمال حلمى: ان نص الدستور واضح فى هذا الشأن ولامجال لتحميل الأمر اكثر مما يحتمل وقد احال الينا السيد رئيس الجمهورية هذه الاتفاقية لمناقشتها ، فله الشكر كل الشكر على ذلك.

تحسين الانتاج

وقال الدكتور حامد السايح: اشكر وزير الاقتصاد على توضيحه الذى كشف عن ان اتفاقية الجات تعتبر مهمة لنا خاصة ان مصر ظلت طوال ٨ سنوات تسعى للانضمام الى اتفاقية الجات الأصلية، ومما لاشك فيه آنه من مصلحة الاقتصاد القومى الانضمام الى اتفاقية التحرر الاقتصادى لكى تتمكن من الحصول على حقها فى سوق التجارة والتكنولوجيا العالمية وبهذا نستطيع تحقيق تقدم تكنولوجى ونمو اقتصادى كبير جدا مع العلم بان ن التحرر الصناعى سيدفع الانتاج الصناعى الى تحسين وتطوير الجودة وهذا سيكون بالقطع فى صالح المستهلك، لانه مانئب المستهلك ان يكون مجبرا على شراء سلع رديئة بسبب الاحتكار؟!

وقال فكرى مكرم عبيد: نحن بلد نام، وهذا النمو يستدعى حماية حتى يشب عن الطوق، وهذه الحماية تتمثل فى الحماية الجمركية للصناعة الوطنية، فهل هذا الحق تكفله لنا الاتفاقية؟.. وهل تعطينا الاتفاقية حق مواجهة سياسة الاغراق السلعى الوافد وكيف يكون ذلك حتى نطمئن على حماية اقتصادنا؟!

وأجاب محمود محمد محمود: وزير الاقتصاد: ليس من شك فى ان الاتفاقية تقدم لنا حق حماية الصناعات الوطنية من الاغراق، ووسائل الحماية كثيرة ومتعددة ونحن كدولة نامية نستفيد من المعاملة الخاصة للدول النامية فى الاتفاقية.

وقال الدكتور خلاف عبد الجابر خلاف: اعتقد ان هذه الاتفاقية تدفع الدول النامية لحسن استغلال مواردها واجادة الانتاج، وهذا كله لصالح المستهلك فى هذه الدول، وكذلك لصالح نمو الاقتصاد الوطنى واننى سعيد بان تحصل عشرون شركة مصرية على شهادة «الايزو» التى تفتح الأسواق الخارجية امام هذه الشركات فى مجال التصدير.

المصدر : الأهـــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٥

وقالت امينة رزق: اطالب بان يتم النص على حق الفنانين المصريين فى الآداء العلنى أسوة بالفنانين فى الخارج.

وعقب محمد عبد الشافى قائلا: لم تحصل على شهادة «الايزو» إلا ١٢ شركة مصرية فقط وليس عشرين كما قال الزميل خلاف!

وقال الدكتور ابراهيم فوزى - وزير الصناعة: للعلم فإن شهادة «الايزو» تعطى عن تطور النظم الادارية داخل الشركات وليس عن الانتاج، فالانتاج له مواصفات خاصة، وقد حصلت على شهادة «الايزو» ٣ الاف شركة المانية والفا شركة امريكية!!

وقال الدكتور صبرى الشبراوى:

لابد ان تكون لنا خريطة محددة للسلع التى سنصدرها، لان الحرب القادمة هي حرب اقتصادية، واذا لم نعد انفسنا للمواجهة فلن نستطيع غزو هذه الاسواق وستغزونا الصناعات العالمية وتقضى على صناعاتنا النامية. وعلينا ان نبدأ من الآن دراسة الأسواق العالمية ونوق المستهلكين فيها لتقديم سلع تتواءم مع حاجة الاستهلاك فى كل سوق.

وقال محمد شوقى النجار: ارجو ان يكون هناك شرح اوسع لهذه الاتفاقية حتى يتمكن بسطاء الناس من فهمها ويقدورا مدى الميزات والسلبيات التى تشملها للاستفادة من هذه الميزات وتحاشى هذه السلبيات. وتساءل: لماذا هناك تعتيم على هذه الاتفاقية؟! إننى أخشى ان يكون هذا لصالح الدول الكبرى على حساب الدول الفقيرة والنامية؟! نريد ان تهيىء الدولة لنا كل الاسباب التى تساعد الفلاحين والعمال على زيادة الانتاج وتجويده لتحقيق الاكتفاء الذاتى والتصدير الى الاسواق العالمية لكى نكون بحق جديرين بالاستفادة من ميزات اتفاقية الجات!

خبراء الإدارة يحذرون من الآثار السلبية لاتفاقية الجات

انتقد خبراء الإدارة وأساتذة الجامعات أسلوب الإدارة الحكومية في التعامل مع قضايا العلم والتكنولوجيا. وحذروا من خطورة فتح الأسواق أمام الدول الغربية في ظل اتفاقية الجات مما يهدد بزيادة معدلات البطالة وفتح أسواق جديدة للدول الغربية على حساب الدول النامية.وقالوا في ندوة الإدارة العربية الواقع والمتوقع، إن الإدارة العربية في مأزق لم تشهده من قبل ولن يحدث تقدم إلا بمعالجة قضايا أساسية مثل الأمن والاستقرار وإعادة تطوير التعليم لسد الفجوة بين التعليم المتوسط والجامعي.وانتقدوا موقف الحكومة المصرية في التوقيع على اتفاقية الجات دون الإعلان عن حصص الاستيراد والتصدير. وأوضحوا أن تطور الإدارة العربية مرتبط بمشاركة الشعوب في اتخاذ القرار .

المصدر : الأهالي
التاريخ : ٥ ابريل ١٩٩٥
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تأملات

السرقة فى مجال الفكر والتكنولوجيا

كان من أهم العقبات التى أخرت توقيع اتفاقية "الجات" وكادت تشعل الحرب الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين موضوع حماية الملكية الفكرية الذى يضع حداً لانتهاك حقوق الملكية الفكرية الأمريكية في مجال الطباعة والعلاقات التجارية وبراءات الاختراع خاصة لبرامج الكمبيوتر والأسطوانات الموسيقية والأفلام وغيرها من الملكية الفردية ولإسرائيل باع طويل في هذا المجال، خاصة فى الصناعات الحربية فهيكل الطائرة "كافير" مثلاً هو هيكل ميراج ٥ الفرنسية، سرقت تصميماتها المخابرات الإسرائيلية من مهندس سويسرى يعمل فى فرع لشركة داسونى سويسرا، ومحركها هو محرك الطائرة فانتوم ٤ الأمريكية، والدبابة المركافا مزدوة ، بمحرك أمريكى من طراز تيليدن كونسال أما الصاروخ شفرير جورجو فهو صورة طبق الأصل من الصاروخ الفرنسى ماترا ، وقنبلة تدمير مدارج الطائرات التي استخدمتها عام ١٩٦٧ من إنتاج شركة ما ترا أيضاً . وسرقت إسرائيل ٢٠٠ رطل يورانيوم مخصب من معمل أبولو ببنسلفانيا بعلم الرئيس ليندون جونسون كما ذكرت الواشنطن بوست فى ١٩٦٨/٣/٢. كما سرقت ٢٠٠ طن يورانيوم طبيعى كانت محمولة على الباخرة شيزربروك المتجهة من انتويرب إلى جنوا وغيرت المخابرات الإسرائيلية سيرها لتذهب إلي حيفا، وتهتم الدول الآن بسرقة التكنولوجيا من بعضها البعض بعصابات قطاع عام، كما تستخدم الشركات فى السرقة عصابات قطاع خاص بعضها تمت خصخصته من القطاع العام.

وكذلك الحال مع الأفكار التي يتم السطو عليها في المجالات الأدبية والعلمية، وهي سرقات قديمة وأسهل من سرقة التكنولوجيا لأن اللص هنا - قد يكون ضابطا كبيرا أو دكتوراً أو حامل ماجستير - ما عليه إلا أن يسقط اسم صاحب الفكرة أو الكتاب الذى نقل عنه فيبدو أمام الجميع انه صاحب الفكرة المسروقة، والانتشار المؤسف لهذه العادة السيئة دفع "دار المجد" السعودية للنشر إلى إصدار موسوعة فريدة يتوقع أن تثير - على رأى جريدة "الحياة" التى أوردت الخبر - اهتماما فى الأوساط الفكرية تجمع فيها السرقات الأدبية والعلمية مساهمة منها فى إعادة الحقوق إلى أصحابها الذين يتعرض إنتاجهم الفكرى للسرقة وقد أفتى بعض أصحاب العلم بشرعية قطع يد السارق فى هذا المجال ولو تم ذلك لأصبح أغلب أصحاب الفكر بيد واحدة ولانتشرت "موضة" السترات بكم واحد وأقول هذا وأنا واقع كفريسة من بعض اللصوص المحترفين ولكن أشهد بأنهم ظرفاء.

أمين هويدى

الشعب والشورى .. واتفاقية الجات

كتب ـ أحمد الغمرى:

تعهد محمود محمد وزير الاقتصاد أمام اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب عند مناقشتها لاتفاقية الجات باعداد الدراسات الاقتصادية لمواجهة الآثار السلبية لاتفاقية الجات.

وقال: ان الولايات المتحدة الأمريكية قدمت لمصر دراسة علمية تتضمن سلبيات وايجابيات الاتفاقية على الاقتصاد المصري، ويتم حاليا دراسة التقرير الأمريكي. وقال انه طلب من فهيم ريان تصورا واضحا حول اثر الاتفاقية على النقل الجوى لكنه لم يقدم أى التزام واضح حتى الآن..

وتحفظ الدكتور عبيد حجازي، الذى حضر ممثلا لرئيس مصر للطيران قائلا: ان اتفاقية الجات سوف تتسبب في إفلاس ٧٠٪ من شركات الطيران الوطنية بالعالم الثالث، وان الحل الوحيد لمجابهة هذه الاتفاقية الاقتصادية هو خلق تكتل اقليمي عربي لتلافى الخسائر..

وقد عبر أعضاء اللجنة الاقتصادية برئاسة الدكتور مصطفى السعيد عن الخلط الواضح بين التزامات مصر أمام صندوق النقد الدولى وبين هذه الاتفاقية..

وطالب الأعضاء بإصلاح العلاقة بين التصدير والاستيراد قبل رفع الدعم عن السلع بعد تطبيق الاتفاقية، وحذروا من فرض ضرائب جديدة نتيجة تخفيض الرسوم..

وللشورى أيضا كلمته

ومن ناحية أخرى، فقد أحالت الحكومة مشروع الاتفاقية الى مجلس الشورى حيث جرت مناقشة واسعة فى لها اجتماع اللجنة المالية والاقتصادية برئاسة احمد رشاد موسى، أكد خلاله الدكتور جابر خلاف أن التحدى الأكبر الآن هو للفلاح المصرى الذى يحيا الآن حياة الفوضى في ظل التحرير لأن الفلاح سيفرض عليه زراعة سلع معينة قد يكون لزراعتها تأثير سلبى على أزمة الغذاء فى مصر.

وقال محمد فريد خميس: انه آن الاوان أن تحدث فعلا تنمية اقتصادية حقيقية كنا نتمناها، وعلى مصر أن تستفيد بكل حقوقها ومميزاتها الاقتصادية لتقليل الآثار السلبية المتوقعة.

واقترح اقامة مدن صناعية حرة فى منطقتى رفح والعريش.

وأكد الدكتور ابراهيم فوزى وزير الصناعة ان هناك ميزات كبيرة بالفعل فى الجات قد تصل الى حد الاعفاء الكامل، لكن المشكلة قد تكون فى الانتاج الزراعى.

وقال ان هناك ميزة فى الاتفاقية وهى ان الدول التى لديها عجز فى ميزان المدفوعات من حقها أن تطلب خصما على الواردات..

أما الدكتور حامد السايح فاكد ان استمرار الاعتماد على العالم سيكون شرا وبيلا على مصر، خاصة فى المواد الغذائية وفى مقدمتها القمح.

«الجات» أمام مجلس الشورى

السوق العربية المشتركة ضرورة لمواجهة الإغراق

الحكومة: وضعنا خطة قومية لدعم الصادرات المصرية

كتب الجلسة:
عبدالجواد على

واصل مجلس الشورى في اجتماعه امس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمي مناقشاته حول اتفاقية «الجات» وانضمام مصر إليها، وقد تركزت المناقشات حول اهمية دخول مصر عصر «الجات» الاقتصادي وعدم التخلف عنه مع وضع الضوابط والقواعد التي تحقق للاقتصاد المصري الاستفادة من المميزات التي تحققها هذه الاتفاقية وتلافي السلبيات التي تنشأ عن تطبيقها، وهذا الامر يقتضي التركيز على زيادة الانتاج وتجويده لمواجهة الاغراق السلعي الداخلي والمنافسة في الاسواق العالمية من حيث السعر والكيف والكم، وان يواكب تحقيق هذا الهدف تطوير كامل وشامل للتعليم وتحديثه بحيث يهتم بالعلوم التكنولوجية الحديثة اللازمة لمواجهة متطلبات التحديث الزراعي والصناعي، أن يكون هناك جهاز قومي متخصص للاشراف على تطبيق اتفاقية «الجات»، وان تقوم الدول العربية بانشاء السوق العربية المشتركة لمواجهة هذا التكتل الاقتصادي العالمي والتعامل معه بندية خاصة وان موارد العالم العربي بشريا واقتصاديا قادرة على الحفاظ على الامن الاقتصادي العربي اذا ماتم استخدامها باسلوب علمي وبشكل يكون اكثر تأثيرا وفعالية في حركة التجارة العالمية، واكدت الحكومة في ردها على المناقشات - ان من حق الدول النامية، ومصر من بينها، أن تضع من الضوابط ماتراه مناسبا لحماية صناعاتها الوطنية على مدى خمس سنوات من تاريخ سريان الاتفاقية كما انه من حقها ايضا المطالبة بتعويضات مناسبة بعد انقضاء هذه المدة اذا ما أضيرت صناعاتها الوطنية من سياسة الاغراق السلعي في ظل الاتفاقية مع الاحتفاظ بحق وضع الضوابط الجمركية التي تكفل الحماية للصناعات الوطنية.

وفي بداية المناقشة قال فتحي محمد علي: ان «الجات» ضرورة لايجب ان تنفصل مصر عنها، وطالب بانشاء جهاز قومي لمتابعة تطبيق اتفاقية «الجات»، وطالب بخفض تكلفة الانتاج ورفع معدلات الجودة بانشاء مشروعات مشتركة مع الشركات الاجنبية، وتطوير التعليم ليواكب الثورة التكنولوجية وتدعيم مراكز البحوث لتطوير الانتاج المصري.

وقال يوسف صبري ابوطالب: ان الخلل في الميزان التجاري هو عدوان على الاقتصاد، وهذه نقطة ضعف يجب علاجها فورا، وهذا يتحقق بزيادة الانتاج وتجويده والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على تطوير الانتاج المصري كما وكيفا.

وقال الدكتور انور الهواري: نحن في حاجة الى زيادة الانتاج وتحسينه لمواجهة الاغراق، ولابد من اصدار تشريع يمنع الاغراق للحفاظ على الانتاج الوطني من الانهيار. وطالب بالارتقاء بمستوى الايدي العاملة فنيا لضمان انتاج سلع عالية الجودة.

وقال كمال حافظ رمضان: انني اطالب بتخفيض الجمارك على السلع المصدرة لتشجيع الصادرات، والحد من تهريب السلع الاستهلاكية الى الاسواق المصرية لحماية الصناعة المحلية وطالب بالاهتمام بالصناعات الجلدية وتطوير المدابغ لمواجهة طلبات التصدير المتزايد على الجلود والمصنوعات الجلدية المصرية والا فان مصر ستفقد الميزة النسبية التي تتمتع بها في مجال الجلود والمصنوعات الجلدية التي تصدرها الى الخارج.

دعم الصادرات

وقال محمود محمد محمود وزير الاقتصاد: نحن مهتمون بالصناعات الجلدية واقمنا مشروعا حضاريا لتحديث المدابغ ونقلها الى مكان اخر اكثر تطورا وتقدما، وكذلك نهتم بتطوير السلخانات للحد من الفاقد في الجلود اثناء الذبح، وبنك الاستثمار القومي خصص ٣٠ مليون جنيه و٧٠ مليون جنيه من البنوك الأخرى لدعم الصادرات الجلدية لاننا مقتنعون بأن هذه الصناعات واعدة والمستقبل لها قوي جدا.

وقال الدكتور عبدالعظيم رمضان: ان اتفاقية الجات تعني أننا دخلنا

غابة بدون حماية، وعلينا ان ندرك الموقف الذى نحن فيه وخطورة الوحوش المتربصة فى هذه الغابة الاقتصادية حتى لاتفترسنا هذه الوحوش الصناعية المتقدمة، مع ملاحظة ان كثيرا من الدول النامية فى جنوب شرق آسيا قد بدات صناعاتها تغزو أسواق الدول الصناعية العريقة مثل انجلترا وفرنسا وأمريكا والمانيا وغيرها، فهل نحن أقل من دول شرق آسيا كفاءة وقدرة خاصة أننا من الدول الرائدة صناعيا منذ عهد محمد على حيث كانت مصر وقتها بلدا صناعيا راقيا ومن أوائل الدول الصناعية فى العالم؟!.. وطالب بالتركيز فى الانتاج على الاهتمام بجودة الانتاج لتكون صناعاتنا قادرة على المنافسة فى الأسواق العالمية والمحلية فى ظل مايسمى بعصر «الجات»..

وقال محمد رجب: من غير المعقول ان تنعزل مصر عن العالم ولاتدخل فى اتفاقية «الجات» فمصر بثقلها الحضارى والتاريخى والاقتصادى قادرة على الدخول فى سوق المنافسة، ونحن ندرك أن هناك الكثير من المشاكل التى ستصادفنا وعلينا ان نسعى لتعظيم الايجابيات والتغلب على السلبيات. وعلينا بوعينا ان نسعى لتحقيق فرص أفضل لصادراتنا فى الاسواق العالمية، بشرط ان تكون صادراتنا ملبية لمطالب المستهلكين فى هذه الاسواق .

وقال عبدالحميد عميرة: هذه الاتفاقية شر لابد منه وظاهرها الرحمة وباطنها العذاب، ولكن لايمكن ان ننعزل عن العالم، وعلينا ان نستفيد من الميزات المتوافرة فيها وتجنب السلبيات، وأناشد المسئولين العرب ان يعملوا على قيام السوق العربية المشتركة لمواجهة التوجهات العالمية الجديدة فى الاقتصاد الدولى. وطالب بوضع خطة قومية لزيادة الانتاج الزراعى من القمح للحد من الاستيراد، لانه اخطر مايهدد الاقتصاد الوطنى، وطالب بالحد من سياسة الاغراق والغش التجارى حماية للصناعة الوطنية من الانهيار.

وقال محمد زكى السويدى: فى ظل اتفاقية «الجات» فان البقاء يكون للأصلح والاجود، وعلينا ان نركز فى هذا المجال حتى يكون انتاجنا قادرا على المنافسة ومواجهة الاغراق.

وقال بركات الطحاوى: نحن نستطيع ان نواجه اى سلبيات فى اتفاقية «الجات» بما لدينا من قدرات اقتصادية وبشرية عالية، ويتحقق هذا من خلال حسن تنظيم استغلال هذه القدرات الكبيرة لمصر.

مواجهة التحدى

وقال فتحى نعمت الله: ان قطاع الغزل والنسيج كصناعة رائدة فى مصر يحتاج الى حماية كبرى من الاغراق فى ظل اتفاقية «الجات» . وان يكون التركيز فى صادرات الغزل والنسيج بالعمل على فتح أسواق جديدة، وطالب بضرورة اصلاح الهياكل المالية والادارية وتحديث وتطوير معدات الانتاج فى شركات الغزل والنسيج بضمان انتاج بتكلفة أقل وجودة عالية ومع ذلك فانى أوافق على الانضمام الى هذه الاتفاقية لنؤكد قدرتنا على مواجهة التحدى فى المجال الاقتصادى.

وقال محمد مامون عبدالفتاح مندوب الحكومة: من حق الدول النامية وضع قيود على الواردات لمدة خمس سنوات فى ظل اتفاقية الجات لحماية صناعاتها الوطنية، وبعد ذلك يكون من حق الدول النامية ان تطالب بتعويضات اذا ما أضيرت من هذه الاتفاقية، ونحن لن نفتح بابنا للاستيراد على مصراعيه بدون ضوابط، فقد وضعنا نظاما لحماية الانتاج المحلى ضد الواردات التى ترد باسعار مدعومة فى دول المنشأ.

وقال كامل تونى الضبع: ان ايجابيات هذه الاتفاقية أهم من سلبياتها، وهى لاتمثل خطورة، طالما أعددنا المناخ المناسب للاستفادة من ايجابياتها، وعلينا ان نضع سياسة للاستفادة من العلماء والخبراء المصريين بالخارج واعطاء التسهيلات التى تساعدهم على العودة الى الوطن للمشاركة فى بناء نهضتنا الاقتصادية وان يتم انشاء مدينة لهؤلاء العلماء لحمايتهم من أى أخطار للحفاظ عليهم كثروة قومية لاتقدر بثمن، ولن يكلف الأمر الدول أعباء كبيرة.

ويختتم مجلس الشورى جلساته صباح اليوم.

دقت ساعة الجات

محمود معوض

يصدق مجلس الشعب المصرى فى جلساته القادمة على اغرب اتفاقية دولية من نوعها لتنظيم وتقنين الحياة والموت للشعوب .. وهى التى اسماها أصحابها اتفاقية «الجات» وبعد التصديق الذى لامحالة واقع تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول.. لتبدأ مسيرة التنفيذ التى رسمها وسطرها أغنياء العالم على جبين الشعوب الفقيرة المغلوبة على امرها..

واذا كان دستور مايسمى بالنظام الدولى الخفى الجديد قد اشترط رغم علمه بالحقيقة «تصديق» البرلمانات الوطنية على إعتبار أنها تمثل الشعوب ، فان ذلك يدعونا اليوم ـ وقبل بدء العد التنازلى للتصديق ـ الى الدعوة الى «نوبة صحيان برلمانية» تحركها المسئولية التاريخية لكل نائب سوف يبصم على اتفاقية الموت أو الحياة لابنائه من بعده.. ناهيك عن المسئوليات الجديدة للدولة فى مواجهة تحديات «الجات»..

على الأعضاء أن يعوا أن المسالة هذه المرة تختلف عما تعودوا عليه من استقبال العبارات والنصوص والمواد والبيانات على انها مجرد كلام قد ينفذ أو لاينفذ .. فلغة الأغنياء فى العالم لاتعرف الكلام.. هى فقط تهدف وفى عبارة بسيطة الى اعدام الفقير الجاهل الذى لايجيد سوى الانجاب، والذى لايعرف كيف يحافظ على موارده.. فضلا عن انه لايستثمرها ولايوظفها لصالحه.. وبالتالى فانه عاجز عن رفع معيشة ابنائه دون الاعتماد على الآخرين..

هذه هى مواصفات البشر الذين سوف يصدر ضدهم حكم الاعدام .. كما نصت عليه روح هذه الاتفاقية فهى قد اختارت لهم الطريق الذى يوصلهم الى حبل المشنقة ليقوم كل واحد منهم بشنق نفسه بنفسه امام العالم أجمع.. لكن ليس معنى ذلك ـ وللامانة ـ ان الدول الغنية قد أغلقت أمام الفقير منافذ الحياة.. لكنها فقط تعلم جيدا أن طريقه وعر فى الحصول على شهادة الكفاءة الدولية .

ولاول مرة تعترف الدول الغنية بالشهادات.. فهى تطلب من كل دولة فقيرة شهادة فقر مكتوب فيها أن دخل المواطن التابع لها لايزيد على الف دولار .. وذلك كى يتم منحه فترة سماح مدتها ١٠ سنوات كى يعيد تنظيم نفسه.. وهاهى الدول النامية الفقيرة ـ ومن بينها مصر ـ تفرح بالفقر الذى يفتح امامها باب المعونات والمساعدات حتى تقف على قدميها .. لكنها سوف تكون الفرصة الاخيرة التى سوف ينقسم العالم بعدها الى أسياد وعبيد..

فاول مرة نرى اتفاقية تحمل فى جوفها ٢٨ اتفاقية لايستطيع أحد حصر بنودها أو موادها ناهيك عن ملاحقها وجداول السلع والخدمات والالتزامات المصرية ازاء هذه الاتفاقية التى يصعب استيعاب مابين السطور داخلها وخارجها..

كيف يراها المواطن العادى فى مصر الذى سوف يدفع ثمن فاتورة الحياة اذا لم تعد الدولة نفسها لمرحلة مابعد الجات.. وهى تعنى ببساطة أن تعد الدولة خطتين خلال السنوات العشر الجاتية القادمة.. خطة هجومية وهى التصدير.. وخطة دفاعية وهى تحسين الانتاج ورفع درجة جودته لمواجهة الهجمات الاستيرادية الحرة و«المرتدة» واذا لم تنجح الحكومة خلال السنوات العشر القادمة، فى تحويل هذه الخطط الى واقع وسوف يصعب هذه المرة التزوير فى الارقام فان على الشعب أن يعد نفسه لفاتورة قائمة غذاء مرتفعة الاسعار، وسوف تختل الموازين وتتدهور المحاصيل والموارد والبشر .. الخ..

ايضا فان محور المنافسة سوف يتركز فى الفلوس والتكنولوجيا فمن لديه فلوس أكثر وتكنولوجيا أكثر سوف يكسب كل الجولات.. وهنا يتحتم أن نفهم التحدى فى مصر على انه سيكون مضاعفا لان الى جوارنا وعلى الحدود جارا مسنودا لايعرف حرمة الجيران سوف يكون من حقه باعتباره عضوا فى الجات أن ينزل براسماله والتكنولوجيا العالية التى يملكها ليكسر أنف اقتصادنا على الاقل.. تساعده الأسواق الدولية التى تدير عجلة الحياة والموت والدمار للشعوب الفقيرة..

اذن التحدى الاكبر سوف يكون لحكومات مابعد الجات التى ستكون مسئولة عن اجراء تغيير جذرى فى فلسفة البيروقراطية المصرية التى هى تعتبر من أشد العوائق أمام الاستثمار الذى لم تنجح الحكومات الحالية حتى الآن فى الاتفاق على سياسة موحدة له.. وترك السوق المصرية مفتوحة وعلى مصراعيها لبعض المضاربات والعمليات الخاصة جدا والاحتكارية جدا..

فالحكومات الحالية انهت مهمتها بنجاح فى تنفيذ برنامج للاصلاح المالى.. لكن حتى الآن لم تحدث تنمية حقيقية اقتصادية واجتماعية بدليل اننا ـ طبقا للاتفاقية

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٥ ابريل ١٩٩٥

- قد تم تصنيفنا في عداد الدول الفقيرة التي سوف تحصل على ١٠ سنوات مهلة لدخول المجتمع الدولي الجاتي .. كي ننفذ الى الاقتصاد العالمي ونصبح اعضاء أسوياء فيه..

على أعضاء مجلس الشعب أن يعوا أننا لانطلب منهم الرفض او التاييد فهما خارج هذه الدائرة.. ونحن لانؤيد الخروج على الاجماع الدولي الذي يحقق العزلة القاتلة في عالم اصبح قرية كونية واحدة.. ولكننا نطلب منهم ألا يصدقوا على هذه الاتفاقية قبل أن يتم مايلي:

على الحكومة أن تعلن أمام المجلس عن الالتزامات المفروضة على الشعب عند تطبيق هذه الاتفاقية والتي أبلغت بها الحكومة المصرية منظمة الجات للتجارة العالمية.

ماهي الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لتهيئة الاقتصاد المصري لما بعد ٢٠٠٤ اي بعد فترة السماح.

ماهو الدور المنتظر من الحكومة لدعم الصناعة المحلية خاصة التي يقوم بها القطاع الخاص؟

وللانصاف فان هناك متغيرات لابد أن نضعها، في اعتبارنا ونحن نواجه الفكر الجاتي العالمي الجديد الذي يستهدف اضعاف الحكومات المحلية في الدول النامية.

أن هذا النظام العالمي قد قام بسحب السجادة من الحكومات المحلية لحساب حكومة مركزية خفية تحت عباءة الامم المتحدة.. وذلك من خلال ادواتها .. وهي منظمة التجارة العالمية «الجات» وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للانشاء والتعمير.. فالمؤكد أنه في ظل هذا المخطط الدولي فان الحكومات المحلية لم تعد تستطيع أن تمارس الوظائف التقليدية بنفس الكفاءة التي كانت عليها منذ ٤٠ عاما..

الى جانب ذلك وفي الاطار المخطط فقد هيأت الامم المتحدة المناخ لتحقيق أهدافها.. فأصبحت تدعم الدول التي تهتم بقضايا السكان والبيئة والفقر.. بهدف التهيئة لاستقرار العلاقات الدولية على أساس جديد يخدم مصالح الدول الكبرى ويساعد على الامتصاص المستمر لقدرات الدول النامية .. فهو مجرد تنظيم للنزيف الانساني في هذه الدول..

وذلك هو ماحدا ببعض المتشائمين - وأنا لست منهم - الى العودة الى ماجرى في القرن السادس عشر حيث كانت هناك حقوق ثلاثة تنظم علاقة القوى بالضعيف على مستوى الدول .

(١) حق الفتح العسكري
(٢) حق الاسترقاق
(٣) حق الاستعمار..

فما يجري اليوم - من وجهة نظر المتشائمين - هو اعادة صياغة لما كان يجري في القرن السادس عشر..

لكننا بالقطع لابد أن نتفاءل لأننا لانشك في قدرات الانسان المصري بشرط توافر القيادة القوية القادرة على استثمار هذه القدرات.. ولعلي لاأكون مبالغا أن مصدر الانزعاج من الفكر الجاتي هو عدم الثقة في تنفيذ التزاماتنا الدولية في التحول لمجتمع مابعد الجات والتي تهيئ المناخ لانقاذ الانتاج الصناعي الذي تخلف كثيرا عما كان عليه في الستينات..

ولذا فانني أعتقد في اطار هذه التهيئة أن نعيد النظر في اختيار الحكومات .. وتاهيل المواطن المصري للجدارة التنموية وانتخاب مؤسسات سياسية تعبر عن الشعوب قادرة على ضبط حركة المجتمع نحو الاصلاح الحقيقي..

أتصور مثلا أن تكون مواصفات الوزير في السنوات العشر القادمة أن يكون صاحب قرار وأن يكون مؤهلا للوزارة بخبرته وكفاءته العلمية والعملية وأن تكون لديه القدرة على أن يسمع رأى الآخرين والقدرة على متابعة كل مايجري في الداخل والخارج..

أيضا أننا في حاجة الى برلمان يتسع دوره لممارسة دور رقابي صارم.. نشهد فيه استجوابات تنتهي الى سحب الثقة من الوزير الذي يجرم في حق التنمية وتؤدي سياساته الى غرق سفينة الاقتصاد في بحار الظلمات.. فتلك هي الفرصة الأخيرة للشعب بعدها تصدر شهادة ميلاد أو شهادة وفاة .. اذن لابد أن تتصاعد المسئولية الوزارية والحكومية والوظيفية بحيث يتحقق الانضباط الاقتصادي في ظل تحرير اقتصادي واضح وليس فوضى ينهب منها الحابل والنابل..

لابد أن تنتهي عهد الوعود الحكومية الزائفة .. لم يعد مقبولا أن تصدر توجيهات عليا بالاصلاح لاتنفذ .. أما لأنها لاتقبل التنفيذ .. أو لأن الحكومة عاجزة عن التنفيذ .. مرحلة الجات تتطلب ثورة حقيقية في كل أفراد المجتمع يقودها في البداية قادة جدد قادرون على التحدي وفي النهاية فان الباقي من الزمن هو عشر سنوات.. وبعدها نكون أول لانكون..

المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ابريل ١٩٩٥

د. يسرى مصطفى للأهـــرام:

الاقتصاد المصرى قادر على الاستفادة من مميزات اتفاقية الجات

الانضمام الى اتفاقية الجات بات موضوعا يطرح نفسه على الراى العام المصرى حيث بدات المجالس النيابية فى مناقشة جداول التزام مصر فى جولة أورجواى تمهيدا للموافقة على الانضمام للاتفاقية

البعض يهول من الآثار السلبية للانضمام للاتفاقية على الاقتصاد المصرى بينما يهون البعض الآخر من هذه الآثار.

ولكن أين الحقيقة بعيدا عن التهوين او التهويل؟!

وماهى الآثار الحقيقية لانضمام مصر لاتفاقية الجات؟

مصر سبقت نتائج جولة أورجواى فى تحرير التجارة والخدمات

أجرت الحديث:

آمـــال عـــلام

الصفحة الاقتصادية تحاول البحث عن حقيقة الجات مع الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد السابق واحد الذين لعبوا دورا بارزا فى مفاوضات جولة أورجواى الثالثة التى شاركت مصر فيها.

وقبل حديثه عن أهداف الجات وجداول التزامات مصر واثرها على الاقتصاد المصرى أوضح نقطة غاية فى الاهمية حيث قال محذرا اذا كان التهويل من سلبيات نتائج جولة أورجواى سيؤدى بنا الى حفز الهمم لمواجهة الاوضاع المقبلة فإن ذلك مطلوب ولكن اذا كان هذا التهويل سيؤدى بنا الى اليأس والاستسلام والاصابة بشلل الخوف فهذا خطأ يجب الا نقترفه وسندفع ثمنه غاليا

ويؤكد الدكتور يسرى مصطفى ان نتائج جولة أورجواى هى فى صالح من يحسن استخدام ما أسفرت عنه من اتفاقيات فهناك التزامات التزمت بها مصر يقابلها بالتأكيد منافع لاقتصادنا القومى.

وهذه هى طبيعة العمل فى الجات فلاتوجد دولة تأخذ منافع مطلقة او التزامات مطلقة والتزامات مصر تتعلق أولا بتحرير تجارة السلع وهى التزامات محددة وفى هذا المجال فقد التزمت مصر بتثبيت الرسوم الجمركية اى عدم زيادتها على حد معين اعلى من الحدود الحالية والمنافع التى تحصل عليها مصر مقابل هذا الالتزام هى الاستفادة من التخفيضات للرسوم الجمركية التى التزمت بها الدول المختلفة كذلك الاستفادة من تحويل القيود غير الجمركية مثل الغاء الحصص تدريجيا وهذا معناه زيادة الصادرات المصرية.

وفيما يتعلق بتجارة المنسوجات والملابس فقد تضمنت الاتفاقية الغاء ٥١٪ من الحصص تدريجيا خلال السنوات العشر القادمة اعتبارا من ١٩٩٥والغاء النسب الباقية عام ٢٠٠٥، مع زيادة معدل النمو فى الحصص الحالية وتستفيد مصر من معدل الحصص أكثر من غيرها من الدول حيث تعتبر مصدرا صغيرا فى هذه المجموعة طبقا للمعايير الموضوعة.

وفيما يتعلق بالتزامات مصر المحددة فى مجال تحرير انشطة الخدمات فالواقع ان مصر هى التى حددت هذه الانشطة وهى التى حددت ايضا الشروط والقواعد التى يتم فى اطارها التحرير والواقع العملى ان الانشطة الخدمية التى تم الالتزام بتحريرها كان قد تم تحريرها فعلا منذ عدة سنوات والجديد فقط ان هذه الالتزامات لايمكن الرجوع عنها الا باجراءات معينة وهو مايؤدى الى الاستقرار والثقة وبالتالى تشجيع الاستثمار فى هذه المجالات.

ومن امثلة انشطة الخدمات التى التزمت مصر بتحريرها نشاط المصارف والواقع ان هذا النشاط كان محررا منذ عام ١٩٧٤ فقد كان من المسموح به الوجود التجارى لبنوك مشتركة وفروع للبنوك الاجنبية ومكاتب تمثيل لبنوك اجنبية، كل ذلك وفقا للشروط التى يحددها وزير الاقتصاد وفقا لاحتياجات السوق المصرية والمنافع التى تحصل عليها مصر مقابل هذا الالتزام اتاحة الفرصة للحصول على التكنولوجيا الجديدة المتعلقة بانشطة وتجارة الخدمات على أساس تجارى وكذلك الاستفادة من القوانين والنظم التى تطبقها الدول الاخرى فى تنظيم انشطة الخدمات حيث تضمنت الاتفاقية شرط الشفافية هذا فضلا عن اتاحة الفرصة لزيادة الصادرات المصرية فى مجال الخدمات والتى تشكل ٧٥٪ من حصيلة الصادرات بالنقد الاجنبى هذا وقد طالبت مصر مع غيرها من الدول النامية بفتح اسواق الدول الاخرى امام صادرات الخدمات التى تتمتع فيها بميزة تنافسية مثل صادرات الايدى العاملة.

ويضيف الدكتور يسرى مصطفى هذه هى بعض التزامات مصر المحددة وهناك التزامات عامة لكل الدول ومنها على سبيل المثال مايتعلق باتفاق الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية حيث ترتب عليه رفع مستويات الحماية وامتدادها بالنسبة لحقوق الملكية الصناعية لتشمل المنتج

نفسه الى جانب طريقة الصنع كما تضمن الاتفاق الاجراءات اللازمة لضمان الحصول على هذه الحقوق وتجدر الاشارة الى ان هذا الاتفاق سوف يحقق مزايا لمصر فى مجال حقوق الملكية الادبية والفنية حيث ان مصر دولة مصدرة للاعمال الادبية والمؤلفات والكتب وافلام السينما ولكن فى الوقت نفسه سوف تكون هناك تكلفة أكبر وصعوبة أكبر فى نقل التكنولوجيا فيما يتعلق بحقوق الملكية الصناعية

وقد تضمنت الاتفاقية معاملة تفضيلية للدول النامية من حيث التدرج فى التطبيق ومدة الفترة الانتقالية ،كما تضمنت بعض المزايا للدول النامية مثل اعفاء صادراتها من تطبيق الدولة المتقدمة لاجراءات وقائية ضدها اذا كانت لاتمثل أكثر من ٣٪ من اجمالي واردات هذه الدولة المتقدمة كذلك الدولة النامية التي يقل دخل الفرد فيها عن ١٠٠٠ دولار ممكن لها ان تدعم الصادرات دون ان تفرض عليها الدولة المتقدمة اجراءات تعويضية.

الاتفاقية فى صالحنا

وهنا نقول والكلام للدكتور يسرى إن جولة اورجواى فى صالحنا اذا استخدمنا نتائجها بكفاءة وذلك بان نستعد لمواجهة المواقف الجديدة خاصة وان كل الاتفاقات تتضمن فترات انتقالية ويجب التركيز فى هذه المرحلة على عدة نقاط منها:

■ فى تخطيطنا للانشطة الاقتصادية المختلفة نركز على الميزة التنافسية والأهمية القصوى للمعلومات بالاضافة الى أهمية التقدم التكنولوجى ودعم البحث العلمي

ويشير الدكتور يسرى مصطفي الى الاهتمام بالبيئة وان منظمة التجارة العالمية شكلت لجنة مستمرة تسمي بلجنة التجارة والبيئة لاعداد اتفاقية فى هذا المجال خلال ٥ سنوات

اهداف الجات

ويلخص وزير الاقتصاد السابق أهداف الجات فى عدة محاور هى:

■ تحرير تجارة السلع، والتحرير لايعنى التسيب والانفلات ،انما التوازن اى ايجاد توازن بين حماية الناتج المحلى واستمرار وزيادة التجارة الدولية.

■ تسوية المنازعات حيث تتضمن الاتفاقات نظاما لتسوية المنازعات ولاية دولة عضو ان تشكو حينما يصيبها ضرر بسبب مخالفة دولة اخرى عضو لالتزاماتها فى المنظمة الدولية للتجارة.

■ وضع قواعد ومبادىء للتجارة الدولية مثل مبدأ الدولة الأولى بالرعاية الذى يعنى المساواة فى المعاملة لجميع السلع المستوردة من الدول الاعضاء فى المنظمة ومبدأ المعاملة الوطنية الذى يعنى ان التمييز بين السلع المحلية والمستوردة يتم عن طريق فرض رسوم جمركية فقط ومبدأ عدم استخدام القيود الكمية مثل الحصص الا فى حالات استثنائية ولفترات مؤقتة.

الجات لاتتعارض مع الحماية الوطنية

ويرى الدكتور يسرى مصطفى ان اتفاقية الجات لاتتعارض مع حماية الانتاج المحلى حيث تبيح استخدام الرسوم الجمركية المناسبة اى غير «الحاظرة» والتى تفرض على السلع المستوردة فقط لحماية الانتاج المحلى كما اسفرت جولات المفاوضات عن اتفاقات لضمان المنافسة العادلة والتجارة الدولية وذلك مثل اتفاقية التثمين الجمركى ومواجهة الدعم والاغراق الخ ويشير الى ان أهم ادوات الحماية للانتاج المحلى هو سعر الصرف الحقيقي الفعال المحدد عن طريق قوى السوق حيث انه فى حالة تحديد سعر صرف بقرار ادارى يترتب عليه تقييم الجنيه المصري باكبر من قيمته الحقيقية فإن هذا يعنى دعم الواردات وتمكين السلع المستوردة من منافسة الانتاج المحلى وفي نفس الوقت يمثل حافزا سلبيا للصادرات.

وفى راى الدكتور يسرى مد ىطفى ان المفاوضات اذا كانت قد انتهت رسميا فانه ولاشك ستحدث اختلافات فى الرؤى فى تفسير او كيفية تنفيذ بعض بنود الاتفاقيات مما يحتم استمرار تعاون الدول النامية والعمل على حل مثل هذه الموضوعات فى ضوء ماورد بالاعلان الوزارى الذى صدر فى عاصمة اورجواى فى بداية الجولة والذى تضمن ضرورة المعاملة التفضيلية للدول النامية كما تضمن عدم اتخاذ اى اجراء يضر التنمية فى هذه الدول النامية

المحروسة

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ ابريل ١٩٩٥

كيف نواجه سلبيات اتفاقية الجات؟ ١

بعد تصديق مجلس الوزراء على اتفاقية الجات .. لم يعد هناك مفر من المواجهة العلمية الواعية للعمل على الاستفادة من مميزات الاتفاقية ، وتجنب او على الاقل التخفيف من اثارها الضارة بالاقتصاد المصرى وغيره من المجالات الحيوية الأخرى .. واول خطوة فى هذه المواجهة ضرورة تحديد الملامح السلبية لاقتصادنا فى ظل الاسس الجديدة للاتفاقية

ومن هذه الملامح .. هى ان الصادرات السلعية المصرية محدودة وضعيفة ، وهى فى حاجة للتنشيط والنمو بينما تحاول الجات ان توفر ذلك بفتح الاسواق وازالة الحواجز وتشجيع المنافسة الحرة ، كما ان مصر دولة مستوردة للمواد الغذائية ، ويعد القمح من اكبر وارداتها الاساسية وهو فى نفس الوقت مركز سياسات تحرير السلع الزراعية ..

ونجد ان سياسات الاصلاح الاقتصادى مازالت فى مراحلها الأولى ، والهياكل الاقتصادية تعانى من الاختلالات ، ولا تتمتع الصادرات بالقدرة على المنافسة ، وهى فى حاجة الى الاعانة والحماية .. ولذلك يتوقع التصادم وعدم الانسجام بين الاقتصاد المصرى واتفاقية الجات فى المنظور القريب ..

ويكمل ذلك ان معظم المشروعات تعمل فى ظل انواع من الحماية غير الحواجز الجمركية مثل الضرائب غير المباشرة على الصادرات والواردات ، وكذلك الدعم الذى يقدم فى اشكال مختلفة وخاصة



حسنى العيسوطى
باحث اول
بوزارة الاقتصاد

للمشروعات التابعة لقطاع الاعمال .. وهو مايتطلب وقتا اطول نسبيا لاحداث التغيير المطلوب بما يحقق التكيف مع اتفاقية الجات ..

وفى ضوء هذه الملامح مقارنة بالاتفاقيات الفرعية ومواد اتفاقية الجات .. يمكن رصد الآثار المتوقعة للاتفاقية على مصر فيما يلى :

- فى ضوء ماتقضى به من الغاء الدعم او الاعانات للمنتجين الزراعيين ، فأن اسعار السلع الغذائية سترتفع ، وعلى ذلك فانه فى المدى القريب ستزيد قيمة ماتدفعه مصر لاستيراد القمح من الخارج . ولكن فى المدى الطويل يمكن أن يعاد النظر فى التركيب المحصولى محليا لزيادة انتاج القمح واضافة مساحات زراعية مستصلحة جديدة . كما انه بسبب الغاء الدعم للسلع الزراعية فان صادرات السلع الزراعية المصرية يمكن ان تكون لها قدرة تنافسية فى الاسواق الخارجية .
- سوف تؤدى اجراءات الجات الى فتح باب المنافسة فى سوق المنسوجات والملابس مما يؤثر على اسعار صادراتها وايضا على نطاق السوق الخارجى المتاح امام الصادرات المصرية بالاضافة الى امتداد الأثر الى السوق المحلى بسبب فتح باب المنافسة مع دول تتمتع بمزايا نسبية فى تلك الصناعة ، مما يجعل له انعكاسات اقتصادية واجتماعية .
- يؤدى الغاء الدعم على بعض الصناعات الى تقلص او انكماش بعضها وبالتالى ستنخفض او حتى تنتهى صادراتها . وفى المقابل فأن بعض الصناعات القائمة والتى تتمتع محليا بميزة نسبية وفى ضوء المنافسة الكاملة والغاء الدعم فأنها ستشهد توسعا وزيادة فى نشاطها الانتاجى ويمكن لها دخول مجال التصدير وفى نفس الوقت فأن بعض الصناعات ستتمكن من الحصول على مستلزمات الانتاج باسعار عالمية منخفضة فى ظل تحرر التجارة العالمية وبالتالى سيتحقق لها ميزة تخفيض التكاليف الانتاجية وتحسين مستوى الجودة ومن ثم امكانية زيادة الصادرات .
- مع توسيع نطاق تحرير التجارة الدولية لتشمل حقوق الملكية الفكرية بعناصرها الرئيسية الثلاثة (براءة الاختراع ، العلامات التجارية ، حقوق المؤلف) فأن العالم سيشهد تنظيما محددا لسوق جديدة هى سوق بيع وشراء حقوق الملكية الفكرية . وتحتاج مصر الى هذه السوق بصورة ملحة لما لها من

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٩ ابريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نشاط كبير فى سوق الكتاب والافلام وشرائط الكاسيت فى الدول العربية ودول المهجر . وفى المقابل فأن تلك الحماية التى ستتمتع بها حقوق الملكية الفكرية الاجنبية يمكن ان تؤدى الى ارتفاع فى تكلفة الانتاج مثل المنتجات الصيدلانية والدواء والحاسبات والاجهزة الالكترونية بسبب ارتفاع تكاليف نقل التكنولوجيا حيث سيكون هناك تشدد فى حماية حقوق براءات الاختراع .

● تشمل اتفاقية التجارة فى الخدمات قطاعات البنوك والتأمين والسياحة وسوق المال . ويمكن اعتبار الالتزامات المصرية فى تلك المجالات فى اطار اتفاقية الجات بمثابة دعوة للاستثمارات الاجنبية للدخول الى مصر ويمكن ان تؤدى الى نفاذ الصادرات المصرية الخاصة بالخدمات الى الاسواق العالمية وخاصة الاسواق العربية والافريقية وخاصة فى بعض القطاعات المتميزة مثل الطب والخدمات الاستشارية وشركات المقاولات . كما ان المكاتب الاستشارية الاجنبية التى ستعمل فى مصر ستستعين بالموظفين والكادرات المحلية وسيتم تدريبهم واكسابهم الخبرة وهذا يعد مكسبا بالغ الاهمية حيث يستفيد المصريون من التكنولوجيا المتقدمة التى تجلبها تلك المكاتب بالاضافة الى تدريب الخبرات المحلية على استخدامها بجانب انها توفر فرص عمل للمصريين .

وفى المقابل فأن المصارف المصرية ستواجه منافسة شديدة على الساحة الدولية وذلك لضآلة اصولها مقارنة بالمصارف الدولية العملاقة بكل ثقلها المالى والتنظيمى

المصدر : الأهرام المسائي
التاريخ : ٥ ابريل ١٩٩٥

في ختام مناقشاته اليوم:

مجلس الشورى يوافق على اتفاقية «الجات»

الاعضاء يطالبون بوضع استراتيجية شاملة لحماية الانتاج

يختتم مجلس الشورى مساء اليوم «الاربعاء» برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمي مناقشاته لاتفاقية الجات ومن المقرر ان يحيل رئيس المجلس الموافقة على الاتفاقية الى مجلس الشعب.

وكان السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد قد اعلن أمس أمام المجلس ان الحكومة انتهت من اعداد مشروع قانون منع الاحتكار والاغراق وسيتم احالته الى مجلس الشعب لمناقشته واقراره خلال دورته الحالية.

وقال: انه تم تخصيص ١٠٠ مليون جنيه لدعم صناعة الجلود مشيرا الى انه يجرى حاليا دراسة نقل المدابغ من قلب القاهرة وانه يجرى ايضا حصر للسلخانات حفاظا على صناعة الجلود تجنبا للفاقد بسبب الطريقة البدائية المتبعة في حفظ صناعة الجلود.

وتركزت المناقشات التي جرت امس على ضرورة وضع ضوابط لحماية المنتج المحلي والغاء الجمارك على مستلزمات الانتاج وانتاج سلع مصرية بمواصفات قياسية ووضع اليات جديدة لمواجهة الاثار السلبية للاتفاقية.

واكد الاعضاء ان مصر سوف تستفيد من ضمانات الملكية الفكرية وتجارة الخدمات وطالبوا بحملة قومية لتوعية الشعب باثار الاتفاقية مؤكدين خطورة التهاون او الاهمال. ومن ناحية اخرى علم المحرر البرلماني «للأهرام المسائي» ان مجلس الشورى سيرفع الليلة جلساته الى موعد يتم تحديده فيما بعد. وصرح مصدر قانوني بان عضوية الاعضاء الخارجين في التجديد النصفي مستمرة حتى يوم ٢٣ يونية القادم حيث يعقد المجلس الجديد أولى جلساته الاجرائية يوم ٢٤ يونية وان المجلس الحالي من حقه العودة الى الانعقاد طبقا للدستور واللائحة الداخلية في اى وقت تقتضيه الضرورة حتى يوم ٢٣ يونيه.

وعلم المحرر ايضا انه من المنتظر ان يعود المجلس للانعقاد لدراسة مشروع قانون الاسكان في مرحلته الاولى فضلا عن بعض مشروعات القوانين التي من المنتظر ان يحيلها رئيس الجمهورية.

يذكر ان انتخابات التجديد النصفي للمجلس تتم طبقا للدستور واللائحة الداخلية للمجلس خلال ٦٠ يوما من فض الدورة البرلمانية للمجلس - اى اعتبارا من ٢١ ابريل الحالي.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : 5 ابريل 1995

مجلس الشورى يختتم مناقشته حول «الجات» اليوم

الأعضاء يطالبون بزيادة الصادرات المصرية إلى الأسواق العالمية

فى مناقشاتهم لاتفاقية «الجات» اكد اعضاء مجلس الشورى فى الجلسة التى عقدت امس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمى ضرورة الاهتمام بقضية التصدير فى ظل اتفاقية «الجات» والعمل على الفصل بين شركات الانتاج والتصدير. وأشاد الاعضاء بالدور الذى قام به المفاوض المصرى فى الاعداد لهذه الاتفاقية مطالبين بضرورة الاسراع فى إنشاء السوق العربية المشتركة. وأكد الدكتور فتحى محمد على : ان انضمام مصر لهذه الاتفاقية ضرورة ملحة حتى لاتنعزل مصر عن التجارة الدولية وحتى تتمكن المنتجات المصرية من دخول الاسواق العالمية.

وطالب السيد يوسف صبرى ابو طالب بعلاج الخلل فى الميزان التجارى وإنشاء مجلس من المتخصصين لمتابعة آثار الاتفاقية على الاقتصاد المصرى.

وقال النائب كامل تونى الضبع : ان هذه الاتفاقية لاتمثل خطورة فى حد ذاتها ولكن المطلوب تهيئة المناخ للاستعداد لهذه الاتفاقية.

وأكد النائب محمد رجب ان امام مصر فى ظل هذه الاتفاقية فرصة كبيرة لتصدير المنتجات المصرية مطالبا بدراسة الاسواق المحلية والاقليمية ومعرفة احتياجاتها من هذه المنتجات.

وطالب بالفصل بين شركات الانتاج وشركات التصدير بحيث تخصص شركات التصدير للخارج فقط دون استخدام او طرح منتجاتها فى الاسواق المحلية.

وقال النائب عبدالحميد عميرة : ان المفاوض المصرى فى هذه الاتفاقية كان له دور بارز فى صالح الاقتصاد القومى مؤكدا ضرورة الاسراع فى انشاء السوق العربية المشتركة.

وقال : إننى أناشد كافة ملوك ورؤساء الدول العربية الاسراع فى وضع هذه السوق موضع التنفيذ حتى تكون لدى الدول العربية القدرة فى مواجهة الكيانات الاقتصادية الدولية.

وأوضح النائب زكى السويدى ضرورة الاهتمام بجودة الانتاج المحلى حتى يكون له القدرة على المنافسة فى الاسواق العالمية مشيرا الى اهمية التطوير فى الصناعات المحلية ونقل التكنولوجيا العالمية اليها.

وعقب السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية على المناقشات مشيرا الى ان اتفاقية الجات ليست خيرا كاملا او شرا كاملا.

وقال ان مصر سوف تستفيد من بند الحماية الفكرية الذى توفره الاتفاقية وبخاصة فى مجال انتاج الاقلام والكتاب.

وأكد ان الاتفاقية تعطى دفعة لمصر لزيادة انتاجها من المحاصيل الزراعية مشيرا الى اهمية تغيير اسلوب الانتاج لتخفيض التكلفة وزيادة الكفاءة.

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٥

مناقشات برلمانية لإقرار اتفاقية الجات (1 ـ 2)

الاتفاقية ترفع أسعار المواد الغذائية وتعطى مصر مزايا لصادرات المنسوجات

□ كتب ـ أشرف نبيل

فى حضور الخبراء والمتخصصين تقوم اللجان الاقتصادية فى مجلسى الشعب والشورى بدراسة تطبيقات الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة قبل ان يصدق عليها البرلمان المصرى كاحدى الاتفاقيات الدولية التى يشترط الدستور موافقة المجالس النيابية عليها للعمل بها.

وتتضمن الاتفاقية سبعة بنود رئيسية تجرى دراستها ومعرفة الاثار الايجابية فيها لتعظيمها، ومحاولة تقليل اية اثار سلبية على القطاعات الرئيسية للانتاج والخدمات، والمنسوجات والملابس القيود الفنية على التجارة، بالتجارة فى المنتجات الزراعية واجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، والخاصة بالتجارة فى الخدمات والاتفاقية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية واخيرا اليه فض المنازعات.

وتضع اللجنة المالية الاقتصادية بمجلس الشورى برئاسة د. احمد رشاد موسى مجموعة من التوصيات التى ترى لو ان الحكومة اخذت بها عند تنفيذ الاتفاقيات سوف يزيد هذا من ايجابياتها وتحجم من سلبياتها.

هذا ومن المقرر ان يوافق مجلس الشعب على الاتفاقية بعد مناقشتها خلال جلساته القادمة برئاسة د. احمد فتحى سرور.

المنتجات الزراعية

حرصت الاتفاقية على ازالة القيود الجمركية التى تخضع لها المنتجات الزراعية والمفروضة فى اسواق الدول الاعضاء، بطريقة تدريجية، بنسب متفاوتة تبلغ 36٪ بالنسبة للدول المتقدمة، و 24٪ بالنسبة للدول النامية.

هذا على ان يتم هذا التخفيض خلال 6 سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة للدول المتقدمة، وخلال 10 سنوات بالنسبة للدول النامية.

دعم الصادرات

الزمت الاتفاقية الدول الاعضاء بتخفيض قيمة الدعم المباشر للصادرات بنحو 36٪ من متوسط الدعم خلال الفترة من 1986 حتى 1990، على ان يتم ذلك خلال السنوات الست التالية لبدء تنفيذ الاتفاقية كما نصت على تخفيض الدعم الجزئى للصادرات إلى 21٪ خلال الفترة المذكورة، هذا بالنسبة

للدول المتقدمة.

اما بالنسبة للدول النامية فينخفض الدعم المباشر بنسبة 24٪ والدعم الجزئي بنسبة 14٪، وذلك خلال العشر سنوات التالية لبدء الاتفاقية.

اما بالنسبة للدول الاقل نموا، وهي التي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن 1000 دولار سنويا، فقد استثنتها الاتفاقية من شرط حظر الدعم المشار اليه سلفا، سواء بالنسبة لدعم انتاج او تصدير السلع الزراعية والصناعية.

اما بالنسبة لمصر فإن الاتفاق الخاص بتجارة السلع الزراعية قد يؤدى إلى رفع اسعار بعض السلع المستوردة، نتيجة تخفيض الدعم في دولة المنشأ.

ومن الجدير بالذكر ان المفاوض المصرى قد تمكن من الحصول على الاعتراف من الدول الاطراف، بضرورة مراعاة ظروف الدول المستوردة للغذاء، الامر الذى اسفر عن صدور اعلان في شكل برنامج محدد، لتعويض هذه الدول، عما قد يصيبها من ضرر نتيجة تخفيض الدعم على المنتجات الزراعية في الدول المصدرة.

المنافسة التصديرية

يجب ان نلاحظ، ان ارتفاع أسعار السلع الزراعية، والذى قد يسببه الغاء الدعم، ربما يؤدى إلى تحسين المركز التنافسي للصادرات الزراعية المصرية، اذا اخذنا في الاعتبار ما يترتب على تنفيذ الاتفاقية من رفع للقيود المفروضة على واردات هذه السلع، في اسواق الدول المتقدمة.

كذلك يتعين ان نؤكد، ان احكام الاتفاقية تمكن مصر من حماية اسواقها من اى محاولة للاغراق. كما ان في استطاعة مصر، في ظل هذه الاتفاقية، دعم صادراتها من المنتجات الزراعية، نظرا لانها تدخل في عداد الدول الاقل نموا. بالاضافة إلى ما سبق، فإن الاتفاقية في حقيقة الامر، لا ترتب اية التزامات من جانب مصر بتخفيض الرسوم الجمركية او إزالة الحواجز الجمركية الاخرى، نظرا لان مصر قد اوفت فعلا بالالتزامات التى تضمنتها الاتفاقية الجديدة، في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادى.

اتفاق المنسوجات

يخضع قطاع المنسوجات والملابس لاول مرة للاتفاقية الجديدة، والهدف هو تحرير التجارة في هذه المنتجات بين الدول الاعضاء وبنسب معينة لكل دولة وخلال فترات زمنية محددة، على ان يتم تحرير هذا القطاع تماما في عام 2005. ونجمل فيما يلى اهم الاحكام التى وردت في هذا الشأن:

1 ـ اتفق الاعضاء على ازالة الحصص المفروضة على تجارة هذه المنتجات تدريجيا حتى تصل إلى 51٪ من هذه الحصص في عام 2005، اما الحصص الباقية فتجرى ازالتها بعد نهاية الاتفاق المرحلى.

2 ـ زيادة معدلات نمو واردات الدول المستوردة والمحددة في الاتفاقية الدولية للالياف، بنسبة تزيد على الحصص الحالية وبمعدلات 16٪، 25٪، 27٪ خلال مراحل ثلاث.

3 ـ اما بالنسبة لطريقة معاملة الدول الصغيرة لهذه المنتجات من الدول المستوردة، سواء بالنسبة لحجم الصادرات او الحصص المقررة او معدلات النمو، طبقا للاتفاقيات التى تعقد بين الدول المصدرة والدول المستوردة فتكون طبقا لما يتفق عليه في الاتفاقيات الثنائية بين الاطراف. اما بالنسبة لمصر فنلاحظ ما يأتى:

مزايا لمصر

سوف تتمتع مصر بالمزايا التفضيلية الواردة في الاتفاق الخاص بالدول صغيرة الحجم، الامر الذى يتيح لها فرصة زيادة صادراتها من هذه المنتجات بمعدلات تزيد على معدلات الدول النامية الاخرى.

وقد تمكن المفاوض المصرى من الحصول على المزايا الآتية بالنسبة لمصر باعتبارها من الدول المصدرة للمنسوجات والملابس حيث تم استبعاد القطن الشعر من قائمة السلع التى تخضع للقيود الجمركية في اسواق الدول الاعضاء في الاتفاقية الجديدة.

كما تم احتساب الحصص ومعدلات النمو بها من جانب الدول المستوردة على اساس اتفاقيات ثنائية تعقد بين مصر وهذه الدول وليس على اساس جماعى، الامر الذى يمكن مصر من الحصول على حصة في هذه الدول وتصدير هذه الحصة بالكامل.

واذا اخذنا في الاعتبار الاتفاقات التى حققتها مصر مع المنظمات الدولية المعنية بشأن برنامج الاصلاح الاقتصادى، امكن القول انه لا توجد في الحقيقة اى التزامات جديدة في اطار الاتفاق الخاص بتجارة المنسوجات والملابس، والذى تضمنته اتفاقية المنظمة الدولية للتجارة. فضلا عما سبق، فلابد ان نذكر ان الاتفاقية الجديدة تسمح للدول النامية عموما بالتحلل من التزاماتها مؤقتا خاصة بالنسبة للسلع محل التبادل، وذلك عند اقامة او تنمية صناعة وطنية، بشرط ان يكون هذا التحلل لفترة محددة، كما انه يمكنها من فرض حصص مؤقتة لسلع او اكثر مع الالتزام بالغاء هذه الحصص تدريجيا، ويلاحظ ان استخدام رخصة التحلل المشار اليها يستلزم وجود عجز في ميزان مدفوعات الدولة.

المصدر : [illegible]

التاريخ : [illegible] ابريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الشعب يناقش تقرير الجات الأسبوع القادم

مجلس الشورى يحذر من إغراق الأسواق بالسلع المستوردة

كتب صالح شلبي:

اكدت مناقشات مجلس الشورى امس ان إغراق السوق المحلية بالسلع المستوردة حاليا اصبح يشكل خطرا كبيرا على الصناعات الوطنية. واشار الاعضاء الى ان المدينة الحرة ببورسعيد اصبحت اكبر مصدر لسلع الإغراق وخصوصا السلع التركية.

وحذر الدكتور جلال غراب عضو المجلس من ارتفاع اسعار الادوية بعد تطبيق اتفاقية الجات حيث ترتبط بعض الادوية الحديثة بملكية مخترعها ولا يجوز استغلالها الا بعد شراء الترخيص من المخترع والذى سيكون سعره مرتفعا.



محمود محمد محمود

واكدت الدكتورة سميحة القليوبى انه منذ خمسين عاما لم يحصل عالم مصري على ترخيص براءة اختراع مما يجعلنا تحت رحمة المخترعين الاجانب.

وكان مجلس الشورى قد واصل (فى جلسته صباح امس برئاسة مصطفى كمال حلمى) مناقشة تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية بشان الموافقة على انضمام مصر لاتفاقية منظمة التجارة العالمية المعروفة باسم «الجات» حيث اوصى الاعضاء بضرورة قيام منظمات العمال واصحاب الاعمال فى مصر بشرح الاتفاقية ودراسة مختلف آثارها على الاقتصاد المصرى.

وقد قام مجلس الشورى امس باعتماد الحساب الختامى له بفائض يبلغ ١١٩ مليونا و٢٤٣ الف جنيه بينما بلغت مصروفات المجلس ٦,٣ مليون جنيه تشمل دعم الاحزاب ومؤسستى دار التعاون ودار الشعب.

من جانب آخر يبدا مجلس الشعب مناقشة تقرير اللجنة الاقتصادية حول اتفاقية الجات الاسبوع القادم بعد موافقة اللجنة فى جلستها صباح امس على انضمام مصر للاتفاقية ومنظمة التجارة العالمية والاتفاقات الملحقة بالوثيقة الرئيسية.

واعلن محمود محمد محمود وزير الاقتصاد ان الحكومة سوف تتقدم الى مجلس الشعب بمشروع قانون لحماية السوق المصرى من الاغراق والممارسات التجارية غير المشروعة لتجنب الآثار السلبية الناجمة عن بدء تنفيذ اتفاقية الجات.

وقال ان مجلس الوزراء طلب من الوزارات المعنية تقديم تقارير حول تاثير الجات على الانشطة التابعة لها مشيرا الى ان رئاسة مجلس الوزراء تلقت تقارير من ١٤ وزارة تجرى دراستها لإعداد تقرير موحد عنها.

وقال إمام اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب امس انه يتم حاليا الاعداد لإنشاء جهاز لمتابعة النتائج التجارية الناجمة عن تطبيق اتفاقية الجات ووضع السياسات الملائمة لمواجهتها ويجرى حاليا تدريب الكوادر التى ستعمل فى هذا الجهاز لدى منظمة الانكتاد.

مجلس الشورى يوافق على انضمام مصر للجات

ابو عامر : الاتفاقية لصالح المستهلك من اجل سلعة جيدة ورخيصة

وافق مجلس الشورى أمس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمي على انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية (الجات) .. استغرقت المناقشات ٤ جلسات تحدث خلالها ٤٠ عضوا .. وقرر المجلس رفع الموافقة الى الرئيس حسنى مبارك وأبلاغ كل من رئيسى مجلسى الشعب والوزراء

وقد طالب الاعضاء بسرعة اصدار قانون منع الاحتكار والاغراق والزام الشركات الاجنبية بالا تتجاوز نسبة العمالة الأجنبية فيها ١٠٪ من اجمالى حجم المشتغلين فى استثماراتهم

واكد الدكتور محمد زكى ابو عامر وزير شئون مجلسى الشعب والشورى

تابع الجلسة

زايد على سعد
محمد عبدالحافظ

ان « الجات » تهدف الى تحرير التجار وفتح الاسواق وتقوية المنافسة وهذا كله فى صالح المستهلك الذى يريد سلعة جيدة ورخيصة .. وقال ان دورنا تعظيم الجوانب الايجابية فى الاتفاقية .. واكد ان مصر طلبت ان تكون الموافقة على الاتفاقية بشرط تصديق البرلمان وذلك تعميقا لمبدأ الديمقراطية الذى تنتهجه مصر .

وكان المجلس قد واصل فى جلسته امس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمي مناقشة تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية حول الموافقة على انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية (الجات) والموافقة على الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة اورجواى وجدول التزامات مصر فى مجال تجارة السلع والخدمات .

تفاصيل الجلسة

فى بداية الجلسة تحدث احمد شلبى فطالب بالاهتمام بالقطاع الحرفى وتوفير الحماية اللازمة لمنتجاتنا الوطنية من الاغراق والاحتكار والدعم وقال ان السلع التركية اغرقت اسواق بورسعيد والحقت اضرارا بالغة وهذا يدعونا الى الاسراع باصدار قانون مكافحة الاغراق والاحتكار .

وقالت عائشة عبدالهادى انه لابد من الالتزام بالنسبة المسموح بها فى تشغيل العمالة الاجنبية فى المشروعات التى تقام فى مصر والتى لاتتجاوز الـ ١٠ ٪ مشيرة الى ان الجداول الملحقة لاتفاقية الجات لم تضع اى قيود على نسبة تشغيل العمالية الاجنبية وربما سيؤدى ذلك الى تقلص دور العمالة المصرية فى هذه المشروعات . وطالبت بسرعة احالة مشروع قانون مكافحة الاغراق الى مجلس الشعب .

لا .. التزامات

وعقب محمود محمد محمود وزير الاقتصاد ان مصر ليس عليها اى التزامات او قيود فى تنقل واقامة المواطنين الاجانب فى مصر فرضتها علينا اتفاقية الجات وبالتالى فاى مواطن اجنبى يخضع للقانون المصرى .

المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ ابريل ١٩٩٥

وقال محمد احمد قرشي ان الجات فتحت اسواق ١١٧ دولة للمنافسة الحرة وهذا يضع على عاتق صناعتنا واجب التجديد والتطوير .. وطالب بانشاء مجلس اعلى للتجارة الخارجية يكون معنيا بوضع استراتيجية للنهوض بتجارتنا

ودعا المهندس سعد شلبى الى متابعة آثار الاتفاقية يوماً بيوم وقال انه يجب ان تتم دراسة تكاليف الانتاج واعادة النظر فى اسعار مستلزمات الانتاج .

وتساءل الدكتور جلال غراب هل سيترتب على اتفاقية الجات تغير التركيب المحصولى فى مصر ؟ وطالب بضرورة رفع جودة المنتجات وتخفيض سعرها حتى نستطيع الدخول فى اسواق المنافسة .. واكد ان جميع الادوية الاساسية التى تصنع فى مصر لاينطبق عليها حقوق الملكية الفكرية وبالتالى لن يلحق بصناعة الدواء المصرية اى اضرار . والخوف من الادوية التى ستصدر قريبا لعلاج السرطان والايدز والتى تعتمد على الهندسة الوراثية حيث سيتطلب تصنيعها فى مصر مبالغ طائلة .

واكدت الدكتورة سميحة القليوبى ان الاتفاقية اتاحت فترة سماح ١٠ سنوات لاتلتزم خلالها بقيود الملكية الفكرية .. وقالت نحن نحتاج الى خطة للتنمية الابتكارية عن طريق الاهتمام بقطاعات التعليم والصحة

وقال محمد عبدالسميع يجب ان نسعى لامتلاك التقنية الحديثة وهذا يتطلب التوسع فى التعليم الفنى ومعاهد التدريب المهنى .

وعقب احمد رشاد موسى ان الاتفاقية لاتمس سيادة الدولة سواء فى الامن القومى او فى صحة الانسان .. فكل دولة لها الحق فى اختيار السلع التى لاتراها ضارة للتداول فى اراضيها

وعقب الدكتور مصطفى كمال حلمى معربا عن شكره للرئيس حسنى مبارك لاحالته اتفاقية الجات لمناقشتها فى المجلس .

رفع جلسات الشورى

اعلن الدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس مجلس الشورى فى الجلسة المسائية امس رفع جلسات المجلس لموعد يحدد فيما بعد .

وقال ان دورة مجلس الشورى الحالية مستمرة حتى يوم ٢٢ يونيو القادم ومن الممكن ان يجتمع المجلس فى اى وقت اذا ما احال حسنى مبارك ما يراه من موضوعات .. او اذا اقتضت الظروف ذلك .

مصطفى كمال حلمى : التعددية الحزبية أحدى ركائز الديمقراطية

اكد الدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس مجلس الشورى ان مصر بلد سيادة واحترام القانون .. وان التعددية الحزبية هى احدى ركائز الديمقراطية التى نعيشها حاليا .. وقال اننا نحترم جميع الاحزاب لانها اثراء للعمل السياسى .. وان لجنة شئون الاحزاب عندما ترفض تأسيس احد الاحزاب وفقا لمعاييرها ثم يصدر حكم بتأسيس هذا الحزب فإننا نحترم الدستور والقانون الذى أعطى للمؤسسين ان يقيموا دعوى امام القضاء فى حالة رفض لجنة شئون الاحزاب .. جاء ذلك فى تعقيبه فى الجلسة المسائية على كلمة الدكتور عبدالعظيم رمضان الذى شن هجوما على الاحزاب التى ليس لها اى ثقل سياسى والتى رفضت لجنة الاحزاب تأسيسها وتأسست بحكم قضائى .

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٦ ابريل ١٩٩٥

المدوسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الشورى يوافق على دخول «الجات»

لا مجال للتعسف فى حقوق الملكية الفكرية و الاختراعات

الاتفاقية فرصة للدول النامية للتطور وزيادة الانتاج

كتب الجلسة :
عبدالجواد على

فى ختام جلساته امس وافق مجلس الشورى برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمى على انضمام مصر الى اتفاقية «الجات» وقد شهدت قاعة المجلس مناقشات مستفيضة تركزت حول حقوق الملكية الفكرية وسبل حمايتها ومنع التعسف فى احتكارها وخاصة فى مجالات الصيدلة والدواء والتكنولوجيا الحديثة بحيث لا يكون الامر حكرا على الدول الغنية والمتقدمة على حساب الدول النامية او الفقيرة، كما اكدت المناقشات ان اتفاقية «الجات» تمثل مرتكزا مهما للدول النامية يدفعها نحو العمل لزيادة الانتاج وتحسين جودته ، الامر الذى يمكن من خلاله توفير المزيد من فرص العمل للحد من ازمة البطالة فى هذه الدول وبالتالى زيادة دخل الافراد بما يدفع فى اتجاه شراء السلع وبما يساعد على زيادة الرواج التجارى فى العالم والقضاء على الكساد . .

وفى بداية المناقشة اكد احمد شلبى على ضرورة الاهتمام بالقطاع الحرفى وتوفير الحماية لمنتجاته من الاغراق السلعى فى تطبيقها خاصة ان بوادر الاغراق بدات بشكل ملحوظ فى بورسعيد حيث ادى اغراق اسواق بورسعيد بالسلع التركية الى الاضرار البلغ بالانتاج المصرى وهو امر يضر بالاقتصاد الوطنى عموما.

وقالت عائشة عبدالهادى انا من المتخوفين جدا من اتفاقية «الجات» لان الاغراق سيؤثر اول ما يؤثر على العمال المصريين فى قطاع الاعمال العام والمواجهة هذا يجب ان يكون للاتحاد العام للعمال دور فى وضع الاشتراطات التى سيتضمنها قانون مكافحة الإغراق لحماية الصناعة الوطنية حماية جيدة وارجو ان يتم وضع قيود لحماية العمالة المصرية من بند الغاء القيود على تدفق العمالة الاجنبية للحفاظ على حق المصريين فى فرص العمل الموجودة بالاسواق المحلية، وقالت ان هناك بلبلة الآن فى صفوف العمال المصريين من وجود نص فى الاتفاقية يقرر ضرورة استجلاب خبراء اجانب لتدريب العمال المصريين فكيف نسمح بهذا فى الوقت الذى توجد فيه لدينا قدرات وخبرات وكفاءات علمية قادرة على القيام بهذا الدور؟ ... ان هذه امور كلها تثير «ارتيكاريا» عند العمال لانهم «مذعورون» جدا من كلمة «الجات» وهم يتصورون ان «الجات» انما تجىء لتخرب بيوتهم وتقطع عيشهم لصالح الاجانب ومع ذلك اتمنى ان ناخذ الامر بكل الجدية حتى نستفيد من الايجابيات ونتجنب السلبيات فى هذه الاتفاقية.

وعقب محمود محمد محمود وزير الاقتصاد: فى مجال العمال فإن نص القانون المصرى كاف لهذا ، اما مسالة التدريب فنحن اذا كنا فى حاجة الى تدريب فلا ضرر من جلب خبراء لان هذا يمثل اضافة لنا وليس فى ذلك اى انتقاص من حقنا.

الاكتفاء الذاتى

وقال الدكتور نبيه العلقامى: هذه الاتفاقية تعظم الواجبات لدينا فى كل القطاعات وهى فرهنة لتحدد اهدافنا فى ظل الاتفاقية التى تهدف الى زيادة الانتاج ورفع الدخل القومى للدول الاعضاء، واجبار الدول على تحسين الانتاج للسوق المحلية والعالمية، فهل اعددنا انفسنا لذلك؟ وقال اعتقد اننا بدانا ذلك من خلال الخطة الخمسية الحالية حيث تم اتاحة عدد من الدورات التدريبية للارتقاء بمستوى كفاءة العاملين فى المصانع وشركات الانتاج . ان مصر لن تقف مكتوفة إزاء المشاركة فى التطور الحاصل على الساحة العالمية سياسيا واقتصاديا وثقافيا، وان فى تطوير التعليم فرصة لتطوير الصناعة والانتاج المصرى لمواجهة الإغراق والمنافسة فى الاسواق المحلية والدولية.

وقال احمد قرشى: ارى انه لابد من وجود مجموعة من رجال الاقتصاد والتجارة مسئولين عن تقديم المشورة التى يمكن بها تفادى سلبيات اتفاقية الجات والاستفادة من الميزات التى تتضمنها ومن الواجب ان تعرف السلبيات قبل الايجابيات لنرى الطريق واضحا امامنا فلا تصرفنا الايجابيات عن تجنب السلبيات لصالح الاقتصاد الوطنى، فمثلا الصناعة المصرية فى حاجة الى تطوير وتدعيم لكى تنهض وتكون قادرة على مواجهة المنافسة والإغراق وهو امر يعنى العمل لزيادة الانتاج بشقيه الزراعى والصناعى وتحسينه فى نفس الوقت وانني اعتبر هذه الاتفاقية لصالح المستهلك والمنتج القادر على التجاوب مع اهدافها السامية.

وقال سعد شلبى: ان الاتفاقية تعرضت لتفاصيل التفاصيل، وهو الامر الذى يدعونا لان ندرس بشكل

متعمق كل بنودها حتى يمكن التجاوب مع النشاط الاقتصادى العالمى بالشكل الذى لا يضر باقتصادنا الوطنى، فإن كنا نريد اكتفاء ذاتيا فى القمح - مثلا - فعلينا ان نعيد النظر فى تكلفة الانتاج لخفض هذه التكلفة تشجيعا للمزارعين على زراعته وتوفير احتياجات الاستهلاك للحد من الاعتماد على استيراد القمح من الخارج بعد ان اصبح هذا المحصول سلعة سياسية يمارس بها المنتج ضغوطا لتحقيق مصالح خاصة على الدول المستوردة للقمح، وطالب بتطوير الصناعة المصرية وفق احدث وسائل الانتاج التكنولوجى التى تسهم فى زيادة الانتاج وتجويده لمواجهة المنافسة والإغراق السلعى داخليا وخارجيا. وارى ان اتفاقية الجات صالحة لمن يسعى الى التجاوب مع ايجابياتها وتجنب سلبياتها.

وقال الدكتور جلال غراب : ان اتفاقية «الجات» هامة ولانستطيع التخلف عن الالتحاق بها ولاتخوف منها على الاطلاق لاننى اعتبرها مهمة لانها ستجبرنا على تحسين انتاجنا وتطويره وزيادة الانتاج ، فهى لاتلزمنا بخفض الجمارك ولكنها فقط ستؤثر على نظام الحصص التجارية لانها ستفتح مجال الحرية واسعا أمام التجارة العالمية وبالنسبة للملكية الفكرية فالاتفاقية لم تات بجديد فى هذا الشان بل هى نظمت عددا من الاتفاقيات المعمول بها فى هذا المجال فهناك اتفاقية «برن» لبراءة الاختراع لايحترمها احد فهناك دولة انتجت دواء صرفت على ابحاثه مليارات الجنيهات وبعد سنة من طرحه فى الاسواق تم انتاجه فى كوريا وبذلك ضاع على هذه الدولة هذه المليارات من الدولارات

الحماية الفكرية

وقالت الدكتورة سميحة القليوبى : الغرض من الاتفاقية حماية اصحاب براءات الاختراعات فى مجال الادوية والاغذية والعقاقير الطبية لان اصحاب هذه الاختراعات احق بالحفاظ على براءاتهم لمخترعاتهم التى لم تكفلها لهم حتى الان الاتفاقيات المتناثرة فى هذا الشان اما اتفاقية «الجات» فانها تحقق هذا الهدف لأنها تلزم بالاحتفاظ بحق البراءات ١٥ عاما وهذه فرصة مناسبة لتعويض اصحاب هذه البراءات عما فقدوه من اموال فى الابحاث من خلال مدة الاحتكار لبراءاتهم الاختراعية وخاصة فى مجالات الصيدلة والعقاقير الطبية والاغذية.

واشارت الى ضرورة الاهتمام بصحة الانسان لخلق عقل ابتكارى قادر على الخلق والابداع والابتكار فى مجال الاختراعات ،واذا لم نفعل هذا فى مصر فاننا سنظل خاضعين للدول الاخرى فى مجال البحوث العلمية ليعطونا مايرنه محققا لأهدافهم بصرف النظر عن كونه قديما او حديثا وذلك لضمان احتكار هذه الدول لأسواق الاختراعات العلمية والطبية والتكنولوجية .

وقال السيد عثمان : هذه الاتفاقية تعنى شيئا واحدا هو البقاء للأصلح والذى وضعها هم الاقوياء فى العالم وليس هدفهم هو مصلحة الانسان كما جاء فى ديباجة هذه الاتفاقية بل ان هدفهم هو مصلحتهم أولا وقبل كل شىء وعلينا ان نستعد من الآن لمواجهة هذه الاتفاقية مستقبلا بالاعداد الجيد للانسان القادر على العمل والانتاج لنكون قادرين على المنافسة فى اسواق التصدير والاسواق المحلية وهذا يتطلب توفير الاعتمادات المالية اللازمة لرفع كفاءة التدريب البشرى والأخذ باحدث اساليب تكنولوجيا الانتاج فى الزراعة والصناعة كما وكيفا ولايجب الاعتماد على مسالة التعويضات التى تقررها الاتفاقية فى حالة وقوع ضرر على الاقتصاد الوطنى بل يجب ان نركز اعتمادنا على زيادة الانتاج وتحسينه لمواجهة الاغراق والمنافسة وهذا أمر يتطلب خفض تكلفة الانتاج لكى يحقق المنتج هامش ربح أعلى ليقبل على زيادة الانتاج فى مجاله الزراعى والصناعى .

مجال الاحتكار

وقال محمد عبد السميع : ان اتفاقية «الجات» جاءت نتيجة التطورات العالمية والتحولات فى العالم وأعتقد أن هذه الاتفاقية كلها خير وهى تخدم المجتمع الدولى لتحرير التجارة العالمية والتخفيف من اعباء الدول النامية لكى تتحمل مسئولياتها فى حركة الاقتصاد العالمى نحو مستقبل افضل والتوجه نحو الاعتماد على الذات واتاحة فرص العمل للمواطنين وأعتقد أن مصر قد قطعت شوطا فى هذا الاتجاه من خلال برنامج الاصلاح الاقتصادى بالاعتماد على القطاع الخاص فى برامج التنمية بنسبة مساهمة كبيرة وليست السلع هى اخطر مافى الاتفاقية بل ان الخطر الكبير يكون فى مجال الخدمات مثل الخدمات البنكية وانتاج ادوات الانتاج والتكنولوجيا المتطورة وهذه ستكون مجال الاحتكار للدول الكبرى .

وقال فاروق الشمندى : أطلب من وزير الاقتصاد ان يعطى تعليمات للبنوك فى الريف باعطاء تسهيلات فى القروض البنكية لمساعدة المنتجين فى المجال الزراعى والصناعى على تدعيم نشاطهم بما يمكن مصر من زيادة الانتاج وتحسين جودته وبهذا يمكن مواجهة اى جوانب سلبية فى اتفاقية «الجات»

وقالت كريمة العروسى : ان المنافسة فى العالم تتركز فى المجال الاقتصادى ولابد ان نخوض هذا المجال لكى نثبت قدرتنا على ذلك وعلينا ان نطور انتاجنا لمواجهة المنافسة والاغراق فى ظل اتفاقية «الجات»

وقال فهمى ناشد ان «الجات» تعنى الجودة فى الانتاج فى ظل نظام اقتصاد عالمى يقوم على انتاج الوفرة وتصدير الجودة فى السلع والخدمات فلا مكان لجاهل او متخاذل فى السوق العالمية الجديدة، ومن هنا نبعث من مجلسنا تاييدا للرئيس محمد حسنى مبارك فى المباحثات التى يجريها بامريكا من اجل دعم الاقتصاد المصرى ومسيرة السلام بالشرق الاوسط.

وقال محمد عبدالشافى: هذه اخطر القضايا فى العصر الحديث وهى اتفاقية الجات لانها ثمرة الصراع الاقتصادى ومحاولة الدول الغربية ان تسيطر على العالم اقتصاديا بعد ان تراجع الاستعمار العسكرى والسياسى. وقال ان هذه الاتفاقية تنحاز الى الدول الاوروبية لانها تعطى الاتحاد الاوروبى عند التصويت على بنود اى قضية تطرح للمناقشة الحق فى ان يكون تصويت هذا الاتحاد بعدد اصوات اعضائه، بينما لا يكون هذا متاحا لاى تكتلات اقتصادية اخرى بالعالم فاى تكتل اقتصادى غير اوروبى يعامل فى حالة التصويت كصوت واحد مهما تعددت دوله، فهل فى هذا عدالة، ام انه يمكن اعتباره احد مؤشرات التمييز العنصرى فى مجال تطبيق هذه الاتفاقية؟

وعقب الدكتور محمد رشاد موسى «مقرر الموضوع» ان هذه الاتفاقية توفر الحماية فعلا للدول النامية، فطبقا للاتفاقية يكون لاى دولة الالتزام بقواعد الاتفاقية. ويكفى ان كل دولة لها حق التصويت صغرت ام كبرت بصوت واحد.

اتفاقية الجات والاقتصاد المصرى في دورة بنقابة العاملين بالصحافة

نظمت النقابة العامة للصحافة والطباعة والاعلام بالتعاون مع معهد العلاقات العمالية الدولية دورة تثقيفية للقيادات النقابية التابعة لها حول اتفاقية الجات وأثرها على الاقتصاد المصرى والتجربة اليابانية والنمور الأسيوية فضلا عن قانون العمل الموحد الجديد والمفاوضة الجماعية وقد حضرها نخبة ممتازة من الأساتذة المتخصصين تمت الدورة تحت إشراف محسن مراد عميد المعهد ومحمد الفقى رئيس النقابة العامة.

أوراق

الجات والمستقبل!

..وأين الاستثناء العربي ؟

من الافكار التي يجب ان تكرر دون ملل هي اين نحن ازاء الهيمنة الثقافية «الامريكية» التي يؤكدها الآن اكتمال حقبة الغزو الامريكي.

في هذا الاطار يمكن ان نلاحظ ان الجولة الاخيرة (السابعة) من الجات قد اقرت ـ رغم بعض المشكلات ـ بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وتفكك الكتلة الشرقية ، ومن ثم اصبح المناخ العام الدولي اكثر توائما مع الاهداف الامريكية (بعد الحرب العالمية الثانية) والاحلام الامريكية التي لم تتوقف (قبل الحرب العالمية الثانية).

لقد اصبح المناخ الآن اكثر تآلفا مع ماتريد على هذه (الكرة) الارضية التي يصدر لها الكثير وبموجات متلاحقة فاعلة ..

اصبحت الافلام الامريكية تهيمن ـ ليس على الشاشة الكبيرة فقط وانما ـ كذلك ، على الشاشة الصغيرة ، ليس في الدول النامية فقط ، وانما ـ ايضا ـ بين دول اوروبا نفسها .

وقد كان من الملاحظ ان اكثر ما اختلف عليه العامل الثقافي ، خاصة في فرنسا (وتحديدا السينما) ، فقد رأت فرنسا ان السينما (اولا) ليست سلعة ، ثم انها (ثانيا) يمكن اذا ترك الفيلم الامريكي على الغارب مع الغاء الدعم الحكومي للفيلم المحلي ان يصيب هذا الفيلم الاخير لصالح الفيلم الامريكي الماكر، وقد نجحت فرنسا بالفعل ـ كما سنرى بالتفصيل ـ من فرض ماسمي (بالاستثناء الفرنسي).

والاستثناء الفرنسي هنا يعني الحفاظ على (هوية) السينما الفرنسية تعبيرا عن الحفاظ على (الهوية) الثقافية الفرنسية من الخطر الامريكي ..

على انه لايهمنا ماحدث في فرنسا الا بالقدر الذي يعكسه التناظر بيننا وبينهم ، اذ يبدو اننا لم نستفد قليلا او كثيرا من الموقف الفرنسي في هذا المجال ، بل على العكس ، فمن يراجع دورات الجات (بين عامي ١٩٩٤/٤٧) لايلاحظ اي دور عربي فعال ، سواء في الحوار المستمر او الصياغات الاخيرة ، بل الاحرى ان نقول لنسأل : اين الاستثناء العربي؟

ان العودة للفترة التى بدأت فيها الجولة الاخيرة لمفاوضات الجات عام ١٩٨٦ نلاحظ ان الوجود العربي كان معدوما تماما ، اللهم إلا بعض الممثلين العرب الذين اسهموا فى اختيار مكان الدورة الافتتاحية ،فى مدينة بالارجواى ، وعدا ذلك ، لم نسمع رأيا او اعتراضا عربيا ، ولسبع سنوات تالية لم يكن للصوت العربى اى تأثير فيما يحدث ، وخاصة ، ان الولايات المتحدة احست انها مقبلة على خسارة كبيرة فى صناعاتها الثقافية التى تمثل ٦ فى المائة من الناتج القومى الامريكى، فسعت الى ادخال جانب الخدمات (الثقافية) وسعت لتأكيده عبر تحديد معايير هذه (الخدمات) واجراءات تطبيق الحقوق الفكرية واسهمت فى كثير من بنود فض المنازعات .. وما الى ذلك .

ورغم ان عديدا من الاقطار العربية وافقت على (الجات) ربما كان آخرها موافقة مجلس الوزراء المصرى ومجلس الشورى وقريبا مجلس الشعب .. فمن المؤكد ان الخسائر فى المجال الثقافى ستكون فادحة .

واذا كان الامر لايعنينا فى كثير ، فان السؤال البديهى الذى يبقى هنا يظل هو هل العالم المتقدم يعنيه امر الدول النامية حقا ؟

وقبل ذلك هل العالم النامى يعنيه امر نفسه حقا ..؟

● اسئلة لاتجد اجابة عنها ...

د. مصطفى عبد الغنى

المحروسة

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ٤ / ١٩٩٥

كيف نواجه نتائج اتفاقية الجات «٢»

حسنى العيوطى
باحث أول وزارة الاقتصاد

اذا كان لاتفاقية الجات نتائج وآثار ايجابية وأخرى سلبية، فانه يصبح لزاما على مصر أن تعمل جاهدة للاستفادة بأكبر قدر ممكن من ايجابياتها وتحاشي سلبياتها.. وحيث أن تلك الآثار حتى الان تعتبر محتملة وليست فعلية فان مدى الاستفادة من الاتفاقية يكون بقدر امكانية تحويل المكاسب المحتملة الى مكاسب فعلية.

وفى هذا الصدد نشير الى نوعين من الاجراءات المطلوبة.. وهما:

● اجراءات الاستفادة من اتفاقية النفاذ للاسواق الخارجية.. وتشمل: القضاء على معوقات التصدير الداخلية أو التخفيف منها وتمييز الانتاج الموجه للتصدير ورفع جودة المنتجات المصرية واعادة النظر والعمل على تبسيط اجراءات التصدير والخدمات المصاحبة له. اعادة هيكلة الاطار المؤسسى المنظم لعملية التصدير ومنع تعدد الجهات وتضارب الاختصاصات.

كما تشمل اعادة صياغة السياسة التصديرية وتغيير التركيب السلع والتوزيع الجغرافى للصادرات المصرية فى ضوء الفرص المتاحة فى السوق العالمية

والاستفادة من المساعدات الفنية المقدمة فى اطار اتفاقية الجات لتكوين وتدريب كوادر قادرة على التعامل مع نصوص واحكام الاتفاقية.

وتنشيط عمل السوق العربية المشتركة وانشاء السوق الافريقية المشتركة حيث سيكون للتكتلات الاقتصادية الاقليمية استثناءات خاصة فى اطار اتفاقية الجات وكذلك دعم وتطوير قطاع الخدمات والبنوك والتأمين والسياحة والنقل حتى يمكن المنافسة فى الاسواق العالمية.

● ● ثانيا اجراءات مضادة لكل من الاغراق والدعم والحماية العامة:

● بالنسبة للاغراق يتم وضع قواعد واضحة للتأكد من عدم اللجوء الى الاغراق واصدار التشريعات اللازمة لمنع الاغراق والاحتكار.

● بالنسبة للدعم فيتم تحديد أنواع الدعم الجائزة والمحظورة فى ضوء اتفاقية الجات والمصالح القومية.

● أما بالنسبة للاجراءات الوقائية فيتم وضع نظام مراقبة على درجة عالية من الكفاءة لتطبيق الاجراءات الوقائية وتأكيد الضمانات الخاصة

بحماية الصناعة المحلية وآليات مراقبة التنفيذ وفض المنازعات.

ويجرى حاليا بوزارة الاقتصاد الاعداد لانشاء جهاز خاص للتجارة الدولية سيقوم بفحص الحالات الخلافية والخاصة بنظام حماية الصناعة المحلية وفقا لقواعد الجات.

ان اتفاقية الجات تعكس اقتناع المجتمع الدولى بالحاجة الى نظام تجارة متحرر من قيود الحماية والدعم حتى تقوم التجارة الدولية بالدور المنتظر منها فى نمو الاقتصاد العالمى مستندة الى عوامل المنافسة الحرة والتخصص القائم على المزايا النسبية وحيث يصبح النظام التجارة الدولية والنظام النقدى العالمى ووسائل التمويل والتنمية الاقتصادية عوامل لتكامل السياسات الاقتصادية العالمية

ومن المؤكد أن الخيار المفتوح امام العالم الان يتمثل فى المزيد من الحرية الاقتصادية والسياسية وليس العكس ومن ثم فأنه لضمان مشاركة اقتصادية حقيقية فى التفاعلات الدولية يجب ان يتمتع الاقتصاد المصرى ذاته بالحرية الداخلية التى تعزز قواعد ومقومات المنافسة وخاصة ان الانضمام الى الجات يمثل إنعكاسا لتيار عالمى لن تستطيع مصر عزل نفسها عنه.

ويتمثل هذا التيار فى تنامى عضوية الجات بصورة مطرده بالاضافة للتغييرات فى هياكل النظام الاقتصادى العالمى وخاصة بعد قيام منظمة التجارة العالمية W.T.O والدور البارز الذى ستلعبه عالميا.

ومن المرجح أن تكون عضوية هذه المنظمة بمثابة اجراء مكمل للانضمام الى كل من البنك الدولى وصندوق النقد كما أن الجات لن تعد بعد الان مجرد اتفاقية وانما ستتحول الى مؤسسة وآليات عمل يومية على المستوى العالمى يتأثر بقراراتها وسلوكها الاقتصاد العالمى بأجمعه.

ان مجمل النتائج المتوقعة نتيجة تطبيق اتفاقية الجات على كثير من القطاعات فى مصر لايكفى معها الاجتهادات الفردية بل تحتاج الى الحوار والدراسات الشاملة حتى تتوصل الى بدائل السياسات التى تحقق اعظم قدر من المكاسب وتقليل الخسائر المحتملة الى ادنى حد ممكن.

انتبهوا أيها السادة:

هل تؤكد اتفاقية الجات نهاية صناعة السينما فى مصر؟!

كتب ـــ سعيد علام:

.. أهم دور لمصر انها مصدرة للثقافة، وهذا مايعطيها وزنها السياسى.. وضرب السينما لا يقضى على صناعة السينما بل هو ضرب لمستقبل مصر ودورها السياسى والثقافى.. هكذا حدد «حسام عيسى» الاستاذ بكلية الحقوق.. اهمية صناعة السينما لمصر، وحدد بدقة الهدف من المحاولات متعددة الاطراف للقضاء على هذه الصناعة والذين نجحوا حتى الآن.. جاء ذلك خلال الندوة التى عقدتها لجنة السينما بالمجلس الاعلى للثقافة برئاسة المخرج صلاح ابوسيف مقرر اللجنة وتحدث فيها كل من الكاتب سعد الدين وهبة، وعبدالفتاح الجبالى، والسفيرة هاجر الاسلامبولى واسامة المجدوب من وزارة الخارجية والدكتور حسام عيسى والذى اضاف.. الارادة الوطنية هى [illegible] سينما المصرية.. وتلك الارادة الوطنية سواء فى مصر او فى اى دولة..

المحروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٨ / ٢ / ١٩٩٥

وصناعة السينما المصرية، اكثر المجالات التى تحتاج الى تدخل الدولة.. ومنذ عام ٩١ قلنا ان الجات سوف تكون خرابا على كل اوجه النشاط، ولم تستجب الدولة.. والآن اصبحت اتفاقية الجات امرا واقعا، والحل هو بناء بنية قوية للقدرة على المنافسة.. ولحسن الحظ ان السينما المنافسة فيها ضعيفة نظرا لانتشار الأمية بين ابناء الشعب المصرى، لذلك فالمشاهدة الاساسية تتم للفيلم المصرى.. والجات ليست لحماية حق المؤلف، وانما الدول هى التى توقع على الاتفاقية تلتزم بما جاء بها من نصوص لحماية الفيلم.. وسبب ظهور اتفاقية الجات الآن هو حل أزمة الرأسمالية الحالية، كما تفعل الدول المتقدمة دائما.. والتقسيم الحالى للسوق العالمى، يعتمد على ان تهيمن هذه الدول على الخدمات والتكنولوجيا، ثم تترك الصناعة للدول المتخلفة، وذلك بعكس ماكان يتم فى الماضى..

● وقال اسامة المجدوب.. ان توقيع الدول العربية على اتفاقية الجات يقيدنا بالمطالبة لدى الدول العربية بتطبيق ماوجد بها من نصوص لحماية الفيلم المصرى لديهم، وبذلك تكون الاتفاقية تنظيما للتسويق وقفل باب امام التزوير والسرقة.

● وقال سعد الدين وهبة.. منظمة التجارة الخارجية انشئت لتكمل الثلاثى مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لإحكام السيطرة على الدول النامية.. وقد جاء بالتقرير الاقتصادى للسفارة الأمريكية بالقاهرة، ان هناك تشريعا جديدا يعد حاليا فى مصر لحماية حق المؤلف.. وهذا التقرير يوضح اننا آخر من يعلم مايجرى فى بلدنا.. واتفاقية الجات تمنع الدول من تقديم الدعم لأية سلعة، وفى فرنسا كانت هناك سلعتان تدعمان هما الانتاج الزراعى والانتاج الثقافى والسينمائى، وبعد مفاوضات كثيرة تنازلت فرنسا عن دعمها للانتاج الزراعى، ولم تتنازل عن دعمها للانتاج السينمائى.. وبالرغم من ان افلامنا متروكة على البحرى، فلا ضوابط على استيراد الافلام.. والجزء الوحيد الذى يمكن ان تستفيد منه السينما فى اتفاقية الجات هو الجزء الخاص بالملكية الفكرية اذا ما أحسنا استخدامه، فإن قوانين حماية الملكية موجودة ولكن المهم التنفيذ، فإذا ما أقامت وزارة الثقافة جهازاً لتنفيذ نصوص حماية الفيلم المصرى فى الخارج والواردة باتفاقية برن أو الاتفاقية العربية التى لم توقع عليها مصر حتى الآن، وان يتشكل هذا الجهاز من غرفة صناعة السينما واتحاد الفنانين، وبعض السينمائيين.

● وتساءل محمد حسن رمزى.. من يحمى الفيلم المصرى..؟.. نحن لا نريد من الدولة دعما للسينما ولكن كما تحمى الدولة الفيلم الامريكى فى مصر، فلماذا لا تحمى الفيلم المصرى فى الخارج.. ومن خلال الدراسة التى اجريت فى غرفة صناعة السينما، وجدنا ان الفيلم الذى تصل تكلفته مليون جنيه تحصل منه الدولة على مليون ونصف مليون جنيه ما بين خدمات وضرائب ورسوم..!!.. واذا لم تقتنع الدولة باهمية ودور السينما المصرية فلن يكون هناك امل، ولن تكون هناك سينما مصرية.

● منيب شافعى رئيس غرفة صناعة السينما قال: لابد ان تتدخل وزارة الخارجية لحماية الفيلم المصرى فى الخارج، واذا كانت الرقابة فى مصر تحمى الفيلم الامريكى، فلماذا لا تحمى الحكومة الامريكية الفيلم المصرى فى امريكا لتكون الحماية متبادلة بالمثل..؟!

● محسن علم الدين قال: قمنا باجراءات الضبط فى امريكا ومازالت سيارتان محملتين باجهزة وشرائط فيلمنا المصرى، محجوزة فى احد باقسام الشرطة بامريكا إلا ان السفارة المصرية هناك لم تتحرك حتى الآن..؟!

● وقال المونتير احمد متولى: المشكلة ليست فى وزارة

الخارجية، المشكلة في نظرة الدولة للفنون.

● أما المخرج الكبير يوسف شاهين فقد اكتفى بالتساؤل بسخرية.. لماذا تسألوننا الآن عن رأينا وطول عمر الحكومة تتخذ القرارات دون أن تسأل الاصحاب الحقيقيين لهذه المجالات..؟!

● ثم علق د. حسام عيسى.. لابد ان تكون الدولة، كما في كل دول العالم، هي القائدة للقطاع الخاص، ولا تترك الأمر «سداح مداح»..

● وعلق سعد الدين وهبة.. لم نبدأ في مناقشة اتفاقية الجات إلا بعد ان وقعت الدولة عليها..!! كيف يتأتى لدولة ان تبيع السينما، عندما نقلت تبعية السينما الى قطاع الاعمال..؟!.. وكيف نفهم دولة تعرض بيع استديوهات «طلعت حرب» وفي نفس الوقت تنشأ استديوهات في ٦ أكتوبر..!!..

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ ابريل ١٩٩٥

مناقشات برلمانية مصرية لإقرار اتفاقية الجات (2-2)

نجاح الاتفاقية مرهون بجهود اتحاد الصناعات والغرف التجارية ورجال الأعمال والمستثمرين

□ كتب - أشرف نبيل

يناقش مجلس الشعب المصرى فى جلساته القادمة اتفاقية الجات وتأثيراتها على الاقتصاد المصرى لإقرارها والتصديق عليها وقد قامت لجنة الشئون الاقتصادية والمالية بمجلس الشورى بمناقشتها فى محاولة لتعظيم فوائدها.

نظرا للأهمية البالغة للالتزام بالمواصفات القياسية الدولية، ونظم تقييم المطابقة فى تحسين كفاءة الانتاج، وتسهيل عمليات التجارة الدولية، ورغبة فى تشجيع وضع هذه المقاييس وهذه النظم، فقد نصت الاتفاقية على أنه «لا ينبغى منع أية دولة، من اتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان نوعية صادراتها، أو لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات، وحماية البيئة، أو لمنع ممارسات الغش التى تهدف إلى التهرب من المواصفات التى تراها الدولة مناسبة. هذا بشرط ألا يطبق هذا الحكم بطريقة تتضمن تمييزا متعسفا أو لا مبرر له بين الدول التى تسودها نفس الظروف أو يمثل تقييدا مستترا للتجارة الدولية. كذلك تنص الاتفاقية على أنه لا يجوز منع أية دولة من اتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية مصالح أمنها الاساسية.

هذا وقد تضمن نفس الاتفاق بعض الاجراءات التى تسهل على الدول النامية مواجهة الصعوبات الخاصة بالقواعد الفنية لمراعاة المواصفات القياسية ونظم تقييم المطابقة.

نصت الاتفاقية المذكورة فى مقدمتها على أن الأعضاء قد اتفقوا فى إعلان «بونتا ديل ايستى» على أنهم بعد بحث أثر تنفيذ المواد التى وردت بالاتفاقية العامة للتعريفات التجارة، المتعلقة بالقيود التجارية والآثار التسويقية لإجراءات الاستثمار، فقد اتفق على أن تتناول المفاوضات كلما كان ذلك ممكنا الأحكام الاخرى التى قد تكون ضرورية لتفادى مثل هذه الآثار السلبية على التجارة. وتهدف الاتفاقية الخاصة بإجراءات الاستثمار إلى التوسع التدريجي فى التجارة العالمية بهدف تيسير حركة الاستثمار عبر الحدود من أجل زيادة النمو الاقتصادى لكل الشركاء التجاريين، خاصة البلدان النامية فى الاتفاقية، بشرط ضمان حرية المنافسة. ويلاحظ أن هذه الاتفاقية لا ترتب أى التزامات جديدة على مصر فيما يتعلق بإجراء الاستثمار، نظرا لما سبق أن اتفقت عليه مصر مع المنظمات الدولية، فى إطار برنامج الاصلاح الاقتصادى.

التجارة فى الخدمات

تضمنت الاتفاقية الخاصة بمنظمة التجارة العالمية، لأول مرة اتفاقية عامة جديدة، شملت التجارة فى الخدمات، أو ما يعرف بالتجارة الدولية فى الصادرات غير المنظورة.

واتفقت الدول الأعضاء على ضرورة تحرير تجارة الخدمات بين الدول الأعضاء

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : 8 ابريل 1995

الأهرام للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من جميع القيود التى تعترض انسياب هذه التجارة بينها، وذلك على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

هذا وتشمل تجارة الخدمات بمفهومها الواسع السياحة وخدمات شركات التأمين والنقل البحرى والجوى والمواصلات السلكية واللاسلكية، والإعلام والترجمة، كما تشمل الخدمات المهنية الأخرى مثل الاستشارات القانونية والمحاماة والاستشارات الطبية والهندسية والمحاسبية، وأعمال مراجعة الحسابات، هذا بالإضافة إلى خدمات التعليم والتمريض وتدفق المعلومات، وغير ذلك من الخدمات المهنية، وفقا لما ورد بالملاحق المتعلقة بهذه الاتفاقية.

أما بالنسبة لمصر، فقد تحددت التزاماتها فى أن تكون الخدمات المذكورة من خلال الشركات الدولية المشتركة، وبشرط الا تزيد نسبة المكون الأجنبى فى رأس المال عن 49٪ من رأس المال الكلى.

والحصول على ترخيص من الجهة المعنية طبقا لحاجة الأسواق المصرية حتى لا يترتب على ذلك إضرار بها. وأن تكون مزاولة النشاط مقصورة على المناطق الحرة.

ومن الجدير بالذكر أن مصر قد سمحت منذ أقدمت على سياسة الانفتاح الاقتصادى، لبعض الشركات الأجنبية بمزاولة بعض الانشطة الخدمية، مثل خدمات السياحة والمصارف، وقد كان لذلك آثار إيجابية مهمة، تتمثل أساسا فى أن المنافسة التى تبعت ذلك، أدت إلى ارتقاء مستوى الخدمات المذكورة بين المؤسسات الوطنية خاصة فى قطاع المصارف.

الحقوق الفكرية

تضمنت الاتفاقية الجديدة ولأول مرة، اتفاقية جديدة تهدف إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، إذا انتقلت من دولة المنشأ إلى أسواق الدول الاخرى الأعضاء فى الاتفاقية.

وأهم أنواع الملكية الفكرية التى تهدف الاتفاقية الجديدة إلى حمايتها، حق المؤلف والحقوق المتعلقة بها والعلاقات التجارية، والتصميمات الصناعية، وبراءات الاختراع، والدوائر المتكاملة، وبرامج الكمبيوتر.

والهدف الأساسى الذى تهدف إليه هذه الاتفاقية، هو كفالة حصول صاحب الحق على حقوقه، مع ضمان عدم اساءة استخدامها باسلوب يعتبر إعاقة للتجارة المشروعة. أما بالنسبة لمصر، وعلى الرغم من أن الاتفاقية الجديدة تحملها التزامات لم تكن تتحملها من قبل، إلا أن انضمامها إلى هذه الاتفاقية يعود على مصر بمزايا اضافية مهمة، يمكن إجمال اهمها فيما ياتى:

1 ـ الحصول على مزايا إضافية، فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية فى مجال الاعمال الأدبية والمؤلفات والكتب، بالاضافة إلى الأعمال الفنية المتمثلة فى أفلام السينما والفيديو والتليفزيون والاشرطة والاسطوانات والإذاعة.

2 ـ تنص الاتفاقية على استمرار تمتع مصر بالمزايا التى تضمنتها معاهدة باريس التى عقدت سنة 1967، وكذلك فى وثيقة استوكهولم المتعلقة بهذه المعاهدة والصادرة فى يوليو من نفس العام، وكذلك المزايا التى تضمنتها اتفاقية برن التى عقدت فى سنة 1971 ومعاهدة روما التى عقدت فى سنة 1961 ومعاهدة واشنطن التى عقدت فى سنة 1989. وتتعلق هذه المعاهدات بحقوق الملكية الفكرية وحماية «الأعمال الأدبية والفنية وفنانى الأداء ومنتجى التسجيلات الصوتية وهيئات الاذاعة والدوائر المتكاملة».

6 ـ واخيرا من حق مصر فرض نظام الترخيص الإجبارى، إذا تعسف صاحب براءة الاختراع فى استلام الحقوق المكفولة له أو إذا مارس إجراءات غير تنافسية.

آلية فض المنازعات

لقد تضمنت الاتفاقية الجديدة الخاصة بإنشاء منظمة التجارة الدولية، اتفاقا خاصا بتطوير نظام فض المنازعات المعمول به طبقا للاتفاقية العامة فى التعريفات والتجارة «الجات»، بحيث يصبح هذا النظام اكثر شمولا، لما يصبح ملزما للدول الأعضاء وذلك عكس النظام السابق.

ومن المؤكد أن هذا النظام الجديد لفض المنازعات يمثل وسيلة فعالة لحماية الدول الصغيرة ومن بينها مصر، من الاجراءات الانفرادية والضغوط التعسفية التى اتسمت بها التجارة الدولية، قبل ظهور الاتفاقية الجديدة إلى حيز الوجود.

وبعد أن قامت اللجنة بدراسة الاتفاقية المذكورة منذ فترة طويلة، بدأت بتقديم طلب المناقشة الذى ناقشه المجلس خلال الفترة منذ 12 فبراير 1994 إلى 14 فبراير 1994 ثم أحاله إلى اللجنة لإعداد تقرير مبدئى. توصى اللجنة المجلس الموقر بالموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية، إلى منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التى تضمنتها الوثيقة الختامية لهذه الاتفاقية المتضمنة لنتائج جولة أورجواى للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف وكذلك بالموافقة على جداول

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : 8 ابريل 1995

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تعهدات جمهورية مصر العربية في مجال تجارة السلع والخدمات، والموقعة في مراكش في 15 ابريل 1994. وذلك استنادا إلى المبررات الاتية:

1 ـــ إن عدم انضمام مصر إلى هذه الاتفاقية، سوف يسفر عن خسائر فادحة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي الداخلي والخارجي، لأنها ستحرم مصر من المزايا والضمانات والحماية التي تكفلها هذه الاتفاقية لها في أسواق الدول الأعضاء.

2 ـ إن الاتفاقية الجديدة، بما تضمنته من قواعد، ومن خلال ايجادها أداة لفض المنازعات الخاصة بإحكامها، إنما توفر حماية الدول النامية، في مواجهة الدول المتقدمة، كما تحد من سلطة هذه الدول، في استخدام تشريعاتها الوطنية كوسيلة للضغط على الدول النامية عموما.

3 ـ إن أسواق الدول الأعضاء في الاتفاقية الجديدة، والتي تستحوذ على نحو 90٪ من حجم التجارة العالمية، تعتبر المنفذ الاساسي للصادرات المصرية، كما تعتبر المصدر الأساسي لوارداتها. وعليه فإن نجاح سياسة التوجه للتصدير. والتي تعتبر استراتيجية اساسية في عملية التنمية والانطلاق الاقتصادي في مصر، سوف يتوقف بشكل اساسي على التعامل مع الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية. هذا وحتى يمكن تعظيم الفائدة التي يمكن أن تعود على مصر من هذه الاتفاقية، وتحجيم الجوانب السلبية لها، توصي اللجنة بما يأتي:

1 ـ إن تحقيق هدف التوجه إلى التصدير، كإحدى الوسائل الأساسية لتحقيق هدف التنمية المتواصلة والانطلاق الاقتصادي، إنما يفرض على مصر، اتخاذ جميع الإجراءات التي تضمن إنتاجا كبيرا من سلع وخدمات جيدة، تراعي المواصفات القياسية العالمية، وباسعار منافسة، سواء تعلق الأمر بالأسواق الخارجية أو بالسوق الداخلية. ويجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تنفيذ سياسة التوجه للتصدير، ما تتمتع به مصر من مزايا نسبية أو مكتسبة.

2 ـــ توصي اللجنة الحكومية بضرورة التمسك والاستفادة الكاملة من جميع المزايا التي تتيحها الاتفاقية الجديدة، مثل حقها في حماية الانتاج المحلي، سواء بالنسبة للصناعات القائمة أو الجديدة، وما تتيحه من فرص لدعم الدولة لحماية الانتاج المحلي أو حفز التصدير أو حماية الاسواق المحلية من الإغراق، وما تتيحه هذه الاتفاقية الجديدة من حماية للمستهلك الوطني والصحة العامة.

3 ـــ ضرورة قيام الدولة ببذل جميع الجهود لحماية حقوق المصريين في نطاق الاتفاق الخاص بحماية الملكية الفكرية، خاصة في الدول الأجنبية.

4 ـــ إعادة النظر في السياسات القائمة والتشريعات، بما يمكن مصر من تحقيق الفائدة القصوى التي يمكن أن تحققها من الاتفاقية الجديدة، وبما يمكن من تحجيم اثارها السلبية.

5 ـ إن الاتفاقية الجديدة، إنما هي نتيجة جهود استمرت سنوات طويلة، وتتضمن قدرا كبيرا من التعقيدات الفنية والقانونية، التي تستلزم حتى يمكن الاستفادة الكاملة منها، اعداد المهارات البشرية التي تشرف وتتابع تنفيذ هذه الاتفاقية، ويمكن أن تساهم مساهمة فعالة في حماية مصالح مصر، في حالة اللجوء إلى جهاز فض المنازعات، كما تمكنها من مكافحة وسائل الإغراق والغش التجاري، وغيره من الوسائل التي يمكن أن تضر بالانتاج الوطني، وتحدث اضطرابا في السوق الداخلية. وتبدو أهمية ذلك إذا ما أخذنا في الاعتبار ظاهرة الغش التجاري، أو عدم مطابقة المنتجات للمواصفات القياسية، والتي أصبحت من الظواهر البالغة الخطورة في التجارة الدولية في السنوات الأخيرة، خاصة بالنسبة لصادرات بعض الدول الاسيوية.

9 ـ لابد أن تقوم الجهات المعنية، خاصة اتحاد الصناعات والاتحاد العام للغرف التجارية وجمعيات رجال الأعمال وجمعيات المستثمرين، بتوعية رجال الأعمال المصريين بأهمية الجودة والتوسع في نظام مراقبة الجودة، والأهمية البالغة التي يحتلها التصدير في مستقبل مصر الاقتصادي.

وعموما، فإن نجاح مصر في تحقيق الفائدة القصوى من وراء هذه الاتفاقية، وفي تحجيم اثارها السلبية، إنما يفرض على المنتج المصري، سواء كان يقوم بإنتاج سلع أو خدمات، أو يعيد النظر بطريقة جادة في استراتيجيته وسياساته حتى يكون مؤهلا لمواجهة التحديات التي تفرضها المتغيرات العالمية والإقليمية، ويثبت وجوده في عالم حافل بشتى أوجه المنافسة والصراع، إن الفترة الانتقالية التي تتيحها الاتفاقية لمصر، إنما تمثل فرصة لو ضاعت لما أمكن إيجاد مثيل لها.

المصدر : اكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ ابريل ١٩٩٥

الجات في مجلس الشورى !

محمد الطويل

انتهى مجلس الشورى برئاسة د . مصطفى كمال حلمى من مناقشة ودراسة والموافقة على الوثيقة الختامية للاتفاقية المعروفة بالجات ، ومدى التزامات مصر في مجالها .

ولعل من الأهمية - دون تفاصيل - عرض أهم النتائج الإيجابية التى أبرزها المجلس في مناقشته للاتفاقية والتى تتحقق لمصر عند تنفيذها ويبدو بعضها فيما يلى :

أولا : أن الاتفاق الخاص بتجارة السلع الزراعية قد يؤدى إلى رفع أسعار بعض السلع المستوردة نتيجة تخفيض الدعم في دولة المنشأ . وهذا الارتفاع ربما يؤدى إلى تحسين المركز التنافسى للصادرات الزراعية المصرية إذا أخذنا في الاعتبار ما يترتب على تنفيذ الاتفاقية من رفع للقيود المفروضة على واردات هذه السلع في أسواق الدول المتقدمة . كذلك فإن أحكام الاتفاقية تمكن مصر من حماية أسواقها من أى محاولة للإغراق كما يمكن لمصر دعم صادراتها من المنتجات الزراعية .

ثانيا : سوف تتمتع مصر بالمزايا التفضيلية الواردة في الاتفاق الخاص بالدول صغيرة الحجم الأمر الذى يتيح لها فرصة زيادة صادراتها من هذه المنتجات بمعدلات تزيد على معدلات الدول النامية .

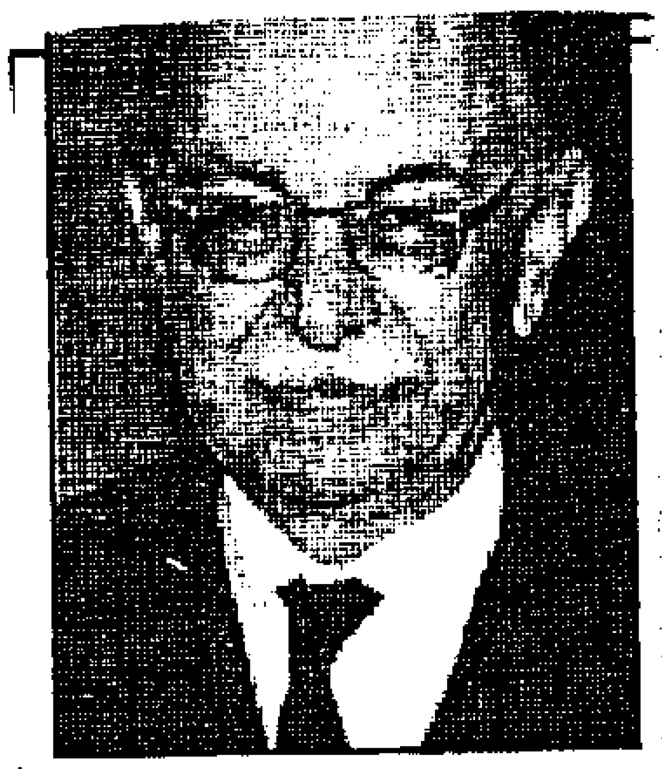
ثالثا : أن الاتفاقية الجديدة بما تضمنته من قواعد ومن خلال إيجاد أداة لفض المنازعات الخاصة بأحكامها إنما توفر حماية الدول النامية في مواجهة الدول المتقدمة كما تحد من سلطة هذه الدول في استخدام تشريعاتها الوطنية كوسيلة للضغط على الدول النامية عموما .

ورغم الايجابيات فإن المجلس أوصى الحكومة بعدة توصيات حتى يمكن تعظيم الفائدة التى يمكن أن تعود على مصر من جراء تنفيذها ومنها :

أولا : تحقيق هدف التوجه للتصدير بإحدى الوسائل الأساسية لتحقيق هدف التنمية المتواصلة والانطلاق الاقتصادى وهو ما يفرض على الحكومة اتخاذ كافة الاجراءات التى تضمن إنتاجا كبيرا من سلع وخدمات جيدة تراعى المواصفات القياسية العالمية وبأسعار منافسة . ويجب أن يؤخذ في الاعتبار في ذلك الصدد ما تتمتع به مصر من مزايا نسبية أو مكتسبة للمنتجات المصدرة .

ثانيا : يوصى المجلس الحكومة بضرورة التمسك والاستفادة الكاملة بكافة المزايا التى تتيحها الاتفاقية الجديدة مثل حقها في حماية الانتاج المحلى سواء بالنسبة للصناعات القائمة أو الجديدة وما تتيحه من فرص لدعم الدولة لحماية الانتاج المحلى أو حماية الأسواق المحلية من الإغراق وما تتيحه هذه الاتفاقية الجديدة من حماية للمستهلك الوطنى والصحة العامة .

ثالثا : إعادة النظر في السياسات القائمة والتشريعات بما يمكن مصر من تحقيق الفائدة القصوى التى يمكن ان تحققها من الاتفاقية الجديدة وتحجيم آثارها السلبية .



دكتور مصطفى كمال حلمى

رابعا : أن الاتفاقية تتضمن قدرا كبيرا من التعقيدات الفنية والقانونية التى تستلزم إعداد المهارات البشرية التى تشرف وتتابع تنفيذ هذه الاتفاقية ويمكن أن تساهم مساهمة فعالة في حماية مصالح مصر كما تمكنها من مكافحة وسائل الإغراق والغش التجارى وغيره من الوسائل التى يمكن أن تضر بالانتاج الوطنى . وتبدو أهمية ذلك إذا ما أخذنا في الاعتبار أن ظاهرة الغش التجارى أو عدم مطابقته للمواصفات القياسية أصبحت من الظواهر الخطيرة في التجارة الدولية في السنوات الأخيرة خاصة بالنسبة لواردات بعض الدول الآسيوية .

كما أوصى المجلس المنتج المصرى سواء كان يقوم بانتاج سلع أو خدمات أن يعيد النظر بطريقة جادة في سياساته حتى يكون مؤهلا لمواجهة التحديات التى تفرضها المتغيرات الدولية والاقليمية وتنفيذ هذه الاتفاقية ..

وأخيرا فإن المجلس يحذر الحكومة والقطاع الخاص والمستثمرين ورجال الأعمال من أن الفترة الانتقالية التى تتيحها الاتفاقية لمصر هى خمس سنوات .. وهى تمثل فرصة لو ضاعت لما أمكن إيجاد مثيل لها .

مصر وإتفاقيات الجات (١)

التحديات ومداخل المواجهة

دراسة : د . حلمى المراغى

حظيت اتفاقيات الجات مؤخرا باهتمام واسع النطاق فى كل مكان باعتبارها قضية من اخطر قضايا العصر التي تمس حاضر ومستقبل الاقتصاديات الدولية والاقليمية والمحلية خصوصاً خلال القرن الواحد والعشرين .. فمع بداية يناير ١٩٩٥ بدأ عصر الجات العالمى حيث يحكم النظام الاقتصادى العالمى الان ثلاث مؤسسات دولية هى البنك الدولى ، صندوق النقد الدولى ، ومنظمة التجارة العالمية التى حلت مؤخراً محل الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة المعروفة باسم « الجات » والتى ينتظر عقد مؤتمرها الوزارى الاول فى سنغافورة فى نهاية عام ١٩٩٦

وبالنسبة لاجراءات التطبيق فقد تقرر اعطاء امتيازات خاصة للدول الاقل نموا التى يقل فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى المحلى الاجمالى عن الف دولار سنويا .. وتشمل هذه الامتيازات الآتى :

١ ـ السماح لها باجراءات لحماية الصناعات الوليدة واستخدام القيود الكمية وغير الكمية اذا حدث اضطراب فى ميزان المدفوعات او اذا تعرضت لاختلالات هيكلية كبيرة ..

٢ ـ السماح لها بدعم الصناعات المحلية مع الزامها بمبدأ عدم التميز بين واردات الدول المختلفة .

٣ ـ السماح لها بالدخول فى اتحادات جمركية او فى منطقة تجارة حرة مع تمييز شركاتها فى تلك المنطقة على غيرها ..

اما اذا تعرضنا لهذه الآثار بالنسبة لمصر يمكن القول انه من المتوقع مواجهة مجموعة من التحديات من جراء تنفيذ هذه الاتفاقيات تتمثل اهمها فى :

١ ـ الحد من مساحة المناورة امام صانع السياسة الاقتصادية نظرا لارتباطه بمجموعة من القواعد والقيود الجديدة المنظمة للتجارة الدولية ..

٢ ـ تاثر بعض الصادارات المصرية من السلع الصناعية بالسلب ، الامر الذى يتطلب مواجهة حاسمة وفعالة لتفادى آثار ذلك على تفاقم مشكلة البطالة نتيجة تقليص فرص العمل للعاملين فى الصناعات الخاصة بهذه الصادرات خصوصاً مع التقدم المستمر فى سياسات الخصخصة الحالية ..

٣ ـ قد يترتب على تحرير تجارة السلع الزراعية اعباء اضافية بالنسبة لمصر التى تستورد حوالى ٣٠٪ من المواد الغذائية من الخارج الامر الذى يؤدى الى تزايد الفجوة الغذائية وزيادة عبء الواردات من القمح بحوالى ٣٠٪ حتى عام ٢٠٠٥ ..

٤ ـ قيام الدول المصدرة للاغذية الى تخفيض الدعم الممنوح لها سيؤدى الى انكماش المناطق المخصصة لانتاج الحبوب وقلة المعروض منها وبالتالى زيادة السعر .. وان كان ذلك الاثر يرتبط بالمدى البعيد وقد يكون اثره فى المدى القصير محدوداً نظرا لاستثناء اتفاقيات اوروجواى للمخزون الحالى من الحبوب الزراعية من الغاء الدعم التصديرى ..

٥ ـ من المتوقع بالنسبة لمصر ان يؤدى ارتفاع اسعار السلع الزراعية الى اعادة النظر فى التركيب المحصولى وقد يغرى السعر المرتفع المزارعين على زيادة الانتاج ، الا انه قد يقود ايضا الى ترشيد الاستهلاك وترشيد التجارة الخارجية فى مجال الحبوب الغذائية ..

اذن كيف نواجه سلبيات الجات ؟

اولا : ومن خلال هذا التساؤل تجدر الاشارة الى ان الجات التى يطلق عليها قطاع كبير من المفكرين الاقتصاديين اسم « نادى الاغنياء » تجعل قبول دول العالم الثالث لكل ماتم الاتفاق عليه فى اوروجواى كصفقة واحدة شرطا للانضمام الى منظمة التجارة العالمية .. ولا يبقى امام البلدان النامية خيار غير التسليم بالامر الواقع بالموافقة على برنامج تلك الجولة بشقيه الزراعى والخدمى .. وبخاصة ان الاقتصاد خلال القرن الواحد والعشرين يلعب دورا اساسيا فى الربط بين الدول والتجمعات على الصعيد العالمى ، فلم يعد بوسع دولة ان تعيش بمعزل عن العالم والا تتاثر به فى حياة مواطنيها اليومية خصوصا وان ٨١ دولة تسهم بنحو ٩٠٪ من التجارة العالمية قد صدقت على الوثيقة الختامية لاوروجواى وانشاء منظمة التجارة العالمية ..

ثانيا : كما انه نتيجة لتنفيذ مصر منذ اوائل عام ١٩٩٠ برنامج طموح للاصلاح الاقتصادى التزمت فيه باجراء تخفيضات معينة فى التعريفة الجمركية وازاحة الكثير من العوائق امام الواردات الناشئة عن نظام الحصص وترشيد استخدام العملة الاجنبية .. فان ماستفرضه اتفاقيات اوروجواى من التزامات لن يكون فيها الكثير من الجديد .. وبالتالى فان القدرة على استيعابها ستكون كبيرة ..

ثالثا : هذا بالاضافة الى ان الالتزامات الواردة باتفاقيات اوروجواى سيتم الوفاء بها خلال فترة انتقالية مدتها عشر سنوات ومن الممكن خلال هذه الفترة دراسة كيفية المواءمة بين اوضاع الاقتصاد المصرى وهذه الالتزامات ..

المصدر : الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :
9 ابريل 1995

نقطة البداية

موعد مع الجات

اتفاقية الجات، اصبحت واقع فعلي وهذه الاتفاقية تعتبر عنصرا أساسيا في مجال التجارة العالمية. ومن المتوقع أن تشمل الغالبية العظمى من دول العالم.

ومصر هي إحدى الدول التي ستتعامل من خلال اتفاقية الجات، وقد تكون هناك عناصر إيجابية واخرى سلبية في تلك الاتفاقية، ولكننا طالما وافقنا على المشاركة في هذه الاتفاقية فلابد أن نلتزم بتطبيق بنودها. صحيح أن بعض هذه البنود سيتم في فترات قادمة.. إلا أن مواعيد التنفيذ محددة ولابد أن نستعد للتعامل معها من الآن.

ويجب على الجهات المختصة أن تقوم بإعداد آليات العمل، وبحث إنشاء الأجهزة اللازمة للتعامل مع المتغيرات الدولية التي ستنتج عن تطبيق الجات. وهذا أمر طبيعي.. من الضروري أن نبدأ بتنفيذه على الفور.. قبل أن نجد العالم كله يتكلم لغة الجات بينما لانزال نحن في مرحلة الدراسة لبنودها وأهدافها.

أحمد العطار

المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ٩ ابريل ١٩٩٥

١٥ بحثا فى ندوة عن «الجات» اليوم

كتبت ـ ماجدة عطية:

تناقش ندوة «اتفاقية الجات والادارة فى الاقتصاد المصرى» التى تعقد اليوم تحت رعاية الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال والدولة للتنمية الادارية اكثر من ١٥ بحثا وورقة عمل تتناول تأثير انضمام مصر للاتفاقية ولمنظمة التجارة العالمية على الاقتصاد المصرى، ودور الادارة فى هذا المجال ويحضر الندوة ـ التى تستمر لمدة يومين ـ وزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية والصناعة والثروة المعدنية والتموين.

وصرح الدكتور حسين رمزى كاظم رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة بأن الندوة تتضمن مناقشة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة «الجات» وأثرها على الدول النامية ومصر وتأثيرات «الجات» على تجارة وانتاج الخدمات المالية والمصرفية للجهاز المصرفى المصرى والآثار الاقتصادية المحتملة للاتفاقية على انتاج وتجارة السلع الزراعية فى مصر، وعلى البنوك والاقتصاد القومى وانعكاس اتفاقية «اوروجواى» على القطاع الصناعى المصرى بالتطبيق على صناعتى الدواء والمنسوجات وتحرير التجارة العالمية وأثرها على الاستثمار فى مصر والجات والجودة الشاملة والأيزو ٩٠٠٠

المصدر : الأخبار
التاريخ : ١٥ ابريل ١٩٩٥

في مؤتمر الجات وادارة الاقتصاد المصري

لا مخاوف من انضمام مصر للجات في ظل الأصلاح الاقتصادي
توفير الحماية الكاملة للقلاع الصناعية وتشجيع الانتاج

اكد الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال العام على ان التخوفات والمحاذير من غزو منتجات الدول الاجنبية المتقدمة لاسواقنا مع ضعف القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في الاسواق الخارجية في ظل انضمام مصر لاتفاقية الجات لا اساس لها.

وقال ان مصر في ظل الاخذ بسياسات التحرير الاقتصادى لم تتخل عن دورها الاساسى بالكامل بل ستظل واعية لمسئولياتها عن موقف الاقتصاد الوطنى في ظل سياسات المنافسة التى تركز على جودة الانتاج في المقام الاول..

وقال الوزير: ان الدولة ومنذ بدء مسيرة الاصلاح الاقتصادى حريصة كل الحرص على قلاعنا الصناعية العملاقة تؤازرها وتساندها وتوفر لها الحماية الكاملة وجميع المقومات الكفيلة ببقائها رمزا لعطاء هذا الشعب وتاريخه وتراثه ..

كما اننا في ظل سياسة التحرر الاقتصادى التى نسير في تطبيقها نهدف اولا واخيرا الى تنمية الصناعات التصديرية وتشجيع الانتاج من اجل التصدير مع تحرير الاستيراد بالكامل وكفالة حرية التعامل بالنقد الاجنبى..

واكد على ان مساعى الحكومة من خلال سياساتها الاقتصادية والتجارية والمالية والتشريعية خير دليل على بدء الاستعداد لاتخاذ التدابير الكفيلة لتجنب حدوث الاثار الضارة للاتفاقية على اقتصادنا الوطنى..

واشار الى توجهات الحكومة الجادة لتحقيق الانضباط في سوق التجارة الداخلية من خلال اصدار قوانين وتشريعات جديدة لمحاربة الغش التجارى ومنع الاحتكار وتدعيم عمليات المنافسة الحرة من اجل حماية المستهلك والحفاظ على جودة المنتجات وحماية الاسواق من الاغراق وجميع انواع الانحرافات التى اصبحت تمارس الى حد ما في التجارة الدولية..



د . ابراهيم فوزى



محمود محمد محمود

جاء ذلك في الكلمة التى القاها نيابة عنه الدكتور حسن كاظم رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة امام مؤتمر اتفاقية الجات وادارة الاقتصاد المصرى وحضره الدكتور ابراهيم فوزى وزير الصناعة والدكتور احمد جويلى وزير التموين والوزير المفوض حمدى متولى نائبا عن وزير الاقتصاد والدكتور بكرى عطية عميد تجارة الازهر مقررا للمؤتمر الذى تستمر اعماله يومين كما حضره مجموعة من رجال الفكر الاقتصادى واساتذة الجامعات والخبراء والمتخصصين في ميادين الشئون التجارية والمصرفية والاقتصادية والادارية والقانونية يناقش المؤتمر الذى يقيمه اتحاد جمعيات التنمية الادارية مع الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ١٥ بحثا تدور حول مدى تأثير انضمام مصر للاتفاقية على الاقتصاد المصرى ودور الادارة في هذا المجال .

واكد الدكتور احمد جويلى وزير التموين ان الوزارة استعدت لهذه الاتفاقية منذ فترة طويلة ووضعت برامج للتعامل معها ففى مجال التجارة الداخلية قامت الوزارة بحملات مكثفة لضبط السوق من ناحية الاداء وتطبيق المواصفات القياسية، وذلك كخطوة نحو زيادة قوة التنافس وحتى لايخترق السوق ولكن يستطيع المنافسة خارجيا..

واعلن الدكتور ابراهيم فوزى وزير الصناعة ان عصر التفكير المحلى قد انتهى وبدأ عصر التفكير الدولى وان الاهتمام بالجودة والسعر اساس

ضرورى ليس للمنتجين داخل مصر وحدهم ولكن لكل المنتجين فى كل دول العالم وان السوق المصرى لم يعد ارضا مخصصة للمنتجين المصريين بل اصبح مفتوحا للمنتجات العالمية وان السوق العالمى اصبح مفتوحا للمنتجين المصريين..

كما اكد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد اعتراف المؤسسات الدولية والدول المتقدمة بنجاح برنامج الاصلاح الاقتصادى فى مصر وان ذلك يعتبر شهادة ودليلا على حسن ادارته بما يعكس الثقة فى الاقتصاد المصرى ويدفع القائمين على ادارته لتحقيق المزيد من النجاح..

وقال الوزير فى كلمته التى القاها نيابة عنه الوزير المفوض حمدى متولى ان اهم المزايا التى يمكن لمصر الاستفادة منها هى تحقيق مجال افضل لصادرات مصر من السلع الصناعية نتيجة التخصص الذى التزمت به الدول الصناعية الكبرى من وارادتها من السلع والتى تصل الى ٢٣٪ واتاحة الفرصة لصادرات مصر من الصادرات الزراعية..

المصدر : الأخبار

التاريخ : [illegible]

د . عبيد لمؤتمر الجات وادارة الاقتصاد المصرى :

الحكومة لن تتخلى عن دورها لحماية الاقتصاد القومى

قانون موحد للشركات وتيسيرات للوحدات الانتاجية

كتب محمد الشماع :



د . عاطف عبيد

اكد الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال انه لاصحة لاى مخاوف بعد انضمام مصر لاتفاقية الجات . وقال ان الدولة لن تتخلى عن دورها الاساسى لحماية الاقتصاد القومى فى ظل سياسة المنافسة التى تحقق جودة الانتاج وافساح المجال للصادرات المصرية . وقال ان الدولة حريصة على حماية قلاعنا الصناعية العملاقة وتوفير جميع المقومات الكفيلة باستمرارها فى اداء دورها .

وقال ان هناك جهودا متواصلة لرفع كفاءة الاداء الاقتصادى وتوحيد المعاملات بين الوحدات الاقتصادية المختلفة من خلال القانون الموحد للشركات والتوسع فى منح التيسيرات والتسهيلات للوحدات الانتاجية .

جاء ذلك فى كلمته امام مؤتمر اتفاقية الجات والذى شارك فيه عدد من الوزراء والخبراء واساتذة الجامعات .

سوق المال

فوزى وجويلى وكاظم فى ندوة الجات :

الاتفاقية فرصة للاقتصاد المصرى .. ومواجهة التحديات
العبء الأساسى فى المنافسة الخارجية على القطاع الخاص

زيادة سعر المنتجات الزراعية لتشجيع الفلاحين

كتب – يوسف عبدالرحمن :

إفتتح الدكتور حسين رمزى كاظم رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة أمس ندوة إتفاقية الجات .. وأثرها على الاقتصاد المصرى .

شارك فيها وزراء الصناعة والثروة المعدنية والتموين وممثل لوزير الاقتصاد .. وعدد كبير من اساتذة الجامعات ورجال الاعمال وخبراء الاقتصاد والادارة بأجهزة الدولة .

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١ ابريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أكد المشاركون أننا لم نكن نملك خيار عدم الانضمام الى الاتفاقية وأنها سوف تأتى بتحديات وفرص جديدة للاقتصاد المصرى .. وعلينا أن نواجه التحديات ونغتنم الفرص التى سوف يتبعها التطبيق العملى للاتفاقية .. مثل زيادة الصادرات الزراعية بالاستفادة من التخفيضات الجمركية .. وتحسين جودة الانتاج الصناعى .

قال الدكتور ابراهيم فوزى وزير الصناعة اننا حينما كنا نناقش مسألة الانضمام الى الاتفاقية من عدمه .. كان واضحا أن الانضمام أفضل بكل المقاييس لانه يعطى فرصة لمكسب محتمل ، بدلا من الخسارة الاكيدة التى يسببها خيار عدم الانضمام .

واوضح أن ضبط ايقاع الانتاج على أساس محلى قد انتهى عصره .. لان السوق المصرى سوف يكون مفتوحا أمام المنتجين العالميين .. كما أن الاسواق العالمية سوف تكون مفتوحة أمام المنتجات المصرية .. المهم هو الجودة ..

وأشار الى أن العبء الاساسى فى ذلك يقع على القطاع الخاص .

وأكد الدكتور أحمد جويلى وزير التموين اننا نستورد قمحا من الخارج بمقدار ٦ ملايين طن سنويا .. كما نستورد ثلث احتياجاتنا من السكر ، وكميات كبيرة من اللحوم والألبان .

لذلك فإن الحل أمامنا بعد تطبيق « الجات » هو رفع سعر المنتج للفلاح ، لتشجيعه على زيادة الانتاج .. من أجل مواجهة الآثار السلبية للاتفاقية ، وتحويلها الى عامل ايجابى بزيادة الانتاج .

وقال اننا نحاول الوصول بانتاج الذرة الشامية الى ٦ ملايين طن لخلطه برغيف الخبز .. وبالتالى تقليل الاعتماد فى وارداتنا من القمح على الخارج .

وأشار الى أن هناك توسعا فى مصانع السكر .. وأن الوزارة تقوم بحملات من أجل مراقبة المواصفات القياسية للمنتجات وقمع التدليس والغش التجارى استعدادا للجات .. وتم تحويل قانون لحماية المنافسة الى مجلس الدولة لمناقشته وإصداره .

وأكد الدكتور حسين رمزى كاظم اننا ننظر الى الاتفاقية نظرة تفاؤل مركزين على جوانبها الايجابية .. والدولة حريصة على تنمية الصناعات التصديرية .. حيث لايمكننا الانعزال عن ٩٥٪ من حجم التجارة العالمية لو لم تنضم الى هذه الاتفاقية .. وسوف تتاح لصادراتنا فرصة بالاستفادة من التخفيضات الجمركية فى الدول الاخرى .. مشيرا الى أن الادارة فى بلادنا هى الركيزة الاساسية لتحقيق تنمية قادرة على المنافسة والصمود .

تستمر الندوة يومان .

■ فى كلمة عبيد لندوة اتفاقية الجات:

تشجيع رؤوس الأموال على إقامة الصناعات التصديرية

كتبت ـ ماجدة عطية:

طالب الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال العام ووزير الدولة للتنمية الادارية بالاهتمام بجودة المنتج قبل الإهتمام بحجم الإنتاج، وتحسين أساليب حفظ المنتجات وتعبئتها وتغليفها، وتشجيع رؤوس الأموال الوطنية والخارجية على إقامة الصناعات التصديرية وفتح آفاق التصدير، وتبسيط إجراءاته، والاهتمام بالصناعات التصديرية فى حدود معايير الجودة الشامل. جاء ذلك فى الكلمة التى القاها الدكتور حسين رمزى كاظم رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة نيابة عن الدكتور عبيد فى ندوة «إتفاقية الجات والإدارة فى الاقتصاد المصرى» وأضاف أنه لابد من تحديث الصناعات المصرية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة المغذية للصناعات الكبيرة لايجاد فرص عمل جديدة واستغلال المواد الخام المحلية لتحقيق إنتاج متميز بأسعار منخفضة، وضرورة البحث عن أسواق جديدة لتنشيط حركة الصادرات المصرية، خاصة مع دول القارة الافريقية والاهتمام بتدريب العمالة الفنية فى جميع المجالات وقال السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية انه لابد من ترتيب الأوضاع لمواجهة ماتفرضه المرحلة القادمة من التزامات تتطلب مستويات أعلى من جودة الإنتاج لكى يمكن الاستغلال الامثل للموارد المتاحة والمزايا النسبية لتحقيق عنصر المنافسة من خلال زيادة الانتاج بأنسب الأسعار وأجود المواصفات. وقال الدكتور أحمد جويلى وزير التموين والتجارة الداخلية أن هناك توجيهات جادة لتحقيق الانضباط فى سوق التجارة الداخلية من خلال إصدار قوانين وتشريعات جديدة لمحاربة الغش التجارى ومنع الاحتكار وتدعيم عمليات المنافسة الحرة من أجل حماية المستهلك.

□ فى ندوة «الجات» وتأثيرها على الاقتصاد المصرى

جهاز بكل وزارة لمناقشة آثار انضمام مصر للاتفاقية

ناقشت ندوة باتفاقية الجات، والادارة فى الاقتصاد المصرى فى جلستها مساء أمس الاثار الاقتصادية المترتبة على انضمام مصر الى اتفاقية الجات والوسائل الواجب اتخاذها على مختلف الاصعدة لمواجهة هذه الاثار وكذلك التطورات الاقتصادية الراهنة محليا واقليميا والاتجاه لسياسة السوق الحرة. وأكدت الندوة التى نظمها اتحاد جمعية التنمية الادارية بالتعاون مع الجهاز المركزى للتنظيم والادارة على ضرورة الارتقاء بمستوى وجودة المنتج المصرى ودعم قدراته التنافسية امام المنتجات الاجنبية فى ظل سياسة التحرر الاقتصادى مع تنمية الصناعات التصديرية وفتح اسواق جديدة للمنتجات المصرية في مختلف الاسواق العربية والافريقية. وأوضحت الندوة من خلال الابحاث التى تمت مناقشتها ضرورة انشاء جهاز خاص لكل وزارة لمناقشة الاثار المترتبة على انضمام مصر لاتفاقية الجات.

كما ناقشت الندوة القضايا التجارية المصرفية والقانونية والادارية المتعلقة باتفاقية الجات ودور الادارة فى مواجهة الاثار السلبية التى تنعكس على الاقتصاد المصرى من جراء تطبيق هذه الاتفاقية وسبل تطوير هذا الدور بما يساعد على تشجيع الانتاج وتنمية الصناعات وتحرير الاستيراد وتدعيم المنافسة بما يحقق نجاحا ملموسا فى سياسة الانفتاح الاقتصادى المصرى والوصول الى الهدف الذى تسعى اليه الحكومة فى الوقت الحالى وهو زيادة الصادرات المصرية التى يحتاج تحقيقها الى ضرورة تطوير الصناعات المصرية بالقدر الذى يمكنها من فتح اسواق جديدة فى الدول الخارجية والتفوق على المنتجات الاجنبية فى الاسواق المحلية.

محمود الشندويلى

إعادة النظر فى القوانين الاقتصادية لتتناسب مع اتفاقية «الجات» ووضع استراتيجية للصناعات

كتبت ـ ماجده عطية:



عاطف عبيد

اعلن الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال العام والتنمية الادارية، ان الضرورة تقضى باعادة النظر فى القوانين والتشريعات المنظمة لحركة الاقتصاد، لتتناسب مع احكام اتفاقية «الجات» وذلك لدعم الجوانب الايجابية للاتفاقية، ووضع استراتيجية للصناعات، وخاصة الصناعات التنافسية فى الاسواق الخارجية، عن طريق الاستفادة من المساعدات الفنية التى تقدمها منظمة التجارة العالمية

وقال الدكتور حسين رمزى كاظم رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة، ان ندوة «الجات» اوصت بتطوير التكنولوجيا التى تستخدم فى الصناعات المصرية، والتوسع فى اقامة المشروعات الصناعية الصغيرة، المغذية للصناعات الكبيرة والاهتمام بجودة المنتج، مع التركيز على ادارة الجودة الشاملة، مع التوسع فى زراعة القمح والقطن والحبوب لمواجهة ارتفاع اسعارها فى الاسواق الخارجية. كما اوصت الندوة بتشجيع رؤوس الاموال الوطنية والخارجية على اقامة الصناعات التصديرية لتضييق الفجوة بين الواردات والصادرات مع تكثيف الجهود لتنمية الخدمات المالية والمصرفية بين مصر والدول العربية والافريقية والتركيز على استيراد السلع الوسيطة والمستلزمات الانتاجية للارتفاع بمستوى جودة المنتج وتخفيض تكاليفه

مؤتمر اتفاقية الجات وادارة الاقتصاد المصرى يطلب

اعادة النظر فى التشريعات القائمة

خطة لاسهام البنوك فى المشروعات الاستثمارية

كتب محمد الشماع :

طالب اعضاء مؤتمر اتفاقية الجات وادارة الاقتصاد المصرى بضرورة عقد ندوات متخصصة لكل قطاع على حدة لابراز اهمية تاثير اتفاقية الجات فى المرحلة القادمة بالنسبة لكل منها .. كما طالب المؤتمر باعادة النظر فى القوانين والتشريعات القائمة واصدار التشريعات اللازمة لتنظيم الجوانب الايجابية للاتفاقية واعداد القيادات الادارية القادرة بما يتناسب مع المستويات العالمية والاساليب المستحدثة فى مجال الادارة كما اعد المؤتمر خطوات تنفيذ هذه التوصيات ووضع الحلول وكيفية تنفيذها ..

اعلن ذلك الدكتور حسين كاظم رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ورئيس المؤتمر فى ختام اعماله امس .. وقال : ان المؤتمر طالب بتطوير النظم الادارية التى تكفل الانطلاق بالاقتصاد القومى الى مستوى العالمية ووضعها على قدم المنافسة مع الدول الاخرى .

كما طالب المؤتمر بوضع استراتيجية الصناعة بالتركيز على القطاعات والصناعات ذات الميزة التنافسية فى الاسواق الخارجية ، وتحديث وتطوير التكنولوجيا فى الصناعة . وترشيد استهلاك الحبوب للحد من الاستيراد وتخفيف العبء على ميزان المدفوعات ، وفتح افاق التصدير وتبسيط اجراءاته والاهتمام بالصناعات التصديرية وتنمية الصادرات المصرية من السلع الزراعية والصناعية ذات الميزة التنافسية فى الاسواق الخارجية وتشجيع رؤوس الاموال الوطنية والخارجية على اقامة الصناعات وتشجيع البنوك والمؤسسات المالية على فتح فروع لها فى الدول الخارجية .. واسهام البنوك المصرية فى اقامة مشروعات استثمارية فى مختلف المجالات فى مصر

المصدر : الأسبوع

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ ابريل ١٩٩٥

الجات تنتظر التشريع

طلعت المغربى

وافق مجلس الشورى مؤخرا على اقرار اتفاقية الجات واحالها لمجلس الشعب الذى ينتظر اقرار الاتفاقية وتشريعها بعد بحثها وتمحيصها ومناقشتها من قبل النواب، ومع خطورة الاتفاقية تبقى التساؤلات مشروعة حول جدوى الاتفاقية وهل هى لصالح الاقتصاد الوطنى أم لا؟ وهل يمكن ان يرفضها مجلس الشعب بعد أن وافق مجلس الشورى؟!..

النائب احمد طه يؤكد ان مجلس الشعب سيقر اتفاقية الجات ويوافق عليها وستكون معارضة الاتفاقية من جانب بعض اقطاب المعارضة والمستقلين بالمجلس، إلا انها ستمرر مثل غيرها من بقية الاتفاقيات خاصة ان مجلس الشورى قد وافق على اتفاقية الجات واحالها لمجلس الشعب لإقرارها.

اتفاقية الجات فى رأيى اعتقد انها جزء من الاتفاقيات التى تحاول القوى الدولية من خلالها الاستفادة لأقصى حد ممكن من امكانيات العالم الثالث والنامى لترويج منتجاتها، لذا فإن اتفاقية الجات ببساطة تعنى تحويل دول العالم الثالث الى سوق كبير لمصالح ومنتجات دول العالم المتقدم وعلى رأسها امريكا، وهذا يعنى عدم وجود اعتبار لسياسات أو مصالح أو قدرات دول العالم الثالث التى تسعى للتنمية بأى شكل، فتأتى الجات لتعطل عمليات التنمية بشكل أو بآخر، حيث تجد دول العالم الثالث نفسها فى مواجهة سوق كبير، ضخم ومنظم وقوى وسيؤدى هذا الى ضرب الصناعة الوطنية.

أما الدكتور سعيد عبدالمنعم استاذ المالية بكلية التجارة جامعة عين شمس فيختلف مع الرأى السابق حيث يرى أن



احمد طه



كمال خالد

مصر لابد ان تنضم لاتفاقية الجات، لأن هذا هو اتجاه العالم الآن، وتجاهل هذا الاتجاه العالمى أمر مستحيل لأن تأثيره علينا وارد عاجلا أم آجلا.

اننى اؤيد انضمام مصر للجات لأنها ستؤدى حتما الى تحسين المنتج المصرى وتطويره حتى يمكنه ان يقف ويصمد امام المنافسة الاجنبية، وهذا فى حد ذاته أمر مفيد لنا ولكافة بلدان العالم الثالث حتى تطور منتجاتها بما يمكنها من الصمود فى المنافسة مع منتجات دول العالم المتقدم، والأقوى هو الذى سيصمد لذا فإن اتفاقية الجات ستؤدى الى زيادة معدلات التنمية وزيادة فرص الاستثمار فى مصر وغيرها من دول العالم الثالث.

التخوف الوحيد الوارد من اتفاقية الجات انها ستؤدى الى ضرب الصناعة المحلية نتيجة عدم جودتها وارتفاع اسعارها مقارنة بالمنتجات الاجنبية التى ستعمل فى المرحلة القادمة على اغراق السوق المحلى بمختلف المنتجات الاجنبية العالية الجودة والرخيصة الثمن، يزيد من احتمالات هذا التخوف ان لدينا فى مصر اتجاها سائدا وهو عقدة الخواجة بتفضيل المنتج الاجنبى على المنتج المحلى.

تخوف آخر من اتفاقية الجات، وهو انها ستؤدى الى خفض حصيلة الجمارك، حيث تنص الجات على خفض التعريفة الجمركية على عدد كبير من السلع والمنتجات بما يؤدى الى خفض ايرادات الدولة.

أقول: لا مفر من الجات، فهى قدرنا، ولابد من تحسين منتجاتنا حتى تستطيع الصمود فى المنافسة الرهيبة القادمة حتما!!

النائب المستقل كمال خالد ينظر بالشك الى اتفاقية الجات وغيرها من بقية الاتفاقيات الدولية، حيث يعتقد ان اتجاه الاتفاقيات الدولية ضد مصلحة مصر والعالم الثالث بشكل عام، وابرز مثال على ذلك، اتفاقية الكهرباء فى مصر، حيث اتضح ان الجانب المصرى قد اتفق مع بنك الاستثمار الاوروبى عام ١٩٩٢ (يناير) على ان يعرض فى نهاية كل عام تعريفة الكهرباء وزيادتها فى مصر بما يقبله بنك الاستثمار الاوروبى، ولم تعرض نصوص الاتفاقية على مجلس الشعب لاقرارها إلا فى نهاية عام ١٩٩٤.

اما بالنسبة لاتفاقية الجات فاننى اتحفظ فى الموافقة عليها، لأنها تأتى وضريبة المبيعات مسلطة على رقاب العباد، فتكون اتفاقية الجات بمثابة ضربة قاصمة للانتاج المصرى خاصة انها ستؤدى الى اعفاءات جمركية كبيرة، يقابلها ارتفاع فى أسعار الخامات نتيجة ضريبة المبيعات التى أصبحت تدخل فى كل شئ الآن، وكل هذا سيؤثر على الصناعة الوطنية والمنتج المحلى، بما يعنى تفوق المنتج الاجنبى الأجود والأرخص، لذا فاننى أؤكد ان اى عاقل ووطنى لابد ان يرفض اتفاقية الجات، لأن المنافسة لن تكون شريفة وعادلة بين منتجاتنا الوطنية والمنتجات العالمية، واذا كنا نريد الموافقة على اتفاقية الجات حقا فلابد من الغاء ضريبة المبيعات وكافة الضرائب الأخرى التى تثقل كاهل المنتج المصرى.

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٢ ابريل 1995

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الامارات تؤكد التزامها جداول التعرفات التي قدمتها دول التعاون لانضمامها الى "غات"

□ ابو ظبي - من شفيق الأسدي:

■ اكدت دولة الامارات التزامها بجداول التعرفات الجمركية التي قدمتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لانضمامها الى اتفاقية «غات» ومنظمة التجارة الدولية. وقالت لجنة وزارية رفيعة المستوى معنية بدراسة موقف الامارات من الانضمام الى «غات» ومنظمة التجارة انها تسعى الى التوصل لتعرفة جمركية موحدة مع دول المجلس كمجموعة اقتصادية مثل سائر الدول الأخرى.

وتواجه الامارات ضغوطاً دولية في شان جداول التعرفات الجمركية التي قدمتها الى «غات» ومنظمة التجارة الدولية بهدف خفض نسبتها في وجه السلع الاجنبية وافساح المجال امام شركات الخدمات العالمية وخصوصاً في المجالات المالية لمنافسة الشركات الوطنية المماثلة لها في الامارات.

وقد عقدت اللجنة الوزارية التي تضم وزراء الخارجية والاقتصاد والمال ومحافظ المصرف المركزي ومسؤولين آخرين في القطاعات الاقتصادية والمالية والنقدية اجتماعاً امس للبحث في نتائج الاتصالات التي تمت مع الأطراف الدولية في هذا الشأن.

وتؤكد مصادر على صلة باللجنة ان دولة الامارات تواجه اعتراضات اميركية على قوائم التعرفات الجمركية التي قدمتها الامارات، والاجراءات الخاصة بحماية قطاع الخدمات في البلاد بعد انضمامها الى «غات» ومنظمة التجارة الدولية.

وابلغت المصادر «الحياة» ان الامارات اجرت اتصالات في الاسبوعين الماضيين مع المملكة المتحدة وفرنسا والمانيا باعتبارها من الدول الأساسية في الاتحاد الاوروبي لدعم موقفها في شأن الانضمام الى منظمة التجارة.

وقال سعيد غباش وزير الاقتصاد والتجارة عضو اللجنة الوزارية عقب اجتماعها في أبو ظبي أمس ان اللجنة تابعت اجراءات انضمام الامارات الى منظمة التجارة الدولية، واستمعت الى تقرير عن نتائج الاتصالات الخاصة بجداول الالتزامات للسلع والخدمات التي قدمتها الامارات.

واكد ان اللجنة انتهت من جداول الخدمات، فيما تواصل دراسة سقوف التعرفة الجمركية لهذه السلع في اطار كونها عضواً في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقال ان الامارات تسعى للتوصل الى تعرفة جمركية موحدة مع دول مجلس التعاون مجموعة اقتصادية على غرار المجموعات الاقتصادية الأخرى.

كما أكد احمد حميد الطاير وزير الدولة لشؤون المال والصناعة في الامارات التزام بلاده بالجداول الخاصة بالسلع والخدمات التي قدمتها الى منظمة التجارة الدولية.

وقال ان الامارات تسعى الى اقناع الدول الصناعية باخذ هذا الموقف بعين الاعتبار.

وتؤكد المصادر ان الامارات ستجد نفسها مضطرة لعدم الانضمام الى منظمة التجارة الدولية في حال استمرار الضغوط وعدم الموافقة على الجداول التي قدمتها، مما سيلحق ضرراً بمصالحها الوطنية، ويخالف التزاماتها في اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقال الطاير ان الامارات تدرس موضوع التعرفة الجمركية في اطار سعيها الى التوصل لتعرفة جمركية موحدة مع دول مجلس التعاون الأخرى التي استكمل بعضها اجراءات الانضمام الى «غات» فيما يستكمل بعضها الآخر شروط الانضمام الى الاتفاقية ومنظمة التجارة الدولية.

وكانت الامارات انضمت الى اتفاقية «غات» من نيسان (ابريل) عام ١٩٩٤ الى جانب الكويت وقطر والبحرين. فيما قدمت السعودية طلباً للانضمام وتدرس سلطنة عُمان مسألة الانضمام الى «غات».

الصين تبحث استئناف إنضمامها للجات

بكين-رويتر:

أكدت الصين انها تدرس العودة الى جنيف الشهر القادم لاستئناف مباحثات حول انضمامها الى منظمة التجارة العالمية كعضو مؤسس.

وقال تشين جيان المتحدث باسم وزارة الخارجية إن تلقى بكين اقتراحا من مجموعةعمل خاصة بها في المنظمة العالمية باستئناف المفاوضات كان أحدث تطور فى محاولة الصين المتعثرة للانضمام الى منظمة التجارة العالمية التى حلت فى أول العام الحالى محل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة-الجات- فى إشارة الى أن بلاده تدرس الاقتراح.

المصدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ ابريل ١٩٩٥

الجمعية المصرية الاقتصادية تحذر من الآثار السلبية لاتفاقية الجات

كتب محمد جلال:

حذرت الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع من الاثار السلبية لاتفاقية الجات على الاقتصاد المصرى.

وأكد الدكتور محمد حامد دويدار استاذ الاقتصاد السياسى بجامعة الاسكندرية فى الندوة التى عقدتها الجمعية امس تحت عنوان الجات وأثرها على مصر" ان مستقبل الاقتصاد المصرى فى خطر وان الجات يمكن ان تجعل مصر كالمكسيك التى تعانى حاليا من الديون اضافة الى رهن مواردها وايرادات بترولها لصالح امريكا التى اصبحت لها الحق فى الرقابة على حسابات المكسيك.

وقال الدكتور دويدار ان اوروبا وامريكا انتهكت الجات اثناء فترة تجربتها وقامت بممارسات مختلفة لاحدود لها ضد الاتفاقية مشيرا الى ان الممارسة الفعلية تؤكد ان قوى التجارة هى التى ستتحكم فى المعاهدة ومن هذه القوى امريكا والمانيا واليابان وفرنسا وبريطانيا.

مع «الجات»

التحديات قادمة.. فماذا أعددنا لمواجهتها؟

قراءة متأنية فى قضايا جماهيرية قبل الانتخاب!

● بعد غد الأحد ينطلق تحت قبة مجلس الشعب «ماراثون» النواب حول قضيتى «اتفاقية الجات» وخطة التنمية الاقتصادية والموازنة الجديدة للعام القادم للتصديق على الأولى وإقرار الثانية قبل أن يتجه النواب الى دوائرهم فى أجازة قصيرة فرضتها ظروف الأعياد والتوجه إلى بيت الله الحرام لأداء فريضة الحج.

وأحسب أن وقفة المجلس مع اتفاقية «الجات» تتطلب ارتفاعا فوق مستوى الحزبية الضيقة أو المساءلة العنيفة حول بعض بنود الاتفاقية.. بل إن وقفة المجلس يجب أن ترتكز على محورين رئيسيين: الأول: أنه وإن كانت الاتفاقية وآثارها سلبا او إيجابا آتية.. فإن مايطرحه النواب حولها يجب أن يتجه صوب قضية الانتاج فى مصر كما وكيفا..

اكتفاء ذاتى

أما من ناحية الكم فمرده الى ضرورة الاكتفاء الذاتى من المحاصيل والحبوب والأغذية التى نستوردها والتى تمثل حجر الزاوية لواردات مصر الغذائية التى تلتهم آلاف الملايين من الجنيهات وأى إصلاح حقيقى يضع قضية الاكتفاء الذاتى فى بؤرة الآداء التنفيذى يتعين أن نعض عليه بالنواجز وهذا ليس مستحيلا بل هو رسالتنا جميعا فى المجلس أو الحكومة ذلك أن كل دولار يتم توفيره هو مكسب ايجابى فى مواجهة آثار اتفاقية الجات السلبية.

وقد يسأل سائل.. وماذا تريد من النواب أن يضعوا على مائدة الحكومة وهم يناقشون الجات؟

وأجيب: إن رسالة النواب أن يؤكدوا على الحكومة الاستمرار فى حملتها القومية لتوفير الحبوب الغذائية، والتى بدأت مع القمح، ثم تنطلق بعد ايام مع الذرة، ثم الأرز، ثم بقية المحاصيل الزراعية تحقيقا للاكتفاء الذاتى.

وفى هذه القضية وأعنى بها الانتاج الزراعى فإن رسالة النواب يجب أن تتجه صوب توفير مستلزمات الانتاج من الأسمدة والمبيدات ومياه الرى ثم وضع أسعار مجزية للفلاح المصرى، ليزرع ماشاء دون إخلال بما تمليه اعتبارات مياه الرى!!

مواصفات قياسية

ونفس الحال ينسحب على الانتاج الصناعي ولعل من المفيد هنا طرح مسالة المواصفات القياسية وجودة المنتج المصرى بما يتفق وطموحات الذوق المصرى..

فإذا انتقلنا إلى الكيف، فلم يعد خافيا على أحد، أن السوق الخارجية لأى منتج يستنفرنا جميعا إلى التنبؤ بأن هذه الأسواق لن تفتح لنا أبوابها إلا بمنتج له مواصفات قياسية وبأسعار تنافسية.. وبغيرهما يكون الحديث عن التصدير نوعا من الوهم والخيال ولا مجال له على أرض الواقع.

وأضيف هنا أن رسالة النواب ونحن معهم للحكومة تنطلق أيضا من ضرورة تذليل عقبات التصدير وتهيئة المناخ لتدفق المنتج المصرى زراعيا وصناعيا إلى السوق الخارجية، وهي معوقات لم يعد مقبولا غض الطرف عن مواجهتها أو المماطلة في وضع حد لها!!

ارتباط وثيق

فإذا وصلنا إلى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة الجديدة فإن ارتباطا وثيقا بين الخطة وبين اتفاقية الجات، فهذه الخطة تمثل أهمية خاصة هذا العام باعتباره عام الانتخابات

التشريعية، وبقدر ما تحدثه من انفراجة اجتماعية - اقتصادية فإن مهمة الأغلبية التى ساندت الحكومة فى برنامجها الاصلاحى على مدى دورة تشريعية كاملة استمرت خمس سنوات ستكون صعبة، وهذه حقيقة يجب أن تدركها الأغلبية وبالتالى فإن النواب عامة ونواب الأغلبية بالذات وفى ضوء المناقشات التى جرت داخل اللجان النوعية للمجلس وما تولد عنه تقرير لجنة الخطة والموازنة من أفكار يجرى الآن صياغتها كتوصيات تعرض على المجلس سينتظرون من الحكومة حدوث الانفراجة التى تحدثنا عنها وتتمثل فى الآتى:

١- إصلاح اجتماعى يراعى منحنى الأجور والأسعار.

٢- قضية القضايا « البطالة» التى قدمت الخطة لها ٤٩٨ ألف فرصة عمل جديدة لكننا نطرح هنا سؤالا منذ الخطة الخمسية الأولى وحتى الآن وهو حجم فرص العمل التى توفرت فى الحكومة وقطاع الأعمال وكم دفعت الجامعات والمعاهد والمدارس الفنية من خريجين ليقفوا على أرض المواجهة مع البطالة؟! وماذا عن الصندوق الاجتماعى ؟ صحيح أنه قدم فرصا للتشغيل لكن أين النتائج ؟ وهل دارت دورة رأس المال أم أن الانتاج لم يجد السوق بسبب الركود؟

مسئولية اجتماعية

٣- الاستثمارات فى خطة هذا العام يخص منها القطاع الخاص ٢٢ مليار جنيه وهو أمر طيب ومقبول.. لكننا نسأل مجرد سؤال عن المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص فى التشغيل او لعلنا نفتح هنا ملف التعليم وما تدفعه الكليات النظرية بالذات إلى سوق العمل سنويا رغم أن السوق تطلب دارسى الكمبيوتر واللغة الأجنبية حيث العمالة القليلة والمحدودة فى استثمارات تقدر بالمليارات هنا يبرز دور قطاع الأعمال ولعلنا نتوقف بعيدا عن شعارات الخصخصة لنطالب باسراع الخطى فى اصلاح الهياكل التمويلية ليبدأ تدفق الاستثمارات فى شرايين هذا القطاع الحيوى الذى يمثل وحده طريق المواجهة لقضية البطالة باعتباره القادر على تنفيذ مشروعات كثيفة العمالة

٤- أن الارقام التى حددتها الموازنة الجديدة للخدمات الاجتماعية بانواعها المختلفة جهد غير منكور للحكومة لكننا فقط نشير إلى أموال المستشفيات الحكومية التى لا تحمل سوى « اللافتة» والوحدات الصحية القروية

ونشير ايضا إلى الادارة فى قطاعات عدة على جميع المستويات فى القرى والمدن الا يتطلب الامر من الحكومة أن تفتح ملفات الجهاز المركزى للمحاسبات الزاخرة بالملاحظات ؟

٥- إن نذر الشر بدأت تنصب مخالبها وتظهر فى القليوبية بظهور حالات مرض التيفود ومرض الجرب عند طلبة المدارس فى عين شمس فضلا عن الرعب الذى يؤرق الجميع المسمى بالفشل الكلوى والالتهاب الكبدى. والسبب تلوث مياه الشرب والأخطر منهما التخلف العقلى عند الأطفال!!

اعلم أن المسئولية صعبة ولكنها ليست مستحيلة.. وإن التحديات تقصم الجبال .. ولكنها بسواعد الرجال تتراجع وتندحر..

المحروسة
المصدر : الأهـــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٤ ابريل ١٩٩٥

صور برلمانية

يكتبها : سامي متولي

الجات.. تعظيم الاستفادة منها وتحجيم سلبياتها!

كعادته دائما في البحث والدراسة والمناقشة العلمية والموضوعية ناقش مجلس الشورى برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمي تقريرا اعدته لجنة الشئون المالية والاقتصادية برئاسة الدكتور احمد رشاد موسى حول انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية والموافقة على الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة اوروجواي للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف، وجداول التزامات مصر في مجال تجارة السلع والخدمات. واكد تقرير اللجنة ومناقشة الاعضاء انه بالنسبة لمصر وعلى الرغم من ان الاتفاقية الجديدة تحملها التزامات لم تكن تتحملها من قبل، الا ان انضمامها الى هذه الاتفاقية يعود على مصر بمزايا اضافية مهمة. ولقد اكد الاعضاء خلال مناقشاتهم ان مصر قادرة على المنافسة في اسواق التجارة وهذا يمكن تحقيقه بتطوير الإدارة والتخلص من القيود البيروقراطية. ولا شك ان مصلحة الاقتصاد القومي الانضمام الى اتفاقية التحرر الاقتصادي لكي تتمكن من الحصول على حقها في سوق التجارة والتكنولوجيا العالمية، وبهذا نستطيع تحقيق تقدم تكنولوجي ونمو اقتصادى كبير، والتحرر الصناعي سيدفع الانتاج الى تحسين وتطوير الجودة، وهذا سيكون بالقطع في صالح المستهلك لانه ما ذنب المستهلك ان يكون مجبرا على شراء سلع رديئة بسبب الاحتكار. ولقد اوضح السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ان الاتفاقية لا تفرض شيئا على الدول الموقعة عليها، بل هي تفتح الباب للتفاهم بين الدول فيما يتعلق بالتجارة، وما هي الا هيكل تنظيمي للتجارة العالمية لتقييم النشاط التجاري للدول وتنظيم هذا النشاط، واكد ان الحكومة شكلت لجانا على اعلى مستوى لدراسة الاتفاقية وتاثيرها على مصر، وقد تبين انها لا تمنع مصر من حماية انتاجها الوطني فلن يتم تخفيض الرسوم الجمركية التي وضعناها في برنامج الاصلاح الاقتصادى. ومن حقنا استخدام وسائل الحماية ضد الاغراق وتخفيض الدعم وفرض القيود والحصص على الواردات النسجية. اما السلع الزراعية فانها لن تتاثر الا بمقدار يتراوح بين ٢ أو ٤٪ واذا زادت الاسعار على ذلك يكون لنا الحق في طلب التعويض المناسب طبقا لدرجة تأثرنا.

واكد وزير الاقتصاد ان الجات تساعد على اصلاح الخلل في الاسعار العالمية للحاصلات الزراعية، الامر الذي يشجع على زيادة الرقعة الزراعية بما يتيح زيادة الانتاج العالمي من الغذاء، واكد ان الاتفاقية تتيح لنا فرصة حماية حقوقنا في الملكية الفكرية والثقافية لان هذه الملكية يتم التعدى عليها من خلال سرقة الكتب والمؤلفات للمفكرين المصريين وبراءات الاختراع.

واكدت الحكومة في ردها على مناقشات الاعضاء ان من حق الدول النامية ومصر من بينها ان تضع من الضوابط ما تراه



مصطفى حلمي



محمود محمد محمود

مناسبا لحماية صناعاتها الوطنية على مدى خمس سنوات من تاريخ سريان الاتفاقية، كما ان من حقها ايضا المطالبة بتعويضات مناسبة بعد انقضاء هذه المدة اذا ما اضيرت صناعاتها الوطنية من سياسة الاغراق السلعي في ظل الاتفاقية مع الاحتفاظ بحق وضع الضوابط الجمركية التي تكفل الحماية للصناعات الوطنية. وقد اوصى مجلس الشورى بالموافقة على انضمام مصر الى منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التي تضمنتها الوثيقة الختامية لهذه الاتفاقية و ذلك استنادا الى ان عدم انضمام مصر الى هذه الاتفاقية سوف يسفر عن خسائر فادحة في مختلف اوجه النشاط الاقتصادي الداخلي و الخارجي، لانها ستحرم مصر من المزايا والضمانات والحماية التي تكفلها هذه الاتفاقية لها في اسواق الدول الاعضاء.

وان الاتفاقية الجديدة بما تضمنته من قواعد ومن خلال ايجادها اداة لفض المنازعات الخاصة باحكامها، انما توفر حماية الدول النامية في مواجهة الدول المتقدمة، كما تحد من سلطة هذه الدول في استخدام تشريعاتها الوطنية كوسيلة للضغط على الدول النامية عموما، وان اسواق الدول الاعضاء في الاتفاقية الجديدة التي تستحوذ على نحو ٩٠٪ من حجم التجارة العالمية، تعتبر المنفذ الاساسي للصادرات المصرية، كما تعتبر المصدر الاساسي لوارداتها، وعليه فان نجاح سياسة التوجه للتصدير التي تعتبر استراتيجية اساسية في عملية التنمية والانطلاق الاقتصادى في مصر سوف يتوقف بشكل اساسي على التعامل مع الدول الاعضاء. هذا وحتى يمكن تنظيم العائدة التي يمكن ان تعود على مصر من هذه الاتفاقية وتحجيم الجوانب السلبية لها اوصى مجلس الشورى بما يأتي:

- اعادة النظر في السياسات القائمة والتشريعات بما يمكن مصر من تحقيق الفائدة القصوى التي يمكن ان تحققها من الاتفاقية الجديدة وبما يمكن من تحجيم اثارها السلبية.
- اعداد المهارات البشرية التي تشرف وتتابع تنفيذ هذه الاتفاقية ويمكن ان تساهم مساهمة فعالة في حماية مصالح مصر في حالة اللجوء الى جهاز فض المنازعات، كما تمكنها من مكافحة وسائل الاغراق و الغش التجارى وغيره من الوسائل التي يمكن ان تضر بالانتاج الوطني وتحدث اضطرابا في السوق الداخلية. وتبدو اهمية ذلك اذا ما اخذنا في الاعتبار ظاهرة الغش التجارى او عدم مطابقة المنتجات للمواصفات القياسية التي اصبحت من الظواهر البالغة الخطورة في التجارة الدولية في السنوات الاخيرة خاصة بالنسبة لصادرات بعض الدول الاسيوية.
- ضرورة اتخاذ كل الاجراءات التي تحفز وتشجع انشاء شركات متخصصة لتصدير المنتجات المصرية.

المصدر : الأهرام المسائى
التاريخ : ١٥/٤/١٩٩٩

أخطر تقرير برلمانى عن اتفاقية الجات أمام مجلس الشعب غدا

الاستفادة بزيادة حجم التبادل التجارى وإعطاء دفعة لمنتجات التصدير المصرية وزيادتها بالأسواق العالمية

سرعة إنشاء جهاز حماية حق الملكية الفكرية وتوفير المعلومات للقطاعات المختلفة

التقرير يحذر:

عدم الانضمام للاتفاقية يزيد الأعباء على غير الأعضاء بها

يناقش مجلس الشعب - في جلساته غدا برئاسة الدكتور أحمد فتحي سرور - أخطر تقرير برلماني عن اتفاقية «الجات» يطالب بالعمل على الاستفادة من زيادة حجم التبادل الدولي لجميع أطراف الاتفاقية، وتوسيع الأسواق خاصة بالدول المتقدمة، مما يحتم استعداد مصر لزيادة منتجاتها التصديرية، والاهتمام برفع مستوى جودتها، ومطابقتها للمواصفات العالمية، وتحسين أساليب التعبئة ووسائل النقل.

ويؤكد التقرير - الذي ينفرد «الأهرام المسائي» بنشره - أهمية الإسراع في إنشاء جهاز يختص بمتابعة حماية الحقوق المصرية في مجال الملكية الفكرية، وتقديم جميع المعلومات المتعلقة بالاتفاقات وآثارها، وما تتيحه من فرص لجميع الأنشطة والقطاعات التصديرية والإنتاجية والخدمية، بما يمكن هذه القطاعات من معرفة جميع الإيجابيات التي تدعم أنشطتها، وتلافي أي سلبيات تعوق حركتها.

وحذر التقرير من أن ما يطلق عليه الآثار السلبية لاتفاقية «الجات» لن تفرق بين الدول الأعضاء بالمنظمة، أو غير الأعضاء بها، مؤكدا أن حق تعويض الدول النامية في مواجهة هذه السلبيات لن يتحقق إلا من خلال المفاوضات والوجود داخل المنظمة، ونبه التقرير إلى أن عدم الوجود داخل المنظمة سوف يزيد من أعباء أية دولة تحاول اتخاذ موقف يبعدها عن المنظمة.

وأوصى التقرير - الذي أعدته اللجنة المشتركة من الشئون الاقتصادية ومكاتب لجان الخطة والموازنة والصناعة والطاقة والزراعة والري والعلاقات الخارجية - بالعمل على أن يكون لمصر دور نشيط في تكتيل جهود الدول النامية ذات المصالح المتفاوتة، وأحيانا المتضاربة فيما يتعلق بالتجارة الدولية، من أجل تحديد مواقفها في نطاق إيجاد مصلحة موحدة للمجموعة ككل تضع حدودا للمصالح المشتركة للدول النامية.

وأكدت اللجنة ضرورة وضع استراتيجية قومية للفترة القادمة تركز على مبدأ تغيير مفهوم الوحدة الإنتاجية من منظور داخلي محلي إلى منظور عالمي من خلال تغيير طرق وأساليب الإنتاج والتوزيع، ومسايرتها للمواصفات العالمية، والعمل على ترشيد وتحديد أنشطة الشركات، والقيام بعمليات اندماج للكيانات الصغيرة لخفض تكلفة الإنتاج، مع ضرورة تشجيع إنشاء المشروعات الكبيرة التي تتوافر لها مقومات الصناعة العالمية عن طريق قيام الدولة بتشجيع عدد من كبار المستثمرين بإنشاء هذه المشروعات مثل صناعة الالكترونيات، وكذلك جذب الشركات الصناعية في العالم لإنشاء مشروعات لمصانعها في مصر وتقديم جميع الخدمات اللازمة لها.

وطالب تقرير اللجنة المشتركة بمجلس الشعب بشأن اتفاقية «الجات» بضرورة إجراء تعديلات هيكلية وتشريعية في الأنشطة الزراعية والصناعية والخدمية حتى يمكن الإقلال بقدر الإمكان من الآثار السلبية المحتملة، مع العمل على الإسراع في متابعة تنفيذ مختلف الإجراءات وفق البرامج الزمنية الخاصة بهذه الاتفاقية مع جميع الجهات المعنية.

وأكد التقرير أهمية اتخاذ السياسات اللازمة لتشجيع تصدير المنسوجات والملابس الجاهزة نظرا لأن هذه الاتفاقية سوف تفتح أسواق الدول المتقدمة لهذه المنتجات، وأن ذلك يتطلب تحديث هذه الصناعات، ورفع كفاءتها الإنتاجية مع تخفيف الأعباء المالية التي تتحملها في صور رسوم وضرائب مباشرة أو غير مباشرة.

وفي تصريحات خاصة للمحرر البرلماني «للأهرام المسائي» أكد الدكتور مصطفى السعيد رئيس اللجنة الاقتصادية بالمجلس ورئيس اللجنة المشتركة التي أعدت التقرير:

أن قرار انضمام مصر إلى منظمة التجارة العالمية أمر تفرضه المصالح الوطنية للاقتصاد القومي، حتى يكون لمصر وجود فعلي في الأسواق العالمية، بما يتيح للسلع المصرية أن تعامل أفضل معاملة توفرها لها هذه الاتفاقية.

وقال: إن الأمر يحتاج إلى تضافر الجهود بين الحكومة ورجال الأعمال والاستثمار في جميع المجالات بقطاعي الأعمال العام والخاص لتعظيم الاستفادة من إيجابيات اتفاقية الجات، والحد من سلبياتها، مؤكدا أن انضمام مصر إلى الاتفاقية أمر ضروري وحيوي، ويمثل تحديا حقيقيا لمصر، وهي قادرة بما لديها من إمكانات طبيعية وبشرية على الاستفادة من هذه الاتفاقية وتلافي سلبياتها.

آثار الجات على الزراعة تناقشها ندوة الثلاثاء القادم

كتب ـ عبد الوهاب حامد:

تناقش ندوة التوقعات المستقبلية للزراعة المصرية في ظل الجات التي تبدأ اجتماعاتها الثلاثاء القادم عدد ا من الموضوعات من أهمها التعرف على آثار اتفاقية الجات على الزراعة والمزارعين في مصر مع التركيز على آثارها الايجابية والسلبية خاصة على المحاصيل الرئيسية في مجالات الأنتاج والتجارة الخارجية والصناعات التي تقوم عليها والخروج بتصور للسياسات الممكن اتباعها في التعامل مع هذه الآثار .

ينظم الندوة التي يشهدها عدد من المسئولين عن الزراعة والصناعة والتخطيط ـ مركز ادارة المشروعات الزراعية والبحوث والتدريب بالمعهد العالي للتعاون الزراعي ومركز التنمية الريفية والزراعية بجامعة « ايوا » الحكومية بالولايات المتحدة الامريكية وقطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي .

وصرح الدكتور فخري شوشة عميد المعهد العالي للتعاون الزراعي ورئيس الندوة بأن الندوة ستناقش عددا من القضايا منها تسويق القطن والارز في ظل المتغيرات الراهنة ، وبحث الرؤية العامة لبعض المتغيرات العالمية وتأثيرها على القطاع الزراعي .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسي المصري

التاريخ : ١٦ ابريل ١٩٩٥

مصر واتفاقيات الجات ٢

التحديات ومداخل المواجهة



دراسة :

حلمي المراغي

بعد اقرار مجلس الوزراء المصري في اجتماعه في ١٥ فبراير ١٩٩٥ بالموافقة على انضمام مصر الى «الجات» واعداد مشروع قرار جمهوري للسيد رئيس تمهيداً لاحالته الى مجلس الشعب المصري .. واذا صح القول بان اتفاقيات اورجواي سوف تنتج بعض الاثار السلبية في الاجل البعيد . ومن الممكن ان يكون لها اثار ايجابية في الاجل الطويل ، فان هذه الايجابيات تتطلب عدة سياسات واجراءات يمكن الاشارة الى اهمها في النقاط التالية

١ ـ اعادة النظر في بعض القوانين القائمة خصوصا مايتعلق منها بالاستثمار ومنع احتكار وقوانين العمل ، وحقوق الملكية الفكرية وعقود التامين وغيرها .

٢ ـ الاصلاح الاداري والتنظيمي والثورة على البيروقراطية وخصوصا ان القضية الاقتصادية في العالم الان هي قضية ادارة البشر . وبما تتطلبه من تطوير وتحديث في تشكيل هيئات واجهزة فنية وادارية قادرة بقياداتها وعامليها ونظمها ولوائحها وتشريعاتها لتحقيق انطلاقة دون قيود لكل مايتطلبه هذا الاداء الاداري التنفيذي من ادارة علمية حديثة تتسم بانكار الذات وتغليب للمصلحة العامة وانكار للسلبية واللامبالاة وسرعة وسهولة ومرونة اجراءات الاداء التنفيذي والتنموي تنظيما للانتاج والانتاجية والقوى التصديرية وتنظيما للقوى الاستيعابية للاقتصاد المصري على استيعاب طموحات الاضافة واستمرارية الانجاز اعتمادا على القدرات الذاتية مع التركيز على السياسات الرقابية التنسيقية بين كافة الانشطة الاقتصادية في القطاعات العامة والخاصة

٣ ـ اعداد كوادر تسويقية وخلق برامج للتسويق قائمة على العلم والفن والتكنولوجيا الحديثة وذلك على المستوى العالمي والمحلي

٤ ـ قيام نظم مالية قوية قادرة على مواجهة تلك المتغيرات الانتاجية العالمية والاقليمية والمحلية القارية .

وفي نطاق هذه المجالات فقد دعا عدد من خبراء الادارة الى استخدام اساليب الادارة الحديثة داخل المؤسسات الانتاجية المصرية والعربية مؤكدين ان التطورات العالمية في مجالات الانتاج والتوزيع غيرت الكثير من المفاهيم التقليدية للعملية الادارية

فالمتغيرات العالمية والاقليمية والمحلية بدات تفرض نفسها كواقع على المنطقة العربية عامة ومصر خاصة الامر الذي بدات معة تطويع النظم الادارية الحديثة لتتلاءم مع الاجواء والبيئة المصرية والعربية ، امر محتما يؤدي الى نجاحات باهرة في مجالات تطبيقه بشرط ان يتم السعي الى خلق توافق علمي وعملي بين الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية واساليب الادارة العلمية الحديثة .

٥ ـ القضاء على القيود التي تعوق تدفق الاستثمارات من خلال تغيير البيئة التشريعية والتنظيمية التي يعمل من خلالها القطاع الخاص ، مع ضرورة التغير في النظم واللوائح للاجهزة المتعاملة مع المستثمرين .

٦ ـ تعكس مشكلة ارتفاع شبة الاعالة في مصر كاحد الاثار الجانبية للمشكلة الاقتصادية ، اثارها بالسلب على قوى الانتاج في مصر ، حيث تمثل قوة العمل طبقا للاحصاءات نسبة تقل عن ٢٥ ٪ من اجمالي السكان في مصر . فقوة العمل الحالية تقدر بحوالي ١٦ مليون فرد يعمل منهم فقط ١٣ مليون فرد وبذلك تصل نسبة الاعالة الى اربعة افراد بمعنى ان كل فرد يعمل يعول اربعة اخرين بما فيهم ذاته وهي نسبة غالية في الارتفاع تتطلب المواجهة والمعالجة العلمية الرشيدة تعظيما لقوى الانتاج في مصر المتطلبة لزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصري في المرحلة القادمة واداة ذلك تحسين اوضاع حجم التشغيل وزيادة معدلات النمو القومي بالقضاء على الاثار الانتهازية في المجتمع في نطاق الطلب الكلي والطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار .

٧ ـ مواجهة التحدي الحقيقي في المرحلة القادمة والذي يتمثل في ضرورة الارتقاء بنوعيه الانتاج السلعي المصري وجودته وانخفاض تكلفته على مستوى قطاعي الصناعة والزراعة وامتداد ذلك الى القطاع الخدمي بكافة نوعيات خدماته والتي تتضمنها اتفاقيات اورجواي

٨ ـ ضرورة اعادة هيكلة المؤسسات المسئولة عن التجارة الخارجية في مصر ، وتتضح اهمية هذا الاجواء من خلال دراسة اعدتها وزارة الاقتصاد بضرورة تطوير النظام المؤسسي المنظم للتجارة الخارجية واعادة هيكلته وذلك كخطوة اساسية بدونها يعجز الاقتصاد المصري عن الاستفادة من جوانب اتفاقيات اورجواي

المصدر : جريدة مصر

التاريخ : ١٦ ابريل ١٩٩٥

«الجات» تطارد الفقراء

افريقيا تخسر ٢ مليار سنويا

الانسحاب من الاتفاقية يفقد الدول الفقيرة ٨٠٪ من تجارتها الخارجية

بتطبيق اتفاقية «الجات» سيرتفع حجم التجارة العالمية بمقدار ٨٤٥ مليار دولار عام ٢٠٠٥ ومع كل زيادة قدرها بليون دولار في الصادرات في أي دولة من الدول الصناعية السبع الكبرى ستوجد ١٩ ألف فرصة عمل لهذه الدولة فالولايات المتحدة ستحصد ١,٤ مليون فرصة عمل خلال السنوات القادمة وبريطانيا ٤٠٠ ألف فرصة عمل جديدة.

وتؤكد الدراسات التي ناقشها المؤتمر واستمر لمدة يومين خلال الأسبوع الماضي تحت رعاية الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال أن الدخل المتوقع من تطبيق الاتفاقية سوف يحقق أرباحا تصل إلى ٢٤٧ مليار دولار سنويا يكون نصيب الدول المتقدمة منها هو نصيب الأسد فالولايات المتحدة سوف يبلغ نصيبها ٣٦ مليارا، واليابان ٢٧ مليارا والصين ٣٧ مليارا وروسيا ٣٧ مليارا دولار ودول المجموعة الأوروبية ٦١ مليارا وباقي الدول الأوروبية ٨ مليارات والدول النامية ١٦ مليارا فقط وكندا ٤ مليارات واستراليا ونيوزلندا ٢ مليار والدول المصدرة للحاصلات الزراعية ١٢ مليارا والمستوردة للحاصلات الزراعية ٧ مليارات.

وعلى الرغم مماتوضحه الأرقام السابقة من انحسار نصيب الدول النامية إلا أن أيا من هذه الدول لاتستطيع الانسحاب من الاتفاقية لأنها عندئذ سوف تخسر مايقرب من ٨٠٪ من تجارتها الخارجية.

د. امين عبد العزيز حسن يقول لقد تضاربت الآراء حول أثر اتفاقية الجات على دول العالم وخاصة الدول النامية فهناك رأي يقول بأنها سوف تكون في صالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية لأنها سوف تفتح اسواق البلاد النامية أمام الشركات العملاقة لكي تكتسح الصناعات الوليدة داخل هذه البلاد بالاضافة إلى أن الالغاء التدريجي للدعم المقدم للمزارعين في الدول الصناعية سيؤدى إلى ارتفاع أسعار استيراد الغذاء في الدول النامية مما يؤدى إلى عجز في ميزان المدفوعات وزيادة معدلات التضخم وقال إن صعوبة تصدى الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة بتكلفة أقل وجودة أعلى سيكون له آثار سلبية على الصناعات الوطنية الأمر الذى يزيد معدلات البطالة بالاضافة إلى أن الاتفاقية تفرض قيودا على صادرات بعض الدول النامية للمنتجات التى تتمتع فيها بميزة نسبية واضحة مثل صادرات الملابس والمنسوجات مما يعمل على الحد من زيادة هذه الصادرات ولاننسى أن الانخفاض التدريجي في الرسوم الجمركية سوف يؤدى إلى عجز الموازنة العامة لهذه الدول بالاضافة إلى صعوبة المنافسة بين الدول النامية والدول المتقدمة في مجال تجارة الخدمات مثل التأمين والملاحة والطيران المدنى مما يؤدى إلى الاضرار بمصالح الدول الاقل تقدما وجدير بالذكر أن الدول الافريقية سوف تتحق لديها خسائر مباشرة تتراوح ما بين ١,٥ ـ ٢ مليار دولار سنويا.

أما الرأى الآخر فيرى أنه بالرغم من استفادة الدول الكبرى فإن الدول النامية ستحصل على مزايا نتيجة إلغاء القيود الكمية وخروج عدد من الدول الصناعية من حالة الركود والكساد والمراهنة وبالتالى زيادة طلبها على منتجات الدول النامية ومن ثم انتعاش أوضاعها الاقتصادية وذلك لأن النشاط الاقتصادى السائد في الدول النامية يتوقف على حالة النشاط الاقتصادى بالدول الصناعية زيادة ونقصانا بالاضافة إلى أن الالغاء التدريجي للدعم المقدم من الدول الصناعية المتقدمة إلى منتجيها الزراعيين والالغاء التدريجي لحصص واردتها من المنسوجات والملابس الجاهزة سوف يساعد على امكانية نفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواق تلك الدول ولقد بلغت الحواجز التى وضعتها الدول المتقدمة «كما تقول سكرتارية الجات» ٤٠ نوعا من الحواجز مثل مجموعة القيود الكمية على الواردات أى تحديد كمية الواردات والحصص بالاضافة إلى مجموعة أخرى من القيود بهدف تخفيض اسعار هذه الواردات إلى أقصى حد ممكن وهناك ايضا الاجراءات الرمادية مثل القيود المتعلقة بالمواصفات الصحية والمستويات الفنية علاوة على الاجراءات شبه التعريفية التى تهدف إلى رفع أسعار السلع المستوردة.

وقال إن هذا الرأى يرى أن تحرير التجارة فى الخدمات سوف يتيح للدول النامية إمكانية الحصول على التكنولوجيا المتقدمة.

ومما سبق نلاحظ أن للاتفاقية أثرها الايجابى والسلبى على الدول النامية والعبرة هنا

بالاستفادة من الايجابيات والحد من السلبيات.

أما د. بكرى طه عطية عميد كلية التجارة جامعة الازهر فيقول:

لاتوجد دولة تتمتع بقدرة تنافسية فى جميع الصناعات فى الأسواق العالمية فاليابان بالرغم من الكثير من الصناعات التى غزت الاسواق العالمية إلا أن بها كثير من الصناعات لاتتمتع بقدرة تنافسية فى الأسواق العالمية وقوة العملة فى مواجهة العملات الأخرى لايؤدى بالضرورة إلى انخفاض القدرة التنافسية للدولة فكلا من اليابان وألمانيا لهما عملات قوية وأسعار مرتفعة نسبيا ولكن كلا منهما حقق قدرة كبيرة للمنافسة فى الأسواق العالمية بل إن العملة القوية اصبحت هدفا من الأهداف المهمة لكثير من الدول علاوة على أن فائض ميزان المدفوعات ليس مقياسا للقدرة التنافسية فنجد سويسرا لاتتمتع بفائض فى ميزان المدفوعات ولكن لديها ميزة تنافسية فى كثير من الصناعات وتحقق مستوى عال من النمو مقارنة بدول أخرى لديها فائض فى ميزان المدفوعات كذلك فإن قدرة الدولة على توظيف العمالة لديها لاتحقق ميزة تنافسية فالعبرة ليست بتشغيل الناس فى أى عمل ولكن العبرة بعمل يؤدى إلى انتاجية عالية فبالرغم من أن اليابان من أكثر الدول كثافة سكانية إلا أنها رفضت أن تكون مجرد دولة مصدرة للعمالة الرخيصة علاوة على أن وفرة العمل بتكلفة منخفضة لاتحقق ميزة تنافسية ومثال ذلك الهند والمكسيك ومصر وغيرها من الدول النامية.

وإذا كانت اتفاقية الجات سوف تشعل المنافسة بين الدول إلى أقصى درجة فإن الحكومة تستطيع أن تساعد فى دفع العملية التنافسية بحيث يكون لها تأثيرها السلبى أو الايجابى فالتأثير الايجابى يكون بالتأثير على مختلف المتغيرات المكونة للميزة التنافسية مثل سياسة دعم الصناعات وسياستها نحو اسواق المال والسياسات التعليمية ونظم حماية المستهلك ووضع نظم المواصفات القياسية كما يمكن أن تلعب الدولة دورا مهما فى دعم صناعة معينة فمثلا أدى الدعم الذى لاقته أجهزة الفاكس فى اليابان من خلال اعتماد مستندات الفاكس كوثيقة يقيد بها قانونيا إلى نمو الطلب على استخدام هذه الآلات فى اليابان وأدى ذلك إلى تنمية هذه الصناعة حتى أصبحت من أكثر الصناعات اليابانية نجاحا فى العالم، كذلك فإن القيود التى تفرضها الدولة على صناعة ماقد يؤدى إلى عدم تمكن هذه الصناعة من التقدم فمثلا لم تنم المؤسسات المالية الايطالية ولم تعد قادرة على المنافسة الدولية بسبب القيود التى فرضتها الدولة عليها.

مبادىء اساسية

فاروق حلمى بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة يقول: هناك مجموعة من المبادىء الاساسية والقانونية التى تحكم اتفاقية الجات مثل:

- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية وهو يساعد على المساواة بين الدول فى المعاملة وتوحيد التعريفات الاتفاقية مع توسيع نطاق المبادلات التجارية الدولية.

- مبدأ التخفيضات الجمركية المتبادلة على أن يخضع هذا المبدأ لعدد من الاستثناءات لحماية الصناعة الناشئة الوليدة فى الدول الآخذة فى النمو حتى تقوى على المنافسة.

متابعة

محسن عبد العزيز

- مبدأ الشفافية بمعنى عدم الالتجاء إلى القيود الكمية مع وضع اساس مستقر يمكن التنبؤ به للتجارة وذلك عن طريق الاتفاق على مستوى التعريفة، بين الاطراف المتعاقدة ويجوز إعادة النظر فى التعريفة كل ثلاث سنوات على ألا تعود إلى التعريفة المرتفعة.

- مبدأ المفاوضات حيث يمكن للاطراف المتعاقدة اللجوء إلى الجات لإجراء تسوية عادلة سواء كانت دولا كبيرة أم صغيرة فى حالة الشعور بأى اعتداء على حقوقهم طبقا للاتفاقية العامة.

- مبدأ المعاملة التفضيلية فى العلاقات التجارية بين الشمال والجنوب حيث يكفل النظام التجارى الذى اقامته الجات تقديم معاملة تجارية تفضيلية للدول الآخذة فى النمو كأحد الأعمدة التى تركز عليها الاستراتيجية الدولية للتنمية الاقتصادية وتهدف إلى فتح أسواق الدول الصناعية أمام منتجات الدول الآخذة فى النمو.

وتضم ممثلى الدول الاعضاء على أعلى مستوى تجارى وفنى وتجتمع عادة مرة كل سنة كما تعقد دورات اضافية على مستوى وزراء تجارة الدول الأعضاء وذلك فى حالة الأزمات الاقتصادية الكبرى أو القرارات المهمة على أن تؤخذ بالاجماع ويكون لكل دولة صوت واحد وتتخذ القرارات بالاغلبية المطلقة.

المصدر : الأخبار
التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتفاقية الجات .. وتراثنا المصرى



بقلم الدكتور : سينوت حليم دوس

تضمنت اتفاقية منظمة التجارة العالمية (الجات) التى انضمت اليها مصر ثلاث مجموعات من الاتفاقيات :ـ

المجموعة الأولى : وتحتوى على القواعد العامة المختلفة التى تحكم التجارة الدولية بعد تعديل مواد الاتفاقية التى ابرمت عام ١٩٤٧ .

والمجموعة الثانية وهى الاحكام التى تمخض عنها تطبيق الاتفاقية خاصة والتجارة فى السلع الزراعية والتجارة فى المنسوجات والملابس .

أما المجموعة الثالثة فتتعرض لمجالات جديدة غير التجارة السلعية وهى تجارة الخدمات والجوانب المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية .

وتنظم اتفاقية الجات حماية وتنظيم حقوق الملكية الفكرية فى سبعة مجالات هى :

١ ـ حقوق التاليف والنسخ .
٢ ـ العلاقات التجارية .
٣ ـ المؤشرات الجغرافية .
٤ ـ التصميمات الصناعية .
٥ ـ براءات الاختراع .
٦ ـ التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة .
٧ ـ حماية المعلومات السرية .

واذا كانت الملكية الفكرية بصفة خاصة هى حق المؤلف او المبتكر على انتاجه الفكرى ، ووجوب أن ينسب له جانبه الأدبى بصفة مؤبدة وبالتالى ، فان اعمال القياس من باب اولى ، تجعل تراث الدولة الحضارى والفكرى بما يتمثل فيها ، من آثار قديمة أو فولكلور شعبى حماية أعلى من حماية الانتاج الفكرى الفردى بين الدول التى ابرمت الاتفاق .

• • •

وتأسيسا على ذلك وجب ان تضفى حماية لتراثنا وآثارنا المصرية فى كل دول الاتفاقية – وان كانت هناك بعض الاتفاقيات والأعراف الدولية تحمى تراث كل دولة وآثارها وتجرم سرقتها ، فاننا تستطيع اضافة هذا التحفظ الجديد اثناء اقرارنا للاتفاقية .. فهو نوع من الحماية تستقيم الاتفاقية بها ولا يعتبر تزيدا عليها .

ونحن نرى أن هذه الاتفاقية تحمى آثارنا وتراثنا تحت المجال الأول والمجال الرابع والمجال السادس .

وهذا فيما يخص ما لدينا من آثار فى حوزتنا الآن ، نقوم حالا بمراجعتها وترميمها وبرمجتها بمواصفاتها واشكالها على الحاسب الآلى ، وأن كنت أوصى بعدم تخزين الآثار بل لابد من اقامة المتاحف على مستوى جمهورية مصر فى جميع مدنها وقراها فى المصايف والمشاتى لتكون مصر بلدا سياحيا ليس فقط فى فترة الشتاء انما لتكون منتدى سياحيا طوال العام .

والمنطق الفكرى السوى يؤكد أن الآثار يجب أن تعرض على المواطنين والسياح لا أن تخزن فى مخازن فتكون عرضة للتلف أو السرقة .

• • •

اما الجانب الآخر ، فهو آثارنا المسروقة ، وأعتقد ان الاتفاقية ايضا تكفل لنا حمايتها ، فاذا كان تأليف مصنف يستغرق عاما أو بعض عام قد كفلته الاتفاقية بالحماية واضعة فى اعتبارها ما ذكره القانون الفرنسى : من أن الملكية من اقدس الحقوق . فكيف تحمى كتابا أو مصنفا سينمائيا ولا تحمى تراثا لأمة ، ونعيد ما هو مسروق منها ـ فالسارق يده على الشىء المسروق هى يد عارضة ولا يكسب تراث الأمة عن طريق التقادم مهما كانت فترة حيازته .

ويؤكد الرأى الذى ذهبنا اليه ، السابقة القضائية التى أعيد فيها الى مصر تمثال شخمت المسروق ، فلقد

استطاع مستشارنا الثقافي في باريس عام ١٩٨٩ الدكتور احمد حسن الدغي من اعادة التمثال الى مصر وبهذا فقد وضع مبدأ قانونيا في أن الأثر المسروق لا تكسب عليه ملكية حائزة مهما كانت فترة حيازته ـ كذلك عندما طالب باعادة احدى المومياوات المسروقة كان أحد أسانيده ، انه مواطن مصري يعود الى ارض وطنه .

● ● ●

ان مكاتبنا الثقافية في دول أوربا وامريكا والدول العربية ، بما فيها من دبلوماسيين وقانونيين وطنيين يجب ان يكون في مقدمة اهدافهم استعادة آثارنا المصرية كلها .. بطريق المفاوضات تارة وبطريق التقاضي تارة اخرى ، فليس العيب في وزارة الثقافة او في حارس مخازن الآثار ـ انما العيب في سارقي الأثر ، كما قال بحق استاذنا رئيس مجلس الشورى اثناء مناقشة الاتفاقية ، وكذلك العيب على من يشترى تراث أمة من الأفاقين واللصوص ، وفي النهاية لابد أن يعود الابن الى ابيه والتراث الى اصحابه وليس الى مغتصبيه او سارقيه .

ويقيني ان العدالة في أوربا وامريكا معصوبة العينين حقا ، والقضاء فيها محايد ، والسابقة القضائية قائمة وعلى الوطنيين المخلصين من دبلوماسيينا المصريين أن يطالبوا باستعادة تراثنا وسوف يرد الى مصر ... فاذا رغبت دولة في الاحتفاظ به في متاحفها فنحن هنا لا نمانع بشرط ايجار الاثر لها او أخذ نسبة مما تدره متاحفها ، من أجل اقامة المتاحف الجديدة لآثارنا المخزونة ، وتحسين خدمة السياحة والمزارات السياحية .

وبهذا تتحقق مقولة الرئيس القائد مبارك من اننا لا نخطط على دوام المعونة والمساعدات الاجنبية لمصر الى ما لا نهاية .

حقا فلن يحافظ على تراث مصر الا مصريون ولن يبنى مصر الا أيدى المصريين .

●● كاتب المقال : استاذ بالمركز القومي للبحوث وعضو مجلس الشورى .

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٥

مجلس الشعب يوافق على اتفاقية الجات

صدقى: الدولة لن ترفع أسعار الخدمات ونتمسك بعدم المساس بالعاملين

لجنة القوى العاملة توافق على ١٠٪ علاوة اجتماعية

وافق مجلس الشعب فى جلسته امس على القرار الجمهورى الخاص بانضمام مصر لاتفاقية الجات .. اكد الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء انه ليس فى صالح مصر ان تتخلف عن هذه الاتفاقية . كما اكد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد ان الاتفاقية لن تؤثر على حصيلة الجمارك وانما ستزيد حصتنا التصديرية بنسبة ٢٥٧٪ .. وقال ان ارتفاع اسعار السلع الزراعية لن تتجاوز نسبة ٤٪ واننا سنحصل على تعويضات ، كما سنعامل معاملة تفضيلية بالنسبة للدول النامية .

كما وافقت لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب برئاسة عبدالعزيز مصطفى على ٣ مشروعات قوانين بمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ١٠ ٪ من الاجر الاساسى وزيادة المعاشات بنفس النسبة من اول يوليو القادم وزيادة معاشات الضمان الاجتماعى بنسبة ٢٠ ٪ ومن المنتظر ان يناقش مجلس الشعب العلاوة فى جلسات اليوم

اكد الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء امام اللجنة مساء امس ان العلاوة تأتى لمواكبة الاصلاح الاجتماعى للاصلاح الاقتصادى وتخفيف العبء على العاملين مشيرا الى انها تتناسب مع نسبة التضخم الذى وصل الى حوالى ٨ ٪ وقال اننا اذا اضفنا العلاوة الدورية بجانب العلاوات التى ستنضم للمرتبات نجد ان هذه العلاوة الخاصة تصل الى حوالى ٢٠ ٪ وليست ١٠ ٪ واكد صدقى اننا نتمسك بضرورة الحفاظ على العمالة دون مساس بحقوقهم من منطلق النظرة الاجتماعية على طريق الاصلاح الشامل ، وقال الدولة تلتزم بعدم رفع اسعار الخدمات التى تقدمها

وتحتسب العلاوة هذا العام على اساس الاجر الاساسى فى ٣٠ يونيو القادم او فى تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ ولا تعتبر العلاوة جزءا من الاجر الاساسى للعامل ولاتخضع لاية ضرائب او رسوم وتضم العلاوة الى الاجور الاساسية فى اول يوليو سنة ٢٠٠٠ وصرح مسئول بمجلس الوزراء ان العلاوة الخاصة تكلف الدولة مليار جنيه

المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ١٧ ابريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

..وبعد مناقشات مستفيضة حتى ساعة متأخرة من مساء أمس:

مجلس الشعب يوافق على انضمام مصر لاتفاقية منظمة التجارة العالمية

د. عاطف صدقى : لم يعد من حقنا أن نتخلف عن التيار العالمى

وافق مجلس الشعب فى جلسته المسائية على انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية والاتفاقات التى تضمنتها الوثيقة الختامية المتضمنة لنتائج جولة اورجواى للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف وجداول تعهدات مصر فى مجالى تجارة السلع والخدمات.

وأكدت مناقشات الأعضاء أهمية عدم عزل مصر عن العالم مما يستلزم انضمامها لهذه الاتفاقية للاستفادة من المزايا التى تمنحها للاعضاء المنضمين اليها مؤكدين أن مصر تملك موارد بشرية وطبيعية كبيرة وقادرة ومؤهلة للاستفادة من هذه الاتفاقية والحد من سلبياتها.

وطالب الاعضاء بالاهتمام بالجوانب التنموية الشاملة فى مجالات الانتاج والاستثمار والتصدير ووضع سياسات واضحة لحماية الانتاج المحلى.

وأشار الدكتور عبدالأحد جمال الدين رئيس لجنة الاقتراحات والشكاوى بالمجلس إلى ان هذه الاتفاقية تمثل بالنسبة لمصر تحديا كبيرا مؤكدا أن مصر تثبت انها قادرة على قبول هذا التحدى بما يملكه الانسان المصرى من قدرات على الابداع والابتكار.

وقال : ان على الحكومة والمجلس العمل على تهيئة المناخ المناسب للاستثمار وزيادة الانتاج وتحسينه حتى يكون قادرا على المنافسة الدولية فى ظل تحرير التجارة العالمية.

وقال النائب المستقل ضياء الدين داود : ان هذه الاتفاقية لها آثار تنافسية على العديد من القطاعات كالبنوك والسياحة وغيرها، مطالبا بتوضيح ابعاد هذه الاتفاقية من مختلف الوزارات خاصة الآثار السلبية وخطة كل وزارة فى الحد من هذه السلبيات.

وأعلن ضياء الدين داود رفضه لهذه الاتفاقية.

وعقب السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية مشيراً إلى ان مصر لم تقدم أى التزامات بشأن البنوك والسياحة وان الزراعة لم يتم إلغاء الدعم بالنسبة لها.

وأكد ان جميع الوزارات قامت باعداد خططها بشأن هذه الاتفاقية وسيتم عرضها على مجلس الوزراء فى اجتماعاته القادمة.

وأكدت الدكتورة فوزية عبدالستار رئيسة اللجنة التشريعية والدستورية بالمجلس أن هذه الاتفاقية تشير إلى أن العالم أصبح قرية صغيرة وأن ذلك يؤكد أن آثار هذه الاتفاقية تمتد لجميع

الدول سواء انضمت إليها الدول أو لم تنضم.

وقالت : كان من الضروري أن تنضم مصر إلى هذه الاتفاقية وأن آثار هذه الاتفاقية تعد إيجابية في مجال الخدمات بشرط أن تزيل مصر معوقات تصدير الخدمات بما تملكه مصر من قدرات على درجة كبيرة من الجودة في هذا المجال.

وطالبت الدكتورة فوزية عبدالستار بضرورة الاهتمام بزيادة الانتاج كماً وكيفاً لمنع تدفق الواردات إلى مصر.

وحذر النائب المستقل كمال خالد من الآثار السلبية لهذه الاتفاقية خاصة في مجال السلع الزراعية.

وقال: ان هذه الاتفاقية خراب سياسي واقتصادي وإفلاسي معلناً رفضه لهذه الاتفاقية.

وأوضح الدكتور فتحي سرور أن الاتفاقية في مجال السلع الزراعية سوف تفرض نفسها على الدول سواء التي تنضم إليها أو لا تنضم.

وعقب السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بأن مصر لاتوجد عليها أي التزامات في مجال الرسوم الجمركية.

وتساءل النائب المستقل جلال غريب قائلا : ماذا فعلت الحكومة بشأن الاستعداد لهذه الاتفاقية خاصة بالنسبة للقطن وصناعة المنسوجات؟

وقال : إنني أويد اتفاقية الجات ولكن هل نحن الآن نستطيع المنافسة؟

وطالب باتخاذ المزيد من الإجراءات والتوعية للجميع بالانتباه لهذه الاتفاقية.

وعقب السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية قائلاً : ان مصر قادرة على المنافسة في مجال الصادرات المصرية.

وقال : ان الصادرات المصرية لأمريكا مشرفة للغاية وأعلن استغرابه لما ذكره النائب المستقل جلال غريب.

وأكد الدكتور إبراهيم فوزي وزير الصناعة أن شهادة الأيزو عبارة عن نظم إدارية وأن مصر بها شركات تاخذ بهذه الشهادة.

وأكد أن شركات الغزل والنسيج بلغت صادراتها هذا العام ٢,٧ مليار جنيه بزيادة ٤٣٪ عن العام الماضي.

وقال النائب المستقل فكري الجزار : إنني أؤيد هذه الاتفاقية مطالباً بإجراء المزيد من التعديلات واللوائح المتعلقة بالاستثمار والضرائب.

وأشار النائب عبدالعزيز مصطفى رئيس لجنة القوى العاملة بالمجلس إلى أن اتفاقية «الجات» كان لمصر فيها دور كبير في تصحيح الأوضاع الاقتصادية والتجارية بما يتواكب مع هذه الاتفاقية.

وعقب هذه المناقشات وافق مجلس الشعب على انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية.

ووجه الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس المجلس تحية خاصة للمفاوض المصري لما بذله من جهود في المحافل الدولية حتى تكون هذه الاتفاقية في مصلحة مصر والدول النامية.

وأعلن الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء عقب موافقة المجلس وتصديقه على الاتفاقية أن مناقشات الأعضاء كانت موضوعية وجادة وأكد انه لن يكون هناك أي تقدم بدون الحرية الاقتصادية.

وأضاف الدكتور صدقي أن هناك تحديات وواجبات على مصر من الحكومة وهي تهيئة المناخ لزيادة الإنتاج والاستثمار.

وناشد الدكتور صدقي كافة المنتجين والمستثمرين ورجال الصناعة والمستهلكين بمشاركة الحكومة وقيام الجميع بدورهم في الاستعداد لهذه الاتفاقية.

وأكد أن مصر استعدت لهذه الاتفاقية منذ عام ١٩٨٦ وحتى اليوم مشيراً إلى أن مجلس الوزراء عقد عدة اجتماعات لمناقشة اتفاقية الجات مادة. مادة.

وقال : إنه تم تشكيل لجنة عليا لدراسة ايجابيات وسلبيات هذه الاتفاقية بهدف تحقيق صالح الاقتصاد المصري وقدرته على المنافسة الدولية.

وأكد أن مصر قادرة على مواجهة هذا التحدي.

وفي مناقشات المجلس الصباحية حول الاتفاقية أكد الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء أنه لم يعد من حقنا أن نتخلف عن التيار العالمي المتجه نحو المزيد من الحرية الاقتصادية خاصة أن ذلك يمثل المستقبل وأننا مقدمون على فترة لن يعيش فيها إلا الاصرار ونحن مستعدون للتحدي.

وقال الدكتور صدقي : إن هذه الاتفاقية أثارت جدلاً كبيراً مؤكداً أن الجانب الأكبر من إيجابيات الاتفاقية بالنسبة للدول النامية جاء معبرا عن وجهة نظر المفاوض المصري.

وذكر أن الاتفاقية تعبر عن اتجاه عالمي نحو مزيد من الحرية الاقتصادية سواء حرية تبادل السلع او الخدمات مشيراً إلى أن مصر تمسكت بالحصول على المزايا في السلع الزراعية وحقوق الملكية الفكرية.

وأكد السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ان اتفاقية «الجات» تعتبر من اهم الاتفاقيات التي توصل اليها خلال العقدين الأخيرين.

ونفى وجود أي تاثير على موارد الخزانة العامة للدولة خاصة ان تخفيض الرسوم الجمركية قامت به مصر في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي

المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٥

وباقل مما تتطلبه الاتفاقية.

وأوضح الوزير أن الاتفاقية تحقق مصالح مصر فى مجال المنسوجات والملابس والسلع الزراعية والادوية وحول تجارة الخدمات أكد الوزير أن مصر لن تفتح الباب على مصراعيه ولم تقدم التزامات إلا فى مجال الخدمات المالية والسياحة والانشاء والمقاولات وطبقاً لما هو معمول به فى برنامج الاصلاح الاقتصادى.

واكد الوزير أن هناك إجراءات لمكافحة الإغراق مشيراً إلى أن انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية سوف يكون فى صالح الاقتصاد القومى.

وقد اكد الأعضاء ضرورة الاسراع فى تطبيق المرحلة الثانية من مسيرة الإصلاح الاقتصادى وأن يتم التركيز فيها على الجوانب التنموية التى تكفل زيادة الانتاج والاستثمار وخلق فرص عمل جديدة وعدم تحميل المواطن أى أعباء جديدة.

وأكد النائب أحمد أبوزيد زعيم الأغلبية : انه لابديل عن الموافقة من الانضمام لهذه الاتفاقية مشيراً إلى ان مصر لايمكن أن تنعزل عن النظام الدولى الجديد.

وأوضح ان مصر استطاعت خلال مسيرة الاصلاح الاقتصادى أن تساير المتغيرات العالمية فى هذه المسيرة من خلال تحرير التجارة فى مجال المنتجات الزراعية والصناعية.

وقال : إن مصر مؤهلة لقيادة تكتل اقتصادي عربى إفريقى لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية مشيراً إلى ضرورة أن تكون اتفاقية الجات أحد الدوافع الاساسية لهذا التكتل الاقتصادى العربى الافريقى.

وأشار النائب المستقل فاروق متولى إلى أن انضمام مصر إلى هذه الاتفاقية يتطلب العمل على الحد من سلبيات هذه الاتفاقية خاصة محاربة سياسة الاغراق لحماية المنتجات المحلية.

وطالب بوضع سياسات واضحة، وثابتة فى مجال الزراعة والصناعة والخدمات.

وقال الدكتور حلمى نمر : ان انضمام مصر لهذه الاتفاقية يتطلب وضع سياسة جديدة لزيادة الانتاج وجودته.

وطالب بإعطاء الفرصة للقطاع الخاص في ظل هذه الاتفاقية والاسراع في تنفيذ المرحلة الثانية من الاصلاح الاقتصادى وإعادة النظر فى النظام الضريبى لتخفيف الأعباء عن المواطنين والانتاج والتصدير.

وأوضح الدكتور زكريا عزمى : انه لايوجد خيار أمام مصر الى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية مؤكداً أن إيجابيات هذه الاتفاقية أكثر من السلبيات.

واكد ضرورة أن يشارك كل مصرى فى مختلف المواقع فى استغلال ايجابيات هذه الاتفاقية والحد من سلبياتها.

وأشار النائب محمد خليل حسافظ إلى أن الاصلاح الاقتصادى فى مصر نجح فى ظل الجوانب المالية والنقدية وأن المرحلة القادمة فى مجال الاصلاح الاقتصادى يجب التركيز فيها على الاصلاح التنموى من خلال زيادة الانتاج والاستثمار وخلق فرص العمل.

واكد أن اتفاقية الجات تتطلب الاهتمام والتركيز على الاصلاح التنموى ورفع معدلات التنمية مطالبا بوضع سياسات جديدة للعمل التنموى فى مصر فى مختلف المجالات الزراعية والصناعية والخدمات حتى يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتى على الاقل فى مجال الزراعة وبصفة خاصة سلعة القمح حتى يمكن إلغاء عملية الاستيراد.

واكد الدكتور مصطفى السعيد رئيس اللجنة الاقتصادية بالمجلس ورئيس اللجنة المشتركة أن هذه الاتفاقية من أهم الاتفاقيات التى تعرض على مجلس الشعب مشيراً إلى أنها تخدم مصالح الدول الكبيرة والمتقدمة فى المقام الأول.

وقال إن الاتفاقية منحت فترة زمنية للدول النامية لمدة عشر سنوات لتصحيح أوضاعها بما يتماشى مع هذه الاتفاقية.

وأشار النائب المستقل صلاح توفيق إلى ضرورة الاهتمام بالصناعات المصرية والزراعة مؤكداً ضرورة أن يكون للدولة سياسات واضحة لمواجهة الآثار السلبية لهذه الاتفاقية.

واكد النائب خالد محيى الدين زعيم المعارضة انه ليس هناك مجال لرفض الاتفاقية لأن عدم الموافقة ليس فى مصلحة مصر.

وأوضح ضرورة أن يكون للحكومة سياسات واضحة للحد والقضاء على سلبيات هذه الاتفاقية.

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٧ أبريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأهرام الاقتصادى

بسم الله الرحمن الرحيم

حقوق الملكية الفكرية
واتفاقية الجات

إعـــداد

أ . د . علـى علـى حبيـش

رئيس أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا

١ ـ مقدمـــة :

يؤكد التحليل الواقعى لطبيعة الاقتصاد المصرى أنه يدخل فى عداد الاقتصاديات النامية التى تتسم بانفتاحها على الاقتصاد العالمى فى مجال التجارة الخارجية خاصة بالنسبة للواردات . لذلك فإن التطورات العالمية ـ الاقتصادية وغيرها ـ لها تأثيرها المباشر على الاقتصاد المصرى سلبا أو إيجابا ولا يمكن تجاهل هذه التطورات

ومن أهم التطورات العالمية هى تلك المصاحبة للاتفاقية التى تم التوصل إليها فى نهاية جولة أورجواى (عام ١٩٩٤) لتحرير التجارة الدولية والتى اطلق عليها الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات)

General Agreement on Tarrifs and Trade (G. A. T. T.)

والتى تحولت مع بداية عام ١٩٩٥ إلى منظمة دولية يطلق عليها منظمة التجارة العالمية (World Trad Organization (WTO لتمثل بذلك الركن الثالث الذى يقوم عليه الاقتصاد العالمى وتختص بأعمال إدارة ومراقبة وتصحيح أداء العلاقات التجارية الدولية على أسس المبادىء التى تم اقرارها فى اتفاقية الجات ولتقف جنبا إلى جنب مع كل من صندوق النقد الدولى الذى تم انشاؤه عام ١٩٤٧ ليكون مسئولا عن الاشراف على النظام النقدى الدولى ، والبنك الدولى

للانشاء والتعمير (تم انشاؤه أيضا عام ١٩٤٧) والمسئول عن الاشراف على النظام المالى الدولى والعمل على تحريره من خلال تقديم قروض طويلة الأجل لعمليات التنمية مع التخصيص والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وتشجيع الاستثمار الخاص . وبذلك يكتمل المثلث الذى تشكل أضلاعه الثلاث أهم مؤسسات النظام الاقتصادى العالمى والتى تشكل فى مجملها نظاما إقتصاديا حاكما وحازما للعلاقات الدولية فى مختلف المجالات .

ومن هذا المنطلق ، يمكن القاء بعض الضوء على توجهات التطورات الدولية المعاصرة بإيجاز :

١ ـ انتهى صراع القوتين العظمتين . . انفردت الولايات المتحدة الامريكية إلى حد كبير بالساحة الدولية سياسيا وعسكريا . . وساعدها ذلك على التأثير المباشر فى شكل وموضوع النظام الدولى المعاصر . ومع ذلك ما زالت هناك مساحة استراتيجية وسياسية ـ تسمح بحرية الحركة لعدد من الدول ـ ومنها مصر ـ نظرا لطبيعة أوضاع هذه الدول وطبيعة أوضاع المناطق التى تقع فيها . فضلا عن مساحة اقتصادية متزايدة بشدة نتجت عن ظهور قوى إقتصادية جديدة (النمور الأسيوية بعد اليابان) .

٢ ـ هناك اتجاه متزايد نحو التكتل الاقتصادى للاستفادة من التطورات التكنولوجية الهائلة حيث أن الاقتصادات الصغيرة تحد كثيرا من نتائج الاستفادة بهذه التكنولوجيا . بل وقد تعجز أصلا عن الحصول على الكم والنوع المناسب منها نتيجة لنقص الامكانات التحويلية .

٣ ـ تنامى دور الشركات عبر القومية ، وتضخمت أرباحها واتسعت أسواقها وتعاظم نفوذها فى التجارة الدولية حيث تسيطر على ٨٠ ٪ من تجارة السلع الأولية ، وعلى جانب هام من السلع الصناعية وتحتكر السلع ذات التطور التكنولوجى وتقود عملية الاستثمار المباشر على المستوى الدولى بل وتهيمن عليه إلى اكبر حد .

٤ ـ تزايد دور المؤسسات المالية الدولية بشكل مباشر فى تعميم برامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى الدول النامية (بتحرير آليات السوق واطلاق حرية المنافسة الاقتصادية) .

٥ ـ تدويل بعض المشكلات الاقتصادية والتوجه العالمى لتنسيق معالجتها مثل الفقر والسكان والتنمية البشرية وتلوث البيئة .. الخ .

يصبح من المؤكد إذن وجود اتجاه كبير يسير نحو عالمية النظام الاقتصادى الدولى تدعمه الولايات المتحدة الامريكية أساسا . فضلا عن المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى) والشركات عبر القومية صاحبة المصلحة فى ذلك . وفى نفس الوقت وجود مساحات استراتيجية سياسية واقتصادية متزايدة يمكن أن تلعب دورا كبيرا ا حتى وإن كان ذلك فى الأمد المتوسط و / أو الطويل) على الساحة الدولية وانبثق من ذلك الاتجاه نحو عالمية التجارة الحرة من خلال الجات حيث أن التجارة تقفز فوق مفهوم الدولة إلى مفهوم الأقليم ومن ثم فإن التكتلات الاقتصادية الدولية الاقليمية تعتبر خطوة نحو العالمية المطلوبة للتجارة الحرة بين دول العالم ولعل أشهر هذه التكتلات تكتل الاتحاد الأوروبى والذى اشتهر باسم السوق الأوروبية المشتركة .

٢ ـ سمات النظام العالمى الجديد :

يتسم النظام العالمى الجديد بخصائص جديدة تعتمد فى المقام الأول على قدرات إقتصادية عملاقة تتحكم فى الاقتصاد العالمى من خلال سيادة علمية وتكنولوجية محتكرة ، وأسواق ذاتية منطلقة النمو ، وتغيرات سريعة فى أسلوب الانتاج وأدواته ومواده ومنتجاته ، ومنافسة تكنولوجية ناجحة لا تستند بالضرورة إلى تكافؤ علمى ولكنها تستند إلى كفاءة إدارة التغيير التكنولوجى ، هذا بالاضافة إلى قوة المنافسه بين الدول الصناعية المتقدمة ، كما أن الانتاجية لم تعد مجرد كفاءة العمل والادارة والتخطيط ومنع التالف ومطابقة المنتج للمواصفات بل أصبحت اشمل من ذلك حيث تتطلب الارتكاز إلى اجهزة وقدرات وخبرات لادارة التغيير والتطور التكنولوجى .

كذلك فإن النظام العالمى الجديد يتسم أيضا بظهور تكتلات إقتصادية واتفاقات دولية ، والأخذ بالمدخل التعليمى ليس لخلق وظائف ولكن لخلق أساليب جديدة واتقان العمل والادارة ورسم السياسات ودعم اتخاذ القرارات استنادا إلى قاعدة من المعرفة والمعلومات ، حيث تتعاظم دور المعلومات والادارة والمراقبة فى إدارة نظم ومنظومات هذا النظام العالمى المتطور وكفاءة تشغيله . وأخيرا فإن النظام يرتكز على الادارة العلمية الراقية حيث المنظومات المتكاملة التى تشمل كل الانظمة الفرعية للتنظيم من القمة حتى القاعدة والأصول مع الفروع .

٣ ـ نشأة وتطور الجات :

* عام ١٩٤٥ انتهت الحرب العالمية الثانية وأسفرت عن تدمير وتخريب إقتصاديات معظم دول العالم .
* بدأت الجهود المكثفة لتشكيل عالم جديد يتميز باقتصاد عالمى نشط ومنضبط فى الأداء .
* عام ١٩٤٧ انشأ صندوق النقد الدولى للاشراف على النظام النقدى العالمى والعمل على تحريره من خلال :
  - أسعار الصرف
  - أسعار الفائدة
  - السقوف الائتمانية للبنوك
  - موازين المدفوعات . . . الخ من السياسة النقدية العالمية .
* عام ١٩٤٧ أيضا انشأ البنك الدولى للاشراف على النظام المالى الدولى والعمل على تحريره من خلال تقديم قروض طويلة الأجل لعمليات التنمية والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وتشجيع الاستثمار الخاص .
* فى عام ١٩٤٧ تم الاكتفاء بتوقيع اتفاقية عامة للتجارة الدولية هى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) وقعت عليها ٢٣ دولة .
* فى عام ١٩٤٨ دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ وكان هدفها الرئيسى هو العمل على تحرير التجارة الدولية .
* عقدت الجات منذ انشائها ٨ جولات من المباحثات بهدف تحرير التجارة الدولية وفيما يلى بيان بهذه الجولات :
  ١ ـ جولة جنيف ١٩٤٧ شاركت فيها ٢٣ دولة .
  ٢ ـ جولة انسى (فرنسا) ١٩٤٩ شاركت فيها ١٣ دولة
  ٣ ـ جولة توركواى (انجلترا) ١٩٥١ شاركت فيها ٣٨ دولة
  ٤ ـ جولة جنيف ١٩٥٦ شاركت فيها ٢٦ دولة
  ٥ ـ جولة ديلون ٦٠ ـ ١٩٦١ شاركت فيها ٢٦ دولة
  ٦ ـ جولة كينيدى ٦٤ ـ ١٩٦٧ شاركت فيها ٦٢ دولة
  ٧ ـ جولة طوكيو ٧٣ ـ ١٩٧٩ شاركت فيها ١٠٢ دولة
  ٨ ـ جولة أورجواى ٨٦ ـ ١٩٩٣ شاركت فيها ١١٧ دولة
* انتهت الجولة الأخيرة فى أورجواى بانشاء منظمة دولية جديدة هى " منظمة التجارة العالمية " World Trade Organization (WTO) للاشراف على التجارة الدولية والعمل على تحريرها .
* أسفرت جولة أورجواى عن حوالى ٢٨ اتفاقا فضلا عن العديد من القرارات والاعلانات والترتيبات فى مختلف المجالات . ووصل عدد الأعضاء التى شاركت فيها ١١٧ دولة عضوا منها ٨٧ دولة نامية . وتم التوقيع على الوثائق النهائية لهذه الجولة فى مدينة مراكش بالمغرب فى مارس ١٩٩٤ . . . وبدأت برلمانات الدول الأعضاء فى التصديق عليها . . وفى أول يناير ١٩٩٥ دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ .

٤ ـ مبادىء اتفاقية (الجات) :

تضم اتفاقية الجات خمس مبادىء هى

* مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ، وهذا يعنى عدم منح رعاية لدولة على حساب دولة أخرى .
* مبدأ الشفافية ، بمعنى حظر الالتجاء إلى القيود الكمية لحماية الصناعة الوطنية ، وانما يمكن الاعتماد على التعريفه الجمركية إذا اقتضت الضرورة لذلك .
* مبدأ المفاوضات التجارية ، وهذا يعنى أن بنود الاتفاقية ومنظمة الجات هى الاطار التفاوضى المناسب لتنفيذ الاحكام أو تسوية المنازعات .
* مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية ، بمعنى منح الدول النامية علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة وذلك مراعاة لظروفها .
* مبدأ التبادلية ، وهذا يعنى تحرير التجارة الدولية من خلال مفاوضات متعددة الأطراف تقوم على أساس التبادلية ، أى تخفيف الحواجز الجمركية وغير الجمركية من جانب احدى الدول لابد وأن يقابله تخفيف معادل من الجانب الآخر .

٥ ـ اهم اتفاقيات الجات :

تضم اتفاقية الجات ٢٨ اتفاقية فى المجالات الآتية :

- تجارة المنسوجات والملابس الجاهزه
- تجارة السلع الزراعية
- الدعم ومكافحة الاغراق وحماية المنتج المحلى
- حماية الملكية الفكرية فيما يتعلق بالتجارة
- البيئة وعلاقتها بالتجارة
- اجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة
- المشتريات الحكومية
- تجارة الخدمات

٦ ـ الجات : الزام والتزام . . .

تستهدف الجات وضع إطار قانونى ينظم النظام التجارى الدولى بما يضمن استقلال الاسواق الخارجية بعيدا عن التيارات السياسية ، والتحرير الكامل للتجارة الخارجية تدريجيا بما لا يتعارض مع التنمية الاقتصادية فهى رباط اتفاقى بين ١١٧ دولة ـ حاليا ـ يستهدف تحقيق بيئة آمنة ومستقرة لتأمين التجارة الدولية لمجتمع الاعمال واستمرارية لتحرير التجارة حيث يمكن للاستثمار وخلق الوظائف ، والتجارة أن تنمو وتزدهر بما يؤدى بالتالى إلى نمو وتنمية إقتصادية وعالمية . وتكفى الاشارة إلى أن دول الجات تتعامل فى ٩٠ ٪ من حجم التجارة العالمية .

وهكذا فإن أعضاء الجات يعتبر كل منهم طرفا فى عقد . وكذلك فإن العلاقات فيما بينهم و / أو مع الجات تتسم بتوازن مثالى بين حقوقهم ومزايا عضويتهم وبين التزاماتهم .

ومن الجدير بالذكر ، أن ما انتهت إليه جولة أورجواى يتعين على الدول إما قبوله ككل أو رفضه ككل دون ثمة اختيار فى التفضيلات .

ومن ابرز ما أسفرت عنه جولة أورجواى هو قيام منظمة التجارة العالمية (WTO) لتحل محل الجات . . لا لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين دول العالم من تجارة أو استثمار أو حركة رأس المال أو العمالة فحسب . . بل تدخلت بدرجة أو باخرى فى سبيل تصحيح الأداء الاقتصادى المحلى فى الدول أطراف الاتفاق . مما يبرر تضمين الاتفاقية لاحكام تنظيم التعامل فى قطاعين جديدين بخلاف قطاع السلع الذى إقتصرت عليه اتفاقية ـ الجات عام ١٩٧٤ ـ وهما قطاع الخدمات وقطاع الملكية الفكرية الذى يستهدف من تضمينه لاحكام الاتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية حينما تنتقل أو تستخدم فى الاسواق .

وتعتبر الملكية الفكرية مجالا يجرى تنظيم التبادل الدولى فيه لأول مرة من خلال اتفاقات محكمة فى إطار المنظمة الجديدة .

وقد كان التفاوض بشأن هذا المجال معقدا نظرا لاختلاف المصالح بين الدول الغنية والدول الفقيرة حيث تعتبر الأولى مصدرة لأنواع الملكية الفكرية

بينما تعتبر الثانية مستوردة لها . وكانت وجهة نظر الدول المتقدمة فى ذلك أن جوانب الملكية الفكرية تنظمها اتفاقيات دولية متعددة نذكر منها

- اتفاقية برن (عام ١٨٨٦) لحماية المصنفات الأدبية
- اتفاقية باريس (عام ١٨٨٣) لحماية الملكية الصناعية (براءات الاختراع ، العلامات التجارية ، النماذج الصناعية)
- اتفاقية روما (عام ١٩٦١) لحماية الأداء والانتاج الفنى والاذاعة
- اتفاقية واشنطن (عام ١٩٨٩) لحماية الملكية الفكرية للدوائر المتكاملة
- الاتحادات الدولية التى تنظم التعامل فى مجال الملكية الفكرية (اتحاد باريس ، اتحاد لاهاى ... الخ)

ولكن كل هذه الاتفاقيات لا تكفى طموحات تلك الدول فى تحقيق معدلات أعلى للحماية لمجالات حقوق الملكية الفكرية . كما رأت هذه الدول أن تلك الاتفاقيات لا تتضمن قواعد حول العقوبات لمن يخالف أحكامها وخاصة الآثار الناجمة عنها . كما تفتقر إلى أحكام فعالة لتسوية المنازعات الدولية مما جعل الدول تلجأ إلى تشريعاتها الوطنية أو تطبيق اجراءات انفرادية فى حالة تسوية المنازعات مما يسبب مشاكل وتوترات بين الدول

كما هدفت الدول المتقدمة كذلك من وراء تضمين اتفاق الجات قواعد متصلة بالملكية الفكرية التوصل إلى اتفاق دولى لمكافحة التجارة فى السلع المقلدة ، وإضافة حماية الأسرار التجارية باعتبارها أحد أفرع الملكية الفكرية .

هذا بالاضافة إلى أن أهمية حقوق الملكية الفكرية فى مجال التجارة الدولية يرجع إلى أن الشركات الكبرى فى الدول المصدرة لمجالات الملكية الفكرية تحرص على احتكارها فى السوق العالمية والاحتفاظ بأسرارها مع الأخذ فى الاعتبار المنافسة الشديدة بين هذه الشركات على صعيد السوق الدولية ، إذ أدى التسارع التكنولوجى إلى ظهور سلع جديدة واستحداث انشطة تجارية لها أهمية كبرى تتمثل فى انتقال هذه التكنولوجيا من دولة إلى أخرى . ونظرا لتزايد الايرادات الناتجة عن بيع هذه التكنولوجيا والمنافسة العارمة بين منتجيها ، فقد أخذت الشركات الكبرى تمارس ضغوطا شديدة على حكوماتها لحماية منتجاتها فى السوق العالمية

لذلك شهدت المفاوضات المرتبطة بالتجارة العالمية الكثير من المقترحات التي تتعلق بحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة وأسفرت المفاوضات عن ظهور اتفاقية التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية (TRIPS).

٧ ـ اتفاقية التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية (TRIPS)

تضم هذه الاتفاقية ٧٣ بندا تغطي جميع مجالات حقوق الملكية الفكرية التي ترتبط بالمنتجات والسلع والتجارة والملامح الرئيسية لهذه البنود هي

- مبادئ وأحكام عامة (من بند ١ إلى بند ٨)

وتتعلق بدعم الأنشطة التي تخدم التنمية والارتقاء التكنولوجي على النحو الذي يتوازن مع الحفاظ على حقوق الغير

- مجالات الحماية (من بند ٩ إلى بند ٤٠) وتغطي
  - ـ حماية حق المؤلف (من بند ٩ إلى بند ١٤)
  - ـ حماية العلامات التجارية (من بند ١٥ إلى بند ٢١)
  - ـ حماية المؤشرات الجغرافية (من بند ٢٢ إلى بند ٢٤)
  - ـ حماية التصميمات والنماذج الصناعية (من بند ٢٥ إلى بند ٢٦)
  - ـ حماية براءات الاختراع (من بند ٢٧ إلى بند ٣٤)
  - ـ حماية الدوائر المتكاملة (من بند ٣٥ إلى بند ٣٨)
  - ـ حماية الأسرار الصناعية (بند ٣٩)
  - ـ التصدي للممارسات المضادة للتنافس (بند ٤٠)
- إجراءات تنفيذ الاتفاقية (من بند ٤١ إلى بند ٧٣) مقسمة كالآتي
  - ـ تفصيل الإجراءات (من بند ٤١ إلى بند ٦٢)
  - ـ فض المنازعات وتسويتها (من بند ٦٣ إلى بند ٦٤)
  - ـ الترتيبات الانتقالية ومساعدات الدول المتقدمة للدول النامية (من بند ٦٥ إلى بند ٦٧)
  - ـ الترتيبات المؤسسية والأحكام الأخيرة للاتفاقية (من بند ٦٨ إلى بند ٧٣)

ويمكن الرجوع إلى نصوص هذه البنود الـ ٧٣ لدراسة كل بند على حده دراسة جيدة لمعرفة كيفية تطبيقه وما يستلزمه من تعديل بعض التشريعات الوطنية التي تتعلق بالملكية الفكرية . وذلك بما يتفق مع نصوص اتفاقية الجات. ويراعى في نفس الوقت المصالح الوطنية التي تفيد التنمية الاقتصادية الصناعية والظروف الاجتماعية للبلاد .

١/٧ـ أهم ملامح اتفاقية التجارة المرتبطة بالملكية الفكرية :

تتحدد هذه الملامح فيما يلى

١ ـ شرط الدولة الأولى بالرعاية بمعنى عدم التمييز في المعاملة بين مختلف الجنسيات

٢ ـ شرط المعاملة الوطنية بمعنى معاملة الأجنبى معاملة الوطنى

٣ ـ الالتزام بالاحكام الواردة بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية القائمة فى مجال حماية الملكية الفكرية مثل اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية ١٨٨٦ وتعديلاتها واتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية ١٨٨٣ وتعديلاتها واتفاقية واشنطون لحماية الدوائر المتكاملة ١٩٨٩ وغيرها .

٤ ـ وضع اجراءات فعاله تكفل حصول صاحب الحق على حقوقه مع ضمان عدم اساءة استخدامها باسلوب يمثل عوائق امام التجارة المشروعة ويشمل ذلك الاجراءات الادارية والقضائية والجنائية والجمركية .

٥ ـ حق الدولة فى حماية الصحة العامة والتغذية ومن ثم حقها فى فرض نظام لضبط أسعار السلع المتصلة بهذين المجالين ، مع السماح لها باستيراد الدواء وتسويقه فيها بطريقة شرعية أى بترخيص من صاحبه .

٦ ـ نصت الاتفاقية على حق الدولة النامية فى تطبيق نظام الترخيص الاجبارى اذا ما تعسف صاحب البراءة فى استخدام الحقوق المخولة له أو مارس اعمالا تعوق المنافسة .

٧ ـ يتم تسوية المنازعات على أى منازعات تتعلق بتطبيق الملكية الفكرية فى اطار المنظمة ووفقا لنظامها أى بالمشاورات ثم بالمصالحة ، واذا لم تتم فيعرض الموضوع على هيئة تحكيم التى تشكل من ثلاثة اعضاء للنظر فى المخالفات التى تقع من احد الاطراف ويجوز استئناف الحكم الصادر من

هيئة التحكيم ، والقرار الصادر منها ملزم للاطراف المعنيه

٨ - تقوم الدول المتقدمة بتنفيذ الاتفاقية خلال عام من بدء سريانها أى فى أول يناير ١٩٩٥ ، اما الدول النامية فان تكون ملزمة بتطبيق احكام هذا الاتفاق (عدا شرط المعاملة الوطنية وشرط الدولة الاكثر رعاية) قبل مرور خمس سنوات سريانه حتى يتيح لها مواءمة ظروفها طبقا لمقتضيات هذا الاتفاق

٩ - اعطت الاتفاقية للدول النامية الحق فى الحصول على خمس سنوات بالاضافة الى الخمس سنوات الاولى بإجمالى قدره (١٠) سنوات قبل الالتزام بتوفير براءات الاختراع على اساس المنتج فيما يتعلق بالاختراعات الكيميائية الخاصة بالاغذية والعقاقير الطبية والمركبات الصيدلية

١٠- التزام الدول المتقدمة بتقديم مساعدة فنيه ومالية للدول النامية عند طلبها ذلك - فى مجال اعداد وتطبيق التشريعات الوطنية وانشاء وتدعيم الاجهزة الوطنية القائمة .

٢/٧ - بنود اتفاقية التجارة المرتبطة بالملكية الفكرية :

اولا : بالنسبة لحق المؤلف :

ومن اهم الاحكام المستحدثة بشأنه - هو الاشارة الى عدم تعارض الاتفاق مع الاتفاقيات الدولية القائمة فى هذا المجال ، ومن أبرزها معاهدة برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية وقد اعتبرت برامج الحاسب الآلى من المصنفات الأدبية فى مفهوم اتفاقية برن وتمتع المؤلفين بحقوق استئثارية فى مجال ايجار المصنفات وحق الدول فى وضع تدابير لمنع وقوع الانتهاكات لعدم تسرب المصنفات المخالفة الى الأسواق . واخيرا حق الدول الأعضاء فى وضع احكام لكفالة فاعلية حقوق الملكية الفكرية شريطة ان تكون عادلة ومناسبة والا تتسم بالتعقيد ولكن بسهولة الاجراءات ومرونتها

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٠ ابريل ١٩٩٥

ثانيا : بالنسبة لبراءات الاختراع :

فمن أهم ما ورد بالاتفاق بشأنه ما يلى

- تمنح براءات الاختراع لأى اختراع يتعلق بانتاج أو طريقة صنع فى كل المجالات التكنولوجية اذا ما كان جديدا ويشتمل على خطوة ابتكارية قابلة للتطبيق الصناعى . وهذا على خلاف ما هو معمول به فى مصر حاليا وفقا لقانون براءات الاختراع الذى لا يسمح بأسباغ الحماية على اختراع المنتجات التى ترتبط بصحة وغذاء الانسان والحيوان وأن الحماية تنصرف فقط الى طريقة صنع هذه المنتجات ، وسوف يترتب على النص المستحدث فى الاتفاق أن يحرم البحث والتطوير فى مصر من فرصة البحث والدراسة للتوصل الى طريقة لصنع نفس المنتج .

هذا بالاضافة الى أن أضفاء الحماية على الاختراعات المتعلقة بالمنتجات الخاصة بالمستحضرات الصيدلية والكيماويات الدوائية ، والكيماويات [illegible] والزراعية والثروة الحيوانية ، من شأنه أن يخلق حقوقا احتكارية لأصحاب هذه الأختراعات فى حين أن بلادنا فى ظروفها الراهنة ، تستخدم هذه المنتجات حيث انها تشكل منفعة عامة لصحة الجمهور

وليس أمامنا فى هذه الحالة الا استقدام هذه التكنولوجيا عن طريق عقود تراخيص لأستخدامها فى الانتاج فى مصر ، مع ما يكلفنا ذلك من اعباء مالية باهظة لاحتكار هؤلاء المخترعين لانتاجهم الذى لا غنى عنه .

- تمنح الحماية لاصحاب الاختراعات دون تمييز بسبب مكان الاختراع أو مجال التكنولوجيا وسواء كان المنتج مستوردا أو محليا .
- لا يطبق الاتفاق على الاجراءات الخاصة بحماية النظام العام أو الاداب وحماية صحة الانسان والحيوان أو حياة وصحة النبات ، أو لتجنب اضرار بالغة للبيئة وذلك كله اذا ما نصت على ذلك التشريعات الوطنية .

وتعطى براءة الاختراع لمالكها الحقوق الاستئثارية الآتية :

اذا كان موضوع الاختراع انتاج سلعه فله ان يمنع الغير الذى لم يحصل على موافقته ، من تصنيع ، أو استعمال ، أو عرض للبيع أو البيع أو استيراد هذه السلعه وله نفس الحق اذا كان موضوع البراءة طريقة صنع سلعة

- لمالك البراءة الحق فى التنازل عن ملكيتها للغير ، كما تنتقل البراءة بالميراث ، كما له استغلالها عن طريق عقود التراخيص
- فى حالة الترخيص باستغلال اختراع من جانب الحكومة أو استغلاله بدون موافقة مالكه من جانب الغير المرخص له بذلك من الحكومة ، يجب ان يسبقه مفاوضات مع مالك البراءة للحصول على الترخيص بشروط تجارية معقولة ثم يثبت بعد ذلك ان هذه المفاوضات لم تحقق نجاحا خلال فترة مناسبة . والترخيص الاجبارى هنا محدد بالغرض الذى صدر من اجله وهى الاغراض العامة أو لمنع الاحتكار ، مع مراعاة حق المخترع فى اقتضاء تعويض عادل .
- مدة حماية براءات الاختراع عشرون عاما من تاريخ تقديم الطلب لكل مجالات الاختراعات وهذا على عكس الحال المعمول به حاليا فى مصر حيث يفرق قانون براءات الاختراع رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بين مدة الحماية للاختراعات المتعلقة بطريقة صنع الاغذية والعقاقير الطبية والمركبات الصيدلية فجعلها عشر سنوات من تاريخ تقديم الطلب ولا تجدد بعد انتهائها ، أما بالنسبة للاختراعات الأخرى فمدة حمايتها خمس عشرة سنة قابلة للتجديد لخمس سنوات أخرى بشروط خاصة .
- بعد ذلك حددت الاتفاقية أحكام تنفيذ الاتفاق الخاص بالملكية الفكرية ومن همها ان الدول الاعضاء تتكاتف فى وضع الاجراءات الفعالة ضد الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية المنصوص عليها فى هذا الاتفاق بما يضمن حقوق صحابها أمام اعتداءات الآخرين على أن لا تكون تلك الاجراءات عائقا أمام لتجارة المشروعة
- من لحقه اضرار من جراء الاعتداء على حقوقه الحق فى اقتضاء التعويض لمناسب حتى ولو كان المعتدى يجهل اعتداءه على حقوق الغير بالاضافة الى ذلك فللقضاء ان يأمر بسحب السلع المعتدى عليها من التداول بل واتلافها اذا

ما اقتضى الامر ما دام ان ذلك غير مخالف للدستور ، ولها كذلك ان تمنع دخولها من منافذ التجارة لمنع التمادى فى الاعتداء على حقوق الغير وبالنسبة للعلامات التجارية فقد يكون نزع العلامة المقلدة غير كاف ولابد من منع دخول السلعه من منافذ التجارة .

للسلطات القضائية فى دول الاتفاق اتخاذ الاجراءات التحفظية الآتية :

فيما يتعلق بالاعتداء على حقوق الملكية الفكرية :

١ - منع دخول السلع فى منافذ التجارة .

٢ - الحفاظ على دليل اثبات الاعتداء .

٣ - الغاء هذه الاجراءات اذا ثبت عدم صحة الادعاء مع حق المدعى عليه فى التعويض .

ثم جاءت الاتفاقية بحكم هام وهو حق الدول الاعضاء فى ايقاف اطلاق السلع من منافذها بناء على طلب صاحب الحق ووفقا للمستندات المقدمة منه باثبات ان السلع مقلدة . ويطبق هذا الاجراء بالنسبة للسلع أو المؤلفات المصدرة أو المستوردة . وعلى ان يقدم الطالب ضمان وتأمين تحدده السلطات المختصة حتى تمنع اساءة استعمال الحق .

٧ / ٣ - الآثار المترتبة على اتفاقية التجارة المرتبطة بالملكية الفكرية :

- ليس شك فى ان الاتفاق الجديد الخاص بالجوانب التجارية للملكية الفكرية فى اطار الجات أو فى اطار المنظمة العالمية للتجارة قد اتى باحكام جديدة تفصيلية تعتبر اضافة الى ما كان قائما من اتفاقات دولية خاصة بالملكية الفكرية وحمايتها .
- ومن الواضح ان الاتفاقية فى صياغة نصوصها تضع قواعد لعلاقات دولية فى المجالات التى نظمتها تسرى على كل الدول اعضاء المنظمة الموقعه علىالاتفاقية المتقدمة منها والناميه ، وهى بهذه المثابة قد وضعت عبئا كبيرا على الدول الاخيرة وهى الدول النامية وهنا يأتى التساؤل هل تستطيع الدول

النامية ان تواجه هذه المنافسة من جانب الدول الصناعية المتقدمة ؟

- لقد عالجت الاتفاقية هذا الموقف فى جزئية خاصة بمواعيد سريان الاتفاق فاعطت الدول النامية مهلة خمس سنوات من بدء سريان الاتفاقية عام ١٩٩٥ حتى تستطيع خلال تلك المهلة ان تهيىء اجهزتها الادارية والفنية لتنفيذ الاتفاق ، كما اعطتها مهلة خمس سنوات اخرى لحماية المنتج فى الاختراعات الكيميائية المتعلقة بالاغذية والعقاقير الطبية والمركبات الصيدلية مع ملاحظة ان شرطى المعاملة الوطنية والدولة الاكثر رعاية لا تخضع لتلك المدد
- لسوف يكون لهذا الاتفاق نتائج ايجابية واثار سلبية على الدول النامية والمطلوب الان هو تعظيم الايجابيات وتقليص السلبيات حتى تقلل الخسائر المتوقعه فمن ناحية سوف يؤدى الاتفاق الى رفع مستويات الحماية المقررة للملكية الفكرية فى مجال حق المؤلف والحقوق المرتبطة به ، وبالنسبة لمصر سوف يحقق مزايا اضافية لها فى مجال الاعمال الادبية والمؤلفات والكتب اضافة الى الاعمال الفنية الممثلة فى الشرائط والاسطوانات وافلام السينما والفيديو والتليفزيون ، والتى تنتهك حقوق مؤلفيها فى كثير من انحاء العالم دون ان يكون هناك وسيلة حماية لها . بالاضافة الى ذلك فان الاتفاقية تنص على استمرار الاستفادة من المزايا التى تضمنها ملحق اتفاقية برن لحماية المصنفات الادبية والفنية فيما يتعلق بالاحكام الخاصة المقررة للدول النامية .
- سوف يكون من حق الدول النامية ان تفرض نظاما لضبط الاسعار بالنسبة للدواء فى اطار حقها فى حماية الصحة العامة .
- حق الدول النامية كذلك فى تطبيق نظام الترخيص الاجبارى اذا ما تعسف صاحب البراءة فى استخدام الحقوق المخولة له أو مارس اجراءات غير تنافسية .
- توفير حماية للدول النامية فى مواجهة الدول المتقدمة حيث سوف تلتزم هذه الدول الاخيرة بالاحكام والقواعد الخاصة بالمنظمة الجديدة التى تتسم بوضوح نصوصها وتنظيمها لفض المنازعات تنظيما محددا مما يحد من سلطة هذه الدول فى استخدام تشريعاتها المحلية كوسيلة للضغط على الدول النامية
- توفير الشروط الاساسية لحماية حقوق الملكية الفكرية يسهم الى حد كبير فى

جذب الاستثمار الاجنبى ونقل التكنولوجيات الحديثة المصاحبة لها .

- تحفيز الدول النامية لوضع نظام رقابى محكم لوارداتها وتحديد اسعار منتجاتها حماية للمستهلك المحلى .
- دفع اجهزة البحث العلمى والجامعات وجهات الانتاج فى الدول النامية عن طريق تدعيمها لارساء قاعدة وطنية تكنولوجية تغنى عن جزء كبير من الاستيراد من الخارج .
- البدء فى اعداد الفنيين الوطنيين من القانونيين القادرين على متابعة الخصومات القضائية امام درجات التحكيم المنصوص عليها ضمن احكام نظام المنظمة العالمية للتجارة .

٤/٧ - القيود الجديدة التى تفرضها الاتفاقية والآثار السلبية التى تترتب عن هذه القيود ومنها :

- اتساع نطاق التكنولوجيا التى يستوجب حمايتها .

ومنها حماية المنتجات وطرق الانتاج مى كل مجالات التكنولوجيا واسباغ الحماية على اختراعات المنتجات الكيميائية الدوائية والمستحضرات الصيدلية والكيماويات الغذائية والزراعية والثروة الحيوانية والتى كان لاتحمى فى القانون الحالى ١٣٢ لسنة ١٩٤٩.

- امتداد فترة الحماية الممنوحه للتكنولوجيا .

وهى زيادة فترة الحماية الى ٢٠ سنة لبراءات الاختراع وكانت فى القانون الحالى ١٥ سنة لكل أنواع البراءات ، ١٠ سنوات فقط لطرق الصنع للمنتجات الكيميائية الدوائية والكيميائية الغذائية والزراعية .

- احتكار صاحب البراءة لحقوق استيراد المنتجات .

وهذا يقيد الحرية فى استيراد المنتج موضوع الحماية من أى مصدر خارجى والرادع الوحيد الذى يمكن أن يمنع من وقوع هذه الاضرار هو أن ينص قانون البراءات الاختراع الجديد على حقوق الاطراف المحلية للاستفادة من الاختراع بتشغيله من خلال الاستخدام أو التطبيق فى الانتاج بما يعرف عادة باسم الترخيص الاجبارى وبما يتفق مع الاتفاقية (المادة ٣١) .

- حماية المنتجات التى يحصل عليها باستخدام طريقة الانتاج المحمية .
وذلك بمنح مالك براءة الاختراع التى تغطى طريقة انتاج حقا احتكاريا للعرض للبيع والبيع أيضا وكذلك استيراد المنتج الذى يكون الحصول علية بطريق مباشر نتيجة تطبيق طريقة الانتاج موضوع الحماية .
وذلك لايمنع من الاستيراد الموازى لسلع حقيقية أخرى لا تتعارض مع المتطلبات الاخرى المنصوص عليها فى اتفاقيات الجات ويفيد هذا الاستيراد الموازى فى خفض الاسعار وحفز اصحاب البراءات على تشغيل اختراعاتهم فى الصناعة فى مصر .
- توسيع نطاق الحقوق التى تتوفر لصاحب براءة الاختراع .
وذلك بمنح حقوق الحماية لأصحاب براءات الاختراع دون تمييز مكان الاختراع أو موضوع التكنولوجيا وما اذا كانت المنتجات مستوردة أو منتجة محليا .
وهذا يفتح باب الحماية (داخل مصر وخارجها) امام كل المخترعين . ومما يخدم الصناعة الوطنية فى مواجهة هذا القيد هو استخدام فترة السماح المنصوص عليها فى الاتفاقية (المادة ٦٥) لفترة خمسة سنوات وخمس سنوات اضافية للمنتجات التى لم تكن تحمى فى القانون الحالى ١٣٢ لسنة ٤٩ لاتاحة الفرص لمؤسسات البحث والتطوير لتغيير سياستها وتنظيماتها لمواجهة هذا القيد .

٨ ـ **المنظمات الدولية ذات الصلة بالملكية الفكرية :**

لقد اصبح للملكية الفكرية الان منظمتان عالميتان تهتمان بالجوانب المتعلق بها حيث ان المنظمة العالمية للتجارة تهتم بالجوانب التجارية فيما يتعلق بالانتاج والتصدير والاستيراد ونقل التكنولوجيا واجراءات الحماية والعقوبات المترتبة على انتهاك تلك الحقوق .

ولم يغفل اتفاق الجات الاخير التأكيد على الالتزام بالاحكام الواردة بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية القائمة فى مجال الملكية الفكرية مثل اتفاق برن لحماية المصنفات الادبية والفنية ، واتفاق باريس للملكية الصناعية وغيرها .

كما عبر الاتفاق عن التنسيق بين المنظمة العالمية للتجارة (WTO) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) لوضع اسس التعاون بين مجلس التجارة لحقوق الملكية الفكرية المنبثق عن WTO وبين WIPO ، لمساعدة الدول الاعضاء فى تنفيذ التزاماتها المترتبة على هذا الاتفاق وكذلك مساعداتها فى تسوية المنازعات واجراءاتها .

والواقع ان WIPO كان لها السبق من الناحية التاريخية فى دعم حماية الملكية الفكرية فى كل انحاء العالم وذلك بتشجيع ابرام المعاهدات الدولية الجديدة فى هذا المجال ، وتحديث التشريعات الوطنية وتقديم المساعدة للبلدان النامية وتجميع المعلومات ونشرها ، وتأدية الخدمات التى تيسر حماية الاختراعات والعلامات والرسوم والنماذج الصناعية اذا كانت هذه الحماية مطلوبة فى عدة بلدان .

كما جمعت المنظمة تحت لوائها الاتحادات الدولية لافرع الملكية الفكرية وذلك بمكتبها الدولى فى جنيف وهو يعتبر الامانه العامه للوايبو مع ملاحظة ان اليونسكو يشرف على ادارة الاتفاقية العالمية لحق المؤلف والحقوق المشابهة .

واخيرا فان الويبو مسئولة عن اتخاذ التدابير المناسبة طبقا لوثيقتها الاساسية وللمعاهدات والاتفاقات التى تشرف على اداراتها من اجل تشجيع النشاط الفكرى الخلاق وتيسير نقل التكنولوجيا المرتبطة بالملكية الصناعية الى البلدان النامية بغية دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، كل ذلك مع مراعاة ميثاق الامم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة .

ومن ذلك يتبين ان هناك حدودا فاصلة بين اختصاص كل من المنظمتين فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية فاهتمام WTO ينصب على تدفق التجارة وحرية تداولها وتدعيم حمايتها باجراءات مفصلة تحكمية لمنع المنافسة

غير المشروعة وحماية اصحاب الحقوق من خلال اتفاق دولى ينظم التجارة ، اما WIPO فهى تنظم حقوق الملكية الفكرية من حيث هى نتاج الذهن والفكر ، وتشجيع الدول على وضع قواعد وسن تشريعات لاضفاء الحماية عليها فى شتى مجالاتها كما تشرف على تنفيذ الاتفاقات الدوليه المتعددة فى هذا الشأن .

هذه هى أهم الجوانب التجارية المتعلقة بالملكية الفكرية التى وردت باتفاقية الجات الأخيرة وخاصة ما يتعلق بها ببراءات الاختراع والتى هى من أهم وأبرز عناصر الملكية الصناعية بما تمثله من أهمية بالنسبة لنقل وتطوير التكنولوجيا وصلتها الوثيقة بالصناعة التى تقدم عليها تقدم الامم وازدهارها . ويشهد المجتمع الدولى المعاصر فى الوقت الحاضر تغيرات كبرى يواجه بسببها مجموعة من التحديات والفرص التى تفضى الى خلق نظام عالمى جديد يستند فى المقام الأول الى ما تمتلكه الدول من اسباب العلم والتكنولوجيا ويؤدى ذلك الى تعاظم قوة وسائل الانتاج للسلع والخدمات وما يتبعه من تكريس الاحتكارات الصناعية وخلق مناطق للتفرد التجارى والثقافى - كل هذا مما يلقى عبئا علينا فى مصر يجب ان نستعد له من الآن ونعطيه الاولوية فى التفكير والتخطيط والتنفيذ حتى نعظم من ايجابيات اتفاق الجات ونقلل ما امكن من سلبياتها علينا وبذلك نكون قد واجهنا المتغيرات الاقتصادية العالمية بفكر مستنير وعزيمة قوية يعود بالنفع والخير على بلدنا العزيز .

المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ ابريل ١٩٩٥

الخلاصة

مجال حقوق الملكية الفكرية هو أحد المجالات الجديدة التى سعت الولايات المتحدة الامريكية ومعها الدول المتقدمة إلى ربطها بسبل التجارة الدولية ، وجعلها جزءا لايتجزأ من النظام التجارى الدولى الجديد . وقدنجحت فى ذلك نجاحا كبيرا يفوق ما كان متصورا قبل بدء مفاوضات أورجواى . إذ جاءت النتائج والالتزامات ممثلة فى هذا الاتفاق أوسع وأكثر كثافة مما كانت هذه الحقوق رغم وجود المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) ووجود عدة اتفاقيات لحماية الملكية الأدبية والفنية (برن) والملكية الصناعية (باريس) والدوائر المتكاملة (واشنطن) . إلا أنها جميعا افتقرت إلى قوة الالزام والردع مثلها كمثل باقى قواعد القانون الدولى . . وقد استهدف اتفاق اورجواى تحقيق هذه الحماية وهذا الالزام .

ومن أهم ملامح الاتفاق أنه أخذ شكل اتفاقية شاملة لبراءات الاختراع ، وحقوق الطبع ، وحقوق الاداء العلنى ، والعلامات التجارية ، والجغرافية ، والتصميمات الصناعية ، وتصميمات رقائق السيلكون الخاصة بالحاسبات الآلية، والاسرار التجارية . وقد تضمن وضع معايير دولية للحماية والمتطلبات اللازمة للتنفيذ الفعال . وكذلك فقد تم اقرار ذلك دون اخلال بحق الدولة فى حماية الصحة العامة ، وتطبيق نظام الترخيص الاجبارى فى حالة تعسف صاحب الحق فى استخدامه أو عند ممارسته لحقه باجراءات غير تنافسية فى مجال الدواء . وأيضا عدم التمييز بين الوطنى والأجنبى فى حماية هذه الحقوق داخل الدولة . وهى جميعا تنبع من الاتفاقيات القائمة فى هذا المجال مع وضع ضمانات تكفل الحماية .

وضمان حقوق الملكية الفكرية المصرية أمر تستفيد منه فى المجال العربى ودول المهجر أما عن التزامات مصر فهى كدولة نامية تتمتع بتأجيلها لفترة خمس سنوات لحق المؤلف وما يرتبط به من حقوق وخمس - عشرة سنوات بالنسبة لبراءات الاختراع .

ويلاحظ بالنسبة لبراءات الاختراع الكيميائية فى الأدوية أن الأدوية الاساسية (وعددها ٢٧٥ دواء) طبقا لتصنيف منظمة الصحة العالمية (WHO) ستصبح جميعا مع نهاية مدة العشرة سنوات من الملك العام . ومن ثم فلا يوجد أى التزام بمنحها براءة اختراع . أما بالنسبة للأدوية الجديدة بعد سريان الاتفاق فلن تحصل على الحماية فى مصر إلا بعد مدة العشرة سنوات (أى بعد سنة ٢٠٠٥) وللفترة المكملة فقط لمدة الحماية بدءا من تاريخ تسجيلها .

المصدر : الأهرام الاقتصادي
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٧ ابريل ١٩٩٥

من شرفة الصحافة

الجات.. والجنة الموعودة

● شهدت ساحتا مجلسى الشعب والشورى طوال الأسابيع الأربعة الماضية مناقشات واسعة حول انضمام مصر الى الاتفاقية الدولية لتجارة السلع والخدمات، المعروفة باسم «الجات».. وقد كشف النقاش عن وجودرأيين متعارضين حول هذه الاتفاقية، أحدهما يمثله التيار الاشتراكى والآخر يعبر عنه رجال الأعمال أو رأس المال.

● فالتيار الاشتراكى يتولى الدفاع فيه ممثلو العمال والفلاحين، وهم يركزون على المعارضة لاتفاقية «الجات» لأنهم يرونها بابا واسعا تدخل منه رياح عاتية تطيح بالمكاسب الاشتراكية التى تحققت لهم وتحد من سيطرتهم على وسائل الانتاج، وهم يستندون فى دفاعهم هذا الى ان «الجات» ستقضى على نظام الحصص التجارية التى هى الضمانة الأساسية للتصدير فى ظل النظم الاشتراكية، كما ان «الجات» ستؤدى إلى إغراق الأسواق المحلية بالسلع المنافسة من دول أكثر تقدما وغنى، وهو الأمر الذى يهدد الصناعة الوطنية فى عقر دارها ويوقف نموها بما يعنى تفشى البطالة تلك التى تهدد الاستقرار الاجتماعى فى الدول النامية بالذات، ومصر واحدة منها لن تكون بمنأى عن هذا التأثر السلبى للجات، ولا يتحمس أصحاب هذا الرأى كثيرا لدخول مصر فى نظام الجات، وان كان ولابد من ذلك فلا مناص - فى رأيهم - من وضع قيود صارمة تحمى الصناعة الوطنية من الإغراق والمنافسة سواء كانت الوسيلة الى ذلك جمركية أو غيرها مما يراه الاقتصاديون كفيلا بتحقيق هذا الهدف!

● أما التيار الرأسمالى فيقوده رجال الأعمال وأساتذة الاقتصاد والتجارة، وهم متحمسون جدا للجات، ويرحبون بها أبلغ ترحيب، ويرون فيها الجنة الموعودة للدول النامية، لأنها ستفتح أمام الانتاج الوليد بهذه الدول فرصة ذهبية للاستفادة بالأسواق والتقدم العلمى والتكنولوجى فى الدول الغنية التى سيتركز نشاطها فى انتاج الآلات الصناعية الكبرى والتكنولوجيا المراقبة، وهو ما يعنى ان سوق انتاج السلع الاستهلاكية والصغيرة سيتركز فى الدول النامية، وهو أنسب مجال لها يمكن أن تتحرك فيه، كما ان الجات - فى رأى هؤلاء أيضا - تأتى لتستحث الدول النامية على تنشيط جهودها الانتاجية سواء من حيث الكم أو الكيف ومحاولة خفض التكلفة لتكون قادرة على مواجهة المنافسة والإغراق فى الأسواق المحلية والخارجية، أى ان الجات ستكون سوقا عالمية للتنافس على تقديم أجود السلع وأقلها سعرا وهو أمر فى صالح المستهلك أولا وأخيرا، كما انها تعد بمثابة تكثيف للنشاط الانتاجى زراعيا وصناعيا وهو ما يعنى توفير المزيد من فرص العمل فى الدول النامية بالذات والتى تعانى من أزمة بطالة طاحنة فيها !

● وأيما كان الرأى فى هذا الشأن، فإنه من الأفضل الاستفادة من أحسن ما فيهما، وبما يتناسب مع ظروفنا

المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ ابريل ١٩٩٥

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بحيث لا نتخلف عن التفاعل والتجاوب مع الحركة الاقتصادية العالمية، فاتفاقية «الجات» مثل أى شىء فى هذه الحياة فيها الجيد والسيىء ، والأمر يتوقف على الانسان نفسه ومدى فهمه وحنكته فى تحقيق الاستفادة التى تعود عليه بالخير وتحقق له المنفعة، فإن كان التنافس خيرا لزيادة الانتاج وتحسينه، فلا أعتقد ان من بيننا من لا يريد ذلك، وان كان فى الحماية للانتاج الوطنى سواء بالاجراءات الجمركية أو غيرها ضرورة لنا فالاتفاقية لا تمنع من ذلك، بل انها تعطى المتضرر حق طلب التعويض عن الضرر الذى يلحق بانتاجه الوطنى من جراء تطبيق هذه الاتفاقية عليه، فالمهم إذن هو اليقظة والانتباه وحسن التعامل والأداء الاقتصادى المتميز الذى يؤدى الى انتاج سلعة مصرية جيدة قادرة على التواجد والمنافسة وجذب المستهلك لشرائها، ومن سنن الحياة ان البناء دائما يكون للأصلح والأجود، وفى الاقتصاد سعرا وقيمة !!

مصر والجات:

من فاتورة الغذاء إلى تنظيم الجهاز الحكومي!



د. جودة عبد الخالق
الأستاذ بكلية الاقتصاد . جامعة القاهرة

استمرت الجولة الثامنة للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف (المعروفة بجولة اورجواى) قرابة سبع سنوات وانتهت فى منتصف ديسمبر ١٩٩٣، وهو الموعد الذى حدده الكونجرس للادارة الامريكية لانهاء المفاوضات. ويعتبر توقيع وزراء الدول المشاركة فى المفاوضات على الاعلان النهائى فى منتصف ابريل ١٩٩٤ بمدينة مراكش بالمملكة المغربية ايذانا ببداية مرحلة جديدة فى العلاقات الاقتصادية الدولية. انه بلا جدال اهم تطور على صعيد النظام الاقتصادى الدولى بعد توقيع اتفاقية بريتون وودز منذ نصف قرن.

لقد شمل الاتفاق النهائى عدة امور على النحو الذى سنوضحه لاحقا فى هذه الدراسة، ولكننا نشير فى البداية الى ان من أهم ما تضمنه الاتفاق انشاء منظمة التجارة العالمية (WTO)، وهى كيان تاخر ظهوره نصف قرن منذ فشلت الدول التجارية الكبرى فى الاتفاق على اقامة منظمة التجارة الدولية (ITO) عام ١٩٤٤.

وتهدف هذه الدراسة الى استشراف الافاق الجديدة التي يفتحها اتفاق جولة اورجواى، والى استطلاع مجالات التحرك الواجبة و / أو الممكنة من وجهة نظر مصر في ظل هذا الاتفاق ويتطلب ذلك بالطبع الاحاطة بالعناصر الرئيسية للاتفاق، خصوصا وان الجدل قد ثار حوله سواء في الداخل او في الخارج ولكن قبل ان نفعل ذلك، نرى من الضروري الاشارة الى الخلفية التي ادت الى ظهور اتفاق جولة اورجواى في هذه المرحلة

وعلى ذلك فان هيكل دراستنا هذه سيكون على النحو التالي

بعد المقدمة نعرض في القسم الثاني للخلفية التي شكلت عوامل ظهور اتفاق جولة اورجواى وفي القسم الثالث نتناول بايجاز اهم عناصر هذا الاتفاق وفي القسم الرابع نناقش دلالات الاتفاق بالنسبة لمصر

وفي القسم الاخير يعرض لما يمكن و / أو ينبغي عمله

وجدير بنا الآن ان نسأل فما هي الاجراءات التي اتخذتها مصر لتقليل الاضرار وتعظيم المنافع المترتبة على الاتفاقية؟

ان السؤال المطروح هنا سؤال محوري في تقديرنا، بعد ان لاحظنا وجود اتجاه على المستوى الرسمي يهون من شأن الاتفاق بحجة ان مصر قد ارتضت بشروط اكثر صعوبة مما يتضمنه الاتفاق في إطار التزاماتها ازاء مؤسسات بريتون وودز (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) طبقا للبرنامج المسمى «برنامج الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي». كما اننا نحذر في نفس الوقت من نزعة رسمية واضحة بطلب المزيد من المعونات بمناسبة الاستعداد لمواجهة اثار هذا الاتفاق

في تقديرنا ان الامر جد خطير، وان التحديات التي بدأت تواجه مصر مع دخول اتفاق جولة اورجواى حيز التنفيذ اعتبارا من اول عام ١٩٩٥، يفرض علينا التبصر الشديد، وبحث كل الخيارات المتاحة، واتخاذ كافة التدابير اللازمة لصيانة الامن القومي وتحقيق المصلحة الوطنية

عوامل الجات

رغم ان جولة اورجواى هي الحلقة الثامنة في سلسلة جولات المفاوضات التجارية متعددة الاطراف في اطار الجات، الا ان من الاهمية بمكان ان نتأمل العوامل التي شكلت اساس هذه الجولة ونتائجها ويمكن بصفة خاصة الاشارة الى العوامل الاتية

■ استمرار حالة الكساد في الدول الصناعية الكبرى والتي ظهرت منذ منتصف السبعينيات، دون ان يلوح في الافق امكانية الخروج منها باتباع سياسات داخلية فعالة هذا جعل القوى التجارية الكبرى، وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية، تسعى لفتح الاسواق الخارجية كمخرج من حالة الكساد التي طالت

*** هذه الدراسة ليست بحثا في الجات ١٩٩٤، ولكنها اطلالة على الابعاد الاستراتيجية لهذا الاتفاق لتلمس افضل الطرق للتعامل معه.**

■ ظهور بوادر على انقضاء مرحلة الحرب الباردة، وما يستتبعه ذلك من ضرورة تحويل الموارد الموظفة فى الصناعات العسكرية الى الاستخدامات المدنية . ومع استحكام ازمة تصريف الانتاج فى الداخل بسبب امتداد حالة الكساد، يصبح الوصول الى الاسواق الخارجية امرا ضروريا فى مثل هذه الظروف

■ تزايد لجوء العديد من الدول الى اساليب مستحدثة للحماية التجارية، بالذات اقامة الحواجز غير الجمركية (non ` tariff barriers) والتى اصبحت محظورة طبقا لقواعد الجات

■ ازدياد اهمية التجارة الدولية فى الخدمات ونموها بمعدل يصل الى حوالى ضعف معدل نمو التجارة الدولية فى السلع وطبقا لاحدث الارقام المتاحة اصبح نصيب تجارة الخدمات حوالى ثلث حجم التجارة العالمية بعد ان كان لايتجاوز ١٥٪ منذ سنوات قليلة . هذا جعل الدول المنتجة والمصدرة للخدمات على نطاق واسع وفى طليعتها الولايات المتحدة تصر على ان تكون تجارة الخدمات من المجالات الجديدة لتحرير التجارة الدولية فى اطار الجات

■ بروز اهمية عدد من الدول حديثة التصنيع فى شرق اسيا وامريكا اللاتينية كمصدر للسلع الصناعية التقليدية جعل مجموعة الدول الصناعية المتقدمة تطالب بوضع نظام جديد لتجارة الخدمات، ولاحكام الرقابة على تبادل حقوق الملكية الفكرية

■ تعاظم دور الشركات الدولية النشاط وقيام هذه الشركات بالجزء الاكبر من الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى الوقت الذى زادت فيه حاجة الدول النامية لهذه الاستثمارات لتمويل المشروعات الاستثمارية بعد تفاقم ازمة المديونية الخارجية

تلك باختصار هى العوامل التى شكلت خلفية للجولة الثامنة من المفاوضات التجارية متعددة الاطراف، والمعروفة بجولة اورجواى والتى بدأت باعلان بونتادل استه عام ١٩٨٦ واستمرت حتى منتصف ديسمبر ١٩٩٣ مسجلة بذلك اطول فترة مفاوضات فى تاريخ جولات الجات على الاطلاق

عناصر اساسية

تتضمن الوثيقة النهائية التى صدرت فى ختام جولة اورجواى، والتى تم التوقيع عليها فى مؤتمر الوزارى للجات فى مدينة مراكش فى ١٩٩٤/٤/١٥، العديد من الاتفاقات التى تغطى المجالات المتعلقة للتجارة الدولية التى حددها اعلان بونتادل استه (Ponte del Este) عام ١٩٨٦ واهم هذه المجالات

الزراعة، المنسوجات والملابس، الوقاية، مكافحة الاغراق، الاعانات والاجراءات المضادة، اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، تراخيص الاستيراد، تقييم الجمارك، فحص ما قبل الشحن، قواعد المنشأ، الحواجز الفنية للتجارة، الخدمات، حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، تسوية المنازعات، منظمة التجارة العالمية، الية مراجعة السياسة التجارية، تفسير

مواد الجات. والمشتروات الحكومية

وبعد التوقيع على البيان الختامي لجولة اورجواى في الاجتماع الوزارى بمدينة مراكش في شهر ابريل ١٩٩٤، أصبحت اتفاقيات جولة اورجواى سارية المفعول اعتبارا من اول يناير الماضي، بعد التصديق عليها من برلمانات الدول التي شاركت في المفاوضات

والمجالات التي تمثل اهمية خاصة لمصر هي الزراعة، المنسوجات والملابس، مكافحة الاغراق، اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، هذا فضلا عن تاثير الالتزام بفتح الاسواق على الصناعة المصرية

أ ـ الزراعة: تتضمن الاتفاقية الخاصة بالزراعة اربعة عناصر.

- اتفاقية اساسية لوجود الأسواق أو فتحها
- ملحق عن الاجراءات والاليات
- قرار بخصوص اجراءات الصحة والوقاية
- اعلان باجراءات لمساعدة الدول النامية المستوردة للغذاء

ولوج الاسواق للسلع الزراعية يتضمن تحرير التجارة الزراعية من خلال تحويل القيود غير الجمركية مثل حظر الاستيراد وحصص الاستيراد الى تعريفة جمركية معادلة، وهذه العملية معروفة باسم تعريفة الحواجز غير الجمركية، وبالاضافة الى التعريفة هناك ايضا تخفيض الحواجز الجمركية جميعا، شاملة الحواجز التعريفية والرسوم الجمركية القائمة في فترة اساس بنسبة ٣٦٪ خلال ٦ سنوات للدول المتقدمة وبنسبة ٢٤٪ للدول النامية، تخفيض دعم المنتجين مع التمييز بين نوعين من سياسات الدعم وهما اولا السياسات التي تؤدي الى تشويه التجارة وتسمى السياسات الصفراء ومن امثلتها اعانات المزارعين، وهذه يجرى تخفيضها من مستوى اساس معين بنسبة ٢٠٪. وثانيا السياسات التي لاتؤدي الى تشويه التجارة وتسمى السياسات الخضراء، مثل دعم الدولة لعملية البحث والتطوير، وهذه لايلتزم الاعضاء بتخفيضها

تم تخفيض دعم الصادرات الزراعية، بحيث تم تقليل اعتمادات دعم الصادرات في الموازنة العامة للدولة بنسبة ٣٦٪، وتقليل الكميات المصدرة في اطار دعم التصدير بنسبة ٢١٪، ابتداء من مستوى اساس معين للفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠.

وتسرى هذه التخفيضات على سلع زراعية معينة هي القمح، ودقيق القمح، الحبوب الخشنة، الزيوت النباتية، الالبان المجففة والسكر... الخ

وهذا من المجالات الهامة لتأثير اتفاق الجات الاخير على مصر، باعتبارها من الدول المستوردة الصافية للغذاء، فقد بلغت الواردات الغذائية لمصر عام ١٩٩٢ حوالي ١٢٤٠ مليون دولار (حوالي ٤٠٠٠ مليون جنيه) موزعة كالتالي:

القمح والدقيق ٧٧٥ مليونا الذرة ١٨٢ مليونا اللحوم المبردة والمجمدة ١٢٢ مليونا الالبان ومنتجاتها ١٦١ مليونا.

ونتيجة تخفيض دعم المنتجين ودعم الصادرات للسلع الزراعية لابد ان ترتفع فاتورة واردات الغذاء لمصر. والسؤال هو بكم سيكون الارتفاع؟

والاجابة الدقيقة تحتاج الى دراسة متأصلة. ولكن اذا افترضنا ان الغاء الدعم الزراعي يعني ارتفاع اسعار السلع الغذائية في السوق العالمية بنسبة ٢٥٪ (وهو تقدير متواضع)، ومع بقاء التركيب

المحصولي كما هو في الاجل القصير، وبالتالي استمرار نسبة الاعتماد على واردات الغذاء، فان معنى كل ذلك هو زيادة فاتورة مصر من واردات الغذاء بحوالي ٢٠٠ مليون دولار في المدى القصير

في الجانب الاخر سيتم فتح الاسواق الاوروبية امام الصادرات المصرية من هذه المنتجات. ويقابل هذا فتح السوق المصرية امام الواردات من منتجات مثل القطن والارز .. الخ.

ب ـ المنسوجات والملابس: تحصل اتفاق اورجواي بخصوص المنسوجات والملابس في الالغاء التدريجي للحصص التي تقررت في نطاق ترتيب الالياف المتعددة خلال عشر سنوات، بحيث يتم ادماج تجارة المنسوجات والملابس في الاطار العام للجات اسوة بباقي السلع

وتضع الاتفاقية الية للوقاية (مثل فرض رسوم تعويضية) خلال الفترة الانتقالية لحماية الصناعة المحلية من الضرر الذي ينتج عن الزيادة السريعة وغير المنضبطة للواردات

كما ينص الاتفاق على التزام جميع الدول، متقدمة ونامية على قدم المساواة، بتخفيض التعريفة الجمركية او الغاء القيود غير الجمركية على واردات الملابس والمنسوجات

ومطلوب دراسة مستفيضة لتحديد كيفية الاستفادة من آلية الوقاية خلال فترة السنوات العشر الانتقالية لحماية مايستحق الحماية من هذه الصناعة داخل البلاد

ج ـ مكافحة الاغراق:

يحدد الاتفاق الذي تم التوصل اليه في ختام جولة اورجواي بدرجة اوضح مفهوم الاغراق والاجراءات التي تتخذ لمكافحته وآليات ذلك.

مفهوم الاغراق يقال ان منتجا معينا يغرق السوق المحلية اذا كان سعر التصدير للسلعة يقل عن السعر المقارن ، في ظروف التجارة العادية، للمنتج المثيل الموجه للاستهلاك في البلد المصدر. واذا لم يكن المنتج يوجه للسوق المحلية في البلد المصدر تنص الاتفاقية على معايير للمقارنة بسعر مبني على تكاليف الانتاج مضافا اليها هامشا للربح وتكاليف التوزيع

كما يحدد الاتفاق تعريف الصناعة المحلية، وضرورة اثبات علاقة سببية واضحة بين الواردات المغرقة والضرر للصناعة المحلية، ويتطلب الامر دراسة كافة العوامل الاقتصادية ذات العلاقة في مجال هذه الصناعة.

د ـ اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة: المقصود بها تلك الاجراءات التي تتخذ بشأن تنظيم نشاط الاستثمار الاجنبي والتي تتصل بمجال التجارة الخارجية ومن امثلة هذه الاجراءات متطلبات المحتوى المحلي (Local content requirements) ومتطلبات موازنة التجارة (tradde balancing require-

ments) وتتضمن متطلبات المحتوى المحلي اشتراط حصول المشروع على نسبة معينة من مستلزمات الانتاج من مصادر محلية بدلا من الاستيراد وتعني متطلبات موازنة التجارة تحديد ما يمكن للمشروع استيراده بما يقوم بتصديره من انتاجه

وينص الاتفاق على التزام الاعضاء بالتخلص من مثل هذه الاجراءات على اساس انها اجراءات ضارة بالانسياب الطبيعي والحر للتجارة الدولية وقد تحددت فترة سنتين للدول المتقدمة وخمس سنوات للدول النامية تمتد الى سبع للدول الاقل نموا للتخلص مما هو قائم من ممارسات في هذا الشأن.

هـ ـ **الخدمات:** الاتفاق الخاص بالخدمات، وهو الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس) هو أول اتفاق متعدد الاطراف ملزم قانونا يغطي التجارة والاستثمار في مجال الخدمات كما يتضمن ايضا اساسا قانونيا محددا للمفاوضات المستقبلة بغرض الغاء الحواجز التي تميز ضد مقدمي الخدمات الاجانب وتحول دون ولوجهم السوق المحلية.

وتشمل العناصر الاساسية لاتفاقية الاطار الخاصة بالجاتس مايلي: مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، المعاملة الوطنية (بمعنى معاملة مقدمي الخدمات من الاجانب نفس معاملة الأشخاص الوطنيين)، ولوج الأسواق، الشفافية، التدفق الحر للمدفوعات والتحويلات

وبالاضافة الى العناصر الأساسية المتضمنة في اتفاقية الاطار، هناك ملاحق قطاعية تتناول القضايا المتعلقة بقطاعات الخدمات وأهمها: الخدمات المالية، حركة الأشخاص، خدمات الاتصالات، خدمات النقل البحري

وتعتبر قواعد الاطار والملاحق التزامات محددة فيما يخص ولوج الأسواق والمعاملة الوطنية في قطاعات الخدمات. ويتوجب على كل بلد جدولة تنفيذ هذه الالتزامات من خلال المفاوضات الثنائية

وهناك جدول زمني من جانب كل بلد يحدد نواحي التزامه بولوج الأسواق (أي بفتح سوقه أمام مقدمي الخدمات الأجانب)، بحيث يطبق ذلك منذ بدء سريان اتفاقية الجاتس. ويغطي جدول الالتزامات مايلي

- المهن الحرة كالمحاسبين والمهندسين والمحامين الخ
- خدمات الأعمال (خدمات الكمبيوتر، والاعلانات، ودراسة السوق والاستشارات)
- الاتصالات وتشمل الخدمات المسموعة/ المرئية
- التوزيع والتجارة الداخلية ـ جملة وقطاعي
- الخدمات التعليمية
- خدمات البيئة
- الخدمات المالية (المال والبنوك والتأمين)
- الخدمات الصحية
- الخدمات السياحية.

ويلتزم جميع الأعضاء بتعديل القوانين واللوائح المعمول بها في كل منها بما يتناسب مع تحرير التجارة في الخدمات.

و ـ **حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة:** وينص الاتفاق الخاص بحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة على معايير متطورة لحماية قائمة طويلة من حقوق الملكية الفكرية، واعمال هذه المعايير سواء في الداخل أو عبر الحدود الدولية.

وتشمل حقوق الملكية الفكرية التى يغطيها الاتفاق

- حقوق التأليف (لبرامج الحاسب والتليفزيون والسينما)
- براءات الاختراع
- العلامات التجارية
- العلامات الخدمية
- التصميمات الصناعية
- الاسرار التجارية
- رسومات الدوائر المتكاملة

ومن اهم ماجاء به اتفاق من قواعد ملزمة

* تسجيل براءات اختراع لمنتجات او عمليات لكل الاختراعات تقريبا - شاملة الادوية والكيماويات الزراعية
* تقييد عملية فرض الحصول على ترخيص من السلطات المحلية
* تحديد مدة براءة الاختراع بعشرين عاما.
* الزام الاعضاء بتسجيل العلامات الخدمية اسوة بالعلامات التجارية
* حماية الاسرار التجارية والدوائر المتكاملة والتصميمات الصناعية.

ولاشك ان لمثل هذا الاتفاق تأثيرات واضحة على الاقتصاد المصرى وصناعات معينة فيه مثل الادوية والكيماويات الصناعية والبذور والتقاوى وبرامج التلفزيون والسينما

ز - **منظمة التجارة العالمية:** يتضمن الاتفاق المنشىء للمنظمة العالمية للتجارة لاول مرة قيام منظمة دولية فى مجال التجارة الدولية.

ويتم التمييز بين نوعين من الاعضاء فى منظمة التجارة العالمية اعضاء اصليين او اعضاء موقعين واعضاء ملتحقين. ويتمتع الاعضاء الاصليون بكامل الصلاحيات فى اطار المنظمة ، فى حين ان ذلك محدود بصلاحيات معينة بالنسبة للاعضاء الملتحقين.

وترعى المنظمة الجديدة عملية تطبيق اتفاقيات الجات التى تم التوصل اليها فى ١٥/١٢/١٩٩٣ والتى تم التوقيع عليها فى ١٥/٤/١٩٩٤ والمعروفة باسم الجات ١٩٩٤ تمييزا لها عن الاتفاقيات التى كانت قائمة قبل ذلك والمعروفة باسم الجات ١٩٤٧. وهى تحقق ذلك بالتنسيق مع كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى

وللمنظمة التجارة العالمية مؤتمر وزارى هو اعلى سلطة فيها، ويجتمع كل سنتين. ومجلس عام ومجلس للتجارة فى السلع ومجلس للتجارة فى الخدمات ومجلس لحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، ومجلس لمراجعة السياسة التجارية والية لفض المنازعات وسكرتارية دائمة

ويتم اتخاذ القرارات داخل المنظمة من خلال التوافق بمعنى تنفيذ القرارات التى لايعترض عليها اى عضو من الاعضاء الحاضرين. وان استحال تحقيق التوافق، يكون القرار بالاغلبية عن طريق التصويت

وتتولى منظمة التجارة العالمية تطبيق اتفاق الجات ١٩٩٤، وفض المنازعات بين الدول الاعضاء فى الاتفاق، ومراجعة السياسات التجارية للأعضاء بصورة دورية.

دلالات الاتفاق ان اتفاقيات جولة اورجواى لن تؤثر كل عناصرها بنفس الدرجة على الاقتصاد المصرى . بل هناك مجالات نتوقع ان يكون تأثيرها قويا فيها، واخرى يكون تأثيرها ضعيفا. كما ان تحديد الآثار مسألة صعبة وتحتاج الى دراسات وبيانات تفصيلية. ثم ان الآثار فى المدى القصير قد تختلف عن الآثار فى المدى الطويل.

وفي ضوء ما تم استعراضه في الجزء الثالث من هذه الدراسة يمكن ان نقول ان المجالات الحرجة التي يتوقع ان تؤثر اتفاقات جولة اورجواي فيها على الاقتصاد المصري هي الزراعة، الخدمات، المنسوجات والملابس، حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وفتح الاسواق في مجال السلع الصناعية، ومكافحة الاغراق.

أ - في مجال الزراعة : - سيكون التأثير الاكبر على فاتورة الواردات من المواد الغذائية الاساسية وفي مقدمتها القمح والدقيق نتيجة للالتزام بالتخلص من دعم المنتجين ودعم التصدير في الدول المصدرة كما يتوقع ارتفاع اسعار القمح والدقيق في الداخل مما يشجع المنتجين المحليين، وبالتالي يتغير التركيب المحصولي ويقل الواردات بالطبع ولكن هذا سيؤثر على تكلفة المعيشة بالنسبة للمستهلكين

ب - في مجال الخدمات : سيترتب على تنفيذ الاتفاقيات مراجعة مشروعات الخدمات الاجنبية للمشروعات الوطنية ونذكر هنا على وجه التحديد مجالات ذات اهمية خاصة مثل المهن الحرة والتشييد والمقاولات والخدمات التعليمية والصحية، وخدمات التوزيع والتجارة وكذلك الخدمات المالية

ج - في مجال المنسوجات والملابس : سيترتب على الاتفاق الغاء نظام الحصص الذي يحكم هذه التجارة حتى الآن ولكن هذا لن يؤثر على صادرات مصر كثيرا نظرا لانها لم تستخدم كامل حصتها في هذا المجال يضاف الى ذلك ان فتح السوق المصرية امام الملابس والمنسوجات يهدد هذه الصناعة الهامة للاقتصاد المصري

د - في مجال حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة : لعل اهم المجالات هنا هو مجال صناعة الدواء المصرية التي تعتمد في الحصول على المستلزمات الاساسية وصيغ الانتاج بناء على تراخيص من شركات الدواء دولية النشاط. والمتوقع هو ارتفاع تكلفة الانتاج بالنسبة لشركات الدواء المحلية في اطار الاتفاق الخاص بجولة اورجواي، فضلا عن المنافسة الشديدة من جانب الادوية المستوردة في اطار تحرير التجارة.

هـ - فتح الاسواق في مجال السلع غير الزراعية : سيؤثر على عدد من الصناعات المصرية الهامة وهي الحديد والصلب والورق والاثاث والادوية ولابد من دراسة التأثيرات المحتملة بعناية وبحث امكانيات حماية هذه الصناعات في حدود ما يتيحه اتفاق جولة اورجواي.

و - في مجال مكافحة الاغراق : ان الاتفاق يتيح فرصا لاتخاذ تدابير متعددة لمكافحة الاغراق.
ومطلوب دراسة هذا الامر بعناية، حيث ان المنافسة السعرية غير العادلة من خلال الاغراق قد تكون مدمرة للانتاج المحلي في حالات معينة. وهناك شواهد على ذلك بالفعل منذ الآن. والامر يقتضي أيضا وضع نظام محكم للتعامل مع هذا التطور الجديد في ظروف تحرير التجارة.

ما العمل ؟

ان ما ذكرناه سابقا بالنسبة للعناصر المختلفة التي يحتوي عليها الاتفاق النهائي لجولة اورجواي ليس الا النذر اليسير، بل هو اشبه بقطرة في محيط. اذ تتضمن الوثيقة الكثير من الاجراءات فيما يتصل بمجالاتها المختلفة بواسطة الاعضاء. وتنص الوثيقة كذلك على انشاء كيان دولي جديد يحكم جانبا هاما من العلاقات الاقتصادية الدولية، بل وايضا، وهذا هو الاهم، القواعد القانونية والاقتصادية الداخلية في كل بلد.

ان الاتفاق النهائي لجولة اورجواي، ولنسمه اختصارا الجات ١٩٩٤، هو اتفاقية دولية لم يسبق لها مثيل. وقد قامت العديد من البرلمانات في الدول التجارية الكبرى بالتصديق عليها بعد مناقشات حامية. وبعد الانتهاء من ترجمة وثيقة

الاتفاق النهائي لجولة اورجواي الى اللغة العربية، وهذا امر ليس بالسهل، سوف تقدم الى مجلس الشعب للتصديق عليها.

ليس هدفنا الاحاطة بكل جوانب هذا الاتفاق التاريخي، في هذه الدراسة الاستطلاعية، بل نؤكد ان هدفنا ينحصر في تنبيه من يهمه الأمر في مصر الى خطورة هذا الاتفاق، والدعوة الى تدبر الوسائل التي تمكننا من التعامل مع هذا الحدث بما يتناسب مع خطورته.

أ - فنحن ازاء وثيقة قانونية - اقتصادية - سياسية شديدة التعقيد ، يزيد حجمها على ٤٠٠ صفحة، تحتوى على الكثير، بل الكثير جدا ، من المصطلحات (القديمة والمستحدثة) والتفصيلات والتعريفات والاحالات، والآجال والتوقيتات، والتفسيرات والتفاهمات، والحقوق والالتزامات والاستثناءات (المطلقة والمعلقة، الدائمة والمؤقتة)

ب - ونحن ازاء وثيقة تتضمن اتخاذ الكثير من الاجراءات فيما يتصل بمجالاتها المختلفة بواسطة الاطراف المتعاقدة. من تلك الاجراءات، على سبيل المثال لا الحصر، تخفيض وربط (اى تثبيت) معدلات التعريفة الجمركية، اعلان جدول بالالتزامات في مجال تحرير تجارة الخدمات، مراجعة القوانين والاجراءات الداخلية بمايتسجم مع الالتزامات المترتبة على التصديق على الاتفاقية... الخ.

ج - ونحن ازاء اتفاقية تنص على انشاء العديد من الكيانات والاطر والهياكل والترتيبات المؤسسية والآليات . وبالطبع فان انشاء منظمة التجارة العالمية هو اهم تطور في مجال اقامة الاجهزة والكيانات. كما ان الية مراجعة السياسة التجارية التي تنص عليها الاتفاقية في اطار مجلس مراجعة السياسة التجارية تعتبر تطورا غير مسبوق في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية. فلاول مرة في التاريخ الاقتصادي للامم، تصبح للسياسة التجارية للدول المستقلة شأنا دوليا، وليس عملا من أعمال السيادة الوطنية الخالصة.

د - ونحن ازاء ترجمة صريحة وواضحة لما أصبح يعرف بسياسة الملعب المنبسط في مجال العلاقات التجارية الدولية. وتعني هذه السياسة ان تخضع جميع الدول (باستثناء الدول الاقل تقدما) لنفس القواعد بصفة عامة، يستوى في ذلك الكبير والصغير، المتقدم والنامي. ولابد ان ندرك هنا ان اتفاق جولة اورجواي هو تعبير عن وجهة نظر الدول المتقدمة باعتبارها مركز الاقتصاد العالمي وهي المستفيد الاول من ثمار النظام التجاري الذي سيتمخض عن هذا الاتفاق بل ان الدول الفقيرة، بالذات في افريقيا والكاريبي وبعض دول البحر المتوسط وآسيا، سوف تضار من هذا الاتفاق بشكل مطلق ولكن هذا هو منطق الداروينية الاقتصادية الجديدة.

هـ - ونحن ازاء اتفاق يتضمن اعادة هيكلة جذرية للمنظمات الاقتصادية الدولية، وبالتالي لأسس ادارة الاقتصاد الدولي. فمنظمة التجارة العالمية التي ستنشأ سوف تقضي على اختصاص مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد).

وهي المنظمة التي نشأت في منتصف الستينات كجزء من نظام الأمم المتحدة لرعاية شئون الدول النامية في مجال التجارة والتنمية. وكان الانكتاد دائما هو «صوت الجنوب» لموازنة سيطرة الشمال على مؤسستي بريتون وودز : البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ولكن الآن، سيصبح على دول العالم الثالث، ومنها مصر، ان تتعامل مع ثالوث الاقتصاد الدولي :البنك والصندوق والمنظمة بخصوص مختلف شئونها الاقتصادية: المالية والنقدية والتجارية، وتسيطر الدول الرأسمالية المتقدمة على هذه المحافل جميعا. **فهل ستثبت هذه المنظمات معا انها اطار فعال لتطوير أوضاع دول الجنوب نحو الافضل، أم انها ستكون أداة لاعتصار شعوب هذه الدول ؟**

في ضوء ما سبق تتضح الطبيعة الحقيقية لاتفاق جولة اورجواي وأبعاد هذا الاتفاق، وعلى أساس طبيعة الاتفاق وأبعاده، دون الافاضة في التفصيلات، تتحدد المهام المطلوبة للتعامل الايجابي مع المعطيات الجديدة.

وأول هذه المهام هو فهم الاتفاق جيدا، سواء في خطوطه العريضة أو تفصيلاته

الدقيقة قد يبدو هذا الكلام من قبيل تحصيل الحاصل،ولكنه ليس كذلك فمتابعة ردود الافعال لهذا الحدث لا تبعث على الارتياح. فمن قائل ان التزامات مصر لتحرير التجارة فى اطار البرنامج المسمى برنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلي تفوق التزاماتها فى اطار اتفاق جولة اورجواى ، وبالتالى فليس ثمة مدعاة للخوف أو القلق ومن قائل ان الاتفاق قد تضمن حق الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء فى الحصول على مساعدات لتعويضها عن الضرر الناتج عن تحرير التجارة فى السلع الزراعية، والتالى فان مصر لن تضار ان مثل هذا الموقف ينطوى على اخطار لابد من تحاشيها. ونقطة البداية هى الفهم الشامل والعميق لاتفاق جولة اورجواى حتى يمكن تحديد درجات الحرية وهامش المناورة المتاح أمام دولة كمصر . وهذا يستلزم اعداد العدة المناسبة لانجاز هذه المهمة، بما يتطلبه ذلك من تعبئة موارد بشريةومادية

ثانيا : ان تنظيم الجهاز الحكومى بشكله الحالى، وكذلك تنظيم وحدات معينة داخل هذا الجهاز يحتاج الى اعادة نظر واعادة هيكلة حتى يستطيع التعامل مع مقتضيات الاتفاق الجديد ان من بين ما يتضمنه اتفاق جولة اورجواى، كقاعدة عامة، هو ان التحكم فى التجارة الخارجية يتم بطريقة غير مباشرة، من خلال التعريفة الجمركية فقط، أى أن نطاق التحكم المباشر من المركز يتقلص كثيرا، ويكاد ينعدم، فى اطار اتفاق جولة اورجواى. وهذا يفرض اعادة النظر فى هيكل الجهاز الحكومى وفلسفته، بحيث يصبح اكثر قدرة على الرصد الدقيق واتخاذ الخطوات المدروسة بسرعة فى الحدود التى يسمح بها الاتفاق لتحقيق الوقاية المطلوبة للانشطة الوطنية. ولن يكون ممكنا فى ظل الظروف الجديدة اللجوء الى الحظر - هذا اجراء انتهى زمانه فى ظل الجات ١٩٩٤.

ولنأخذ مثلا واحدا للتدليل على هذه النقطة وهو مكافحة الأغراق. ان الاتفاق يضمن للدولة العضو اتخاذ التدابير اللازمة لحماية انتاجها الوطنى من الاغراق ولكن تحقيق هذه الحماية بفاعلية يستلزم وجود الاطار والآلية المناسبة بما تستلزمه من قدرات وكفاءات فى مجالات شتى : اقتصادية - محاسبة - قانونية - هندسية - ... الخ ورغم الاعلان عن الانتهاء من تشكيل جهاز مكافحة الدعم والاغراق (الاهرام ، ٢٣/ ١٢/ ١٩٩٤) الان هذه الخطوة جاءت متأخرة، وسوف يمضى بعض الوقت الثمين قبل ان يكتسب الجهاز الوليد القدرة اللازمة والفعالية المطلوبة

ثالثا : ان الدول المتقدمة قد تلجأ إلى حماية الانشطة الاقتصادية المحلية فيها من خلال التشدد فى المواصفات الفنية واعتبارات صيانة البيئة وهذا بالطبع يلقى على الدول النامية عبء التصدى لهذه النزعة الحمائية الجديدة. ولن يتم ذلك الا من خلال الأطر الفعالة المجهزة بالكوادر القادرة.

رابعا : من المهم ان نتذكر ان الالتزامات التى يفرضها اتفاق جولة اورجواى ، او الجات ١٩٩٤، لا تنطبق على العلاقات بين الدول الاعضاء فى تجمع اقتصادى (اتحاد جمركى او منطقة تجارة حرة بموجب اتفاق جماعى) وغير الاعضاء فالالتزام بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية على سبيل المثال لا ينسحب على العلاقات بين اعضاء التجمعات الاقتصادية وغير الأعضاء. وبناء على ذلك، فلابد أن تبحث مصر بجدية مسألة تشكيل تجمع عربى اقتصادى كمظلة واقية من بعض النتائج التى تترتب على اتفاق جولة اورجواى

□□□

واخيرا، لعل ماسبق طرحه فى هذه الورقة يقدم مبررا كافيا لتشكيل لجنة قومية على مستوى رفيع تضم كافة الخبرات المطلوبة وتوضع تحت تصرفها كل البيانات والمعلومات والامكانيات لتعكف على الدراسة المتأنية لهذا الاتفاق المعقد، وبحث الخيارات المتاحة أمام مصر فهذه مهمة لا تحتمل التأجيل.

رئيس الوزراء فى مجلس الشعب:

اتفاقية «الجات» تحقق مصلحة مصر الاقتصادية

زيادة الإنتاج وتحسينه ضرورة لمواجهة حرية التجارة

أعلن الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء أن إتفاقية «الجات» بشأن حرية التجارة العالمية تحقق مصلحة كبرى للاقتصاد المصرى وتتفق مع برنامج الاصلاح الاقتصادي، وان التخلف عن الدخول فيها يضر بالاقتصاد الوطنى مشيرا الى أن المفاوض المصرى استطاع بجهوده الكبيرة أن يحصل على ميزات من هذه الاتفاقية تراعى مصالح الدول النامية عموما ومن بينها مصر.

وأكد رئيس الوزراء فى تعقيبه على المناقشة التى بدأها مجلس الشعب أمس برئاسة الدكتور فتحى سرور لتقرير اللجنة الاقتصادية حول اتفاقية «الجات»، أن مصر لا يمكن أن تتخلف عن المشاركة فى النظام الاقتصادى العالمى الجديد، خاصة أن المفاوض المصرى نجح فى الحصول على بعض المزايا فيما يتعلق بالسلع الزراعية. ونحن دولة مستوردة لهذه السلع، وان مصر تستطيع الحصول على معونات لمواجهة رفع الدعم عن هذه السلع من الدول المصدرة لها.

وقال ان الميزات التى تتيحها هذه الاتفاقية للتجارة العالمية جعلت الدول الاشتراكية تسارع للانضمام اليها مثل الصين.

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٧ ابريل ١٩٩٥

مشادة بين سرور وفاروق متولى والسبب عبد الناصر

أثناء مناقشة اتفاقية الجات صباح أمس فى مجلس الشعب فرض جمال عبد الناصر اسمه على المناقشات وذلك من خلال سؤال الدكتور فتحى سرور رئيس المجلس للنائب فاروق متولى الذى قال عن الاتفاقية إنها تخدم فى الاساس النظام الراسمالى، فقال فتحى سرور: لماذا وقع جمال عبد الناصر على الاتفاقية طالما أنها تخدم النظام الرأسمالى؟ وأضاف: أنا أسألك لأنك كنت واحدا من قيادات المرحلة الاشتراكية.. فرد عليه النائب: عبد الناصر كان زعيما يستوعب كل المتغيرات الدولية ويفهم لغة العصر ويسترشد بالمستقبل كما كان زعيما مرنا فى أدائه وحين وقع على المرحلة الأولى من الاتفاقية كان يعلم انها لاتحمل كل هذه القيود الموجودة الآن فى مرحلتها النهائية على الدول الفقيرة.

وفى مجمل نقده لاتفاقية الجات: قال فاروق متولى: انها تخدم المنتج الاجنبى فى مقابل تقليل فرص التفوق للمنتج المحلى، وطالب بتنمية الصناعة الوطنية والحفاظ على مصلحة المستهلك شرط أن تكون هناك حكومة قوية تنتهج سياسة صلبة وواضحة، وحذر من انهيار الزراعة أمام المنافسة الاجنبية كأثر مباشر عن الاتفاقية.

وزير الصناعة امام ندوة الجات :

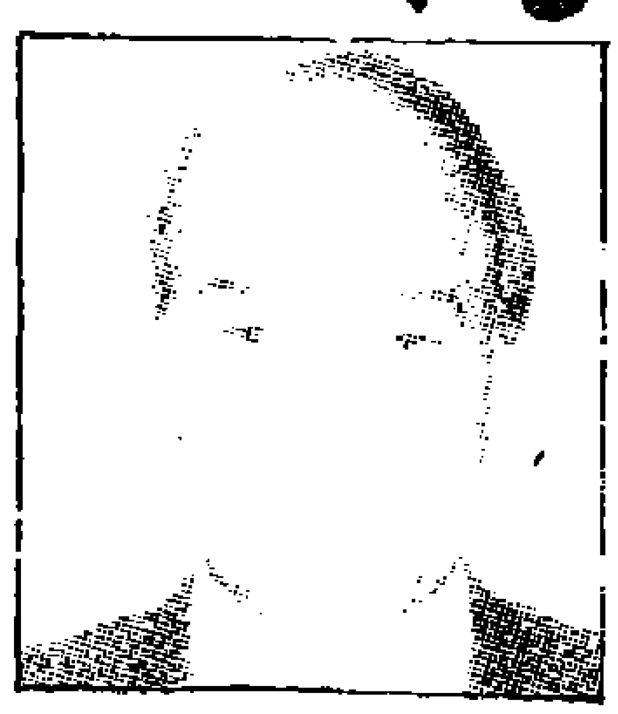
الغاء القائمة السلبية وتخفيض الجمارك تدريجيا

عدم الانضمام الى الجات خسارة كبيرة

كتب محمد العتر
وعيسى مرشد :

اعلن الدكتور ابراهيم فوزى وزير الصناعة والثروة المعدنية ان الصناعة المصرية تشهد تطورا سريعا ومتلاحقا خلال الفترة الاخيرة بعد الغاء القائمة السلبية للمشروعات وتحرير التجارة الخارجية والتخفيض المتدرج فى التعريفة الجمركية .

وقال ان الصناعة المصرية مطالبة بتغيير هيكلها وطبيعتها لتتمكن من التعامل مع اتفاقية « الجات » وذلك عن طريق تكوين كيانات صناعية كبيرة وضخمة قادرة على الانتاج الكبير .. حتى يمكن تخفيض التكلفة وانتاج منتجات تتوافق مع الاسواق العالمية الكبيرة من حيث اتساعها وتنوعها واختلافها .



د . ابراهيم فوزى

واضاف وزير الصناعة ان لدينا صناعات ناجحة وقوية ومستقرة .. يمكن ان نبدأ بها وفى مقدمتها صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة التى تستلزم اجراء المزيد من البحوث لاحداث تطوير حقيقى فى صناعة الاصباغ وعمليات التجهيز ومستلزمات الانتاج الاخرى .

جاء ذلك امام ندوة الجات والصناعات المصرية التى نظمتها الوزارة بالاشتراك مع الجمعية المصرية لخريجى الجامعات البريطانية وحضرها د . مصطفى الحفناوى رئيس الجمعية وعدد من اساتذة الجامعات ومراكز البحوث والمتخصصين والمهتمين بالصناعة المصرية .

وقال الوزير انه لامجال للجدل الدائر حول جدوى انضمام مصر لاتفاقية الجات لان عدم الانضمام خسارة مؤكدة .. والانضمام اليها مكسب محتمل شرط ان ندرس الوسائل والاساليب التى تمكننا من تحقيق ميزات كبرى للصناعة من خلال هذه الاتفاقية .

المصدر : الأهرام المسائي
التاريخ : ١٨ ابريل ١٩٩٥

☐ تناقشها ندوة اليوم:

التوقعات المستقبلية للزراعة المصرية فى ظل الجات

لاشك ان اتفاقية الجات تعد من اهم المتغيرات الاقتصادية التى شهدها عالمنا المعاصر ومن المتوقع ان يكون لها آثار هامة على التعاملات الاقتصادية الدولية وحركة التجارة العالمية، وتتنوع هذه الآثار بين السلب والايجاب تبعا لنوع النشاط الاقتصادى والنظام الذى يتم تطبيقه فى كل دولة.

وفى مصر كان هناك استعداد مبكر لمواجهة اتفاقية الجات وآثارها المتوقعة بدءا من تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى واعادة هيكلة الاقتصاد المصرى.

وقد كان قطاع الزراعة من اوائل القطاعات الاقتصادية التى استعدت مبكرا لمواجهة المتغيرات الاقتصادية الدولية ولكن من المتوقع على الرغم من ذلك ان يواجه هذا القطاع عددا من التحديات الكبيرة مع بدء تطبيق الاتفاقية.

وشهدت الفترة الماضية عددا لابأس به من الدراسات التى تناولت الآثار المتوقعة لاتفاقية الجات على الاقتصاد المصرى بجميع قطاعاته ولكن الامر فى حاجة الى مزيد من الدراسات الوافية التى يمكن ان تحدد استراتيجية العمل المستقبلية.

وفى اطار هذه الدراسات تبدأ اليوم الندوة التى ينظمها مركز ادارة المشروعات الزراعية والبحوث والتدريب بالمعهد العالى للتعاون الزراعى بالتعاون مع مركز التنمية الريفية والزراعية بجامعة ايوا الحكومية بالولايات المتحدة وقطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة واستصلاح الاراضى والتى تتناول موضوع التوقعات المستقبلية للزراعة المصرية فى ظل الجات.

وصرح الدكتور فخرى شوشة عميد المعهد العالى للتعاون الزراعى ومدير المركز بان الندوة تهدف الى التعرف على آثار اتفاقية الجات على الزراعة المصرية مع التركيز على آثارها على بعض المحاصيل الرئيسية فى مجالات الانتاج والتجارة الخارجية وكذلك على الصناعات التى تقوم عليها والخروج بتصور للسياسات الممكن اتباعها فى التعامل مع هذه الآثار.

واشار الى ان الندوة يشارك فى اعمالها ممثلو المنظمات الدولية والاقليمية المتخصصة فى مجالات التنمية الزراعية بالاضافة الى الوزارات المصرية المعنية وأساتذة الاقتصاد الزراعى من الجامعات المصرية والاجنبية والمنظمات الزراعية والتعاونية.

واوضح الدكتور فخرى شوشة ان برنامج الندوة يتضمن ٥ جلسات عمل على مدى يومين يتم خلالها مناقشة اوراق العمل المقدمة والتى تتناول موضوعات عن رؤية عامة لبعض المتغيرات العالمية وتأثيرها على القطاع الزراعى وتسويق القطن والارز فى ظل المتغيرات الراهنة وتختتم الندوة اعمالها بوضع تصور للسياسات المقترحة لمواجهة آثار الجات.

ماجد منير

٧ وزارات تناقش اليوم الاستفادة من اتفاقية الجات

تبدأ اليوم الندوة الدولية حول مستقبل الزراعة المصرية فى ظل الجات ويحضر الافتتاح عدد من الوزراء وقيادات وزارات التعليم والزراعة والتعاون الدولى والتموين والادارة المحلية والصناعة والبحث العلمى والاقتصاد حيث تناقش ٥ أوراق عمل حول الاتفاقية وآثارها لمواجهة السلبيات وبحث تحقيق الاستفادة منها.

يشارك فى الندوة التى تستمر يومين بالمعهد العالى للتعاون الزراعى ممثلون من جامعة ايوا الامريكية الحكومية والمغرب وروسيا والبرتغال والمنظمات الدولية والعربية العاملة فى مصر والجامعات والاتحادات التعاونية المركزية ولجنة الزراعة بمجلسى الشعب والشورى والاحزاب.

وزير الصناعة فى ندوة الجات والصناعات المصرية:

الانضمام للجات.. مكسب للصناعة المصرية بشرط الاستعداد للتعامل معها

● ضـــرورة الاتجـــاه لتكويـن كيانات صناعية ضخمة لخفض التكلفــة وتنـويع المنتجــات



ابراهيم فوزى

كتب ـ أحمد العطار:

اكـد الدكـتـور إبراهيم فـوزى وزير الصناعة والثروة المعدنية انه لا مـجال للجدل الدائر حول جدوى انضمام مصر لاتفاقية الجات، لأن عدم الانضمام لهذه الاتفاقية خسارة مؤكدة.. فى حين ان المشاركة فيها مكسب محتمل بشرط ان ندرس الوسائل والاساليب التى تمكننا من تحقيق ميزات كبرى للصناعة المصرية من خلال هذه الاتفاقية.

جاء ذلك خلال الكلمة التى القاها الوزير مساء أمس الاول فى ندوة الجات والصناعات المصرية.. والتى نظمتها وزارة الصناعة والثروة المعدنية بالاشتراك مع الجمعية المصرية لخريجى الجامعات البريطانية وشهدها الدكتور مصطفى الحفناوى رئيس الجمعية وعدد كبير من اساتذة الجامعات ومراكز البحوث والخبراء والمتخصصين فى العديد من المجالات الصناعية. وأضاف الوزير اننا لا نملك ان ننعزل عن العالم وان اتفاقية الجات لها ايجابيات كثيرة يجب ان نركز عليها ونحاول تلافى سلبياتها وهناك دراسات مكثفة تقوم بها الوزارة فى هذا المجال لتحقيق ذلك مؤكدا ضرورة قيام الصناعة المصرية بتغيير هيكلها وطبيعتها حتى تتمكن من التعامل مع اتفاقية الجات وذلك عن طريق تكوين كيانات صناعية كبيرة وضخمة نستطيع الإنتاج الكبير حتى يمكن تخفيض التكلفة وتصنيع منتجات تتوافق مع الاساليب العالمية الكبيرة من حيث اتساعها وتنوعها واختلافها. وأوضح ان الافراط فى حماية الصناعة الوطنية منذ نشأتها وحتى المرحلة السابقة على الاصلاح الاقتصادى اثر بشكل كبير على ادائها وعرقل نموها وتطورها فى احيان كثيرة، مشيرا الى ان الصناعة شهدت خلال الفترة الآخيرة العديد من الاجراءات المهمة منها تحرير التجارة الخارجية والتخفيض المتدرج فى التعريفة الجمركية وقد حققت الصناعة المصرية بعد بدء تطبيق الاصلاح الاقتصادى نموا ونشاطا كبيرا فى الفترة القريبة الماضية.

وأكد الدكتور إبراهيم فوزى ان المفاوض المصرى فى جولة أوروجواى نجح فى اقرار التخفيض المتدرج للتعريفة الجمركية على الواردات خلال السنوات العشر التالية لتوقيع الاتفاقية وان ذلك سيعطى فرصة للصناعة المصرية لتهيئة نفسها للتعامل مع الاتفاقية بفاعلية أكبر.

وطالب وزير الصناعة بضرورة توافر البيانات فى جميع المجالات المتعلقة بالصناعة حتى يمكن أن ندافع عن قضايانا الصناعية وقال انه بدون توافر هذه البيانات لن نتمكن من حماية أى منتج محلى يتضرر من اساليب غير مشروعة للمنافسة غير المتكافئة.

وأكد ان الاستثمار المباشر للشركات العالمية فى مصر ساعد على اتاحة فرص عمل كبيرة وادخال تكنولوجيات حديثة وادارة متقدمة بالاضافة إلى خبرة نادرة فى مجال التسويق والوصول إلى الاسواق العالمية. ونفى الوزير ان يكون لهذا النوع من الاستثمار أى تأثير سلبى على الصناعة المصرية، وقال ان المناخ الجيد للاستثمار فى مصر هو الذى جذب العديد من الشركات العالمية للاستثمار ولإقامة مصانعها فى مصر.

انتخاب ٥ اعضاء بجمعية العاشر من رمضان

كتب ـ رأفت امين:

وافقت الجمعية العمومية لجمعية مستثمرى العاشر من رمضان اول امس برئاسة محمد فريد خميس على رفع قيمة الاشتراك بالجمعية الى الف جنية بالاضافة الى نشاط السفر الجماعى لاجل تسويق منتجات العاشر من رمضان الى العالم الخارجى.

وكانت الجمعية قد عقدت لانتخاب ٥ اعضاء فى التجديد الثلثى للجمعية وقد اسفرت الانتخابات التى تقدم لها ٢٠ عضوا عن انتخاب نبيل فريد حسنين والدكتور هانى رزق والمهندس محرم هلال والمهندس على الهادى عبدالمنعم وسعيد الفخرانى الذى فاز بالقرعة بعد تساويه فى عدد الاصوات مع المهندس حمدى عثمان.

ومن ناحية اخرى صرح نبيل فريد حسنين بان مجلس ادارة الجمعية بعد تشكيله الجديد برئاسة محمد فريد خميس سيعقد لقاء صباح اليوم مع سفير كندا بالقاهرة وذلك لبحث مدى امكانية الاستفادة من المساعدات الكندية لمصر لزيادة حجم التجارة بين البلدين فى اطار المعونة الكندية لمصر.

●● يواصل الزميل حلمى النمنم حملته الناجحة ضد تشويه الأعمال الفنية ، والتى كان له الفضل الأول فى إثارتها على صفحات المصور والكواكب ●●

تشويه الأعمال الفنية

نماذج جديدة من الجريمة الأدبية

مكتبة مصر بالفجالة تشن أكثر من ٦٠ اعتداء على رواية إحسان عبد القدوس « الطريق المسدود »

المصدر : الكواكب
التاريخ : ١٨ ابريل ١٩٩٥

لم تتوقف بعد جرائم مكتبة مصر بالفجالة والتي يملكها سعيد جودة السحار ويديرها ابنه أمير ومسئول النشر بها ابن شقيقه د. صلاح السحار تجاه أعمال كبار الأدباء المصريين ، وخاصة الروائي والكاتب الكبير إحسان عبدالقدوس .. ونتوقف اليوم أمام رواية «الطريق المسدود» والتي قامت المكتبة المذكورة - وهي التي تتولى نشر أعمال إحسان - بتشويهها ، حيث جرى أكثر من ستين اعتداء على نص الرواية ..



دراسة يكتبها :

حلمى النمنم

وفي الأعمال السابقة التي شوهها «آل السحار» لإحسان عبدالقدوس كان التشويه يقع على أفكار إحسان وآرائه السياسية والاجتماعية ، وهذا ماحدث بالضبط في «الطريق المسدود» بالاضافة إلى الاعتداء على أسلوب الكاتب في الكثير من الفقرات بهدف تغييرها وإعادة صياغتها . إنه التشويه لذات التشويه .

ولأن قانون حق المؤلف الصادر سنة ١٩٥٤ والمعدل في عام ١٩٩٢ ، و١٩٩٤ ترك حق التغيير في النص للمؤلف فقط ، فإننا نذكر هنا كل التشويه الذي تم في الرواية :

رواية «الطريق المسدود» نشرت أول مرة سنة ١٩٥٥ ، وتم تحويلها إلى فيلم قام بإخراجه صلاح أبوسيف ولعبت البطولة فاتن حمامة وشكري سرحان وأحمد مظهر ، وأيضا جرى تحويلها إلى عمل تليفزيوني .. أما نص الرواية فقد طبع عدة مرات لدى عدة ناشرين .. وآخر طبعة هي التي أصدرتها مكتبة مصر ولكن بعد تشويهها .

- صفحة ٨ السطر الثالث من أسفل يقول الكاتب «.. اللي يخشها ينزل عنيه سهم الله..» فحذف السحار لفظ الجلالة .

- صفحة ١٠ السطر الثاني من أعلى يقول «وعينيه الصافيتين كأنهما لم يقعا أبداً على شر» وقام الناشر بحذف «أبداً» .

- السطر ١٢ يقول «إنه يكتب عن الإنسان .. عن قلب الإنسان ودموع الإنسان ..» واكتفى الناشر في الطبعة الجديدة بجملة «إنه يكتب عن الإنسان» فقط .

- صفحة ١١ السطر ١٣ «.. لم تكن تصدق أن الموت يستطيع أن يمتد حتى «الداما» فاستبدلت «حتى» بحرف الجر «إلى» وفي نفس السطر أيضا «وكانت في ذهولها ترقب الضجة» فجعلها الناشر «وكانت في ذهول».

- صفحة ١٢ السطر الأخير «.. تستعد ليوم ستكون هي فيه العروسة» فحذف الناشر «فيه» .

- صفحة ١٦ السطر الخامس «اللي عايزه تعيط تطلع تعيط بره» ، فحذف الناشر «تعيط» الثانية .

- صفحة ١٧ السطر ١٥ «..وهي تدخل وكأنها ازدادت بدانة وكأن الأصباغ فوق وجهها قد اختلطت فيها ألوان فاقعة..» فاختصرها الناشر لتصبح «وهي تدخل وكأنها ازدادت فيها ألوان فاقعة» .

- صفحة ١٨ السطر ١٧ «دون حاجة إلى أحد .. كانت المشكلة الوحيدة التي تخطر على بالها هي أنه لم يعد لست رجل ..

رجل يحميها » لكن الناشر حذف الجملة الثانية كاملة وتحول السياق إلى «دون حاجة إلى أحد رجل..» .

– صفحة ١٩ السطر التاسع «وكان أصبع الرأس» فحذف الناشر «الرأس»

– صفحة ٢٠ السطر ١٦ «.. وماذكرتش حاجة من أيام المعزى» ولكن الناشر حذف كلمة «المعزى» ووضع مكانها «المرض».

– صفحة ٢١ السطر ١١ «.. كلما مرت بهم ويتهامسون عليها» فجعلها الناشر «ويتهامسون عليه».

– السطر ١٥ «.. تزداد تعلقا بذكرى أبيها . لو كان حيا ما حدث ما يجرى لها ..» فحذف الناشر الجملة الثانية .

– صفحة ٢٤ السطر ١٣ «وخف البشرة السمر ، كأنها أستار معبد مقدس لم يجد كاهنه ولم يكتشفه العباد ليتبركوا به» ويبدو أن العبارة الأخيرة لم ترض ذوق السحار فقام بحذفها واكتفى بجملة «وخف البشرة السمراء» .

– صفحة ٥٣ السطر الرابع «وتخلصت منه» ويبدأ سطر جديد بعبارة البطلة فايزة «– بعدين زعل معاك يامنير ... خليك عاقل!!» فحذف الناشر هذه العبارة كلها .

– السطر الرابع من أسفل الصفحة يقول منير «... ميصحش يعرف بنت عندها سبعتاشر سنة..» فترد فايزة

– أنا عندى تمنتاشر سنة وثلاثة شهور ..

– برضه لسه صغيرة

وقام الناشر بحذف السطرين السابقين رد فايزة وتعقيب منير عليها .

صفحة ٥٤ السطر الأخير «أعصابه الضعيفة التي لم تتعود مقاومة الجمال ... وأعاد زجاجة الويسكى إلى مكانها قبل أن يفتحها ..» وتدخل الناشر ليصوغ العبارة كما يلى : «أعصابه الضعيفة التي لم تتعود مقاومة الجمال لتدنسه» وحذف الباقى .

– صفحة ٥٧ السطر الرابع «لماذا تحمل القبلة كل هذه المعانى المقدسة ؟!!» وحذف الناشر صفة «المقدسة» وترك المعانى عارية .

– صفحة ٩٢ السطر التاسع «والكل سعداء» وجعلها الناشر «والكل يتوهمون أنهم سعداء»

– السطر ١٢ «إنها أيضا لاتدرى» ، وحذف الناشر كلمة «أيضا» .

– صفحة ٩٣ السطر الرابع من أسفل «... نظرات معلقة فى الفضاء كأنها تبحث عن الله لتسأله الرأى» ووقف الناشر بالعبارة عند كلمة «الفضاء» فقط وحذف بقيتها

– نفس الصفحة حذف الناشر الفقرة الأخيرة بالكامل والتى تقول «واستقبلتها زميلاتها الطالبات بشىء من الحيرة ... وكانت جميلة ... أجمل منهن جميعا ... وكان جمالها وحده كافيا ليثير حقد زميلاتها وغيرتهن ولكن جمالها لم يثر همس الزميلات.. كما أثار صمتها» ، والغريب أن الناشر بعد أن حذف هذه الفقرة من الصفحة لم يهتم بالربط بين الجمل السابقة عليها واللاحقة لها، فبدا أسلوب الكاتب أمام القارىء مهلهلاً ومضطرباً .

– صفحة ٩٤ السطر الرابع من أسفل «ورغم ذلك فالسيدة ليست ملاكا ولا إلها ..» فاكتفى الناشر بكلمة ملاكا فقط .

– صفحة ١٠٠ وتضم بعض أشعار لتوماس هود مترجمة ، وفى السطر الثامن يقول الشاعر «واعقد ذراعيها فوق صدرها كالصليب» فقام الناشر بحذف الكلمة الأخيرة «كالصليب» ، وفى السطر التالى مباشرة – التاسع – يقول الشاعر «كأنها تصلى .. صلاة عمياء .. صلاة عمياء للخالق» ، فجعلها الناشر «كأنها تصلى للخالق» .

– صفحة ١٠٢ السطر السابع من أسفل يقول الكاتب «حتى أنصاف الملائكة يتزوجون» وهذه العبارة لم تعجب السحار فقام بحذفها نهائيا .

– صفحة ١٠٣ السطر الأول «ومن لها ولو بريع ملاك» فحذفه الناشر .

– صفحة ١٠٤ السطر السابع من أسفل «.. كانت كأنها تريد أن تقيم من الحجرة معبداً .. معبدا للأدب الانجليزى» فحذف الناشر كلمتى «معبداً» ووضع بدلاً منهما كلمة «بستانا» .

– صفحة ١٠٦ السطر الثالث من أسفل ويضم ترجمة فقرة من قصة «مرتفعات ويذرنج» بها العبارة التالية «إن كل ما يستطيع أن يفرضه علينا الله أو الشيطان من بؤس أو تعاسة» فحذفها الناشر كاملة .

– صفحة ١١٠ السطر السادس من أسفل «هل كتب

عيها كلما أقامت من خيالها معبداً أن ينهدم المعبد فوق رأسها .. ، ولم تعجب الناشر كلمتي معبداً والمعبد في الجملة فحذفهما ووضع بدلا منهما «قصراً» و«القصر» .

- صفحة – ١٢٠ السطران السادس والسابع «إن الحب وهم، إنه خيال إنه حقيقة مجهولة إنه الله ..» فأدخل الناشر تعديلا على الجملة الأخيرة بإضافة كلمة ضائعة إليها لتصبح «إنه ضائعة له».

- السطر التالي مباشرة ويترتب على سابقه يقول المؤلف «وأحست أنها تريد أن تصلي تصلي له مادام الله هو الحب» فحذف الناشر الجملة الأخيرة ووقف بالفقرة عند «تصلي له» .

- صفحة ١٣٠ السطر الأول يقول الكاتب على لسان البطلة «الحب مالوش نهاية إلا الجواز أو الانتحار» وفي السطر التالي «كان أهون عليها أن تنتحر» فقام السحار بتشويه قول البطلة ليكون كالتالي «الحب مالوش نهاية إلا الجواز وهو مشروع أو الانتحار وهو حرام .. وحذف السطر التالي بالكامل .

- السطر السابع تقول البطلة «طب هوه اللي ينتحر» فأضاف إليها الناشر جملة «ويروح النار» .

- السطر الخامس من أسفل «والتقاليد نفسها بتتطور يعني الشرف النهارده له معنى تاني غير معناه من عشرين وإلا خمسين سنة .. فهمتي ؟» ولكن الناشر وقف بعبارة الكاتب عند جملة «والتقاليد نفسها بتتطور» وحذف الباقي

- صفحة ١٤٤ الفقرة الأخيرة وتنتهي بالسطور الخمسة الأولى من صفحة ١٤٥ تقول الفقرة «واستسلمت لاحساس جديد .. الاحساس بالظلم .

لقد ظلمها القدر ظلمها عندما مات أبوها وكان الوحيد الذي يفهمها وتفهمه وظلمها

عندما تركها بين أمها وشقيقتيها وهي لاتستطيع أن تسير سيرهن .. وظلمها عندما ربط خيالها بقصص منير حلمي ثم فجعها فيه .. وظلمها عندما سلط عليها الدكتور رشاد .. وظلمها عندما تألبت عليها زميلاتها في المعهد .. وظلمها عندما أفشت صديقتها هدى سرها .. وظلمها عندما قست عليها عميدة المعهد وظلمها وهو يحطم كل مثلها العليا ، وكل ما تدين به من مبادئ ، وكل من تثق بهم من الأشخاص

إنها ضحية القدر .

ولكن من هو القدر ؟

إنه الناس .

الناس هم الذين يصنعون القدر ، وهم الذين يصنعون الحياة ، وهم الذين يصنعون المبادئ والمثل العليا ، وهم الذين يحطمونها ..»

هذه هي الفقرة كاملة كما خطها قلم إحسان عبدالقدوس ، ولنعيد قراءتها ثانية بعد جريمة السحار ، لندرك حجم العبث الذي تم: «واستسلمت لإحساس جديد الاحساس بظلم الناس .

عندما مات أبوها ، وكان الوحيد الذي يفهمها وتفهمه ، وظلمتها أمها وشقيقتاها بسيرهن المعوج وظلمها منير حلمي عندما ربط خيالها بقصص ثم فجعها فيه ، وظلمها الدكتور رشاد وظلمها زميلاتها في المعهد بتألبهن عليها ..

وظلمتها صديقتها عندما أفشت سرها .. وظلمتها عميدة المعهد وظلموها بتحطيم كل مثلها العليا ، وكل ما تدين به من مبادئ .

إنها الناس .

الناس هم الذين يصنعون الحياة ، وهم الذين يصنعون المبادئ ، والمثل العليا ، وهم الذين يحطمونها ..»

- صفحة ١٦٣ السطر قبل الأخير «الحب ليس له إلا نهايتان الزواج أو الانتحار» فجعلها السحار «الزواج وهو مشروع أو الانتحار وهو حرام» .

- صفحة ١٦٤ السطر الثامن «ونشر المسيحيون فضائل دينهم بحد السيف ..» فأضاف الناشر كلمة «الأولى» إلى دينهم

المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ٣٠ يناير ١٩٩٠

سوق التأمين

أضخم تجمع تأميني تشهده القاهرة في يناير الحالي عن :

إتفاقية الجات وآثارها على صناعة التأمين العربية

إشراف:
زينب إبراهيم

تشهد القاهرة فى ١٨ يناير الحالى اضخم تجمع تامينى حيث تستضيف جامعة الدول العربية بقاعة اجتماعاتها الكبرى بمقر الأمانة العامة بالقاهرة ندوة «اتفاقية الجات وآثارها على صناعة التامين العربية» التى ينظمها الاتحاد العام العربى للتامين بالتعاون مع الادارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية.

صرح بذلك السيد حسين البنهانى الأمين العام للاتحاد العام العربى للتامين واضاف ان هذه الندوة تستهدف دراسة آثار اتفاقية الجات على صناعة التامين العربية وسبل التعامل معها لتعزيز المركز التنافسى لشركات التامين واعادة التامين العربية فى ظل حرية النفاذ للأسواق.

وقال السيد حسين البنهانى : ان عقد هذه الندوة جاء بمبادرة من المؤتمر العام للاتحاد العام العربى للتامين خلال انعقاده بمدينة مراكش بالمغرب فى مايو الماضى وتحقيقا لاهدافه المتمثلة فى العمل على ابراز سوق التامين العربى باعتباره كيانا متميزا وموحدا فى المجالات الدولية.

واضاف : ان الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية سوف يفتتح هذه الندوة مع رئيس الاتحاد العام العربى للتامين والسيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

كما سيحضر حفل الافتتاح السفراء العرب بمصر والمندوبون الدائمون لدى جامعة الدول العربية ولفيف من قيادات منظمات العمل العربى المشترك والاتحادات العربية والدولية وغرف التجارة والصناعة والمصارف والبنوك العربية والمشتركة وشركات الاستثمار المشتركة وخبراء دوليون من منظمة الانكتاد والجات ..

كما ستشهد الندوة ايضا

المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ يناير ١٩٩٥

مشاركة عربية واسعة على المستوى الحكومي من مراقبي التامين العرب الذين يعقدون اجتماعهم الثاني هذا العام متزامنا مع انعقاد الندوة بجانب نخبة من كبار رجال الاعمال والمال والاقتصاد.

وسياتي في مقدمة المشاركين قادة صناعة التامين في الوطن العربي ليس فقط في فعاليات الندوة بل ايضا للمشاركة في اجتماعات مجلس الاتحاد العام العربي للتامين - المتزامنة مع موعد انعقاد الندوة الذي يضم ممثلين عن جميع الدول العربية حيث يضم الاتحاد في عضويته كل شركات التامين واعادة التامين في الوطن العربي والتي تجاوز عددها ١٩٠ شركة.

كيفية التعامل مع الجات ؟

وقال الأمين العام للاتحاد العام العربي للتامين : بعد ٨ سنوات من المفاوضات انتهت جولة اورجواي بتوقيع الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات في ابريل ١٩٩٤ بمدينة مراكش والتي اتسعت لتشمل تحرير التجارة في مجال الخدمات وفي مقدمتها التامين والبنوك ، ولان الدول الصناعية تدخل عالم تحرير التجارة الخارجية . وقد اكتملت لها مقومات التكتل والتجمع الاقتصادي مع تمتع منتجاتها وخدماتها بجودة عالية تمكنها من الوقوف امام المنافسة الدولية - التي تقوم على الكفاءة الاقتصادية والتكنولوجية . فان الامر يتطلب منا ضرورة التعامل مع اتفاقية الجات بوعي وإدراك وهذا يتحقق من خلال التعرف على الاتفاقية واثارها على الاقتصاد العربي بهدف تعظيم مكتسباته والتقليل بقدر الامكان من تاثيراتها السلبية عليه، من هذا المنطلق كان الاهتمام بهذا الموضوع من الأمين العام لجامعة الدول العربية ودعوته للاتحادات والمنظمات العربية لتقييم الاثار التي يمكن ان تنتج عن تطبيق بنود الاتفاقية الجديدة ووضع تصور لكيفية التعامل معها مستفيدين من السقوف الزمنية التي حددتها الاتفاقية ثم اهتمام المؤتمر العام العشرين للاتحاد العام العربي للتامين الذي انعقد في مايو الماضي في مراكش وقراره عقد ندوة حول اتفاقية الجات واثارها على صناعة التامين العربية .. ثم المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية (الدورة ٥٤ في سبتمبر الماضي) ودعوته للمنظمات والاتحادات العربية والمجالس الوزارية المتخصصة في دراسة الاثار المتوقعة لاتفاقية الجات على القطاعات الاقتصادية العربية كل في مجال تخصصه.

برنامج عمل الندوة

وعن اهداف وبرنامج عمل الندوة يقول السيد حسين البنهاني : يتضمن برنامج الندوة تسعة مجالات هي :-

- ☐ تعريف العاملين في صناعة التامين باتفاقيات الجات مع التركيز على الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.
- ☐ عرض تحليلي لبنود الاتفاقية والخدمات المالية والتامينية.
- ☐ التعريف بالمركز التنافسي لشركات التامين واعادة التامين العربية في ظل حرية النفاذ للاسواق.
- ☐ قياس المخاطر والخسائر المتوقعة في ظل اتفاقية الجات في اسواق التامين العربية.
- ☐ كيفية الاستفادة من الاستثناءات والسقوف الزمنية التي تتيحها الاتفاقية.
- ☐ كيفية استفادة الدول المنضمة لاتفاقية الجات من المزايا التي توفرها الاتفاقيات
- ☐ كيفية الحد من الاثار السلبية لهذه الاتفاقيات.
- ☐ كيفية تفعيل الاتفاقيات العربية الجماعية لتعظيم المكاسب وتقليل

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٣ يناير ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الخسائر عند تطبيق اتفاقيات الجات

□ طرح استراتيجيات جديدة للتعامل مع صناعة التامين واعادة التامين العربية فى ظل اليات اتفاقية الجات.

٥ جلسات و ٧ ابحاث

وتتضمن الجلسة الافتتاحية للندوة كلمات للامين العام لجامعة الدول العربية، ولرئيس الاتحاد العام العربى للتامين ولوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بمصر وللامين العام للاتحاد العام العربى للتامين وللامين العام المساعد للشئون الاقتصادية.

وقال السيد حسين البنهانى ان الندوة تتضمن خمس جلسات تشتمل على سبعة ابحاث .. ففى الجلسة الاولى للندوة يلقى الدكتور معتصم سليمان مدير إدارة المال والتجارة والاستثمار بالادارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية بحثا عن التعريف باتفاقية الجات، ثم يلقى الدكتور بسام الساكت وزير الصناعة والتجارة الاردنى «سابقا» بحثا عن التعريف باتفاقية الجات مع التركيز على قطاع التامين.

وتشتمل الجلسة الثانية للندوة على بحث عن الوضع الحالى لصناعة التامين العربية اعده السيد خيرى سليم نائب رئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية للرقابة على التامين. وتتضمن الجلسة الثالثة للندوة بحثين الأولى عن الدور الاقتصادى للتامين العربى فى اطار العمل العربى المشترك ويلقيه الدكتور معتصم سليمان مدير إدارة المال والتجارة والاستثمار والدكتور فريد النجار الخبير الاستشارى بالادارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية .. والبحث الثانى عن اثر دخول الشركات الاجنبية للتامين على سوق التامين واعادة التامين العربى فى ضوء اتفاقية الجات اعده السيد نور الدين عبدالله نور الدين مستشار المجموعة العربية للتامين (اريج)

استراتيجيات التامين العربى

وتشتمل الجلسة الرابعة للندوة على بحث عن استراتيجيات التامين العربى فى التعامل مع الجات من حيث [التسويق - المنافسة - الاسعار] اعده السيد حسن حافظ رئيس الاتحاد المصرى للتامين ورئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب للشركة العربية الدولية للتامين. كما تتضمن الجلسة الخامسة والاخيرة للندوة بحثا عن استراتيجيات التامين العربى فى التعامل مع الجات من حيث [التمويل والتنظيم - اعادة الهيكلة - التشريعات

والرقابة] اعدته الدكتورة زليخة الناصرى مدير التامينات والاحتياط الاجتماعى بوزارة المالية بالمغرب.

كما تشتمل الندوة ايضا على اجراء مناقشات عقب كل بحث.

قراءة فى الوثيقة الختامية لجولة أوروجواى «1 ـ 2»

صناعة السياحة.. وتأثيرات اتفاقية الجات

ان اخضاع التجارة فى الخدمات إلى قواعد ومبادىء الجات وما تتضمنه فى طياتها من إلزام الدول بفتح أسواقها أمام ذلك النوع من التجارة هو التطور الحقيقى للنظام التجارى الدولى خلال الخمسين سنة الماضية.

وقد ادت التغييرات الاخيرة فى الاقتصاد العالمى، حيث أصبحت التجارة والتنمية التكنولوجية والاستثمار والخدمات تشكل نظاما متكاملا. إلى تغيير دور الخدمات فى عملية التنمية. ان التنامى السريع لقطاع الخدمات لاسيما فى اقتصاديات الدول الصناعية والذى أصبح يحتل نسبة 60٪ تقريبا من العمالة والناتج القومى الاجمالى فيها، بل يذهب البعض إلى تقدير انه خلال الثلاثين سنة القادمة ستنخفض نسبة العمالة فى القطاع الصناعى بالدول المتقدمة إلى ما لا يتجاوز 10٪ من العمالة الكلية، وان دل ذلك على شىء فهو يدل على الاهمية المتعاظمة لقطاع الخدمات مستقبلا، وما يكسب تلك الدول بالتالى ميزة نسبية فى تجارة الخدمات التى اصبحت تمثل اليوم أكثر من 21,5٪ من التجارة العالمية.

فى مصر يمثل قطاع الخدمات أكثر من 50٪ من الناتج القومى فى عام 1992، كما يعد أكبر مصدر للعملات الحرة حيث تمثل صادرات قطاع الخدمات 4/3 حصيلة العملات الحرة فى عام 1994، بالمقارنة بالصادرات السلعية التى مثلت 4/1 الحصيلة فقط.

ويمكن لتحرير التجارة فى الخدمات أن تساعد على تعزيز عملية التنمية إذا تحققت ثلاثة معايير على الأقل هى ما يلى:

1 ـ ينبغى تحقيق هذا التحرير ضمن اطار تعاقدى متعدد الاطراف تكون مصر قادرة فيه على التنفيذ الفعلى لسياسات ترمى إلى تنمية قطاعات الخدمات لديها لتخليص نفسها من الوضع السلبى الحالى، ولاسيما قيامها، إلى الحد الممكن عمليا بتنمية بناء أساسى داعم للخدمات «التى تستند إلى المعرفة» وينبغى للاطار المتعدد الاطراف أن يعترف اعترافا واضحا بمشروعية هذه السياسات بحيث تمتنع الاشارة إليها بوصفها سياسات «غير مبررة» أو غير معقولة «من جانب الشركاء التجاريين الاخرين».

ب ـ إن مصر تحتاج إلى وصول حقيقى إلى أسواق الخدمات العالمية مع مراعاة أوجه ضعفها الجوهرى فى تسليم حتى تلك الخدمات التى تتمتع فيها بمزايا نسبية. وينطوى ذلك على ما يلى:

1 ـ ضمان وصول الاشخاص إلى البلدان الاجنبية. فالوسيلة الوحيدة لتسليم الخدمات بالنسبة لكثير من البلدان النامية هى من خلال أشخاص يعبرون الحدود الدولية.

2 ـ ضمان وصول مصر إلى المعلومات وشبكات المعلومات، إذ يمكن ذلك البلدان

■ أشرف محمود ★ ■

النامية من دخول الاسواق العالمية للخدمات الجديدة، ومن استخلاص قدر أكبر من القيمة المضافة من السلع والخدمات التى تصدرها حاليا.

3 ـ جعل ممارسات الموردين الرئيسيين للخدمات متمشية مع عملية تنمية البلد المضيف وضمان ألا تستبعد هذه الممارسات سواء كانت ممارسات تجارية تقليدية أم الوافدين الجدد من البلدان النامية. ويمكن للاتفاقات المتعددة الاطراف أن تنص على تعاون هذه المؤسسات فى السماح لمصر بالوصول إلى الاسواق العالمية، كما ينبغي أعطاء الأولوية للقطاعات ذات الاهمية التصديرية بالنسبة لمصر.

ج ـ من الضرورى لمصر أن تحتفظ بحق جعل الوصول إلى أسواقها مشروطا بمساهمة مورد الخدمات الاجنبى فى تحقيق أهدافها الانمائية الشاملة، وينطوى هذا على سبيل المثال على الحق فى التمييز لصالح الشركات المستعدة للاسهام بهذه المساهمات التى يمكن أن تتضمن نقل التكنولوجيا، والوصول إلى شبكات التوزيع والمعلومات وما إلى ذلك.

إن خصوصية الخدمات السياحية كانت على أجندة جولة أوروجواى، ولوحظ تعدد وترابط تلك الخدمات مع قطاعات أخرى عديدة مما أدى، أولا إلى التفكير فى عدم تحديد السياحة كقطاع محدد وادخال الخدمات السياحية تحت القطاعات الاخرى المتعلقة بها. ولكن اجتمعت مجموعة العمل الخاصة بقطاع السياحة مرتين خلال عام 1990 وتقدمت لمجموعة المفاوضين فى قطاع الخدمات بتوصية تؤكد على أن تعددية الخدمات السياحية وخصوصيتها من حيث ضرورة انتقال المستهلك عبر الحدود للحصول على الخدمة، وحيث إن الهدف هو تحرير الخدمات السياحية، يستلزم تناول الموضوع من وجهة نظر المستهلك وبالتالى يبرر اضافة مرفق مستقل بالخدمات السياحية، إضافة إلى أن تناول الموضوع من وجهة نظر المستهلك يؤدى بالقطع إلى تحديد ادق لجميع الخدمات المتعلقة بالخدمات السياحية، إلا أن المباحثات تناولت الموضوع من وجه مورد الخدمات السياحية، وبدلا من تعريف الخدمات السياحية ادخلت اتفاقية الجات مصطلح «السياحة والخدمات المتعلقة بالسفر» وعند تفريغ هذا المصطلح إلى بنود محددة، ظهر القصور الشديد فى التعريف بالخدمات السياحية فقد واجهت منظمة السياحة العالمية نفس مشكلة وزارة السياحة المصرية فى قبول التعريف المعمول به فى البنك الدولى ووزارة التخطيط والبنك المركزى المصرى عند احتساب الايراد السياحى. السياحة ليست فقط الانشطة المتعلقة بالسفر، الفنادق والمطاعم، المرشدين السياحيين وأنشطة أخرى كما هو وارد فى اتفاقية الجات، ان هذه البنود تمثل حوالى 30٪ فقط من انفاق السائح / ليلة، كما لا تغطى كل الخدمات السياحية، لكن عدم تحديد تعريف لكلمة أخرى فى التعريف السابق يترك المجال مفتوحا لجهود القائمين على هذه الصناعة لبلورة الدائرة الحقيقية للنشاط السياحى. وفقا للمعيار الدولى لتوصيف الانشطة السياحية.

هناك حوالى 70 نشاطا يدخل جزئيا فى توريد تلك الخدمات فى قطاع السياحة كما أن هناك حوالى 70 نشاطا يدخل جزئيا فى توريد تلك الخدمات.

ان النشاط السياحى معقد ويرتبط بكثير من الخدمات الاخرى ويجب تجاوز التعريف الوارد فى اتفاقية الجات لاستبيان الخدمات الاخرى التى تدخل ضمن الخدمات السياحية.

1 ـ ان الدول التى ستستفيد من تطبيق تحرير تجارة الخدمات عموما والسياحة ـ كصناعة تصديرية فى المقام الأول ـ هى الدولة التى تمتلك المنتج بالجودة المطلوبة وبالسعر التنافسى على مستوى العالم، وبالتالى يجب أن تمتلك المقومات ولديها

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩ ابريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المقدرة على توظيف تلك المقومات لإنتاج المنتج المطلوب.

2 ـ ان السياحة تعتمد فى المقام الأول على استخدام وتوظيف المقومات السياحية فى انتاج منتج سياحى والترويج والتسويق لهذا المنتج وبيع المنتج من خلال نظم التوزيع المتخصصة، كما تعتمد ايضا على حرية انتقال الافراد، الاموال والمعلومات مما يوضح كيف ان السياحة ترتبط بجميع الخدمات الاخرى.

3 ـ كثر الحديث عن مقومات مصر السياحية ولكن الواقع الفعلى أن نصيب مصر من السياحة العالمية أقل من 1٪ كما أن الطاقة الحاملة لصناعة السياحة المصرية لا تزيد على 4 ملايين سائح سنويا وحيث إنه لاجدال أن لدى مصر مقومات سياحية فريدة إلا أنها تفتقر إلى امكانية توظيفها لإنتاج منتج سياحى قادر على المنافسة الدولية.

ان مقارنة اداء السياحة المصرية بنظيرها فى اسبانيا واليونان أصبح واردا اليوم فلمصر ميزة مقارنة واضحة إلا أنها لا تترجم إلى واقع فعلى نتيجة قصور يستلزم المعالجة فى امكانية توظيف تلك المقومات، سيتم تناول هذا الموضوع فيما بعد فى هذا التقرير.

ان الهدف الأساسى لاتفاقية «الجات» هو تطوير المناخ الحاكم لحرية السوق ليحصل المستهلك على أفضل السلع والخدمات بأفضل الاسعار. ان صناعة السياحة جزء من اتفاقية الجات وينطبق عليها نفس المنهج الفكرى ولكن لوضعه موضع التنفيذ يتطلب تفاوض متعدد الاطراف للتوصل إلى توازن فى التنازلات والميزات التى تخدم مصالح الاطراف وتحافظ وتركز على العلاقات مع القطاعات الخدمية الاخرى.

ـ ان الفلسفة الحاكمة لاتفاقية الجات هى أن تحرير تجارة الخدمات سيؤدى إلى سهولة التنافس فى ظل سوق حرة تحكمه الشفافية وبالتالى تهدف الاتفاقية إلى إلغاء التمييز والتقييد بالنسبة لجميع المعاملات الخدمية والسبل الأربع الحاكمة لتوريد تلك الخدمات، فأى ميزة لطرف سيصبح من حق جميع الاطراف الموقعة على الاتفاقية.

أ ـ منظمو الرحلات، شركات الفنادق والشركات المتعلقة بنشاط السفر غير الوطنية سيكون لها الحق فى تأسيس وتشغيل شركات فى الدول الاخرى الموقعة على الاتفاقية.

ب ـ فى القطاع الفندقى ستسهل الاتفاقية التوصل إلى التعاقدات الخاصة بعقود الادارة، المعونة الفنية، الاسم التجارى.. إلخ.

جـ ـ ستتمكن الشركات غير الوطنية من توريد خدماتها وفقا لنفس الشروط والضوابط الحاكمة للشركات الوطنية والموردين من الدول الاخرى.

د ـ ستحصل الشركات غير الوطنية على نفس الاعفاءات والميزات الممنوحة للشركات الوطنية.

هـ ـ ستتمكن الشركات غير الوطنية من نقل موظفيها وتشغيلهم فى شركاتهم المقامة فى البلدان الاخرى.

و ـ كما ستحصل تلك الشركات على حرية فى وسائل الدفع والتحويلات.

1 ـ لأى دولة الحق فى وضع ضوابط وشروط تقييدية للحفاظ على سوق العمالة المحلية، ميزان المدفوعات، البيئة، منع الغش التجارى، الحفاظ على النظام العام، قيم المجتمع والأمن والاستقرار بشكل عام.

2 ـ لقد حصلت السياحة على أكبر اهتمام من الدول، حيث وقعت 97 دولة من 117 دولة، التى وقعت الاتفاقية على التزامات محددة فى قطاع السياحة.

3 ـ يرتكز الفكر إلى أن التحرير فى تجارة الخدمات سيؤدى إلى ازدهار صناعة السياحة ليست فقط عن طريق السماح لوكلاء السفر وشركات الفنادق العالمية للنفاذ والتوسع فى اسواق الدول النامية ولكن أيضا ستفتح الباب أمام الشركات الوطنية الصغيرة والمتوسطة لدخول حلبة المنافسة الدولية فى الأسواق التى لا وجود لها على الاطلاق حاليا.

4 ـ لاجدال أن تحرير التجارة فى السلع والخدمات سيكون فى صالح الدول المتقدمة فى الأجلين القصير والمتوسط، كما أن هذا التحرير لن يحدث فى يوم وليلة بل عملية التحرير طويلة الاجل بطبيعتها وتتطلب مفوضات واستشارات وتتم مراجعتها كل خمس سنوات. لكن المؤكد أن مقدرة مصر على الاستفادة من اتفاقية الجات فى الامدين المتوسط والطويل يعتمد اعتمادا كليا على مدى سرعة تطوير الشركات الوطنية واستيعابها للنظم الحديثة فى التكنولوجيا، المعلومات، الاتصالات، التسويق والتوزيع، ليتمكنوا من المنافسة فى السوق الدولى الذى لا معيار له سوى الجودة والسعر.

☆ المستشار الاقتصادى لوزير السياحة المصرى ومستشار البنك الدولى

المصدر : الأهالي
التاريخ : ١٩ ابريل ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العالم مهدد بحرب تجارية بعد الجات

حذركي جونج رو رئيس المنظمة العالمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة "الواسمي" من أن العالم قد يشهد حرباً تجارية واسعة بعد جولة أرجواي وفي ظل اتفاقية الجات.

وأضاف رو في مؤتمر المنظمة بالقاهرة أن ظهور التكتلات الاقتصادية الضخمة مثل السوق الأوربية والنافتا، سيجعل المشاكل تتفاقم وسيخلق ضغوطاً على بلدان العالم النامي والمشروعات الصغيرة.

وقال إنه ليس من المعقول أن يستمر هذا السوء في توزيع الثروة، وشعوب تعيش تحت حد الفقر وعلى حافته وأخرى تنعم بالرفاهية على حساب الآخرين.

وكان وزير الصناعة د. إبراهيم فوزي قد أكد على أهمية الاستمرار في إزالة البيروقراطية والدعم للصناعات الصغيرة، لخفض تكلفة إنتاج صغار المنتجين في ظل المنافسة القادمة مع الجات.

المصدر : الأهالي

التاريخ : ١٩ ابريل ١٩٩٥

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التجمع يوافق على اتفاقية الجات بشرط التزام الحكومة بسياسات جادة

أعلن خالد محيى الدين زعيم المعارضة البرلمانية أن موافقة التجمع على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية «الجات» مشروطة باتباع الحكومة لسياسات شاملة تحمى الاقتصاد المصرى وحقوق الشعب.

وقال أمام مجلس الشعب يوم الأحد الماضى إن المجلس يناقش أخطر اتفاقية تم توقيعها فى العصر الحالي، وسيتحدد على ضوئها مصير الاقتصاد المصرى لسنوات طويلة لما تمثله من قيود على الصناعة الوطنية وتلغى كافة أشكال الحماية، وأضاف إننا لا نستطيع رفض الاتفاقية حتى لا يتم استبعادنا من النظام التجارى العالمى ، وهو ما يقتضى وجود سياسة تستغل المرحلة الانتقالية وتحدد اختيارات للخروج من الأزمة التى ستؤدى إلى رفع أسعار المنتجات الزراعية وتخلق مصاعب أمام الصناعة الوطنية ومحاولة الحصول على التكنولوجيا الحديثة.

وأكد خالد محيى الدين على توافر عدة شروط لمساندة الاقتصاد المصرى وتمنع انتكاسته تتمثل فى اتباع سياسات محددة لتطوير خطط البحث العلمى والتكنولوجي لتطوير الإنتاج وبناء قاعدة علمية تساعد على الدفاع عن حقوق الملكية الفردية، وإحداث تغييرات فى سياسات التصنيع تؤدى لتحسين الإنتاج وتوفير الشفافية فيما يتعلق بالمعلومات والاستفادة القصوى من المعونات الدولية الغذائية وزيادة الأجور بما يساعد على زيادة الإنتاج والإسراع فى إنشاء المنظمة الوطنية المسئولة عن تسجيل الأصول النباتية والزراعية لحماية حقوق مصر من المحاولات الأجنبية وخاصة الاسرائيلية التى تحاول سرقة أصول الإنتاج الزراعى المصرى وتسجيلها باسمها، بالإضافة إلى السعى لتشكيل تكتل اقتصادى عربى لتوفير حماية لاقتصاد المنطقة.وجه محمود محمد محمود وزير الاقتصاد الشكر لخالد محيى الدين على وجهة نظره وكلمته التى وصفها «أنها كلام بناء ومفيد، كما أعرب زكريا عزمى وعبد الوهاب قوطة مقرر لجنة التقرير عن تأييدهما لما ذكره زعيم المعارضة البرلمانية عن خطورة المرحلة الانتقالية وضرورة الاستفادة منها حتى لا ينتكس الاقتصاد المصرى.

عجبى!

التوقيت الصيفى والجـــــات

من المفارقات أن تتقدم الحكومة إلى مجلس الشعب بمشروع قانون التوقيت الصيفى، فى الجلسة ذاتها التى اقر فيها المجلس الانضمام لمنظمة التجارة العالمية «الشهيرة بالجات» والمضحك أن الحكومة المهتمة بالتوقيت.. الصيفى وإعداد قانون له، لم تحرص على توقيت إصدار قانون مكافحة الإغراق والدعم الذى يحمى الصناعة الوطنية من خطر المنافسة الدولية غير المشروعة، والذى أباحت اتفاقية الجات إصداره لحماية الدول "الغلبانة"، قبل التصديق على الاتفاقية.

ولأن الحكومة حريصة على التوقيت، فقد سارعت قبل رفع الجلسات لأجل غير مسمى بإصدار قانون التوقيت الصيفى، ولم تحدد توقيتاً للتقدم بمشروع قانون لحماية الصناعة الوطنية، والذى بات عليه الانتظار للعام القادم.

لقد حذر النواب من كافة الأحزاب من أن خطورة الاتفاقية على الاقتصاد المصرى لا تكمن فى بنودها، وإنما فى قدرة الحكومة على الالتزام باتخاذ قرارات وإصدار تشريعات فى التوقيت الملائم واتباع سياسات منضبطة تقضى على الظواهر السلبية المتفشية فى المجتمع، وأثناء ذلك انشغل الوزراء بتوقيع طلبات النواب، وتبادل الحديث فيما بينهم لإضاعة الوقت وانشغلوا عن المناقشات الخطيرة الدائرة، فهل تعتقدون أنها حكومة قادرة على الالتزام!!

المصدر : الأهالي

التاريخ : ١٩ ابريل ١٩٩٥

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قضية للمناقشة

الجات ودعم السينما

بين اقتصاديو حزب التجمع في سياق عرضهم للمخاطر الجدية التي سيتعرض لها الاقتصاد المصرى بسبب اتفاقية «الجات أو التجارة العالمية، كيف أن صناعتي السينما والكتاب يمكن أن تستفيدا من هذه الاتفاقيات من زاوية حق الدولة في دعمها بدون حدود، والدعم هو حق للدولة المصرية طالما إن انتاجها في هذين الميدانين لايتجاوز ٢٥ر٣٪ من الإنتاج العالمي.

وتواجه السينما المصرية أزمة حقيقية تجعلها في أمس الحاجة للدعم الحكومي لكي تنهض من جديد وتلعب الأدوار الكثيرة المنوطة بها كصناعة أولا وكفن ثانيا خاصة إذا ما عرفنا أن مليارى جنيه مصرى هى حجم التعاملات في صناعتي السينما والتليفزيون وهو الرقم الذى أعلنه الفنان يوسف شاهين طبقاً لمصادره، أي أن أى دعم سوف يعود للدولة مضاعفا مرات ومرات.وعلى أهمية السينما كصناعة تقدم إنتاجا يجرى تداوله، وتستوعب أيدى عاملة فإن الأهم هو دورها في تشكيل الوجدان العربي، وتمتين الأواصر الثقافية والروحية بين الشعوب العربية في زمن العواصف والمخاطر الشديدة التى تهدد وحدة الأمة العربية المرجوة باعتبارها- اى الوحدة أيا كان الشكل الذى ستتخذه- هى خط الدفاع الأول ضد هيمنة الدول الاستعمارية الكبرى وعلى رأسها أمريكا راعية إسرائيل وحاميتها، وضد التحكم المتزايد للمنظمات الدولية الثلاث صندوق النقد، والبنك الدولى والجات.

وتحتاج صناعة السينما- والأمر كذلك- لخطة- قومية شاملة يشارك فى وضعها السينمائيون بنقابتهم ومنظماتهم الأخرى، وتشارك فيها وزارة الثقافة، والبنوك المصرية ويسهم فيها الفنانون والمليونيرات منهم بشكل خاص.

ويغرى النجاح المتزايد للأفلام المصرية التي يصنعها جيل الوسط من المخرجين وقد حققوا وجوداً لا بأس به في بلدان العالم الثالث والبلدان التى يتركز فيها المهاجرون العرب- يغرى بوضع استراتيجية جديدة لا تستهدف الوطن العربى فحسب، كسوق وإنما تفتح أسواقا جديدة في هذه البلدان على أن تلبى السينما المصرية احتياجاتها بارتقاء الصناعة والفن معا.

ولدى مصر إضافة للقاعدة البشرية الهائلة والمدربة من الفنانين والفنيين خبرات عالمية متخصصة فى شئون أسيا وأفرقيا وأمريكا اللاتينية تربت وتدربت فى زمن التحرر وآفاقه المفتوحة، ويمكن أن تكون عونا فى هذا الميدان الذى لابد أن تدخله السينما المصرية بجدارة وقدرة على المناقشة.

وتقتضى مثل هذه الخطة المرجوة نظرة جديدة لأكاديمية الفنون ومعهد السينما فيها بشكل خاص الذى ينبغى أن يفتح أبوابه لعشرات من الطلاب الراغبين فى دراسة السينما، وأن يخفف من القيود المفروضة على الالتحاق به، ويعيد فتح الأقسام الحرة التى أغلقتها، بل إن الفنانين الأغنياء مطالبون بإنشاء معاهد خاصة أسوة بتلك التى نبتت كالفطر فى ميدانى الفندقة والتجارة على أن يستهدفوا منها- قبل الربح الوفير- تكوين أجيال جديدة من السينمائيين تحمل على عاتقها مهمة تطوير هذه الصناعة الحيوية التى ستنجو من هجوم الجات.

وهناك عشرات الأوراق والخطط المدروسة دراسة جيدة التى تستهدف تطوير السينما وقد أصيب واضعوها بما يشابه اليأس لأن لا شئ يتغير بل إن أزمة السينما تزداد تفاقما .

ولأن الوقت وقت جد لا هزل، فإما أن نستثمر الفرصة المتاحة لنا أو نواصل الضياع فى سراديب البيروقراطية والفساد وضيق الأفق، فإن على نقابة السينمائيين أن تبادر بالترتيب لمؤتمر عام أو جمعية عمومية استثنائية تبحث هذه القضية وتضع على جدول أعمالها مرة أخرى ضرورة إلغاء الرقابة على السينما كأحد الشروط الجوهرية ضمن هذا السياق للتقدم واستثمار الفرصة المتاحة.

فريدة النقاش.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ١٩ ابريل ١٩٩٥

في اجتماعين لاتحاد الغرف وغرفة القاهرة أمس:

الأسواق المصرية... وكيفية مواجهة إتفاقية «الجات»؟!

إذا كانت اتفاقية الجات قد أعطت الدول النامية التى تنتمى إليها مصر مدة ١٠ سنوات تستطيع خلالها حماية أسواقها ومنتجاتها من كافة المخاطر التى قد تتعرض لها خلال مراحل تنفيذ هذه الاتفاقية فان هذه المدة فى العمر الاقتصادى لاتساوى شيئاً أو بمعنى آخر فان الافتراض الاقرب الى الحقيقة هو عدم النظر الى هذه المدة والتصرف على أساس أنها غير موجودة بالفعل.

وكل هذه المخاطر المحدقة بحركة التجارة المصرية الخارجية أو الداخلية كانت محور اجتماعين هامين بالامس هما اجتماع مجلس إدارة اتحاد الغرف التجارية ومجلس إدارة غرفة القاهرة التجارية حيث تركزت المناقشات حول وسائل الخروج بالاسواق المصرية من حالة الكساد التى مازالت تعانى منها بقوة وأصبحت تهدد كيانها بصورة مباشرة.

حيث أكد السيد محمود العربى رئيس مجلس إدارة الاتحاد ورئيس غرفة القاهرة التجارية أن مواجهة الاخطار التى تهدد الأسواق المصرية أصبحت من الأمور التى يجب أن تكون من أول الاهتمامات على كافة المستويات الحكومية والقطاع الخاص على حد سواء وأن هذا الأمر يتطلب إعادة النظر فى النظام الضريبى المصرى بصفة شاملة حيث يعتبر من العوامل الرئيسية التى تساهم بصورة كبيرة فى زيادة حركة الكساد وبالتالى زيادة حالة الافلاس داخل أوساط التجار التى وصلت الى نحو ٨ آلاف حالة سنويا.

وأكد السيد سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الاعمال أن المطلوب خلال المرحلة القادمة تنسيق الجهود بين كافة التنظيمات التى تضم رجال الأعمال مثل اتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناعات المصرية وجمعيات رجال الاعمال وجمعيات المستثمرين وذلك للمشاركة بصورة فعالة فى توجيه حركة الاقتصاد المصرى الذى ينتظر عدة قوانين هامة يتم حاليا إعدادها.

وطالب بضرورة تشكيل لجان من هذه التجمعات لتشارك بصورة فعالة فى صياغة هذه القوانين قبل عرضها للمناقشة العامة سواء على المهتمين بها أو المجالس النيابية المصرية خاصة قانون العمل الموحد الذى يجرى إعداده حاليا حيث أن هذه التجمعات تمثل طرفاً أساسياً من أطراف هذا القانون على أساس أن معظم أعضائها يعتبرون أصحاب أعمال.

وطالب أعضاء الغرف التجارية بعدم تطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من ضريبة المبيعات فى المرحلة الراهنة حتى تستطيع الاسواق الخروج من مأزقها الحالى وتستقر بها حركة التجارة وعند ذلك يتم التفكير فى عملية التطبيق.

محمود الشندويلى

٣ وزراء فى ندوة مستقبل الزراعة المصرية والجات:

تطوير آداء القطاعات الانتاجية للتعامل مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة

كتب . عبدالوهاب حامد:

أكد وزراء الزراعة والتعليم والتموين ان اتفاقية الجات تضع مسئولية كبيرة على القطاعات الاقتصادية فى مصر وخاصة المجالات الانتاجية والتسويقية بما يمكنها من التعامل مع الواقع الجديد والاستفادة من الجوانب الايجابية للاتفاقية

وأعلن الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى فى افتتاح الندوة الدولية حول مستقبل الزراعة المصرية فى ظل الجات التى ينظمها المعهد العالى للتعاون الزراعى ان مصر قد اتخذت عددا من الخطوات الايجابية بدأت منذ سنوات استعدادا لما بعد الجات منها تحديث الانتاج الزراعى لزيادته وصولا الى الاكتفاء الذاتى جاء ذلك فى كلمة الدكتور والى التى القاها نيابة عنه الدكتور سعد نصار رئيس قطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة. وأعلن الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم فى الندوة التى ينظمها المعهد بالتعاون مع مركز التنمية الريفية والزراعية بجامعة ايوا الحكومية بامريكا انه لامجال للبقاء فى النظام العالمى الجديد الا للتميز والابتكار والتجديد المستمر وان اعداد الكوادر البشرية المدربة على تكنولوجيا الانتاج الزراعى والتسويق هو مسئولية المؤسسات التعليمية.

وأعلن الدكتور احمد جويلى وزير التموين والتجارة الداخلية ان اتفاقية الجات تضع مسئولية كبيرة على قطاعات الدولة الانتاجية والتسويقية حيث ان المنافسة ليست منافسة محلية او اقليمية ولكنها عالمية وهذا معناه ان الانتاج المصرى عليه ان يلتزم بقواعد السوق العالمية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صباح الخير

التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٥

المناورة فى مواجهة

● أصبحت الجات حقيقة واقعة بما تحمل فى طيات بنودها من مفاجآت لشعوب العالم بأنواعه وطبقاته المختلفة .. أصبحت حقيقة وأن تأخر تطبيقها علينا بعض الوقت سواء كان بعيداً أو قريباً فسوف تنفذ يوماً ما .. أصبحت حقيقة واقعة وأن كان من المؤكد من وجهة نظر العلم أن الجات انتهت بالفعل ولم يعد لها وجود منذ عام ١٩٨٦ وهى الاتفاقية التى يسمى ورائها العالم منذ عام ١٩٤٨ وتبلورت بالفعل فى عام ١٩٩٤ فى مؤتمر المغرب ولكن تحت مسمى جديد هو النظام التجارى العالم الجديد أو ما يرمز له بكلمة ويتو ..

عموماً سواء كانت (جات) أو (وايتو) أو غيرهما من المسميات وارد بلاد الفرنجة فعلينا أن نستعد لعصر جديد أن لم نواجهه بأسلحته ولغته فلن نجد لنا مكاناً تحت الشمس أو حتى فى الظل ..

ومما لا شك فيه ان هناك من استيقظوا وبداوا العمل الفعل والدليل ان هناك العديد من الشركات قد لحقت بنفسها واصلحت من هيكلها المالى واستطاعت العبور من لجاج بحر الخسارة إلى شاطىء الربح والامان ..

وتلك بعض امثلة او حتى اقتراحات للصمود والمنافسة فى المرحلة القادمة وخصوصاً اننا بالفعل استطعنا كدولة ان تعبر مرحلة الإصلاح المالى ودليله ثبات سعر الدولار والذى لابد ان يعقبه وبسرعة الانتهاء من مرحلة الإصلاح الاقتصادى ..

التصدير حياة

بداية يقول الكيميائى يحيى قطب رئيس مجلس إدارة الشركة المالية والصناعية احد منتجى السماد فى مصر ..

لقد واجهنا ظروفاً صعبة فالشركة كانت تعانى من الخسائر نتيجه لظروف التسويق الصعب فى مصر وخصوصاً إننا كنا نعطى إنتاجنا بالكامل لبنوك

التسليف الزراعي لتسوقه بطريقتها حتى نسينا كمنتجين ابسط قواعد العملية التسويقية حتى. تم إلغاء التسويق عن طريق البنوك الزراعية ووقعنا في ورطة عدم وجود المعلومات او الخبرة الكافية للتسويق بل والادهى من ذلك ان الفلاح احجم عن شراء السماد لانه تعود على شرائه بالائتمان ونحن فضلنا البيع النقدى .

وكان التحدى امامنا كيف سنعمل خصوصا وانه مع عصر الجات سيكون السوق مفتوحاً للاستيراد وبدراسة إمكانيات الشركة وجدنا انه بالإمكان ان نتجه بفائض الطاقة لدينا نحو التصدير وبالفعل درسنا الأسواق الخارجية دراسة متانية فوجدنا انه بالإمكان ان نجد لنا مكاناً في اسواق العالم ولكن بشروط اولها ان نقدم لكل سوق المنتج الذى يحتاجه لا ان نفرض عليه إنتاجنا لانه لن يقبله وبالفعل تم تعديل شكل السماد بدلاً من السوق اصبح على شكل حبيبات ثانياً ان تربة بعض البلاد تحتاج لسماد تصل فيه نسبة الفوسفات إلى ١٨٪ وبلاد اخرى ٢٠٪ فحولنا إنتاجنا إلى هذه النسب بدلاً من ١٥٪ وهى ما تحتاجها التربة المصرية كذلك غيرنا الشكل ونوعيات العبوات واحجامها لتناسب كل سوق على حدة اما الاهم من كل هذا فهو الالتزام بمواعيد التسليم لانها ترتبط بمواعيد الزراعة ومواسمها في كل دولة وبالفعل حققنا نتائج مبهرة فبعد أن كان السماد راكداً في مخازن الشركة وانخفض الإنتاج من ٨٠٠ الف طن إلى ٤٥٠ الف طن وإجمالى خسائر الشركة ٢٥ مليون جنيه والسحب على المكشوف يصل إلى ٦٠ مليون جنيه تمكننا من تغطية كل هذا حيث صدرنا في موسم ٩٣/٩٢ ما قيمته ٣,٧ مليون جنيه ارتفع في موسم ٩٤/٩٣ إلى ٢٠ مليون جنيه وحتى الان في عام ٩٥ صدرنا ما قيمته ٢٥ مليون وستصل بها في ٦/٣٠ القادم إلى ٤٠ مليون جنيه حسب العقود المبرمة بيننا وبين الدول التى نصدر إليها ..

وليس هذا فحسب ما كسبناه ولكننا كسبنا اسواقاً عالمية كبيرة مثل إيطاليا واسبانيا واليونان في اوروبا ونيجيريا في افريقيا وبنجلاديش في اسيا .. ونسعى الان لفتح اسواق في الولايات المتحدة الامريكية ..

وينهى يحيى قطب كلماته قائلاً وهكذا لم نجلس مكتوفي الايدى امام الخسائر ولكننا تحركنا واستخدمنا ما بين ايدينا من إمكانيات لننطلق وننافس الغرب والشرق معاً وفي عقر دارهم .

التكامل الانتاجى

ويتفق في مسالة التغليف الجيد الذى يناسب نوعية المنتج ويناسب المستهلك معاً الكيميائى محمد صبرى الشاذلى رئيس شركة قها للصناعات الكيماوية عندما يقول بالفعل الشكل الخارجى للمنتج عليه عامل كبير في الجذب التجارى وسرعة رد الفعل من المستهلك ويجب ان يكون متسقاً مع الذوق العام لكل منطقة وهذا يستلزم ما يمكن ان نطلق عليه دراسة سيكولوجية الاقليم والسكان التسويقية حتى لا نضع شكل ما على عبوة منتج معين قد يحمل معنى سيئا في مكان ما رغم انه لا يحمل نفس المعنى في مكان اخر .. مادمنا قد وضعنا في اعتبارنا المنافسة الشديدة سواء مع المنتج الاجنبى او حتى مع المنتج المحلى لان الغلاف الخارجى هو اول ما يراه المستهلك وهو ما فعلناه مع البطاريات الجافة التى تنتجها شركة قها فقد غيرنا شكلها الخارجى تماماً ليتناسب مع تطورات السوق وراعينا في الشكل الجديد النواحى الفنية والالوان المعبرة بعد دراسة مستفيضة وليس هذا فحسب بل العبوة الخارجية المجمعة طورناه بحيث تكون اسهل في الاستخدام وايسر في الحمل واكثر اقتصادية وحفاظاً على المنتج بشكل عام وهو ما يعنى ان نواكب الاسواق حتى لا يسبقنا الآخرون في داخل السوق الذى نحن جزء منه .. ويستكمل اللواء بدر رخا رئيس قطاع التسويق بالشركة كلمات الكيميائى صبرى الشاذلى ليقول .. ليس هذا فحسب بل لابد من تكامل المنتج نفسه فإن كنا نضع نوعية معينة فلابد من إنتاج كل نوعياتها واشكالها وكافة استخداماتها حتى ترتبط النوعية بالماركة والعلامة والاسم ليتعود عليها المستهلك ولا يهرب إلى نوعية اخرى بسبب نقص في المجموعة المتكاملة من المنتج فمثلاً ونحن ننتج البطاريات الجافة راعينا ان ننتج كل احجامها واشكالها من وسط وصغير وكبير وخاصة بالتليفونات بل وبطاريات السيارات وبطاريات الأغراض الصناعية بحيث يرتبط الاسم التجارى بنوعية المنتج ككل لا بشكل واحد فقط من اشكاله وبالتالى يرتبط المستهلك سواء في الداخل او الخارج بالاسم الذى يصبح علماً على نوعية معينة او قطاع معين من الإنتاج ..

التخصص والتنوع

ومن قطاع الكيماويات ننتقل إلى قطاع الحراريات ويستكمل الحوار المهندس جمال رشوان رئيس مجلس إدارة شركة سورناجا قائلاً .. لا شك انه في ظل المنافسة الشديدة والتى يواجهها الإنتاج المصرى الآن داخل سوقه المحلى لابد من التصرف السريع والمناورة بما لدينا من اسلحة وإمكانيات حتى يمكننا الاستمرار خصوصا واننا كشركات قطاع اعمال عام لا نواجه الإنتاج المستورد فقط ولكننا نواجه إنتاج القطاع الخاص الذى اثبت وجوده وبشراسة شديدة خصوصاً وانه يتحرك بمرونة شديدة ولا تكبله عوائق وقيود الروتين الموروث ومعه الخسائر واعبائها وللعلم لن تنطلق شركات قطاع الاعمال العام وتتجاوز عنق الزجاجة إلا باستكمال سياسة الخصخصة التى ستحرر القطاع ككل وهى لن تتحقق إلا بعد ان تتخلص كل شركة من مجمع

خسائرها وديونها لذلك لابد ان تعمل كل شركة بمفهوم مرن وقابل للتحوير والمناورة وهو ما فعلناه حيث وجدنا المنافسة شديدة في مجال السيراميك فقررنا التخصص في إنتاج سيراميك الخدمة الشاقة .

وتركنا الميدان للشركات الاخرى تتناطح فيه كل باسله به وانفردنا نحن بمجال الخدمة الشاقة والذى يستخدم في حمامات السباحة والاغراض الصناعية والمعامل وغيرها ..

ايضاً من خلال دراستنا للسوق ونقاط الضعف والقوة فيه قررنا ان نستفيد من الإمكانيات الفنية والميكانيكية بالشركة وادخلنا نوعيات جديدة من الإنتاج لم تكن الشركة تنتجها من قبل مثل اطقم البورسلين الفاخرة وهى لن تكلف الشركة كثيراً حيث يمكن إنتاجها على نفس خطوط الإنتاج الموجودة وبنفس العاملين دون زيادة ولكننا ادخلنا منتجا جديدا يمكننا المنافسة به سعراً وجودة مع الإنتاج المستورد من الخارج ..

إذن تخصصنا في نوعية معينة من الإنتاج ونوعنا فيها بقدر الإمكان اى فعلنا ما يمكن تسميته بتهجين فكر القطاع الخاص مع إمكانيات القطاع العام حتى يمكننا عبور حواجز الخسارة والدخول في طريق الإصلاح الاقتصادى والذى بدا يتحقق رويداً رويداً ومع كل نجاح يزداد الحماس ويزداد التطوير ولكننا في نفس الوقت نامل في باقى الجهات الخير ومد يد المساعدة للشركات الوطنية لتنهض وهذه الجهات ممثلة في البنوك التى يجب ان تعيد النظر في الفوائد التى تجاوزت اصول الديون وفي الوزارات المعنية وفي السوق والمستهلك المصرى الذى يجب ان يتخلص من عقدة الخواجة ويشجع إنتاج اخوته وابنائه من المصريين .

الصناعات الصغيرة

ومن القطاع العام إلى القطاع الخاص نستمع إلى نفس النغمة من سيد هاشم احد خبراء صناعة السيارات ومدير عام شركة هاشم باص والذى بادرنا بقوله ..

إذا كنا نبحث عن تطوير الصناعة حتى يمكن ان نواجه المستقبل وتحدياته واتفاقياته العالمية والتكتلات الاقتصادية فلابد من التخصص والتخصص الشديد جداً وان نتجه إلى الصناعات الصغيرة وليس معنى الصناعات الصغيرة ان تنشا مجموعة من المصانع الصغيرة لصناعات نهائية صغيرة لا العكس لابد من صناعات صغيرة متخصصة جداً لاجزاء الصناعات الكبيرة فمثلاً لو ان موتور السيارة مكون من مائة جزء فلابد ان يكون لدينا مائة مصنع كل مصنع منها متخصص في صناعة جزء واحد وبدقة شديدة وبكميات كبيرة تحقق العائد الاقتصادى ثم يتم تجميعها جميعاً في مصنع كبير مهمته إنتاج المنتج النهائى ولديه القدرة العالية على تسويقه وقتها يمكن القول إنه سيكون لدينا القدرة على تصدير كل سلعة على حدة من المائة سلعة وتصدير ايضا الموتور النهائى وكاننا متخصصين في إنتاج مائة وواحد سلعة كل منها على جودة عالية جداً لان هناك تخصصا شديدا وسيكون سعرها النهائى رخيصا جداً لانها قامت في إطار صناعة صغيرة محدودة التكاليف وفي نفس الوقت بإنتاج كمى كبير اقتصادى التكلفة لانها ستكون مطلوبة لاكثر من جهة واكثر من سوق نظراً لجودتها النابعة من التخصص ..

وأخيراً

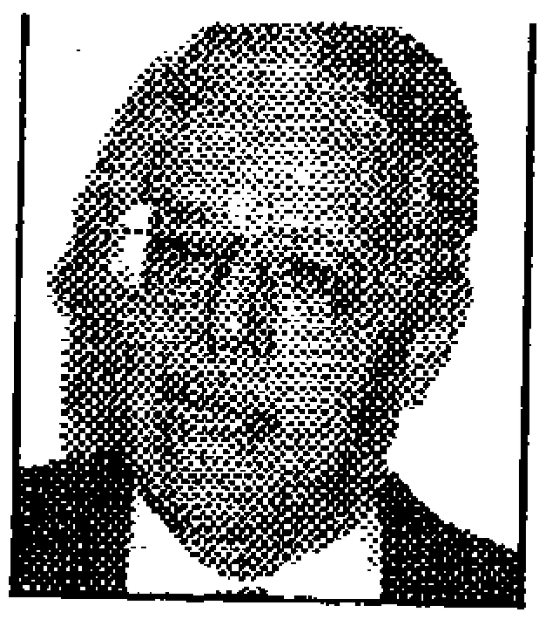
وهكذا نرى ومن خلال اراء خمسة من خبراء التصنيع والتسويق ان التخصص والدراسة الواعية هى اهم اسلحة الإنتاج المصرى في مستقبل (الجات) الذى يهددنا بالخطر فماذا يضيرنا بالفعل لو اننا اتجهنا إلى عدة صناعات محددة وتخصصنا فيها وإلقينا خلفها بكل ثقلنا حتى نثبت انفسنا من خلالها في السوق العالمى ولدينا مثال صناعة الاسمدة والذى نجحت فيه شركتان هما ابو قير للاسمدة والمالية والصناعية بكفر الزيات في ان تحققا الاكتفاء الذاتى لمصر بل ويصدرا للخارج وفقاً لمتطلبات السوق العالمى ومن خلال التصدير حققت الشركتين الكثير على المستوى الداخلى والخارجي .

وامامنا صناعتين اخريتين يمكننا الاهتمام بهما ومن خلال رصيد الخبرة الطويل يمكن بهما الانطلاق نحو العالمية وهما صناعة الغزل وتوابعه من نسيج وملابس جاهزة ثم صناعة الثقافة من افلام ومسلسلات واعمال درامية وكتب ومطبوعات وتلكما الصناعتين هما اقدم الصناعات المصرية على الاطلاق واعتقد انه ببعض الاهتمام بهما يمكن لمصر ان تحقق الكثير والكثير في سياسة الإصلاح والرفاهية الاقتصادية .. مجرد وجهة نظر .

المروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٥

لماذا تنضم مصر لمنظمة التجارة العالمية؟

■ عصام الدين الأحمدى★ ■



في إطار موافقة مجلس الشعب المصرى على الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية بصفة مصر أحد الاعضاء الاصليين في الجات من الضرورى التأكيد على أن مصر كانت الدولة العربية الوحيدة في الجات حتى نهاية جولة أوروجواى. وقد أبرمت اتفاقية الجات في 30/10/1947 في مدينة جينيف وكان عدد الدول المؤسسة وقتها 23 دولة.. وقد دعت إلى تأسيس الجات الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية.

وانضمت مصر للجات منذ جولة كنيدى 1964 ــ عضوية مؤقتة لمدة عامين، ثم حصلت على عضوية دائمة بالجات ــ في فبراير 1970 في ظل ظروف سياسية غاية في الصعوبة ــ فكان ذلك نصرا سياسيا واقتصاديا كبيرا لدولة ذات توجه اشتراكى ــ في حين أن جميع الدول الاعضاء في الجات هى دول رأسمالية والدول الصناعية الكبرى ولم تنضم إلى الجات أى دول اشتراكية حتى نهاية جولة أوروجواى ــ بل إن الدول الشيوعية كانت جميعها ضد الجات.

وقد نصت مواثيق الجات «28 وثيقة تجارية تقع في 500 صفحة» على انهاء الامانة العامة للجات وإقامة منظمة التجارة العالمية الـ «W. T. O» وعليه فقد كانت هناك دول قامت بالتوقيع على الاتفاقية ولم تصدق عليها من برلمان حكومتها في اجتماع 15/4/1994 بمراكش بالمغرب ومنها مصر «وبالتالى فإن مصر وقعت على الوثيقة الختامية التى تشمل 28 اتفاقا دوليا في العديد من مجالات التجارة والتبادل السلعى والخدمى وغيرها من المواضيع التى اشتملت عليها مفاوضات جولة أوروجواى، ولم تصدق عليها من برلمان الحكومة».

وهذا يعطى مصر حق الاشتراك في مناقشات ومفاوضات التجارة الدولية دون حق التصويت عليها لحين انتهاء مجلس الشعب من التصديق على الاتفاقية، وعليه تتحول مصر إلى عضو في منظمة التجارة العالمية بعد إيداع الموافقة، عدد الدول التى وافقت برلمانات شعوبها على الانضمام لمنظمة التجارة الدولية حتى 31/12/1994، «81».

ليس هنا أى إجبار لمصر في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ولكن متى تم التصديق فإنه يجب الالتزام التام بما جاء في المواثيق فلا يوجد مجال للتعديل، والانضمام لمنظمة التجارة العالمية بالنسبة لمصر سيكفل منافع عديدة ونواحى ايجابية كثيرة لن تتوافر لها إذا لم تنضم إلى تلك الاتفاقية، حيث إنها ستنفتح على التجارة الدولية لمجموعة دول تجارتها تمثل أكثر من 90٪ من تجارة العالم.

لا يجب التخوف من الجات حيث ان الانضمام لمنظمة التجارة العالمية سيفتح المجال بشكل واسع للتصدير فاسواق الدول الكبرى ستفتح أمام الدول النامية بما فيها مصر.. وهذا يتطلب أن تكون المنتجات المصرية بالجودة والسعر المناسب الذى يناسب المنافسة في الأسواق الخارجية المفتوحة وللمنافسة في الداخل أيضا أمام السلع التى ستدخل مصر وبالطبع ستتميز بالجودة وانخفاض السعر بالاسواق المحلية.

من الضرورى التركيز في السياسة الانتاجية للقطاع الصناعى على المزايا النسبية التى يتمتع بها الاقتصاد المصرى لتكون لنا سلع شديدة التميز للتصدير نتمتع فيها بميزة نسبية عن الدول الاخرى نوعية وجودة وسعرا وإلا لن يكون لنا مكان.

الجات ستكون في «صالح المستهلك تماما» والذى لن يتردد في اختيار المنتج المستورد الاكثر كفاءة والارخص سعرا، خاصة أن مجال الخيارات أمامه سيكون واسعا.. وبالتالى فإن هذا يدعو إلى التركيز على عناصر الجودة الانتاجية، بدلا من بحث أساليب التقييد مثل نظام الحصص لأن ذلك سيعرضنا لمبدأ المعاملة بالمثل، وهو أحد المبادىء الأساسية المتفق عليها في مواثيق

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أوروجواى.

ولكن يمكننا الجمع ما بين حماية الصناعة الوطنية من الاغراق وفى نفس الوقت تطوير النشاط الصناعى ليصل إلى مستوى الجودة الملائم داخليا وخارجيا وهذا يدعو إلى اعادة النظر فى هياكل الانتاج واحتياجات السوق المحلى والاسواق الخارجية.. والاهتمام بنواحى التسويق والترويج ويسبق هذا جودة الانتاج.

حجم تجارة الدول الاعضاء فى الاتفاقية يمثل 90٪ من حجم تجارة العالم وبذلك إذا لم تنضم مصر ستحرم من دخول اسواق تلك الدول، ولكن الآن متاحة لنا فرصة لن تتكرر لتعظيم الدخل من الصادرات بجميع أنواعها.

من غير الممكن غزو هذه الاسواق الواسعة فى ظل غيبة من المعلومات، وبالتالى فإن انضمام مصر للاتفاقية سيستلزم بشكل مباشر تأسيس مراكز معلومات عن هذه الاسواق وأذواقها وحجم الطلب السلعى، ونظرا إلى أنه لا يوجد لدينا هذا النوع من مراكز المعلومات وحتى الموجود منها يحتاج إلى تطوير لتقديم هذه الخدمات.. فقدآن الاوان إلى تأسيس مثل تلك المراكز وهناك.. نقطة التجارة التى تم تأسيسها فى مصر وتم افتتاحها فى يناير 1995.

إذا كان البعض يرى أن هناك آثارا سلبية متمثلة فى زيادة تكلفة استيراد السلع الزراعية نتيجة إلغاء الدعم من جانب بعض الدول المصدرة مثل أمريكا ودول الاتحاد الأوروبى، فإن هذا الأمر تمت معالجته عن طريق تعويض الدول النامية ومنها مصر فى صورة منح لا ترد ومبيعات بأسعار ميسرة ومساعدات مالية وفنية بل العكس هو ما يجب أن يحدث.. فخفض الدعم على المنتجات الزراعية يجب أن تكون له آثاره الايجابية على المدى الطويل على الاقتصاد المصرى من حيث إعادة النظر فى السياسة الزراعية والتوسع فى زراعة وإنتاج المحاصيل الزراعية مثل القمح والحبوب الزيتية والتى كان انتاج مصر منها منخفضا نتيجة انخفاض أسعار استيرادها.

والان ومع ازالة الدعم الزراعى أو تخفيضه سترتفع الاسعار العالمية للمنتجات الزراعية مما سيمكن مصر من زيادة القدرة التنافسية على غزو الاسواق بالمنتجات الزراعية والتى تتمتع فيها بالفعل بميزة نسبية سواء من حيث النوعية والجودة والسعر مثل القطن والارز والفواكه والخضراوات. أما المخاوف الناتجة عن تطبيق اتفاق المنسوجات، فإنه طبقا لهذا الاتفاق تلتزم مصر بتخفيض تدريجى للرسوم الجمركية المفروضة على عدد من بنود المنتجات النسجية، حتى عام 2005 مع الاحتفاظ بالحق فى حظر استيراد الاقمشة حتى عام 1998، والملابس الجاهزة حتى عام 2002، مما يتيح فترة انتقالية لمصر يتم فيها تطوير صناعاتنا النسجية والارتقاء بالقدرة التنافسية للمنتجات المصرية، بحيث تكون قادرة على المنافسة فى الأسواق العالمية. وتستفيد مصر مقابل هذه الالتزامات من خفض فى مستوى التعريفة الجمركية لصادراتنا من المنتجات النسيجية إلى الدول المتقدمة يبلغ فى المتوسط ما بين 30 ـ 40٪ عن مستوى التعريفة الجمركية فى عامى 1986 ـ 1988، كما ستستفيد من إلغاء الحصص والقيود على صادراتنا فى هذه الدول، بالاضافة إلى ناحية إيجابية أخرى وهى الاستفادة من الميزة النسبية لمصر كدولة منتجة للقطن فى زيادة معدلات النمو للحصص الحالية المفروضة على تلك النوعية من صادراتنا خاصة فى أسواق دول الاتحاد الأوروبى وأمريكا. كما ستتمتع مصر بميزة النفاذ إلى الأسواق الخارجية بجميع مميزات الحماية التى تضمنتها وثائق أوروجواى، لحماية المنتجات المحلية من الواردات، وهى اتفاقية الوقاية ومكافحة الاغراق كما توجد الية فض المنازعات التى قد تنشأ لحماية مصالح الدول النامية مثل مصر فى مواجهة الدول الاقوى فى مجال التجارة الدولية.

بذلك فإن مواثيق الجات ستحقق لمصر مزايا فى الأجل القريب والبعيد، فهى دعوة للانضمام للمجتمع العالمى والاستفادة من النفاذ إليه، والتحول نحو العالمية بشكل حقيقى. وما من شك أن الجات تمثل «تحديا» للاقتصاد المصرى وهذا التحدى هو ما يراه البعض سلبيات، ولكن الان فى المرحلة الثانية من الاصلاح الاقتصادى.. الموضوع ليس الحفاظ على الصناعة الوطنية من الاغراق القادم من الواردات.. ولكن الموضوع الحقيقى هو كيف ترقى بضاعاتنا الوطنية لغزو الاسواق الخارجية.

☆ رئيس مجلس ادارة بنك مصر

المصدر : المصور

التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد موافقة مصر على الجات

كيف نحاصر الخسائر.. ونعظم الإيجابيات لصالح مصر؟

● ١٠ سنوات أمام الدول النامية لتوفيق أوضاعها مع أحكام الجات

● مصر ستحصل على ٤ مليارات دولار ضاعت عليها لعدم تمتعها بالحماية الفكرية

● أيهما أخف وطأة: أحكام الجات.. أم مطالب صندوق النقد؟

ماجد عطية

●● ٢٨ اتفاقية انتهت إليها دورة «أورجواى» لتحرير التجارة الدولية وقد وقعت عليها بالأحرف الأولى فى الدار البيضاء فى إبريل من العام الماضى ١٢٧ دولة من بينها مصر، وأعلن فى هذا الاجتماع الدولى قيام «منظمة التجارة العالمية»- بديلاً عن منظمة «الجات» والتى أختير لها رئيس أوربى منذ أسابيع.

الأحد الماضى وافق مجلس الشعب المصرى على الاتفاقية بعد مناقشات واسعة فى مجلس الوزراء ومجلس الشورى ولجان مجلس الشعب قبيل موافقته.

كان التساؤل الرئيسى فى كل هذه الحوارات حول السلبيات والإيجابيات.. ماذا نكسب.. وماذا نخسر.. وكيف نقلل من تأثير الخسائر؟..

الموافقة على اتفاقيات دورة أورجواى التى كانت تعرف باسم «الجات» مرت فى هدوء شديد رغم أنها ستحكم الكثير من الأنشطة الاقتصادية والفكرية لمصر إلى سنوات طويلة قادمة.

لعل سبب هذا الهدوء أن الاتفاقيات خضعت للعديد من المناقشات والحوارات فى الجمعيات العلمية والنقابات المهنية ومراكز البحوث السياسية والاقتصادية فى الجامعات وغير الجامعات، حتى تكون حولها رأى عام يرى ضرورة الانضمام للإتفاقية خاصة أن مصر عضو مؤسس فى المنظمة القديمة منذ عام ١٩٤٨ على مافى هذه الاتفاقيات من سلبيات ويمكن حصارها وإيجابيات يمكن تعميقها للحصول على الفائدة القصوى منها ●●

جلسات مجلس الشورى بعد حوارات اللجان انتهت بضرورة الموافقة على الاتفاقيات.. مجلس الوزراء وكانت أمامه صورة كاملة لوجهات نظر كل الوزارات وافق على تحويلها لمجلس الشعب.. قبل مناقشات مجلس الشعب كان د. مصطفى السعيد قد دعا إلى عدة جلسات حوار بحضور محمود محمد محمود وزير الاقتصاد وشارك فى الحوار أمين مبارك رئيس لجنة الصناعة بالمجلس، ومحمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات، ومحمود العربى رئيس اتحاد الغرف التجارية، ود. سمير طوبار رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى، وعبدالوهاب قوطة وكيل اللجنة الاقتصادية، كما حضرها مشاركا فى الحوار أعضاء لجان الخطة والموازنة والصناعة والطاقة والزراعة والرى والعلاقات الخارجية وبعض رؤساء الشركات القابضة فى الصناعة والخدمات بالإضافة إلى بعض القيادات المصرفية.. وكان يتولى الشرح لبعض بنود الاتفاقيات إلى جانب ردود وزير الاقتصاد الوزير المفوض التجارى محمد مأمون والوزير المفوض التجارى محسن هلال والوزير المفوض التجارى حمدى متولى مدير إدارة المنظمات الدولية والمستشار التجارى علاء شلبى باعتبارهم معاصرين لدورة أورجواى منذ بدايتها عام ١٩٨٦ وهى الجولة الثامنة فى عمر المنظمة منذ بدايتها عام ١٩٤٨ مستهدفة «تحرير التجارة العالمية» وإن كانت هذه المرة قد تضمنت بنودا جديدة خاصة بالزراعة والخدمات والملكية الفكرية وخفض التعريفة الجمركية إلى أدنى حد ممكن.

ومع ذلك فإن الاتفاقيات قد تركت مساحة للدول النامية تتحرك خلالها دفاعا عن مصالحها ضد الإغراق أيضا التدرج فى إلغاء الدعم لحماية الصناعة، والتدرج فى قيام الدول الكبرى بإلغاء الدعم الزراعى حتى لاتزداد أعباء العجز التجارى على الدول النامية المستوردة للغذاء، كما تملك الدول النامية إصدار التشريعات التى تحميها من الإغراق الخارجى، فضلا عن تشريعات ضد الاحتكار.

لكن.. تحت أى مسمى أو دراسة هناك جوانب سلبية سوف تطول الدول النامية إلى جانب الجوانب الإيجابية التى تتمسك بها هذه الدول، وليس لدى الدول النامية اختيار فى قبول جزء من الاتفاقية أو الاعتراض على جزء آخر.. المعروض هو أن تقبل الكل أو ترفض الكل.. فماذا فى حالة القبول.. وماذا فى حالة الرفض.. أولا ماذا فى الاتفاقيات؟

أهم المبادىء

تقضى الاتفاقيات بخفض الجمارك وإلغاء القيود غير الجمركية مثل نظام الحصص المقيدة للتدفق الحر للخدمات والبضائع

وتتضمن الاتفاقية الجديدة ٢٨ اتفاقا في المجالات المختلفة كما أنها تتضمن ولأول مرة في تاريخ الجات منذ نشأتها في أول يناير ١٩٤٨ بنودا خاصة بالزراعة والخدمات والملكية الفكرية، كما تتضمن الاتفاقية بعض المبادىء الأساسية التالية:

مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: وبموجبه تتعهد دولة إزاء الدولة التي تتعاهد معها على منحها جميع المزايا التي تعطى للدول الأخرى في المستقبل أو التي منحت لها بموجب اتفاقات أو معاهدات سابقة، ولذلك فإنه على الدولة المنضمة إلى الاتفاقية أن تمنح الدول الأخرى الأعضاء حق الدولة الأولى بالرعاية وكذلك عليها ألا تمنح الدول غير الأعضاء بالاتفاقية أية امتيازات.

النفاذ إلى الأسواق: لتوسيع نطاق النفاذ إلى الأسواق تقرر في معالجة القيود غير الجمركية أن تحل محلها تعريفة جمركية يكون لها مستوى الحماية نفسه وذلك حتى يمكن الاعتماد على التخفيضات الجمركية وقد تم الاتفاق على تخفيض التعريفة على الواردات الزراعية بنسبة ٣٦٪ خلال ست سنوات بالنسبة للدول المتقدمة، ٢٤٪ خلال عشر سنوات بالنسبة للدول النامية، أما الدول الأقل نموا فليس مطلوبا منها تخفيض التعريفة الجمركية.

المساندة المحلية: حيث يسمح الاتفاق بإجراءات المساندة المحلية التي يكون لها تأثير طفيف على التجارة وتتضمن هذه الإجراءات مساندة الخدمات الحكومية في مجالات البحوث ومكافحة الأمراض والبنية الأساسية والأمن الغذائي كما تتضمن بعض المساعدات المباشرة للمنتجين في حالات التعديل الهيكلي والبرامج الخاصة بالبيئة وبرامج المساعدات الإقليمية. وبالنسبة لإعانات التصدير فعلى الدول المتقدمة تخفيض الإعانات المباشرة خلال فترة التنفيذ المحددة بست سنوات بنسبة ٣٦٪ عن مستوى فترة الأساس (١٩٨٦ - ١٩٩٠) كما يتم تخفيض كمية الصادرات المدعمة بنسبة ٢١٪ خلال الفترة نفسها ويكون التخفيض من جانب الدول النامية بمقدار ثلثي التخفيض من جانب الدول المتقدمة وخلال أجل محدد بعشر سنوات، ولاتطبق أية تخفيضات بالنسبة للدول الأقل نموا.

الاتفاق حول إجراءات مكافحة الإغراق: تكفل الاتفاقية للأطراف المتعاقدة وضع اجراءات لمكافحة الإغراق توجه ضد الواردات التي تكون أسعارها أقل من قيمتها العادية (القيمة السائدة في السوق المحلية للدول المصدرة) وأن يكون الإغراق سببا في الإضرار بالصناعة المحلية في الدول المستوردة.

الاتفاق حول الوقاية: تسمح الاتفاقية باتخاذ اجراءات وقائية لأعضائها بهدف حماية

صناعة محلية معينة من الآثار الناجمة عن الزيادة غير المتوقعة فى الواردات من منتج معين والتى تسبب، أو قد تسبب أضرارا جسيمة للصناعة. هذا وقد أدخل الاتفاق التجارة فى المنسوجات والملابس ضمن نظم وقواعد الجات بعد أن كانت تقوم على أساس حصص يتم التفاوض الثنائى بشأنها طبقا لاتفاقية الألياف المتعددة (MFA) بحيث ينتهى إدخال جميع منتجاتها فى خلال عشر سنوات من بدء سريان الاتفاقية.

كما استهدف الاتفاق تحرير التجارة فى الخدمات ولتنفيذ ذلك تعد كل دولة جدول التزامات خاصا بها وتعد هذه الجداول الوطنية جزءا مكملا للوثيقة الختامية.

كما يتضمن الاتفاق أيضا الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية حيث ينظم العلاقة بين صاحب الحق فى الملكية الفكرية والدولة والشركات التى تستغل هذا الحق كما يعمل على فرض هذه الالتزامات من خلال الأجهزة القضائية والبوليسية فى كل دولة.

وبذلك فإن الاتفاقية قد راعت مسئوليات النمو الاقتصادى بين الدول، فبينما ألزمت الدول المتقدمة بتنفيذها خلال فترة تتراوح بين سنة وخمس سنوات فقد أعطت فرصة للدول النامية للتنفيذ تتراوح بين خمس وعشر سنوات وهذه الفترة تسمح بتوفيق الأوضاع وتعطى فرصة لتحقيق الحماية للصناعة الوطنية واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك.

كان الحوار فى الجلسات المتعددة فى اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب، أكثر من «ساخن» وكانت كل الأسئلة تنصب على «حماية الصناعة الوطنية».. وكان التركيز أكثر على «حماية الصناعات الصغيرة».. وفجأة قفز سؤال محمد خليل حافظ:

● ماذا لو رفضنا هذه الاتفاقية؟

وبعد الردود التى جاءت من وزير الاقتصاد ومن رئيس اللجنة الاقتصادية، أعلن فى جلسة تالية أنه يوافق على الاتفاقية بعد التوضيح الذى حدث، وبعد أن عرف أن الموافقة شاملة بدون تحفظ.

كانت بداية الأسئلة المطروحة:

● ما الذى تمثله اتفاقية الجات بالنسبة للإنتاج المحلى فى مصر؟

د. مصطفى السعيد: يمثل اتفاق الجات تحديا للإنتاج المحلى لأنه أقر بمبدأ النفاذ للأسواق ولتوسيع نطاقه فقد تقرر معالجة القيود غير الجمركية على أن تحل محلها تعريفة جمركية يكون لها مستوى الحماية نفسه وذلك حتى يمكن الاعتماد على التخفيضات الجمركية.

قدمت مصر جدولا بما تنوى تقديمه مثل بقية دول العالم تلتزم فيه بتخفيض الرسوم الجمركية والإقلال من العوائق الفنية والالتزام بتثبيت الرسوم الجمركية وعدم زيادتها عن حدود أعلى من فئات الرسوم الجمركية المطبقة فى فبراير ١٩٩٤ بنسبة تصل إلى ٢٠٪ وعلى أن يتم تخفيض جزء من هذه الزيادة على فترات مابين خمس سنوات وعشر سنوات وبحيث يظل الرسم الجمركى أعلى من الرسم الجمركى السائد فى ١٩٩٤ طوال السنوات القادمة ولا يمنع ذلك مصر من تخفيض رسومها عن هذه المعدلات إن رأت أن ذلك فى مصلحتها.

وركز د. مصطفى السعيد على أن هناك صراعا بين مجموعات المصالح للدول الموقعة على الجات وللتوفيق بين المصالح أجازت مجموعة من الاستثناءات وأنه يجب على الدول النامية تفادى السلبيات والاستفادة من الإيجابيات خاصة أن معظم دول العالم انضمت للإتفاقية حيث بلغ عدد المشاركين ١٢٤ دولة يمثلون ٨٥٪ من التجارة العالمية.

وأضاف د. مصطفى السعيد بأنه لا علاقة للجات بالإيزو حيث أن الجات تهتم بتحرير التجارة بين الدول، أما الإيزو فهو نظام عالمى للمقاييس الموحدة يهدف إلى اتباع المنشآت لمقاييس الجودة العالمية.

● وقال د. مصطفى السعيد بأنه إذا لم يوافق مجلس الشعب على الاتفاقية فإننا نتحمل أضرار عدم الانضمام ولا نستفيد من المزايا التى من أهمها حرية الدخول إلى الأسواق والاستفادة من تخفيضات التعريفة وإزالة القيود غير الجمركية والدعم والاستفادة من الاتفاقية المتعلقة بالحواجز التقنية للتجارة والحصول على الحماية من خلال نظام الفصل لفض المنازعات التجارية واللجوء إلى منظمة التجارة العالمية فى حالة التعرض لممارسات

الإغراق، كما أن عدم الانضمام للإتفاقية يحرم الدول الأقل نموا من المساعدات الغذائية التى يمكن أن تقدم إليها فى شكل منح وتحرمها من إمكان تأمين وصول مساعدات مالية وتقنية لتطوير القطاع الزراعى، كما يؤدى عدم انضمام هذه الدول إلى عدم تمتعها بقواعد الجات التى أهمها عدم تمييز دولة على دولة وشرط الدولة الأولى بالرعاية وأى مزايا تمنحها دولة تتمتع بها كل الدول الأعضاء.

إضافة إلى ذلك فإن مصر ستحصل على ٤ مليارات دولار كانت قد ضاعت عليها لعدم تمتعها بالحماية الفكرية التي وردت في الجات.

التزامات أقل

● وقال محمود محمد محمود وزير الاقتصاد إن مصر تدخل فى الجات بين الدول ذات الحق فى العضوية الأصلية كما أن الاتفاقية لم تلزم مصر بأى تخفيض فى الجمارك فى حين مصر تستفيد من تخفيضات الجمارك للدول المشاركة فى الاتفاقية حيث تصل نسبة التخفيض إلى ٣٣٪ والاتفاقية تضمنت جهازا لفض المنازعات وهذا فى صالح الدول النامية التى قد تتضرر من بعض الإجراءات التى قد تتخذها الدول الصناعية الكبرى، أيضا فإن عدم انضمام مصر للإتفاقية يعنى عدم استفادتها من تخفيضات الجمارك للدول المشاركة وعدم استفادتها من جهاز فض المنازعات.

وأكد الوزير أن بند الحماية الفكرية فى صالح صناعة الدواء والأفلام والكتاب المصرى أى أن الاتفاق يعطى حماية للإنتاج الفكرى للمثقفين والمنتجين والسينمائيين فى مصر ضد السرقة والتى تتعرض لخسائر جسيمة، كما أن خفض الدول المنضمة للإتفاقية للجمارك يتيح لمصر الحصول على مستلزمات الإنتاج بتكلفة أقل.

● وطرح د. حلمى نمر نقيب التجاريين عدة تساؤلات أهمها عما إذا كانت الاستفادة من الجات تؤدى إلى وفرة وجودة الإنتاج وهل تتيح لنا الاتفاقية أسواقا جديدة حيث لابد لنا من زيادة الصادرات من خلال توسيع الأسواق كما تساءل د. حلمى نمر عن الإجراءات الممكن اتخاذها فى حالة حدوث إغراق فهل نستطيع اتخاذ إجراء قبل إثبات هذا الإغراق أمام منظمة التجارة العالمية باتخاذ إجراءات جمركية؟ كما تساءل د. حلمى عن أثر تخفيض الرسوم الجمركية على الموارد فهل يؤدى إلى فرض ضرائب جديدة.

الوزير: سبق ان خفضت مصر الرسوم الجمركية ولم تنخفض الموارد ولم تفرض ضرائب وبالنسبة للإغراق فإنه يمكن اتخاذ اجراءات فورية إنما تستغرق بعض الوقت للحصول على التعويض، لقد كفلت المادة السادسة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة للأطراف المتعاقدة حق وضع إجراءات لمكافحة الإغراق توجه ضد الواردات التى تكون أسعارها أقل من قيمتها العادية أى القيمة السائدة فى السوق المحلية للدولة المصدرة وأن يكون الإغراق سببا فى الأضرار بالصناعة المحلية فى الدول المستوردة وبالتالى فإنه لا خوف على الصناعة المصرية من محاولات الإغراق كما أن مصر بدأت مع برنامج الإصلاح الاقتصادى فى تحرير التجارة وهذا يؤدى إي ارتفاع الجودة، وإلى زيادة القدرة على المنافسة فى ظل اتفاق الجات ولكن المشكلة فى عدم وجود وفرة فى الإنتاج بالكم والنوعية التى تتيح لنا الاستفادة من فتح الأسواق فى ظل اتفاق الجات ففى بداية الإصلاح كانت البداية انكماشية لكن لابد من موجة توسعية ويساعد فى ذلك قرار مبارك فى منح الأرض مجانا للمستثمرين وتسهيل الإجراءات على الاستثمار فى مصر والاستثمار حتى ٥٠ مليون جنيه بدون ترخيص.

● عبدالوهاب قوطه: كيف أتمكن من المنافسة فى الأسواق الخارجية وأنا أستورد الآلات وأدفع جمارك وضرائب مبيعات وخلافه، لابد أن تلتزم الحكومة بتقديم خطة عمل لمواجهة أحكام الجات.

وزير الاقتصاد: الجات ليس لنا فيه خيار المهم فى السؤال: ماهى خطة الدولة لمواجهة السلبيات والتحديات التى ستواجهنا سواء وقعنا على اتفاقية الجات أو لم نوقع، وأنه لا حيلة لمصر بعيدا عن النادى الدولي والتجارة الدولية والمجال الحقيقى للمنافسة هى خطة التنمية وعليكم بالمناقشة فيها.

● محمد فريد خميس: من الصعب تصور عدم الانضمام لاتفاق الجات لظروف محلية ودولية ومهلة السنوات العشر تجعلنى أشيد بدور التمثيل التجارى فى حصولهم على

حقوق لمصر والدول النامية وموافقتنا على الاتفاقية تفرض علينا رؤية من ٤ نقاط:

● لابد من رؤية واستراتيجية واضحة لمدة عشر سنوات قادمة، وهى فى عمر الشعوب ليست كثيرة وفى شكل خطط سنوية.

● على لجنة الصناعة أن تكون حازمة حتى لانكون طاردين للاستثمار وأن نعمل وفقا لتوجيهات الرئيس الواضحة وبرنامج عمل لابد من تنفيذه يتضمن تخفيض أسعار أراضى المدن الجديدة حتى لو أقل من تكلفة المرافق لأن العائد القومى أكبر من التكلفة ذلك أن سعر الأراضى للمشروعات فى مصر يعتبر أعلى سعر فى العالم.

● التمسك بمزايا الجات لأنها أفضل مما يطالبنا به صندوق النقد ويجب ألا نعطى أكثر حتى لو طلب الصندوق.

● الإسراع بمعاهدة المشاركة مع السوق الأوربية حتى نحصل على مزيد من المزايا للصادرات الزراعية ولو نظرنا للواردات التى تأتى من أوربا فلن تكون أكثر من ٥٪ ، الخطورة من أسواق آسيا، كما يجب الاستفادة من الانفتاح مع أمريكا وبالنسبة للإغراق فالإغراق الحالى تهريب وليس رسميا، ٧٠٪ من الملابس الجاهزة تهريب، ويتم تهريب الأجهزة المنزلية وتطرح للبيع بدون جمارك.

● أمين مبارك رئيس لجنة الصناعة سأل عن تأثير الجات على صناعة الأدوية؟

وزير الاقتصاد: لاخوف على الإنتاج الدوائى، ولدينا حماية خمس سنوات قابلة للمد إضافة إلى ذلك فإن ٢٦٧ دواء أساسيا لعلاج الإنسان أصبحت فى إطار الملكية الفكرية العامة ومتاحة والمشكلة فى الأدوية الجديدة والشركات المنتجة فى مصر يمكنها أن تدفع فى مقابل الحصول على حق المعرفة.

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قراءة فى الوثيقة الختامية لجولة أوروجواى

ملاحظات على مائدة التفاوض حول «الجات»

■ أشرف محمود★ ■

لن تخرج اتفاقية الجات عن كونها مجموعة من الالتزامات المحددة لا يمكن أن يتم تنفيذها دفعة واحدة وينبغى أن يجرى ذلك على عدة مراحل.

إما عن امكانية استفادة مصر من هذه الاتفاقية فإنه يعتمد فى المقام الأول على سرعة تطوير الشركات الوطنية حتى تتمكن من المنافسة الدولية وتحديدا فى مجال مراجعة القوانين والتشريعات الوطنية حتى يتمكن المنتج المصرى من القدرة على المنافسة الدولية.

من هنا يجب علينا أن نطرح بعض الملاحظات التى يجب مراعاتها فى المفاوضات القادمة.

فى مقدمة هذه الملاحظات أن الاتفاقية الدولية متعددة الاطراف الخاصة بالتجارة الدولية فى الخدمات لا تخرج عن كونها مجموعة من المبادىء المحددة والالتزامات، فى حين تنفيذ هذه المبادىء والالتزامات لا يمكن أن يتم دفعة واحدة، وإنما يتم على مراحل، وفى قطاعات متباينة من الخدمات.

كما يجب النظر إلى الاستراتيجية القومية للسياحة وتحديد أوجه القوة والميزات المقارنة والتنافسية لهذا القطاع، بغرض الاعداد لفتح سوق السياحة المصرية.

وكذلك يقترح التنسيق مع قطاع الأعمال فيما يخص المخططات العامة السياحية والنظر إلى السياسات القومية لتحقيق التوازن والتنافس فى عملية التنمية السياحية والتركيز على رفع مقدرة الشركات الوطنية على توظيف الموارد السياحية انتاج منتج سياحى، التعامل مع نظم المعلومات الدولية، استيعاب التكنولوجيا الحديثة بالنسبة لادارة وعملية الانتاج، الترويج، التسويق، التوزيع والبيع، والعمل على تحقيق حرية انتقال للافراد، الأموال والمعلومات لخدمة هذه العمليات يتطلب تحقيق ذلك ما يلى:

1 ــ التعاون والتنسيق مع منظمة السياحة العالمية فى المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية لإعادة رسم دائرة الخدمات التى تشكل النشاط السياحى.

2 ــ السياحة تعتبر من طائفة الخدمات المترابطة التى تتطلب انتقال الافراد عبر الحدود الوطنية، مما يضع خدمات النقل الجوى فى لب النشاط السياحى، هذا يتطلب أيضا اعادة النظر فى إمكانية تحرير خدمات النقل الجوى من خلال اتفاقية متعددة الاطراف أو ادخالها ضمن اتفاقية الجات.

3 ــ رفع أى قيود على تحرير الطيران العارض والعمل على الاستفادة من التحرير فى التحرك فى الأسواق الاقليمية والافريقية والدولية. حيث إن اسطول النقل الجوى المصرى يعتبر من احدث الاساطيل الجوية فى العالم حاليا ويمكن عن طريق التدريب واختيار العناصر وفقا لكفاءة الاداء على تقديم خدمة ترقى المستوى العالمى من حيث الالتزام بالتوقيت، ومعاملة المسافر.

4 ــ تحرير ومساعدة الشركات الوطنية على الوصول لنظم المعلومات الحديثة مثل نظم الحجز الالى أو نظم الحجز الدولى.

5 ــ بالنسبة لجانب العرض أو بمعنى اخر انتاج منتج سياحى لابد من مراعاة:

أ ــ ضرورة التزام الدولة بتخصيص جزء من حصيلة الخصخصة لتمويل تطوير وتنفيذ البنية الأساسية وفقا

للمواصفات الدولية، في المناطق السياحية القائمة والجديدة.

ب - ضرورة معاملة صناعة السياحة كنشاط تصديرى ومعاملته ضريبيا على هذا الأساس، مع اعطاء ميزة ضريبية للمناطق السياحية بالنسبة للواردات والارباح.

جـ - ضرورة تطبيق مبدأ العلانية والشفافية فيما يخص التنمية السياحية سواء للمشروعات المحدودة أو المتكاملة، والإعلان عن فرص الاستثمار السياحى في شبكة المعلومات الدولية، والعمل على طرح تلك الفرص على المستثمرين للتوصل لافضل توظيف للمواد المتاحة.

د - عدم اشتراط موافقة هيئة الاستثمار على المشروعات السياحية وإطلاق حرية المستثمر في تنفيذ المشروعات في المناطق السياحية وفقا للمخططات العامة المتحدة.

هـ - إعلان بعض المناطق السياحية المتميزة والخاصة بمشروعات التنمية المتكاملة كمناطق حرة «منطقة وادى المراخ/الحمير، الريفيرا، وادى الجمال» وطرحها عالميا وفقا لضوابط واشتراطات فنية، سياحية، اقتصادية، بيئية معلنة، بما يحقق طفرة كبيرة في الاستثمارات وفرص العمل.

6 - بالنسبة لجانب العرض، تجدر الاشارة هنا إلى أن التوازن في التنمية بين جانب العرض والطلب يعد من الامور الحاكمة لنجاح العملية التنموية، ان اضافة طاقة فندقية بمعدل أكبر من الزيادة في الطلب يعد اهدارا لموارد الدولة وبالتالى ضرورة فتح عملية الاستثمار وتحريره على المستوى الدولى لضمان تحريك جانب الطلب.

أ - لتحقيق حرية انتقال الافراد يتطلب التأكيد على الحدود المفتوحة بالنسبة للعمالة والشركات الوطنية للاستفادة من الميزة النسبية في الكفاءة والاجور.

ب - ان الدعاية و الترويج للمنتج السياحى تعتبر من أساسيات التسويق، وتتطلب ضرورة تخصيص موازنة سنوية لتمويل قيام وزارة السياحة بالدعاية والترويج للمنتج السياحى المصرى عالميا.

جـ - ضرورة طلب اعفاء تكلفة انتاج الدعاية والاعلان في الاسواق الخارجية في الوسائل المختلفة من الضرائب «VAT».

د - المعارض السياحية الدولية، تأجير المساحة، الديكور، الخدمات الاخرى في الدول المضيفة تخضع للضرائب وهو أمر يتطلب المراجعة.

هـ - مراجعة الكتالوجات وتحديثها لضمان سلامة المعلومات المعلنة.

و - ضرورة العمل على تطوير عمل وكالات السفر الوطنية بالنسبة لوضع البرامج وتنفيذها من خلال تطوير نظم المعلومات والاتصالات والاستفادة من تحرير التجارة في الخدمات للتوصل إلى برامج تنافسية بالنسبة للسياحة الوافدة لمصر.

ز - العمل على تعظيم القيمة المضافة في المنتج السياحى المصرى.

7 - هناك أكثر من 170 دولة تتنافس على الايراد السياحى المتولد من 400 مليون سائح يتركون بلادهم سنويا بغرض التعرف على مقاصد سياحية مختلفة سيبلغ حجم المنتج السياحى في عام 1995، 3 تريليونات دولار وسيوظف قطاع السياحة 214 مليون شخص، ومن المتوقع أن محصل حجم المنتج السياحى 7 تريليونات دولار مع مطلع عام 2005 وسيوظف 338 مليون شخص. أما في جانب الاستثمارات السياحية فقدر لها عام 1995 ان تصل إلى 700 مليار دولار وتقفز إلى 1,6 تريليون دولار في عام 2005 ويمثل هذا الرقم 12٪ من حجم الاستثمار العالمى.

إن الوقت ليس في صالح الدول النامية والأمر يتطلب التغيير في المفاهيم والاساليب للقائمين على اتخاذ القرارات ويجب سرعة التحرك لتجنب الاثار السلبية في كل من الامدين القصير والمتوسط.

☆ المستشار الاقتصادى لوزير السياحة المصرى ومستشار البنك الدولى

ترشيح د. سعد نصار لتمثيل وزارة الزراعة في لجنة الجات

رشح د. يوسف والي، د. سعد نصار مستشار الوزارة والمشرف علي قطاع الشئون الاقتصادية لتمثيل الوزارة فى اللجنة المصرية الدائمة لمتابعة اتفاقية الجات الجديدة (منظمة التجارة العالمية) والتى أصدر السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية قرارا بتشكيلها برئاسته لمتابعة تلك الاتفاقية وآثارها على الاقتصاد المصرى والعمل على تعظيم الاستفادة من إيجابياتها وتخفيف الآثار السلبية المترتبة عليها. ومن الجدير بالذكر أن مجلس الشعب قد صدق بتاريخ ١٩٩٥/٤/١٦ على اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية التى أسفرت عنها جولة أوروجواى وهى الجولة الثامنة من جولات اتفاقية الجات منذ إنشائها فى عام ١٩٤٧.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسي المصري

التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٥

إبرام إتفاقيات شراكة مع السوق الأوربية فى ظل «الجات»

كتب محمد سامى :

صرح الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضى أن الجولة التاسعة لاتفاقية الجات عام ١٩٩٩ ستشهد إلغاء كل مايعوق التجارة الدولية من قيود جمركية ومايستتبع ذلك من إتفاقيات الشراكة المصرية مع السوق الاوربية والولايات المتحدة الامريكية يليها إنشاء مناطق للتجارة الحرة .

وقال فى افتتاح ندوة التوقعات المستقبلية للزراعة المصرية فى ظل « الجات » التى نظمها المعهد العالى للتعاون الزراعى - بالاشتراك مع جامعة ايوا الامريكية ووزارة الزراعة المصرية - أن هناك لجنة مصرية دائمة لدراسة ومتابعة كل مايتعلق بالجات برئاسة وزير الاقتصاد .

واوضح الدكتور صبرى شوشه عميد المعهد العالى للتعاون الزراعى ان هذه الندوة الدولية التى عقدت يومى ١٨ و ١٩ ابريل وشارك فيها ١٢ منظمة عالمية - كان الهدف منها التعرف على الآثار الإيجابية والسلبية لإتفاقية الجات على الزراعة المصرية والخروج بتصور للسياسات الممكن إتباعها فى التعامل مع هذه الآثار .

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٥

١٩٦,٦ مليون دولار فاتورة سنة أولى جات

قدرت المنظمة العربية للتنمية الزراعية العجز فى الميزان السلعى المصرى للقمح والسكر واللحوم والالبان نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية مع بدء تطبيق اتفاقية الجات فى العام الحالى بحوالى ١٩٦ مليونا و٥٨ الف دولار. اكدت المنظمة ان العجز فى الميزان السلعى للقمح يبلغ ١٠٣ ملايين و٦٧٦ الف دولار نتيجة استيراد حوالى ٣ ملايين و٩٢٤ الفا و٥٨ طنا (ويبلغ العجز فى السكر ١٩ مليونا و٤٠٧ الاف دولار نتيجة للفرق فى الواردات البالغة ١٩ مليونا و٤٣٩ الف دولار قيمة ٥٧٢ الفا و٩٢ طنا والصادرات التى لا تتجاوز ٣٢ الف دولار. واكد تقرير المنظمة ان العجز فى الالبان يبلغ ٦٦ مليونا و٥٢٠ الف دولار حيث تبلغ قيمة وارداتها ٦٦ مليونا و٧٧٩ الف دولار فيما تبلغ صادراتها ٢٥٩ الف دولار فقط ويبلغ العجز فى الميزان السلعى للحوم ٧ ملايين و٥٥ الف دولار.

دراسة أعدها اتحاد غرف التجارة والصناعة في الامارات حذرت من اغفال موضوع النفط

استفادة الدول الخليجية والعربية من "غات" رهن بتفعيل القرارات وتوحيد التعرفة الجمركية

□ دبي - «الحياة»:

■ دعت دوائر اقتصادية في الامارات مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الى تفعيل القرارات الخليجية والعربية في اطار التكامل الاقتصادي الخليجي والعربي للاستفادة من المزايا التي توفرها اتفاقية «غات». وقال «اتحاد غرف التجارة والصناعة» في الامارات ان الوقت أصبح ضرورياً أكثر من أي وقت مضى للعمل على توحيد التعرفة الجمركية على السلع المستوردة الى دول المجلس واقامة الاتحاد الجمركي بينها.

ورأى الاتحاد في دراسة اعدها حول الآثار الاقتصادية المتوقعة لانضمام الامارات الى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة «غات» ان دولة الامارات وبقية دول مجلس التعاون كثيراً ما تعرضت لسياسات تمييزية في تجارتها الخارجية، كفرض أسعار أعلى بكثير من الأسعار المستوفاة من دول اخرى وللسلع المستوردة نفسها، او فرض رسوم جمركية عالية على منتجاتها البتروكيماوية، او من خلال تطبيق نظام الحصص. على غرار ما قامت به الولايات المتحدة مع صادرات دولة الامارات من الملابس الجاهزة اليها رغم انها لم تصل الى واحد في المئة من اجمالي الواردات الاميركية من تلك السلع.

ولاحظ الاتحاد وجود توجه لدى الولايات المتحدة والدول الأوروبية نحو فرض ما يسمى بضريبة الطاقة والكربون على استهلاك الطاقة بهدف الحد من استخدام النفط والغاز، معتبراً ان «الأمر سيؤدي الى الاضرار باقتصادات الدول المصدرة للنفط ومنها دول مجلس التعاون الخليجي والامارات العربية المتحدة». متوقعاً ان يؤدي «انضمام الامارات وبقية دول مجلس التعاون الى اتفاقية الغات الى الحد من السياسات التمييزية ضدها او الغائها. وسيعزز من موقعها التفاوضي ويجعلها في موقع افضل للدفاع عن مصالحها الاقتصادية بشكل عام».

تأثير الاتفاقات

وقال ان تأثير الاتفاقات الأخيرة، التي ستقوم منظمة التجارة العالمية بمهمة متابعة تنفيذها، ستكون كبيرة وشاملة على الاقتصاد العالمي برمته وبطبيعة الحال على اقتصادات جميع بلدان العالم، خصوصاً وان اهداف اتفاقية «غات» لم تعد مقصورة على تحرير التجارة الدولية وحسب، بل ستتعداها لتطال الكثير من القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية وحقوق العاملين وظروف العمل وتلوث البيئة والغاء القيود على الاستثمار والخدمات.

واعتبر الاتحاد ان المحصلة النهائية لاتفاقات جولة الاورغواي جاءت من دون ان يكون لدول مجلس التعاون الخليجي دوراً يذكر في تكوينها إذ لم تكن هذه الدول موجودة (عدا الكويت) في المنظمة خلال السنوات الكثيرة التي استغرقها النقاش الذي دار خلال هذه الجولة، وعليه يمكن القول بأن تأثير دول مجلس التعاون على المحصلة النهائية، إن وجد، كان محدوداً جداً «ولذلك فمن غير الممكن في الوقت الحاضر التوصل الى تحديد دقيق ومؤكد بالارقام للتاثيرات التي ستطال اقتصادات هذه الدول ومنها الامارات العربية المتحدة، وسيمر وقت ما قبل ان نستطيع ذلك».

وأشارت دراسة «اتحاد غرف التجارة والصناعة» في دولة الامارات الى عدم تغطية الاتفاقية للنفط الخام ومشتقاته ولا للمنتجات النفطية. وكما هو معلوم فإن النفط الخام هو أهم سلعة يتم انتاجها في دول مجلس التعاون، وتمثل العوائد المتأتية من تصدير النفط الخام أهم مصدر من مصادر الدخل لهذه البلدان والمكون الرئيسي للناتج المحلي الاجمالي فيها.

الأهرام
المصدر : الحياة اللندنية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢ ابريل ١٩٩٥

وأضاف انه «لا يمكن اعتبار استثناء النفط الخام والمنتجات النفطية من الاتفاقية عاملاً ايجابياً باي حال. خصوصاً إذا لاحظنا تراجع أسعار النفط منذ السبعينات الى أقل مما كانت عليه عندئذ، في حين ان الضرائب النفطية في الدول المستهلكة ارتفعت في هذه الفترة في اتجاه معاكس، كما ارتفعت أسعار البدائل للنفط».

وأكد ان عدم شمول الاتفاقية للنفط الخام والمنتجات النفطية يشير الى ان «محاولات الدول المستهلكة الهادفة الى الاستحواذ على الحصة العظمى من العائد النهائي لبرميل النفط المصفى وابقاء حصة الدول المنتجة في حدودها الدنيا ستستمر. وسيكون ذلك عاملاً سلبياً أمام تطور صناعة تصفية النفط في تلك البلدان. وفي التحليل النهائي ستستمر العقبات والصعوبات أمام محاولات المنتجين الاستثمار والمشاركة في تطوير العمليات اللاحقة لانتاج النفط الخام من نقل وتصفية وتوزيع وصناعات بتروكيماوية وغيرها.

وأشار الى ان «الدول المنتجة ستحصل في الوقت الحاضر من برميل النفط على دخل صافي مقداره ١٥ دولاراً ويباع هذا البرميل المستهلك في اوروبا بـ ٨٣ دولاراً، مقابل ٧٩ دولارا في اليابان و٣٨ دولاراً في الولايات المتحدة. وأن أي زيادة أخرى في الضرائب سيزيد من هذا الاجحاف بحق الدول المنتجة للنفط».

اسعار حقيقية

ودعت الدراسة الامارات وبقية الدول النفطية الى التطلع الى اعتماد اسعار حقيقية للنفط بعد التراجع المستمر منذ السبعينات. وقالت ان تحرير التجارة العالمية وارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية على المستوى العالمي سيؤدي الى زيادة الطلب على النفط ومشتقاته مما سيؤثر ايجاباً على أسعاره. وأوردت بعض التقديرات التي تشير الى ان حاجات العالم الصناعي لنفط «أوبك» ستكون في نهاية القرن الجاري بواقع ٣٥ مليون برميل يومياً على الأقل، أي بزيادة مقدارها ١٠ ملايين برميل يومياً عما هي عليه الآن، وان تلبية معظم هذا الطلب ستاتي من الدول العربية المنتجة للنفط خصوصاً الخليجية منها.

ولاحظت ان قياس نتائج هذه المعادلة بشقيها السلبي والايجابي صعب في الوقت الحاضر، ودعت الى التطلع الى المستقبل بالثقة والأمل «من خلال ايجاد علاقات جديدة بين المنتجين والمستهلكين وبين المنتجين والمنتجين، علاقات شركاء لا خصماء في صورة موضوعية ومتنورة ترتكز على التطلعات لا الخصومات، علاقات عادلة لا مجحفة».

الصناعة التحويلية

وتشير بيانات مصرف الامارات الصناعي الى ان اجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية في دولة الامارات لعام ١٩٩٣ تاخزت ١٠,٩ بليون درهم محققة نموا بلغ ١٥ في المئة عما كانت عليه عام ١٩٩١ حيث بلغ اجمالي القيمة المضافة في ذلك العام ٩,٤ بليون درهم، أي ان نحو ٥٥ في المئة من اجمالي القيمة المضافة لعام ١٩٩٣ أتى من قطاع الصناعات البتروكيماوية والكيماويات. وكان هذا القطاع يشكل ٥٧ في المئة من اجمالي القيمة المضافة لعام ١٩٩١. غير ان هذا الانخفاض لا يعني ان هذا القطاع الهام كان بمعزل عن النمو الذي شهده اقتصاد الدولة بشكل عام والصناعة التحويلية بشكل خاص. فقد نما قطاع الكيماويات والصناعات البتروكيماوية والبلاستيك فيما بين عامي ١٩٩١ - ١٩٩٢ بنسبة ٩,٩ في المئة.

اما النمو الأكبر خلال الفترة المذكورة فقد شهده قطاع صناعة الاثاث والمنتجات الخشبية، إذ بلغت القيمة المضافة لهذا القطاع عام ١٩٩٣ نحو ٣١٢ مليون درهم مقارنة بنحو ٢٠٢ مليون درهم عام ١٩٩١ اي بزيادة قدرها ٥٤,٥ في المئة.

وجاء قطاع النسيج، والمنتجات الجلدية، والملابس في المرتبة الثالثة من حيث نسبة النمو والتي بلغت ٣٧,٢ في المئة خلال الفترة المذكورة، حيث بلغ اجمالي قيمة الانتاج عام ١٩٩٣ نحو ٦٣٨ مليون درهم في حيث انه كان ٤٦٥ مليون درهم عام ١٩٩٢ مع العلم بأن صادرات الامارات العربية المتحدة من النسيج والملابس الجاهزة الى الولايات المتحدة وكندا، تخضع لنظام الحصص منذ فترة ليست قصيرة، وعليه فإن نسبة النمو العالية هذه انما اتجهت إلى أسواق بديلة عن السوقين الرئيسيين المذكورين. وجاء قطاع صناعة الآلات والمعدات وأجهزة الاتصالات في المرتبة الرابعة من حيث نسبة النمو والتي بلغت ٢٤,٧ عام ١٩٩٣ من حيث الاهمية في تشكيل القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الدولة (نحو ٩,٦ في المئة). وتجدر الاشارة هنا الى ان هذا القطاع من أكثر القطاعات نمواً في آسيا ومنتجاته ليست خاضعة لنظام الحصص.

ازالة الحواجز

لكن اتحاد الغرف اعتبر ان الانضمام الى «غات» سيؤدي الى ازالة الحواجز ويؤمن فرصة للامارات العربية المتحدة وبقية دول مجلس التعاون الخليجي لنفاذ منتجاتها من البتروكيماويات الى الاسواق الدولية لما تتمتع به من ميزة نسبية نتيجة توافر انتاج النفط والغاز المادة الأولية لهذه الصناعة ويعطي فرصة افضل للتوسع. الا انه عبر عن تخوفه من ان «تقوم بعض الدول المتقدمة صناعياً بمواصلة عرقلة وصول هذه المنتجات من دول مجلس التعاون الى أسواقها بحجة الاغراق مستندة الى المواد الواردة في الاتفاقية التي تعالج موضوع الاغراق».

وعن صناعة الملابس الجاهزة في الامارات وتأثير اتفاقات «غات» عليها توقع الاتحاد نتيجة الاعفاء التدريجي من الرسوم ونظام الحصص نحو صادرات الدولة من النسيج والملابس الجاهزة «إلا ان هناك احتمالاً وارداً آخر وهو ان تعود نسبة عالية من الصناعات التحويلية الى البلدان التي أتت منها في جنوب شرق آسيا إذ انها انتقلت أصلاً الى الامارات نتيجة لفرض نظام الحصص على تلك البلدان».

القطاع الزراعي

وتوقع اتحاد الغرف أن يتعرض القطاع الزراعي في الامارات الى بعض الاضرار في حالة رفع الدعم الحكومي. وتجدر الملاحظة هنا ان معظم انتاج الخضر والفواكه يتم استهلاكه محلياً ولا يصدر منه سوى القليل. ومن جهة ثانية فإن هناك منتجات زراعية وحيوانية حققت مستوى جيداً من التطور رغم عدم تمتعها بدعم حكومي ومن هذه المنتجات، على سبيل المثال، منتجات النخيل والتمور ومنتجات الدواجن والألبان، الى جانب الثروة السمكية.

ويقال انه في الامكان تنمية وتطوير هذه المنتجات كماً ونوعاً وصولاً الى الاكتفاء الذاتي. وللوصول لهذا الهدف لا بد من اخضاع هذه المنتجات لعملية التطوير من حيث التعبئة والتغليف والمواصفات القياسية لتستطيع منافسة مثيلاتها من السلع الاجنبية.

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٩٥

دراسة لصندوق النقد الدولى عن تأثير الجات على دول الشرق الأوسط

الدول المصدرة للبترول ومنتجاته هى المستفيد الأول

دول «الاصلاح الاقتصادى» لا تتأثر كثيرا

مجموعة الاتفاقيات الـ 28 التى انتهت اليها دورة «اورجواى» والتى لا تزال تعرف باسم «الجات» ليست كلها شرا وليست كلها ايجابيات لانها تعبر عن مجموعة مصالح متناقضة ومختلفة من حيث حجم الدول صاحبة المصالح ونوعيات السلع والخبرة التى تنظمها هذه الاتفاقيات والاطار الهيكلى للاقتصاديات داخل كل دولة.

فى ضوء ذلك قامت مجموعة من خبراء صندوق النقد الدولى بهذه الدراسة التى اقتصرت على تأثير هذه الاتفاقيات على دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

يؤدى اتفاق الجات إلى زيادة كبيرة فى التجارة والاستثمار والدخل والرفاهة لمعظم البلدان النامية بما فيها بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا. وقد تحققت المزايا العاجلة من خلال تجنب التكاليف المرتبطة بفشل المفاوضات وتنتج المزايا المتوسطة والطويلة الاجل عن زيادة الدخول لاسواق البلدان المتقدمة. فقد حققت جولة اورجواى تخفيضات فى التعريفة الجمركية لعدد كبير من المنتجات الصناعية ومثل هذه التخفيضات تشمل تخفيض الحدود القصوى للرسوم الجمركية فى العديد من القطاعات لينخفض المتوسط المرجح للتعريفة الجمركية فى الاسواق المتقدمة من 6.3٪ إلى 3.8٪ كما تشمل خفضا تدريجيا للاعباء اذ تتضمن احكاما لصالح الدول النامية تمنحهم فترات انتقالية طويلة للالتزامات الموضوعة عليها.

ولذلك فإنه على دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا ان تركز على ادخال تعديلات بهدف تحسين استجابة جانب العرض الخاص بها لكى تستخلص كل المزايا الناجمة عن الاتفاق.

ويعتمد الاثر التجارى لتخفيضات التعريفة الجمركية لصادرات اى دولة من دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا على ما اذا كانت المعاملة من قبل الدولة المستوردة قائمة على مبدأ الدولة الاولى بالرعاية او معاملة تفضيلية او على اتفاقات مناطق حرة.

وستكون السلع التى تعامل وفق مبدأ الدولة الاولى بالرعاية هى الاكثر تفضيلا فى شكل فرص تبادل غير محدودة لبلدان المنطقة، وفيما يتعلق بالواردات التى تتلقى معاملة تفضيلية فإن الاثر الصافى يعتمد على قوتين اساسيتين هما مدى تحول التجارة عن بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا بسبب تقلص صادراتها فى ظل تخفيض هوامش التفضيلات خصوصا تلك الدول التى تعتمد بدرجة كبيرة على نظم التفضيلات الخاصة بالمجموعة الاوروبية، بما يؤدى إلى تحقيق دول شمال افريقيا والشرق الاوسط مكاسب تصديرية كبيرة.

اما بالنسبة للواردات التى تتلقى معاملة مناطق التجارة الحرة. كما هو الحال بين اسرائيل والولايات المتحدة ــ فإن الاثر سيكون سلبيا فقط إلى الحد الذى يتم فيه تآكل هوامش التفضيل ومن المتوقع ان تمثل مكاسب التصدير المتوقعة لبلدان الشرق الاوسط وشمال

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٤ نيسان ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

افريقيا 1.4 مليار دولار امريكي في كل السلع ويستحوذ قطاع الصناعة التحويلية على نصيب الاسد بزيادة في الصادرات تعادل 1.38 مليار دولار امريكي.

مكاسب الدول البترولية

وحول آثار الاتفاق على الدول المصدرة للبترول فانه من المتوقع ان تؤدي النتائج التي تم التوصل اليها بشأن الدخول إلى الاسواق إلى زيادة فرص الاسواق للمنتجات ذات الاهمية الكبرى في التصدير (مثل البتروكيماويات والمنتجات المعدنية والمعادن) ويقدر مسئولو سكرتارية الجات ان الدخل العالمي سيزداد بنحو 500 مليار دولارسنويا اعتباراً من عام 2005 نتيجة زيادة الدخول إلى الاسواق حيث سيتم تطبيق كل الاتفاقات خلال العام المذكور وستزيد معظم هذه المكاسب الطلب على منتجات البترول الامر الذي يؤدي بدوره إلى انعاش النمو والدخل في الاقتصادات البترولية.

اما دول حوض البحر الابيض المتوسط الموقعة على اتفاقات تفضيلية مع الاتحاد الاوروبي: فيرتبط تأثير الدخول إلى الاسواق بالنسبة لهذه البلدان على مدى اعتمادها التجاري على الاتحاد الاوروبي الذي يمنحهم مشروعات تفضيلية من خلال اتفاقات التعاون الثنائية.

ويتضمن تآكل هوامش التفضيل بسبب التزامات الاتحاد الاوروبي بتحرير التجارة بعض الاعباء الانتقالية وحيث ان اسواق الاتحاد الاوروبي ستكون مفتوحة بكل الاقتصادات النامية وليس دول حوض البحر المتوسط فقط مما يوجد منافسة حادة.

الجات والزراعة

تدخل جولة اورجواي القطاع الزراعي في نظم الجات وهذا انجاز كبير للجولة ويتطلب اتفاق الزراعة ان تلاحظ الدول الموقعة التعهدات اللازمة التي تغطي كل الاجراءات الحدودية سواء على جانب الواردات او الصادرات، علاوة على ذلك يتم تحويل حواجز الواردات غير الجمركية إلى معدلات تعريفة جمركية معادلة، وتخفض هذه التعريفات بنسبة 36٪ خلال عشر سنوات بالنسبة للدول المتقدمة ويستثنى من ذلك البلدان الاقل تقدما. ومع الاخذ في الاعتبار ان كل الفترات الطويلة التي تتراوح بين 5 - 10 سنوات وتحويل الحواجز غير الجمركية إلى تعريفات جمركية قد تؤدي إلى ارتفاع قصير الاجل في الحماية.

وعلى الرغم من ذلك فان الالتزامات المعنية من قبل الدول المتقدمة بتخفيض الدعم الزراعي ستؤدي إلى ارتفاع اسعار الغذاء مما يسبب تدهوراً في معدل التبادل الدولي لدول الشرق الاوسط التي تعد مستوردة صافية للغذاء.

وفي مجال الخدمات: يؤكد دمج الخدمات في النظام التجاري متعدد الاطراف الاهمية المتزايدة لهذا القطاع في التجارة والاستثمار ويتضمن الاتفاق تعهدات بفتح الدخول إلى الاسواق لموردي الخدمات الاجانب ومع ذلك سمح بقيود على الدخول إلى الاسواق وبالمعاملة الوطنية بشرط ان تحدد على نحو صريح حيث يمكن للدول النامية ان تمنح حرية الدخول إلى اسواقها في القطاعات التي يعد فتحها لموردي الخدمات الاجانب ملائما لاحتياجاتها التنموية والاقتصادية والاجتماعية.

كما يمكن استخدام اجراءات حماية ميزان المدفوعات لواجهت قطاعات الخدمات المحلية تهديداً من قبل موردي الخدمات الاجانب ومن ثم فإن التعهدات في اطار الجات ذات مخاطرة محدودة بالنسبة لحكومات بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

اخيراً نأتي إلى ملخص اثار ذلك على المنطقة ان تقول الدراسة انها ستدعم الشرق الاوسط وشمال افريقيا التي حققت اصلاحات هيكلية مستخدمة سياسات اقتصاد كلي كخطوة تتسق مع تنفيذ القواعد المتعددة الاطراف الا أن هذه الدول نفسها ستتحمل اعباء انتقالية قصيرة الاجل ويتحدد حجم هذه الاعباء خلال احلال الفرص السوقية الضائعة نتيجة تآكل التفضيلات ومن خلال ازالة القيود المحلية والاجراءات الهادفة إلى التكليف مع التعهدات في جولة اورجواي ومن المحتمل ان ترتفع صادرات دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا في الاجل المتوسط نتيجة زيادة الامان في الدخول إلى الاسواق العالمية.

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مزايا يحققها اتفاق «الجات» لمصر

ـ اتفاق الزراعة: اتاح الاتفاق لمصر تحويل حظر الاستيراد إلى رسوم جمركية مرتفعه مثل زيوت الطعام 20٪ والدواجن 80٪ والحق فى منح دعم لإنتاج السلع الزراعية الرئيسية فى حدود 10٪ من اجمالى قيمة إنتاج السلع كما تحصل مصر على مساعدات مالية وفنية لتحسين الإنتاجية والبنية الاساسية فى قطاع الزراعة لتعويض اية اثار سلبية والحصول على تسهيلات من مؤسسات التمويل الدولية لتمويل الواردات الغذائية.

ـ المنسوجات والملابس الجاهزة: وقد بدىء فى تطبيق الرسوم الجمركية منذ 95/1/1 بنسب 60٪ على الاقمشة، 65٪ على المصنوعات النسيجية 70٪ على الملابس الجاهزة وهى معدلات تزيد من 5 ـ 10٪ عن النسب التى يتضمنها برنامج الإصلاح الاقتصادى مع الحق فى الابقاء على حظر استيراد الاقمشة حتى 1998/1/1 والمنسوجات والملابس الجاهزة حتى 2002/1/1 ويتيح الاتفاق لمصر ازالة القيود المفروضة على صادراتها من المنسوجات والملابس فى شكل حصص استيراد للدول المتقدمة بالتدريج بدءا من عام 1995 وحتى أول عام 2005 حيث يتم تحرير تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة.

اتفاق الخدمات: ويسمح الاتفاق بالدخول فى اتفاقيات اقليمية لتحرير تجارة الخدمات والحصول على مرونة فى تطبيق الشروط التى حددها الاتفاق للدخول فى مثل هذه الاتفاقات كما يسمح بها بالدخول فى اتفاقات لتحرير اسواق العمل فيما بين الدول العربية على سبيل المثال ــ كما يتيح لمصر فرص زيادة الصادرات المصرية من الخدمات وذلك من خلال الالتزامات التى تحددها الدول المتقدمة لتحرير قطاعات الخدمات.

ــ اتفاقية الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية: حيث يمكن لمصر رفع مستوى الحماية ووضع الوسائل التى تضمن الحصول على حقوق الملكية الفكرية فى مجال حق المؤلف والحقوق المرتبطة به، كما أنه من حق مصر طلب مساعدات مالية وفنية من الدول المتقدمة لتطوير اجهزتها وتشريعاتها المتعلقة بتوفير الحماية لحقوق الملكية الفكرية.

للحـــــوار

...حتى نستطيع مواجهة انخفاض حصيلة الإيرادات بـ ١٦٠ مليون دولار سنويا نتيجة اتفاقية الجات؟

الاستاذ ....المشرف على صفحة موارد وتنمية

أعتز بأنني أحد قرائكم الدائمين لصفحتكم الغراء التي تحفل دائما بكل جديد فيما يتعلق بحياتنا الاقتصادية ومستقبل التنمية على أرض مصرنا الحبيبة.. وتعليقا على مايدور حاليا بخصوص (الجات). أرجو التكرم بنشر التعقيب التالي:

مما لا شك فيه أن اتفاقية التجارة العالمية (الجات) أصبحت في حكم الواقع على الساحة العالمية، وبالرغم من بنودها الكثيرة وموادها التي لا حصر لها الا أنها قدمت بعض الضمانات للدول النامية وبصفة خاصةخلال فترة العشر سنوات الاولى من الاتفاقية من هذه الضمانات حق الدول النامية المتضررة المطالبة بتعويض عن الضرر في حدود ٢٪، وأيضا الحماية لبعض الصناعات الوطنية التي تتمع بها هذه الدول بميزه نسبيه وذلك في غضون الخمس سنوات الأولى وقد تمتد الى عشر سنوات أيضا.

واذا كانت أى اتفاقية مثلها مثل أى دواء فلابد من وجود بعض الآثار الجانبية غير المستحبة، فانه من الواجب اتخاذ زمام المبادرة ببعض الاجراءات لتلافي مثل هذه الآثار الجانبية، فإذا سلمنا ان هدف الاتفاقية العام هو تحرير التجارة العالمية وإزالة جميع الحواجز الجمركية عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية إلى أدنى حد ممكن هنا نجد ان مثل هذا الهدف ينعكس على اقتصادنا الوطني بتخفيض حصيلة الايرادات التي يقدرها بعض الخبراد الاقتصاديين بحوالي ١٦٠ - ٢٠٠ مليون دولار سنويا من ناحية اخرى سوف تضع المنتج الوطني في منافسة قد تكون غير متكافئة في مراحلها الأولى وإذا أردنا ان نعالج هذه الحالة تحديدا فان علينا العمل ومن الآن بتحسين المنتج الوطني بجميع الوسائل الممكنة والتوسع في زيادة كمية الإنتاج لمواجهة الاغراق السلعي المتوقع الخطوة الهامة للمحافظة على ايرادات الدولة أيضا تكمن في التوسع في الصادرات غير المنظورة EXPORTSUNSEEN وتتمثل هذه الصادرات في السياحة، مع التركيز على السياحة العلاجية والمصحات الاستشفائية فهي تمثل مورد دخل لا باس به بعد توفر الامكانات الهائلة من الخبراء في مجال العلاج والصحة، التوسع في سياسة قبول وتعليم الاجانب فمما لا شك فيه ان السوق من حولنا يزخر بالمؤسسات التعليمية التي تحاول ان تستثمر أموالها في هذا المجال: بينما يتوفر لدينا كل عوامل الاستقرار والاستثمار في هذا النشاط الحيوي.

تاتي إلي تاثر منتجاتنا الزراعية وبخاصة تلك التي نتمتع فيها بميزة نسبية، مثل البطاطس والقطن وبعض الفواكه مثل الموالح والفراولة وغيرها من هنا نبدأ العلاج بتصنيع الفائض من هذه المنتجات بحيث يخرج عن كونه مجرد سلعة أولية، وبالتالي الترويج والتسويق للمنتج المصنع سواء كان من الخضر او الفاكهة فان عائده في مجال التجارة العالمية أكبر من كونه مجرد ثمار زراعية أيضا استغلال فرصة انسيابية الحركة بين البلدان في العمل على نقل التكنولوجيا الحديثة وتحديث ماكينات الإنتاج وسرعة عملية الاحلال والتجديد للوصول والارتقاء بمنتجاتنا الحالية إلى مواصفات الجودة العالمية وادخال منتجات جديدة.

التوسع فى زراعة النباتات الطبية والعطرية وغيرها من الاعشاب والزهور التى تحقق عائدا خياليا فى حالة تصديرها او تصنيعها فى السوق المحلى ومحاولة فتح اسواق جديدة لهذه المنتجات النوعية ذات العائد المرتفع.

تفرض (الجات) أيضا فتح الأسواق أمام بعض السلع مثل الدجاج المجمد، وعلاجا لمثل هذه الحالة، فانه يمكن عن طريق التوسع فى تجارة الترانزيت والمناطق الحرة واعادة التصدير يمكن تلافى أى آثار جانبية لهذا الاجراء بل ان موقع مصرنا الحبيبة يعتبر موقعا متميزا بين الشرق والغرب مما يتيح حركة واسعة لتجارة اعادة التصدير والترانزيت أعتقد انه بمثل هذه الاجراءات وغيرها نكون قد تجاوزنا أى آثار جانبية (للجات) ونكون قد استفدنا منها استفادة كبيرة فى تحقيق طفرة فى حياتنا الاقتصادية التى نتمنى لها الازدهار دائما.

وتفضلوا بقبول وافر تحياتى

مترجم/ عز الدين محمد حسين ـ جدة ـ السعودية

المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٩٥

ارتفاع الاسعار وآثار الجات فى اجتماعات غرفة القاهرة

الشركات العملاقة العالمية خطر يهدد حركة التجارة

الموافقة على مد
خدمة مصطفى
زكى كامين
عام للغرفة

فرضت الاوضاع الاقتصادية فى اسواق القاهرة نفسها على اجتماع مجلس ادارة الغرفة برئاسة محمود العربى رئيس الغرفة فالشكوى الدائمة من قبل التجار من تردى حال واحوال السوق وكذا اقرار مجلس الشعب لاتفاقية الجات وتاثير هذه الاتفاقية على الاوضاع الاقتصادية المصرية كانت على قائمة اعمال الاجتماع الذى استمر لقرابة الساعتين وقد اكد محمود العربى على ان الجات امرلابد منه وانه يصعب علينا الا نشارك فى هذه الاتفاقية والا سنخرج من السوق العالمية .. وانه يجب علينا ان نهيىء انفسنا وبسرعة لمواجهة الاثار السلبية للاتفاقية عن طريق توفير المناخ الملائم لاقامة شركات عملاقة لمواجهة الشركات العملاقة فى كافة دول العالم .. خاصة وان هناك اتجاها عالميا فى الوقت الراهن لتكوين شركات عملاقة للتعامل مع الاوضاع الاقتصادية الجديدة فى ظل تحرير التجارة العالمية بشكل كامل .. فعلينا ان ننظر للضرائب بنظرة مختلفة بحيث تسمح للشركات فى مزيد من التوسع حتى تحقق مستوى يمكنها من مواجهة التكتلات العالمية .. فالاوضاع الراهنة فى مصر لاتشجع على تكوين شركات كبيرة فى ظل ضرائب تلتهم ٧٥٪ من ارباح هذه الشركات.

وحول الاسباب وراء ارتفاع اسعار معظم السلع بالاسواق اكد زكى السويدى عضو مجلس ادارة الغرفة الى ان السبب الرئيسى وراء ارتفاع الاسعار يأتى من ارتفاع اسعار الخامات بشكل كبير .. وهو مايؤكده ايضا محيى الدين قنديل وكيل الغرفة بقوله ان الارتفاع فى اسعار الخامات بلغ حدودا لم نكن نتصورها خلال الفترة الاخيرة .. فقد ارتفعت الاسعار بنسبة تصل الى ٦٥٪ على الاقل، وهذه الارتفاعات الكبيرة الى جانب التقلبات الكبيرة فى اسعار العملات العالمية يؤثران بشكل كبير على اقتصاديات المشروعات وعلى اسعار المنتجات .. ومن جانبه يؤكد رجب العطارعضو مجلس ادارة الغرفة ان هناك اسبابا اخرى وراء ارتفاع الاسعار منها تزايد الرسوم المفروضة على السلع الواردة .. ويضرب مثالا بان كرتونة الصلصة الواردة من اليونان يوجد بها ١٠٠ وحدة زنة الوحدة ٧٠ جراما .. سعر الكرتونة ١٠ دولارات .. اى ان التكلفة هى ٣٥ جنيها للكرتونة (سيف)اذا حسبنا سعر الدولار فى اقصى ارتفاع له .. اى ان علبة الصلصة سعرها ٣٥ قرشا فى ميناء الاسكندرية .. ولكن اذا اضفنا

الى هذه العلبة الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات وغيرها من المصروفات التى لاحصر لها .. لذلك ترتفع اسعار العلبة ارتفاعا كبيرا .. فاذا كانت الدولة حريصة على السيطرة على الارتفاعات المستمرة فى الاسعار ان تعيد النظر فى الرسوم التى تحصلها.

وفى نهاية الاجتماع وافق مجلس ادارة الغرفة التجارية باقتراح بطلب مد خدمة مصطفى زكى امين عام الغرفة لقدرته وبصماته العملية على مسيرة عمل الغرفة كذلك مد خدمة فاروق راشد رئيس سكرتارية مجلس الادارة لجهوده الملموسة.

المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ٥ ٢ ... ١٩٩٥

تعديلات تشريعية جديدة للاستفادة من اتفاقية الجات

الغرض [illegible] الاستفادة من المزايا [illegible] الدول الأخرى لزيادة الصادرات المصرية وفتح أسواق جديدة

المصدر : الأهرام المسائي
التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٥

□ وزير الاقتصاد يؤكد:

دراسات شاملة لنتائج تطبيق الاتفاقية فى ٩ مجالات

التزامات مصر فى «الجات» لاتزيد على ماتم تنفيذه فى برنامج الإصلاح الاقتصادى

لمواجهة الآثار المترتبة على تنفيذ اتفاقية «الجات» تقرر وضع استراتيجية قومية شاملة للحد من الآثار السلبية لتطبيق الاتفاقية على بعض القطاعات الاقتصادية فى مصر ودعم النواحى الايجابية للاتفاقية بما يساهم فى تدعيم برامج التنمية الاقتصادية فى مصر.

وتتضمن الاستراتيجية - التى سوف تضعها اللجنة القومية الدائمة لمتابعة نتائج الاتفاقية - وضع برنامج زمنى لتنفيذ التزامات مصر من اتفاقية الجات بعد ان وافق عليها مجلس الشعب مؤخرا.

وصرح السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بأن اللجنة سوف تقوم بوضع التعديلات التشريعية اللازمة لتوفيق الاوضاع الاقتصادية فى مختلف القطاعات مع النصوص الواردة فى الاتفاقية سواء فيما يتعلق بقطاع التجارة الخارجية او تجارة الخدمات.

واضاف الوزير انه سيتم ايضا اجراء دراسات واسعة ومستفيضة للنتائج المترتبة على الالتزام باتفاقية الجات على الاقتصاد المصرى والخطوات اللازمة لتنفيذ مقررات الاتفاقية فى المواعيد المحددة مع تحديد موقف مصر من المفاوضات الجارية حاليا فى جنيف بشأن عدد من الموضوعات الاقتصادية فى إطار اتفاقية الجات وفى مقدمتها التجارة والبيئة. واكد حرص المفاوض المصرى على ان تكون التزاماتنا فى إطار هذه الاتفاقية تتفق وواقع الاقتصاد المصرى مع التركيز على الاستفادة من التزامات الدول الاخرى فى تحقيق صالح مصر من خلال زيادة الصادرات وفتح أسواق جديدة أمام السلع من المنتجات المصرية.

وأوضح وزير الاقتصاد ان اللجنة القومية سوف تقوم ايضا من خلال لجانها الفرعية بوضع خطة مواجهة آثار الاتفاقية فى قطاعات تجارة الخدمات والاستثمار والنفاذ للأسواق الخارجية والجوانب التجارية فى الملكية الفكرية وحماية الانتاج المحلى والمواصفات القياسية والتجارة والبيئة مشيرا الى انه من خلال هذه الدراسات يتم وضع استراتيجية شاملة للتعامل مع نصوص اتفاقية الجات وتنفيذ التزامات مصر فيها.

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٥ ابريل ١٩٩٥

الجامعة العربية تدرس تأثير «الجات» على الطيران العربى

٣٥٠ مليون دولار ارصدة مجمدة لشركات الطيران العربية

تطبيق اتفاقية «منع الازدواج الضريبى» يخفف العبء على الشركات العربية

اصبح الاتجاه الى تحرير صناعة النقل الجوى العالمى من القيود التى يرتكز عليها الآن ملحا فى ظل ضغوط الدول الصناعية الكبرى لتطبيق مفاهيم تحررية على حريات النقل ونظراً لان هذه القوى الاقتصادية هى الاكثر قدرة على صياغة النظام الاقتصادى العالمى ويعتبر النقل الجوى بحسب تكوينه وطبيعته على خط التماس الاول مع المتغيرات العالمية فإنه من المتوقع ان يسود بشكل ما ازالة القيود على صناعة الطيران المدنى الفنى وتطبيق سياسات اكثر تحررا وخاصة فى ظل تطبيق الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة والاتفاقيات العامة للتجارة بالخدمات المعروفة باسم «الجات»

وادراكا من الدول العربية لأهمية مسايرة التطورات العالمية والتأثيرات المتوقعة لاتفاقية «الجات» علي التجارة العالمية فقد طلبت جامعة الدول العربية الي الاتحاد العربي للنقل الجوي «الاكو» تقريرا عن التأثيرات المتوقعة لتطبيق اتفاقية الجات علي صناعة الطيران المدني العربي وامكانية الاستفادة من الاستثناءات التى اقرتها الجات لبعض القطاعات ومنها «النقل الجوى» وكذلك الاستفادة من المزايا التى توفرها الاتفاقية.

وفى سبيل ذلك اعدت الامانة العامة «للاكو» تقريرا ارسلته الى الادارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية تناولت فيه كيفية الحد من الاثار السلبية وتقليل الخسائر عند تطبيق اتفاقية الجات وسبل زيادة فعالية الاتفاقيات العربية الجماعية لتعظيم المكاسب كما تناول التقرير سبل استفادة الدول المنظمة للجات من المزايا والاستثناءات التى توفرها.

● وقد اشاد تقرير عدلى الداجانى الامين العام للاكو الى ان قطاع النقل الجوى بصفة عامة قد تم استثناؤه من تطبيق احكام الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وكذلك الاتفاقية العامة للتجارة بالخدمات حتى صدر حياله ملحق خاص يتضمن انظمة النقل الجوى التى تدخل ضمن اتفاقية التجارة بالخدمات وهى ثلاثة حقول

١ – الصيانة والتصليح.
٢ – المبيعات والتسويق.
٣ – نظم الحجز الآلى.

كما تناولت الاتفاقية قطاعين أخرين متعلقين بالنقل الجوى وخاصة فى الدول النامية وهما اولا البند المتعلق باحتكار الخدمات المحيطة بالنقل الجوى وتطبيق مبدأ الدول الاحق بالرعاية والثانى يتعلق بتحويل ارصدة شركات الطيران.

● كما تضمنت الاتفاقية ايضا استثناء من احكامها «الحقوق الصلبة» ويقصد بها حقوق النقل والتشغيل والسعة والتعرفات.

وهذا الاستثناء قد اتاح مظلة واقية على منع حقوق النقل الجوى حيث لن تكون هذه الحقوق عرضة لمفهوم التبادل الحر لتجارة الخدمات

إلا أن الاحكام تقضى باعادة النظر مرة كل خمس سنوات فى شمول الاتفاقية لقطاعات الخدمات ومنها النقل الجوى وبالتالى فإنه بحلول ٢٠٠٠ يمكن اعادة النظر بشمول التبادل الحر للحقوق الصلبة او لجزء منها.

● وفيما اوضح تقرير الامين العام «للاكو» الى الجامعة العربية ان السنوات الخمس المقبلة تعطى فرصة لشركات الطيران لكى تعيد هيكلة نفسها لتصبح اكثر قدرة علي المنافسة والتعايش مع نظام حر وعن كيفية استفادة قطاع النقل الجوى من مزايا الجات اوضح التقرير ان هذه الاستفادة محدودة جدا فى الوقت الحاضر خاصة وأن القطاعات الثلاثة التى انضمت الى اتفاقية التجارة بالخدمات وهى الصيانة والتسويق والحجز الآلى تتمتع فى الدول العربية بـ«نظم حمائية» متنوعة الاشكال.

وبالتالى لو كان الوضع معكوسا وكانت المؤسسات التى تعمل فى هذه الحقول الثلاثة ذات قدرة تنافسية دون اى دعم حكومى لكان من الممكن ان تضغط الدول العربية المنضمة الى الجات على المؤسسات المشابهة الموجودة فى دول اخرى لكى يتم رفع الدعم الحكومى عنها وبالتالى تصبح المؤسسات العربية قدرة اكبر على المنافسة الا ان هذا لايمنع ان بعض قواعد الصيانة فى الدول العربية تتمتع بمواصفات تنافسية عالية وتدر ربحاً على من يملكها مما يجعل قدرة هذه القواعد التنافسية اكبر فى ظل ازالة الحماية والدعم عن مؤسسات مشابهة فى دول اخرى غير عربية.

● وفيما يتعلق بنظم الحجز الآلى فبسبب عدم وجود قطاع حجز آلى عربى تصبح عملية الاستفادة من تحرير دخول الاسواق من قبل نظم الحجز الآلى لمصلحة اصحاب النظم وهم جميعا فى الدول المتقدمة إلا ان مواجهة هذا التطور يمكن ان تكون على النمط الذى قام به «الاكو» من خلال المشروع المشترك القائم حاليا بين عشر شركات طيران عربية واحد النظم العالمية الكبرى «نظام جاليليو» للحجز الآلى وهو مايجعل قدرة شركات الطيران العربية على المنافسة عالية.

● وفيما يخص تحرير عمليات البيع والتسويق فإن ذلك ليس جديدا على عالم النقل الجوى كما يؤكد التقرير وبالتالى فإن التعامل معه لايستوجب استحداث استراتيجية عربية ولكن الجدير بالانتباه هو التطورات التى تحدث فى العالم من دخول شركات الطيران فى تحالفات تسويقية وربط ذلك بانتشار نظم الحجز الآلى مما يتخطى بشكل عملى الاساس الذى ارتكزت عليه حريات النقل الجوى ومعالجة هذا التحدى لايمكن ان تتم إلا بصياغة تحالفات تسويقية بين شركات الطيران العربية من جهة وفيها عربية شركات اخرى لتستطيع تغطية تسويقية شاملة للمسافرين ولتتمكن من منافسة الغير وقد بدأت بعض الشركات العربية الدخول فى تحالفات تسويقية ناجحة ولتقليل الاثار السلبية لاتفاقيات الجات ابان التقرير ان هذه الآثار تكمن فى اختلال المستوى التنافسى لشركات الدول الاعضاء فى الاتفاقيات والحد من هذه الاثار لايكون إلا بدعم القوة التنافسية للشركات العربية وهذا ما يتطلب اتخاذ قرار

على المستوى السياسى العربى، فعلى الرغم من أن شركات الطيران العربية تلعب دورا اجتماعيا واستراتيجيا واقتصاديا كل على مستوى بلده إلا انه اصبح مطلوبا ان يتاح لهذه الشركات ان تعمل بشروط اقتصادية بعيدة عن الخلافات السياسية وتخفيف الاعباء عنها.

وفيما يتعلق بزيادة المكاسب وتقليل الخسائر عند تطبيق اتفاقية الجات

● طالب الامين العام للاكو فى تقرير بضرورة استفادة المؤسسات الاقتصادية العربية من اقتصاديات الحجم وفى مجال النقل الجوى هناك اتفاقيات مهمة انجزت ضمن اطار الجامعة العربية كما يشير التقرير ومنها اتفاقية «منع الازدواج الضريبى» وبواسطة تفصيل هذه الاتفاقية فإن ذلك يخفف عبئاً مالياً تعانى منه الشركات العربية.

وهناك ايضا مشكلة الارصدة المجمدة لصالح شركات الطيران العربية فى البلدان العربية ويصل حجم هذه الارصدة الى حوالى ٢٥٠ مليون دولار اكثر من نصفها لصالح الشركات العربية ولاشك ان حرمان هذه الشركات من تحويل الارصدة المجمدة يقلل من قدرتها على المنافسة وطالب التقرير بالاستفادة من اعلان مراكش الصادر فى عام ١٩٧٤ بالمغرب الخاص بفتح الاجواء العربية امام الشركات العربية واطلاق حريات النقل الجوى داخل الوطن العربى. بما يحقق وجود شبكة نقل جوى عربية اكثر مرونة ويعود بالنفع على شركات الطيران العربية من خلال زيادة الحركة ولكن تقرير الاتحاد العربى للنقل الجوى الى الجامعة العربية يربط كل ماسبق بضرورة وجود قرارات سياسية عربية تفتح الطريق امام العمل الاقتصادى الجماعى العربى

اشرف الحديدى

توصيات وقرارات الندوة الدولية لمستقبل الزراعة فى ظل الجات:

تقارير للمسئولين فى ٧ وزارات لبدء التنفيذ ودعم المنتجين الزراعيين

كتب ـ عبد الوهاب حامد:

تم الانتهاء من مشروع توصيات وقرارات الندوة الدولية حول مستقبل الزراعة المصرية فى ظل الجات وتقرر رفعها الى وزارات الزراعة والصناعة والتموين والتعليم والاقتصاد والمالية والتعاون الدولى والى كافة الجهات التى لها صلة بالحلقات الزراعية ومايستتبعها من مجالات . وأعلن الدكتور فخرى شوشة رئيس الندوة أن الهدف من التوصيات والقرارات هو ضمان المتابعة والتنفيذ نظرا للتأثيرا لمباشر على المنتجين الزراعيين نتيجة تطبيق الاتفاقية الجديدة للجات والتى أصبحت سارية المفعول من أول يناير الماضى.

وأضاف رئيس الندوة أن هناك محاور اساسية للاتفاقية الجديدة تتطلب من متخذى القرار مراعاتها من أهمها أن تخفيض دعم الانتاج الزراعى ودعم التصدير فى الدول المتقدمة المصدرة للغذاء للدول النامية قد يؤدى الى زيادة أسعار التصدير وهذا قد يخفف من آثار سياسات الاغراق وتشجيع الانتاج الزراعى المحلى فى الدول النامية للاحلال محل الواردات ، كما أن زيادة أسعار التصدير تشجع الدول النامية للانتاج من اجل التصدير ، كما أن هناك حاجة الى اهتمام التعليم باعداد الكوادر الملائمة للنظم الاقتصادية الجديدة وأن تعمل الصناعة على الاستفادة من الانتاج الزراعى لاحداث طفرة فى التصدير .

واكد الدكتور فخرى شوشة أن توصيات الندوة التى تم اعداد تقرير حولها لارسالها الى الجهات المعنية تتضمن ضرورة الاستمرار فى برامج استصلاح الأراضى الجديدة بمعدل ١٥٠ الف فدان سنويا مع تمليك ٥٠ الف فدان منها سنويا الى ١٠ الاف شاب من شباب الخريجين فى اطار مشروع مبارك القومى للمساهمة فى حل مشكلة البطالة ،كذلك المطالبة بتشجيع القطاع الخاص للاستثمار ،

الاستمرار فى التوسع فى استصلاح الاراضى وتمليك ٥٠ الف فدان للشباب سنويا

كما تتضمن التوصيات تشجيع اقامة مشروعات زراعية للتصدير فى المناطق الجديدة، والاستمرار فى تحقيق معدل نمو فى الانتاج الزراعى ، وترشيد استخدامات مياه الرى، والاستعانة بنتائج البحوث فى تحديث الانتاج الزراعى وتكثيفه، وتقليل استخدام الاسمدة الكيماوية للحفاظ على البيئة والاعتماد على برامج المكافحة البيولوجية المتكاملة ، وتطوير برامج الارشاد الزراعى وربط البحوث بالارشاد ونقل التكنولوجيا فى الأراضى القديمة والجديدة على السواء ، وتطوير قاعدة البيانات والمعلومات الاحصائية الدقيقة والحديثة .

كما اكدت التوصيات المطالبة بزيادة حجم الانتاج الوطنى من الحبوب من ١٥ مليون طن عام ٩٢ الى ١٨ مليون طن سنويا فى نهاية التسعينات ، والحفاظ على مكانة القطن المصرى فى الاسواق العالمية ، والحفاظ على ما تحقق من زيادة فى انتاجية قصب السكر، وزيادة مشروعات الاستزراع السمكى ، واعادة النظر فى قانون التعاون الزراعى من اجل اعطاء التعاونيات المزيد من المسئوليات فى اطار تحرير الزراعة المصرية ضمانا لحقوق اعضائها من المزارعين ، واتخاذ اجراءات التيسير على أصحاب مشروعات الانتاج الزراعى وتوطيد علاقات التعاون الزراعى بين الدول العربية والافريقية.

المصدر : المســـــاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٩٥

في نـــدوة الجـــات

د.والـــى : القطن المصرى يستعيد عرشه فى الأسواق العالمية

تصدير نصف مليون طن ارز .. وحملة القمح نجحت

د.حسين بهاء الدين : التدريب على أحدث وسائل التسويق .. وإتقان الإنجليزية ضرورى

اكد د . يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضى ان القطن المصرى استعاد عرشه فى السوق العالمية وواجبنا الحفاظ على الاسواق العالمية التى نجحنا هذا العام فى فتحها للانتاج المصرى وانه تم تصدير نصف مليون طن ارز و ٣٥٠ الف طن بطاطس هذا العام لاول مرة .

قال ان الحملة القومية للقمح تستهدف انتاج ٦ ملايين طن وتشير الدلائل ان احتمال زيادة الانتاج على المستهدف كما تستهدف الحملة القومية للذرة زراعة ٢,٥ مليون فدان هذا الموسم مؤكدا ان قطاع الزراعة كان رائدا فى خطوات تحرير الزراعة المصرية

ويجرى حاليا التوسع الرأسى فى محصول القصب بزراعة اصناف عالية الانتاج والتوسع الافقى فى مساحات البنجر لزيادة انتاج السكر .. جاء هذا خلال افتتاح ندوة الجات بالمعهد العالى للتعاون الزراعى والقى الكلمة نيابة عنه د . سعد نصار مستشار الوزارة والمشرف على القطاع الاقتصادى وحضرها د . حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم ود . احمد جويلى وزير التموين والدكتور فخرى شوشه عميد المعهد العالى للتعاون الزراعى .

وأكد د . والى ان الجولة التاسعة لاتفاقية الجات عام ١٩٩٩ ستشهد الغاء كل ما يعوق التجارة الدولية من قيود جمركية وما يتبع ذلك من اتفاقيات الشركة وانشاء مناطق للتجارة الحرة .

قال ان هناك لجنة مصرية دائمة لدراسة ومتابعة كل ما يتعلق باتفاقية الجات برئاسة وزير الاقتصاد وتمثل فيها جميع الوزارات تمثيل وزارة الزراعة القطاع الاقتصادى .

اشار د . والى الى ان قطاع الزراعة فى مصر كان سباقا فى الوفاء بمتطلبات الجات وذلك بتحريره مما اصبح معه مؤهلا للاستفادة من هذه الاتفاقية الدولية ولتحقيق الواقع الفعلى لابد من زيادة الانتاج والتصدير وليس لصالح المستهلك المستورد .

قال وزير التعليم انه ضرورى اعداد المواطن القادر على التعامل مع عصر الجات وهى مهمة التعليم مع عصر الجات وهى مهمة التعليم بتسليمه بالخبرات اللازمة للتعامل مع المشاكل والتكيف مع المتغيرات .

اشار وزير التعليم الى ضرورة التدريب على احدث وسائل

التسويق مع اهمية دراسة اللغات الاجنبية واتقان اللغة الانجليزية باعتبارها لغة التفاهم والحوار مع اطراف التجارة الدولية .

اكد د . احمد جويلي وزير التموين ان توقيع مصر على اتفاقية الجات تعني ان الفلاح المصري قد ارتضى ان يكون منتجا عالميا وفقا لاحكام السوق التي تعني الجودة العالمية مع خفض تكاليف الانتاج مما ينتج المنافسة المصرية .

قال انه في ظل الاتفاقية لابد من وجود موسسات تسوقيه قوية لان تطوير السوق المحلي نقطة الانطلاق للاسواق الخارجية وذلك من خلال التعاونيات .

اضاف فخري شوشة عميد المعهد العالي للتعاون الزراعي ان ندوة التوقعات المستقبلية للزراعة المصرية في ظل الجات تعد ثمرة طيبة للتعاون بين مركز ادارة المشروعات الزراعية والبحوث والتدريب بالمعهد العالي للتعاون الزراعي ومركز التنمية الريفية والزراعية بجامعة ايوا الامريكية وقطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة واستصلاح الاراضي .

قال ان هدف الندوة التعرف على الاثار الايجابية والسلبية لاتفاقية الجات على الزراعة المصرية مع التركيز على اثارها على بعض المحاصيل الرئيسية في مجالات الانتاج والتجارة الخارجية .

قضية مهمة تمس الاقتصاد المصرى :

فى سوق برامج الكمبيوتر .. اللصوص لا يمتنعون

مصر تصدر ب «٢٠» مليون دولار برامج كمبيوتر .. ولكن !

تحقيق تكتبه :
نوال مصطفى

هذه المعلومة مفاجأة !.

إن مصر تصدر برامج كمبيوتر ! وهذا الرقم مفاجأة ايضا : إن ما تم تصديره من برامج مصرية الى منطقة الخليج بلغ ٢٠ مليون دولار .. وان المستهدف هو الوصول الى ١٠٠ مليون دولار هذا العام .

هذه هى الاخبار السارة التى تبشرنا بان مصر لديها من العقول المبدعة والمبتكرة ثروة لا يستهان بها . وانها دولة دخلت عصر المعلومات والتكنولوجيا كمنتجة ومصدرة .. ليست مستخدمة ومستوردة فقط .

اذن ما هى المشكلة .. ولماذا نكتب وتثير هذه القضية على صفحات « الاخبار » اليوم ؟.

الاجابة : ان هناك لصوصا يتربصون بهذه الصناعة الوطنية وكذلك بالاستثمارات الاجنبية التى تتعلق بها فى مصر .. وذلك بنسخ البرامج الاصلية .. وضربها فى السوق !.

وتعالوا نعرف الحكاية .

نسخ البرامج الاصلية وبيعها يضيع الملايين على خزانة الدولة

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٧ ابريل ١٩٩٥

● يشرح لنا الدكتور فؤاد عبدالمنعم رياض .. رئيس الجمعية المصرية للقانون الدولى هذه المشكلة فيقول :

- انها عملية قرصنة تمارس على برامج الكمبيوتر ، وتهدد بافلاس شركات الكمبيوتر الحالية ، واحجام المستثمرين عن استثمار اموالهم فى السوق المصرى .

وهى عملية نهب وسلب يقوم بها المقلدون الذين ينسخون برامج الكمبيوتر ثم يبيعون النسخ المقلدة بثمن زهيد .. والحماية التى نطالب بها اليوم ليست مقصورة على المؤلف .. بل انها حجة المستثمر وسنده فى بذل الجهد والمال .

ويضيف : والحماية القانونية الفعالة عنصر اساسى لجذب المستثمر الاجنبى الى اى دولة من الدول . فهى تؤمن له عدم تحمل اى مخاطر مثل المصادرة او النهب . واذا تحدثنا عن الاستثمارات فى مجال الحاسبات بتقنياتها المتقدمة فاننا نتحدث عن استثمارات مالية وبشرية هائلة ، وهو ما يضاعف عن الحاجة الى حمايتها .

الحماية القانونية .. واجبة

فالحماية القانونية للمنتج الاجنبى وطرحه فى الاسواق بسعره الحقيقى ، مهما كان مرتفعا يشجع المستثمر المصرى على الدخول فى مجال المنافسة ، وتكون وسيلته فى ذلك هى طرح منتج وطنى منخفض السعر .

ويلقى الدكتور فؤاد الضوء عن نقطة هامة فى هذا الموضوع فيقول : والمشكلة الكبيرة التى تواجه هذه الصناعة ان المنتجات المقلدة فى مجال الحاسبات بالذات تضاهى المنتجات الاصلية فى الكفاءة وتباع باسعار اقل نسبيا من المنتجات الاصلية . ويستأثر المقلدون بما يحصلون عليه من أموال دون سداد ضرائب . مستغلين ما لمنتجهم من شبه بالمنتج الاصلى ، فيطرحونه فى الأسواق بسعر وسيط كان من الممكن ان يكون سعر المنتج الاصلى اذا ما كانت السوق المحلية مفتوحة امام مختلف الشركات الاجنبية . حيث تكفل المنافسة الحرة الهبوط بسعر المنتج الى هذا السعر . فاذا ما تم ذلك كان للدولة ان تستوفى ضرائبها من شركات تعمل فى وضح النهار تحت سمعها وبصرها .

ونقطة اخرى يضيفها الدكتور فؤاد عبدالمنعم رياض تتعلق بحماية الاستثمارات الاجنبية فى مصر للحد من استغلال الشركات الاجنبية للمستثمرين الوطنيين بفرض أسعار باهظة وغير حقيقية نظير نقل تكنولوجياتهم المتقدمة . حيث يحتجون بان عدم وجود حماية فى مصر تدفعهم الى الحصول على اكبر عائد لمنتجهم من اول مستثمر يتعامل معهم . ووجود الحماية سيترتب عليه انهيار هذه الحجة .

قرصنة لابد ان نحاربها

كان علينا ان نتعرف على المشكلة من افواه اصحابها او منتجي برامج الكمبيوتر فى مصر .. فالتقت « الاخبار » بالمهندس أشرف السنوسى - مدير التسويق باحدى شركات الحاسب الالى بمصر - وسألناه عن اصل المشكلة .. قال :

- إن هذه القضية تعتبر قضية ارهاب من نوع جديد .. وسوف اسوق هنا مثالا حيا حتى يوضح كيفية حدوث هذه القرصنة التى لابد من مواجهتها والتصدى لها لانقاذ صناعة من اهم صناعات العصر وهى صناعة التكنولوجيا من خلال برامج الكمبيوتر .

فلو افترضنا أن احدى الشركات المصرية انتجت برنامجا لاغراض السكرتارية سعره لا يزيد على مائة وخمسين جنيها بينما مثيله العالمى قد يصل سعره الى تسعمائة جنيه . فلاول وهلة قد نظن ان المنافسة حسمت لصالح البرنامج الاول ، ولكن للاسف لا يحدث ذلك ، لان البرنامج العالمى ليست له حماية على الاسطوانات وانما تعتمد الشركات الاجنبية المنتجة للبرامج على حماية القانون لحماية حقوق المنتجين . وما يحدث ان تتلقفه مجموعة من المقلدين ويقوموا بنسخه دون وجه حق فيصبح سعره لا يتعدى عشرة جنيهات . وبذلك يخسر المستخدمون منافسة شريفة كانت تستهدف صالحهم فى تطوير المعلومات عليها وبذلك نجد أن المستفيد الوحيد من هذه العملية هو تلك الفئة التى تريد الربح دون أن تقدم شيئا سوى الاستيلاء على ابداع وجهد وتعب الاخرين ودون اى وجه حق !.

التقليد يكسب !!

وتاكيدا لما اقول أسوق ايضا هذا الحوار الذى جرى بينى وبين أحد وكلاء شركة أجنبية تنتج برنامج « الويندوز » - والذى لا يكاد جهاز كمبيوتر فى مصر يخلو منه .

فلو افترضنا انه على اقل تقدير يوجد ثلاثة ملايين جهاز كمبيوتر فى مصر وان كل جهاز اقتنى نسخة من الامكانيات والدراسات للعمل للاستخدام الامثل .هذا بخلاف ما قد يتعرض له المستخدم من مخاطر الفيروس الذى يدمر الاسطوانات الصلبة «hard disk» التى يتم تخزين هذا البرنامج ، فبحسبة بسيطة نستطيع ان نقول أن ٩٠ مليون جنيه كان المفروض ان تدخل خزينة الدولة بالاضافة الى نسبة الجمارك المفروضة على هذا المنتج لو تم استيراد هذا العدد من النسخ . أما الواقع فيقول أن نسبة النسخ الاصلية المبيعة من هذا البرنامج لا تتعدى ٥٪ ، وباقى الـ ٩٥٪ المبيعة نسخ مقلدة او منسوخة من البرنامج الاصلى !.

الشركات الوطنية مهددة !

وتفس الشىء يحدث لنا نحن كشركات وطنية نعمل فى انتاج برامج الكمبيوتر فى مصر .. فقد اعلن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء أن جملة ما تم تصديره لمنطقة الخليج من برامج مصرية كان ٢٠ مليون دولار ، وأن المستهدف هذا العام هو الوصول الى ١٠٠ مليون دولار .

وللوصول الى هذا الرقم فنحن نحتاج الى دعم من وزارة الخارجية المصرية للتنسيق والتشاور مع مثيلاتها فى الدول العربية لاتخاذ الاجراءات اللازمة لمحاربة قراصنة البرامج لديها وعقد الاتفاقيات التى توفر الحماية لكل مصنعي ومصدرى البرامج ، وكذلك دعم الشركات المصرية كى تستطيع ان تكثف من تواجدها فى المعارض الدولية الخاصة بالحاسب كى نستطيع ان نرسخ هذه الصناعة التى هى صناعة المستقبل .

القانون يحمى .. ولكن !

وما الحل ؟.

الحل يحدثنا عنه الدكتور محمد حسام لطفى استاذ القانون وصاحب المؤلفات والدراسات والخبرة الكبيرة فى مجال حق المؤلف .

فيقول : إن برامج الحاسب الآلى تتمتع كغيرها من انواع الابتكار والابداع بحماية قانونية من خلال قانون حق المؤلف .. والمعروف أن مصر لديها تشريعا وافيا فيما يختص بحماية المؤلف فى مختلف مجالات الفكر والابداع منذ بداية الخمسينات ، وكذلك فقد انضمت مصر الى جميع الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حق المؤلف وهذا يؤكد لنا حرص مصر على حماية انتاج مواطنيها الفكرى .. وفى المقابل حماية حقوق المؤلفين الاجانب الذين يقدمون انتاجهم للبلدان التى تحترم حقوق المؤلف وتعمل بها .

والعقوبات التى وضعها المشرع المصرى فى هذا الشأن رادعة وحاسمة فقد جاء فى القانون المصرى رقم ٣٥٤

لسنة ١٩٥٤ ما يلي :

ـ يعاقب الاعتداء على حقوق المؤلف بالحبس ، وبغرامة لا تقل عن خمسة الاف جنيه ولا تزيد على عشرة الاف جنيه ، او باحدى هاتين العقوبتين .

وفي حالة العودة تكون العقوبة الحبس والغرامة التى لا تقل عن عشرة الاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه . وفي جميع الأحوال تقضي المحكمة بمصادرة النسخ المقلدة والادوات المستخدمة للتقليد ، وينشر ملخص الحكم الصادر بالادانة في جريدة يومية واحدة او اكثر على نفقة المحكوم عليه .

كذلك اجاز المشرع للمحكمة عند الحكم بالادانة ان تقضي باغلاق المنشاة التي استغلها المقلدون ، او شركاؤهم في ارتكاب احد الافعال المكونة للركن المادى مدة لا تزيد على ستة أشهر .

وقد نصت المادة ٤٧ في صياغتها الاخيرة المعدلة بالقانون ٢٨ لسنة ١٩٩٢ على ان تتعدد العقوبة دائما بتعدد المصنفات محل الجريمة .

الدليل المادى هو المشكلة

ويضيف الدكتور محمد حسام لطفى قائلا : وهكذا فاننا نجد أن التشريع المصرى من افضل التشريعات في العالم التى تحمي حقوق مؤلفينا ومبدعينا ومنهم بالطبع مبتكرو برامج الكمبيوتر « الحاسب الآلى ».. ولكن المشكلة الإساسية التى تواجهنا كرجال قانون هى كيفية الحصول على الدليل المادى في جريمة نسخ البرامج

بورسعيد تتضرر من اتفاقية الجات

اكد محمد عبد الفتاح المعرى رئيس الغرفة التجارية فى بورسعيد امس ان تطبيق اتفاقية الجات ستؤدى الى فقدان المنطقة الحرة لميزتها النسبية فى تجارة السلع المستوردة مما يؤدى الى انتشار البطالة داخل المدينة. وأشار المعرى الى ان الاتفاقية ستخلق جوا من التنافس غير المتكافئ بين شركات الخدمات الدولية العملاقة فى مجالات النقل والتأمين والبنوك والشركات المحلية التى تعمل فى نفس المجال. كما أعلن مجدى محمد حسين احد المستثمرين فى بور سعيد فى تقرير لوكالة رويتر حول تأثير الجات على المدينة ان تطبيق الاتفاقية سيقضي علي الآمال فى بناء صناعة وطنية مغذية توفر المكونات المحلية للصناعات التجميعية مما يحرم المنطقة الصناعية من فرص اجتذاب رؤوس الأموال. ولن يكون للجات آثار ايجابية على المدينة إلا فى تنمية تجارة الترانزيت.

المصدر : الأهـــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٥

فى مؤتمر تحرير قطاع التأمين

الخبراء يحذرون من الإغراق التأمينى فى حالة تطبيق الجات

كتب محمد على ومحمود التهامى.

حذر الخبراء المشاركون فى مؤتمر حرية التجارة وخصخصة أسواق التامين المنعقد حاليا بالقاهرة من حدوث نوع من الإغراق التامينى فى حالة تطبيق إتفاقية الجات

وأشاروا إلى ضرورة رسم سياسة تسعيرية محددة لتجنب الوصول الى نقطة الاغراق التامين كما طالبت شركات التامينى فى الدول النامية بدراسة أوضاع التامين وضغوط البنك الدولى والمؤسسات الاقتصادية العالمية مع حكومتها لوضع الاستراتيجية المناسبة لتطوير اسواق التامين بها.

اكد هير برت هاج مدير مكتب شركة برنتر لإعادة التامين ببرمودا فى بحث قدمه للمناقشة تحت عنوان «تحرير صناعة التامين فى ظل الحوار الاقتصادى الدولى» أن تحرير سوق التامين سيؤدى الى انتقال سلطة الاشراف والرقابة من يد الدولة الى الشركات الجديدة مشيرا إلى أن سياسة الدمج هى الاتجاه السائد للنظام الاقتصادى الجديد الذى سيتيح مزيدا من المنافسة وتحسين المنتج.

وقال هير برت هاج إن حرية نقل رؤوس الاموال والخدمات ستعطى لشركات التامين فرصة العمل فى دول أخرى دون أن يكون لها فروع فى هذه الدول مؤكدا ان النظام التامينى الجديد له عدة مميزات الا ان سلبياته متعددة وابرزها انه لا يوفر حماية كافية للمستهلك وسيعمل على تحديد ربحية بعض الشركات واحتكار الشركات الكبرى لأسواق التامين كما انه يمثل خطورة فى بعض الأحيان على الصناعات المحلية.

واوضح هير برت هاج أن أى منطقة تريد أن تلعب دورا مهما فى التجارة العالمية لابد وأن تزيل كافة المعوقات وأن يكون انفتاحها على السوق العالمية وفقا لقواعد محددة.

وطالب س .ف مونى مدير شركة التامين الهندية فى بحث قدمه للمناقشة بضرورة تخفيض الأقساط تدريجيا حتى لا تتعرض أسواق التامين فى الدول النامية للانهيار إذا تم تخفيض الأقساط بصورة فجائية مشيرا الى انه بعد عدة سنوات لن يكون هناك وجود سوى للكيانات الكبرى فقط التى تمتلك راس المال الضخم والكفاءة العالية والخبرة التى يقتنع بها العميل.

وفى تعليقه على البحثين اكد الدكتور مصطفى السعيد أن التحرر الاقتصادى ضرورة ملحة فى ظل التطورات الموجودة حاليا على الساحة الى انه اكد على ضرورة توافر نوع من الحماية حتى تستطيع الدول النامية مواجهة سلبيات التحرر الاقتصادى.

وقال الدكتور مصطفى السعيد إن هناك إجماعاً على ضرورة تحول صناعة التامين إلى السوق المفتوحة ولكن يجب ان تتم هذه الخطوة تدريجيا حتى لا تضر بالاقتصاد القومي لهذه الدول وذكرت ماريان جاليس مندوب هيئة الأمم المتحدة للتنمية «الاونكتاد» ان التحول نحو الخصخصة والتحرر الاقتصادى يلزمه جدول زمنى محدد لتقييم مراحل التجربة والحكم عليها.

و قال محمد الطير رئيس الشركة المصرية لإعادة التامين ورئيس المؤتمر إن بعد مناقشة بنود اتفاقية الجات اتضح ان مصر هي البلد النامى الوحيد القادر على حماية صناعة التامين بسبب ما توفره تشريعات التامين بها لهذه الصناعة.

المصدر : الأهرام المسائى
التاريخ : ٢٨ ابريل ١٩٩٥

رئيس الوفد المصرى فى «الجات» يرد على اعضاء مجلسى الشعب والشورى

توصيات الاعضاء حول الاتفاقية هامة للغاية ويجب تنفيذها

ضمانات كاملة لمصر عند تنفيذ نصوص «الجات» لحماية الاقتصاد الوطنى

انضمام مصر الى منظمة التجارة العالمية كان مثار جدل ونقاش عند عرض هذه الاتفاقية على مجلسى الشعب والشورى وظهر اتجاه واضح من جميع اعضاء المجلسين سواء من الاغلبية او المعارضة او المستقلين ، الكل اكد ان مصر بحكم سياستها المتوازنة ودورها الرائد والمتميز على الساحتين الاقليمية والدولية لايمكن ان تنعزل عن العالم

كما وافق الجميع على ضرورة واهمية انضمام مصر الى هذه الاتفاقية خاصة بعد ان اكدت الحكومة على لسان الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء والسيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ان انضمام مصر يجعلها تستفيد من ايجابيات هذه الاتفاقية وان عدم انضمام مصر لايجعلها تستفيد من ايجابيات الاتفاقية ورغم ذلك فان اثارها سوف تظهر على مصر وبالتالى تحرم من ايجابياتها .

وحول عدد من التساؤلات التى طرحها اعضاء مجلسى الشعب والشورى والتى لم تمكن الحكومة من الرد عليها نظرا لضيق الوقت فقد حملت هذه التساؤلات الى الدكتور محمد مأمون عبد الفتاح الوزير المفوض التجارى لمصر بجنيف ورئيس مجموعة المفاوضين المصريين فى الاتفاقية

فى بداية اللقاء اشار الدكتور مأمون الى ان مناقشات اعضاء مجلسى الشعب والشورى كانت حول الاقتصاد المصرى حاضره ومستقبله بشكل عام وجزء منها لايتعلق باتفاقية الجات مؤكدا ان توصيات الاعضاء اكثرمن ممتازة وفى غاية الاهمية وارى ضرورة الاهتمام بهذه التوصيات نظرا لاهميتها الكبرى فى اعطاء دفعة قوية للاقتصاد المصرى

واوضح ان حقيقة اتفاقية انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية ان نصوصها محايدة ولايوجد بها الاجزء بسيط من الالتزامات موجودة فى ملحقات جدول الاتفاقية لكل دولة ويبلغ عددها حوالى ١٠٠ دولة لها مطلق الحرية بشأن تحديد الرسوم الجمركية .

واكد ان موضوع جداول الخدمات يمثل المبادىء العامة ولايميز بين دولة واخرى واى ميزة تم اعطاؤها لدولة تذهب لباقى الدول مشيرا الى انه لم يتم تخفيض اى رسم جمركى

وقال ان مصر فى مجال تحرير قطاع الخدمات قد سبقت اتفاقية الجات وعلى سبيل المثال قطاع البنوك ثم فتح فروع لبنوك اجنبية فى مصر وكذلك قطاع التأمين فى تعديل قانون الاشراف والرقابة على التأمين ثم السماح لوجود شركات اجنبيه تتعامل فى هذا القطاع فى مصر وذلك بشروط حفاظا على الاقتصاد المصرى حيث يتم السماح لشركات التأمين الاجنبية للعمل فى مصر من خلال شركات مصرية - اجنبية مشتركة برأسمال مصرى ٥١٪

واكد الدكتور محمد مأمون عبد الفتاح ان مصر من خلال مسيرة الاصلاح الاقتصادي قد سبقت هذه الاتفاقية فى مختلف المجالات وان مصر سوف تستفيد من هذه الاتفاقية خاصة من الدول الكبيرة فى مجال تخفيض الجمارك مع عدم ترك الصناعة المحلية سواء فى مجالى الزراعة اوالصناعة تتعرض للخطر الخارجى بل لابد من حمايتها بوسائل وطرق مشروعة وانه يمكن رفع الرسوم الجمركية كاجراء وقائى للحماية وذلك لايتعارض مع بنود الاتفاقية.

واوضح ان مصر تقوم منذ عامين بتدريب خبراء وطنيين فى اوروبا وكندا على وسائل حماية المنتجات الوطنية ومكافحة الاغراق والاحتكار

وبشأن ما اثاره اعضاء مجلسى الشعب والشورى بموضوع المواصفات القياسية فى ظل اتفاقية الجات اشار الدكتور محمد مأمون عبد الفتاح الى انه من حق كل دولة ان تحمى الانتاج الوطنى من اى سلع رديئة ولابد من احترام المواصفات حرصا على سلامة الانسان موضحا ان مصر منضمة الى المنظمات العالمية التى تعمل فى مجال المواصفات القياسية العالمية وقال ان هذه المنظمات لاتجبر الدول على الالتزام بالمواصفات القياسية العالمية ولكن اذا تم الالتزام بها فذلك فى صالح الاقتصاد القومى لكل دولة وانه بالنسبة لمصر فلحماية منتجاتها فمن حقها ان تضع هذه المواصفات.

واوضح ان هناك خلطا بين المواصفات القياسية والغش الذى يمكن ان يأتى من منتج محلى او احد المستوردين ويمكن وضع القوانين التى تقضى على ذلك مثل قانون الغش التجارى الذى اقره مجلس الشعب مؤخرا مشيرا الى ان موضوع الغش فى السلع والخدمات لاصلة له باتفاقية الجات

وبالنسبة لما اثاره اعضاء مجلسى الشعب والشورى خلال مناقشاتهم الموسعة لاتفاقية الجات حول ارتفاع اسعار السلع الغذائية بسبب هذه الاتفاقية .

اوضح رئيس الوفد المصرى فى المفاوضات حول هذه الاتفاقية انه بالنسبة لاسعار السلع الغذائية فكان من المقرر رفع الدعم كاملا مؤكدا ان من خلال المفاوضات حول هذه الموضوع نجح المفاوض المصرى فى ان يتم رفع الدعم بالتدريج وان يكون ٣٦٪ على ٦ سنوات والباقى يتم الاتفاق عليه مستقبلا .

وقال ان المفاوض المصرى حذر من خطورة رفع الدعم مرة واحدة وحذر من زيادة اسعار السلع الغذائية اذا تم ذلك مشيرا الى انه بالنسبة للدولة الافريقية بما فيها مصر فلن يكون رفع الدعم اكثر من ١٠٠ مليون دولار حتى عام ٢٠٠٠

واشار الى ان المفاوض المصرى نجح كذلك فى وضع نص هام جدا وهو انه فى حالة زيادة اسعار استيراد المواد الغذائية فيكون لمصر حق التعويض وهذا النص كان من خلال المفاوض المصرى ولصالح كل الدول النامية .

وقال ان الخطر على اسعار السلع الزراعية تأثيره ضعيف مشيرا الى ان الدعم الامريكى هوالذى جعل مصر تعتمد على الاستيراد اكثر من الانتاج

واوضح ان مصر بمجرد ان بدأت فى مسيرة الاصلاح الاقتصادى خاصة تحرير الزراعة وزيادة اسعار المحاصيل الزراعية عند توزيعها فقد تم انتاج ٥ر٢ مليون طن قمحا خلال العامين الماضيين وقال ان مصر تسير فى الطريق الصحيح فى مجال السلع الزراعية

المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ٢٨ ابريل ١٩٩٥

وحول قضية الملكية الفكرية اوضح الدكتور مامون ان هذا الموضوع اختلاط الامر خاصة ما اثاره احد الاعضاء حول سرقة الاثار مشيرا الى ان ذلك ليس فكرا وانما جريمة يعاقب عليها القانون ولاصلة لها باتفاقية الجات

وقال ان الملكية الفكرية فى مصر وفى حدود ماجاء فى الاتفاقية فان مصر رائدة فى مجال الافلام والسينما وافكار المؤلفين والفنانين ومن ثم فان الاتفاقية فى هذا المجال سوف يكون لمصر استفادة كبيرة جدا وسوف تظهر الاثار الايجابية على مصر فى هذا المجال خاصة انه من حق مصر ان تشتكى فى حالة تعرض اى بند من بنود الملكية الفكرية للسرقة.

وبالنسبة لاسعار الدواء اكد الدكتور مامون ان القانون المصرى فى هذا المجال يعطى حماية براءات الاختراع لمدة ١٥ عاما والاتفاقية تعطى ٢٠ عاما وتم الاتفاق على الا يتم تطبيق ذلك الا بعد عشر سنوات

واوضح ان الدواء الاساسى يبلغ عدده ٣٧٩ دواء ومدتها انتهت وتصنيعها حر وبدون دفع اى رسوم ومن ثم فلاتوجد اى التزامات على مصر فى هذه الادوية .

واشار الى وجود ادوية جديدة خاصة بالسرطان والايدز ويصل عدد هذه الادوية الى حوال ١١ صنفا لها اثر مباشر وفورى على الدواء ومن حق الحكومة ان تعطى الترخيص اجباريا لم يريد الانتاج فى مصر

وبالنسبة لما اثاره اعضاء مجلسى الشعب والشورى حول قضية المنسوجات ومدى تاثرها باتفاقية الجات اوضح الدكتور محمد مامون عبد الفتاح ان الدول الصغيرة تاخذ معاملة افضل بحيث لو عليها حصص فلايتم فرض قيود عليها.

وقال ان مصر وصلت لوضع جديد بالنسبة لقضية التصدير حيث انها تاخذ حقوقا اكبر ولاتطبق عليها الالتزامات الخاصة بالتصدير بالنسبة للدول الكبرى وحول الجهاز الادارى بالدولة وعلاقته باتفاقية الجات اكد رئيس وفد مصر فى هذه الاتفاقية انه لاتوجد اى علاقة بينهما ولكن المطلوب ازالة الروتين والبيروقراطية خاصة فى مجالات الانتاج والاستثمار والتصدير .

المصدر : الـــوفــــد

التاريخ : ٢٨ ابريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الخبراء المصريون يبحثون تنفيذ اتفاقية الجات

كتب ـ محمود الشاذلى :

بحث امس الخبراء والعلماء المصريون وضع خطة متطورة وتصور شامل للنهضة العلمية لمسايرة تطورات الخطوات التنفيذية لاتفاقية التجارة العالمية ، والتعريفة الجمركية ، والجات.

طالب الدكتور على حبيش رئيس اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بوضع تصور للنهوض بالالكترونيات لمواجهة التحول الحضارى الذى يواجه الدول النامية ،

طالب الدكتور نبيل ابوالعينين رئيس المركز القومى للبحوث بزيادة الاهتمام بصناعة الالكترونيات لمواجهة التزايد المستمر فى تدخل الالكترونيات فى نظم تشغيل الاجهزة والمعدات المستخدمة فى مجالات الصناعة والزراعة والطب .

جاء ذلك امس فى المؤتمر العلمى لبحث سبل استخدام العوازل الكهربائية وتطبيقاتها فى الصناعة والذى نظمته اكاديمية البحث العلمى والمركز القومى للبحوث وحضره عدد كبير من الخبراء المصريين والعالميين .

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : اخبار اليوم

التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٥

اتفاقية الجات واستراتيجية المواجهة

انعقد المؤتمر الوزارى لجولة اورجواى بالمغرب يوم ١٥ ابريل ١٩٩٤ وانتهت تلك الجولة بالتوقيع على الوثيقة النهائية لاتفاقية الجات بانشاء منظمة التجارة العالمية . ولقد وقع أكثر من ١٢٠ دولة - من بينها مصر - بالاحرف الأولى على أهم اتفاقية عرفها التاريخ فى مجالها ، وتستهدف هذه الاتفاقية تدعيم التجارة العالمية وتوسيعها لتشمل فيما تشمله التجارة فى الخدمات وحقوق الملكية الفكرية .

ولقد انضمت مصر الى منظمة التجارة العالمية للاستفادة من الايجابيات أو المزايا التالية :

* مزايا تتعلق بحقوق الملكية الفكرية والاعمال الفنية .
* لن تلتزم مصر بهذه الاتفاقية قبل خمس سنوات .
* تتيح الاتفاقية فترة انتقالية تصل الى عشر سنوات .
* النظام الجديد لفض المنازعات يحمى الدول الصغيرة من الاجراءات والضغوط التعسفية التى كانت موجودة فى اتفاقية الجات .

هذا ومن ناحية اخرى فان عدم انضمامنا الى اتفاقية التجارة العالمية يحرمنا من الكثير من المزايا والضمانات التالية :

* تحرم البلاد من المزايا والضمانات والحماية التى تكفلها الاتفاقية .
* توفر الاتفاقية حماية الدول النامية فى مواجهة الدول المتقدمة .
* سوف تصل أسواق الدول الاعضاء الى نحو ٩٠٪ من حجم التجارة الدولية وعدم توقيعنا يحرمنا من التصدير أو الاستيراد من تلك الاسواق وسوف يؤثر بالحتم على التنمية وعلى انطلاقنا الانتاجى .

وأضع أمام القارىء الكريم تصور يتعلق باطار استراتيجية تحدد خطوطا واتجاهات معينة لابد من اتباعها لكى نتمكن من مواجهة التحديات التى تفرضها المتغيرات العالمية والاقليمية وفى عالم يتسم بالمنافسة والصراع .

* اولا : ليس امامنا من سبيل آخر غير زيادة الانتاج وزيادة الصادرات . وهذا يتطلب تطوير الاداء فى مشروعاتنا الانتاجية بما يضمن زيادة الانتاج ورفع الانتاجية وزيادة المقدرة التنافسية للانتاج المصرى بما يسمح بالاستخدام الأمثل لمواردنا الطبيعية والبشرية تحقيقا لهدف الانطلاق الانتاجى فى مختلف المجالات وهو ماتدور حوله خطة السنتين الثالثة والرابعة من الخطة الخمسية الثالثة .
* ثانيا : لابد من التخلص من مشاكل وعيوب البيروقراطية تشجيعا للاستثمار وتسهيلا لانهاء مصالح المواطنين . والاصلاح الاقتصادى لابد ان يسير معه فى نفس الاتجاه وبنفس الاهتمام الاصلاح الادارى . والاصلاح الادارى لايقتصر على جهود الدولة أو الحكومة ولكن هو مشكلة سلوك الافراد بما يعنى الشعور بالانتماء ، وبالانضباط وتحمل كل فرد لجميع مسئولياته الوظيفية ، ووضع انظمة الحوافز التى تجعل من سياسات الاجور وسيلة للتجديد وتحسين الآداء .
* ثالثا : لابد ان يبدأ رجال الادارة فى مشروعاتنا الانتاجية باعداد الدراسات المتأنية والمتعمقة عن موقف الانتاج من حيث الجودة والتكلفة والسعر لكى نتعرف على الميزة النسبية التى نتمتع بها فى مختلف عناصر الانتاج سواء المواد الخام أو المنتج النهائى او الطاقة أو تشغيل الأيدى العاملة وذلك لاننا سوف نواجه منافسة عالمية .
* رابعا : من أهم شروط نجاحنا فى مواجهة احكام هذه الاتفاقية هو الاهتمام بموضوع الجودة والرقابة عليها طبقا للمواصفات القياسية العالمية كى تتمشى مع جودة المنتجات العالمية وهذا يقع على عاتق وزارة الصناعة ، وهى تقوم بالفعل بمراجعة تطوير وتحديث المواصفات المحلية كى تتمشى مع الاتجاهات العالمية الحديثة . ومعظم شركات قطاع الاعمال العام والخاص مؤهلة للحصول على شهادة الجودة الشاملة . والجودة الشاملة لاتقتصر على جودة

المنتجات فحسب ولكن هو نظام متكامل يغطى النظم الادارية للعمل . كفاءة الافـراد ، كفـاءة الادارة ، نظم الحوافز ، مكافآت الافراد ، والتدريب وغيره . ولقد حصل عدد ليس بالقليل من شركاتنا على شهادة الجودة الشاملة وسوف تحصل عليها بقية الشركات خلال السنوات القليلة المقبلة .

* خامسا : ضرورة البدء فى وضع خطة قومية لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة بحيث لاتترك هذه المهمة الخطيرة للمبادرات الفـردية . ان استيعاب التكنولوجيا الحديثة ثم تطويرها وتطويعها على مقتضى الامكانيات والموارد المتاحة فى مصر يعتبر امرا ضروريا فى هذه المرحلة بالذات بحيث يتحقق منها أقصى كفاءة متاحة وبحيث تكون المحصلة النهائية انتاجا ذا جودة عالية وبأسعار مناسبة ولكى يلقى هذا الانتاج قبولا محليا وعالميا ، الأمر الذى سيؤدى بالحتم الى زيادة صادراتنا والى تحقيق فائض فى الميزان التجارى . ونحن قادرون بإذن الله على اللحاق بركب التقدم التكنولوجى لتتبوأ مصر موقعها اللائق بين دول العالم .

* سادسا : ان نجعل من قضية التصدير شاغلنا الأول وان نبدأ باعداد برنامج قومى للتصدير يعتمد على وضع اهداف تصديرية على مستوى السلع وعلى مستوى الاسواق مع ضرورة متابعة نشاط التصدير على المستوى القومى وهذا يتطلب الآتى :

* مراجعة الاعبـاء التى يتحملها المستثمر .

* العمل على تحرير التجارة الخارجية وتوثيق الصلة بالاسواق الخارجية .

* اجراء مسح تنظيمى لـلاجهزة المنوطة بنشاط التصدير واعادة هيكلة البناء التنظيمى .

* سابعا : الاهتمام بعنصر الادارة ووضعه فى مكانه الصحيح ولابد ان تعتنق الادارة مفاهيم جديدة فى الادارة وفى التخطيط الاستراتيجى وان تأخذ بأسلوب جديد فى عملها مؤداه :

* ننتج السلع التى تستطيع تسويقها وليس تسويق السلع التى تم انتاجها .

* التعرف على احتياجات الاسواق المختلفة سواء الداخلية أو الخارجية .

* استخدام أساليب حديثة فى البيع والتسـويـق وفى تخطيط السلـع وتصميمها وتطويرها بما يتفق مع حاجات ورغبات المستهلكين

* ثامنا : أرى انه لامناص من العمل على اقامة سوق عربية مشتركة فى مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية ـ شرقا وغربا ـ كمنطلق الى وحدة اقتصادية عربية . فالسوق العربية المشتركة ـ التى يمكن ان تضم اكثر من مـائة وخمسـين مليونـا من المستهلكين ـ هى الكيان الاقتصادى الفعال الذى يتفق مع تطور الاحداث وتطور العلاقات بين الدول العربية وفيما بينها وبين الدول الاخرى فتحتل بذلك مكانة متميزة فى السوق الاقتصادية العالمية .

وختاما أرى من الضرورى ان تكون زيادة الانتاج ورفع الانتاجية وزيادة الصادرات هدفا قوميا حتى عام ٢٠٠٥ تعمل من اجله كل القوى الوطنية المخلصة . خاصة ان الشعب المصرى الاصيل قد عودنا انه صاحب الارادة القوية الذى يقبل التحدى ولايتردد فى العطاء والتضحية فى سبيل مصرنا العزيزة .

المصدر : روز اليوسف
التاريخ : ١ مايو ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وافق مجلس الشعب على دخول مصر اتفاقية «الجات»
و«كل» خبراء الاقتصاد يحذرون :

تقرير: **أسامة سلامة**

بعد خمس سنوات من الآن سنعانى من نقص الدواء او زيادة اسعاره لحد جنونى (فاحذروا المرض)، وربما لن نجد منتجات مصرية من المنسوجات والسلع الغذائية، فكل الصناعات المصرية مهددة، ما لم نتدارك الموقف من الآن، والسبب اتفاقية الجات التى سيبدأ العمل بها فى مصر بعد خمس سنوات حيث اعطت الاتفاقية للدول النامية هذه السنوات الخمس لتوفيق أوضاعها، بينما، تسرى الاتفاقية فى دول العالم الأول ابتداء من شهر يونيو القادم.

هذا الكلام اكدته الابحاث التى نوقشت خلال الندوة التى عقدها الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة حول اتفاقية الجات وآثرها على مصر، وشارك فيها العديد من خبراء الاقتصاد والصناعة واساتذة الجامعات وعدد من الوزراء. وتبدو اهمية الابحاث التى قدمت فى الندوة من كونها تدق ناقوس الخطر من الآن وتوضيح إيجابيات وسلبيات الاتفاقية وخطورتها على الصناعة المصرية وكيفية الحد من شرورها، خاصة بعد موافقة مجلس الشعب على الانضمام إليها الأسبوع الماضى باعتبارها شراً لابد منه، ولعل السؤال الذى تردد كثيراً : ماهو تأثير الاتفاقية على الصناعة المصرية ؟

وجاءت الإجابات من خلال الابحاث المقدمة والتى اكدت جميعها ان الصناعات المصرية ستتأثر كثيراً بهذه الاتفاقية نظراً للمنافسة الشديدة التى ستواجهها من منتجات الدول

المتقدمة نتيجة خفض الجمارك ، وايضاً بسبب حقوق الملكية وخاصة حقوق الملكية الفكرية والتى تتضمن براءة الاختراع والتى تمنع تماماً التعامل مع هذه المنتجات إلا بعد الرجوع لمبتكرها والاتفاق معه ، ولهذا فإن اكبر الصناعات تأثراً بهذه الاتفاقية ستكون صناعة الدواء وحسب البحث الذى قدمه د . صلاح -الدين فهمى محمود استاذ الاقتصاد بكلية تجارة الازهر تحت عنوان : انعكاس اتفاقية الجات على

القطاع الصناعى المصرى وبالتطبيق على صناعتى الدواء والمنسوجات ، ان الآثار السلبية للاتفاقية ستكون اكبر على صناعة الادوية ، لعدة اسباب منها ان صناعة الدواء من الصناعات الكيماوية الراقية كثيفة التكنولوجيا ، وقد لا تتحقق إلا فى المجتمعات المتقدمة علميا ، وبالتالى تكتنفها الاسرار الإنتاجية والفنية ويزيد من الامر ان كافة الادوية تتمتع ببراءات اختراع ، ولذلك فإن كافة الصناعات الدوائية التى تصنع فى مصر ستتوقف فور الشروع بتطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المنصوص عليها فى الجات ، ويزيد من خطورة الامر ان الإنتاج المحلى يغطى ٦٧٪ من احتياجاتنا ، وان اقله من المبتكرات المصرية ، وعلى الرغم من ان لمصر خبرة طويلة فى مجال نقل التكنولوجيا عن طريق الاستيراد فى صناعة الدواء تام الصنع ، إلا ان هناك بعض السلبيات التى تزداد مع الاتفاقية ، باعتبار ان صناعة الدواء تعتمد على نقل التكنولوجيا

وعقود التصنيع ، منها اشتراط شراء الكيماويات الدوائية من الشركة المانحة للترخيص والمغالاة فى تقدير اثمان الكيماويات ومنع

الانتشار الافقى للتكنولوجيا فى شركات المستحضرات الصيدلية ، واشتراط عقد جديد وبشروط جديدة عند

انتهاء العقد الاصلى بدلاً من تجديده اتوماتيكيا مثلما كان يحدث ، ومعنى ذلك ان التقدم فى هذه الصناعة سيظل مشروطاً

ومتوقفاً على الطرف المانح ، وهو ما يجعله يفرض قيودا على انشطة البحث والتطوير المحلية ، وهو ما يعنى وقوف المنتج المصرى عند حد معين من التطور ، فى الوقت الذى تطور فيه الشركات المتقدمة منتجاتها الدوائية بشكل مستمر .. كل هذه القيود تجعل من صناعتنا لا تقوى على مواجهة صناعات الدول المتقدمة ما لم تتدخل الدولة بشكل او باخر لمواجهة هذه القيود .

ويضيف د . صلاح الدين فهمى فى بحثه ان الاتفاقية اشترطت سريان مفعول براءة الاختراع على المنتج لمدة ٢٠ عاماً ، لا يسمح خلالها بصنع نفس المنتج باستحداث طرق جديدة ، وهو قيد يحكم تطور الصناعة وقد يتحول إلى سبب من اسباب تدهور وتراجع صناعة الدواء فى مصر علاوة على تعرضنا للمغالاة فى تقدير اثمان فى المنتجات الدوائية حيث ان الاتفاقية اعطت لصاحب البراءة وضعا احتكاريا ينصرف على كافة اوجه التصنيع والاستغلال ، مما يطلق يده فى فرض الإتاوات والارباح . والبديل لذلك ، إما ان نتجه إلى التصنيع بموجب امتيازات ، وهو امر ليس سهلاً ، وإما ان نتجه إلى الاستيراد المباشر من المحتكر الوحيد وهو امر ليس احسن حالاً .. ويوضح الدكتور صلاح فى بحثه ان الامر قد يؤدى إلى توقف خطوط الإنتاج وتراجع حجم التصدير وزيادة الاستيراد وارتفاع معدلات البطالة .

وحتى لا تكون الصورة سوداء تماماً فإن د . صلاح فهمى قال فى بحثه نقلاً عن فاروق شقير وكيل وزارة الاقتصاد ، ان ٩٠٪ من براءات الاختراع المحلية للادوية لن تمسها الاتفاقية ، ولكن تظل المشكلة فى الادوية الجديدة حيث ان معظم الاختراعات تتم فى الدول المتقدمة ، ومعنى ذلك ، إما حرماننا من الادوية الجديدة او زيادة اسعارها بصورة كبيرة ..

ويوضح البحث نفسه ان الاتفاقية لها ايضاً بعض الآثار الإيجابية على صناعة الدواء ، ومنها اتفاق مكافحة الإغراق ، وهو الامر الذى يفيد صناعة الدواء فى مصر ويحميها مما حدث لها اعتباراً من عام ١٩٩١ عند الغى وزير الصحة القرار رقم «٥٠٥» لسنة ١٩٨٢ ، والذى كان يحظر استيراد الكيماويات الدوائية عن غير طريق شركة الجمهورية وفور إلغائه ، تم إغراق السوق المحلية بمنتجات مثيلة لإنتاج الشركة من الخامات الدوائية والمضادات الحيوية من دولتى الهند والصين باسعار رخيصة مدعمة من دولة المنشأ ، مما ادى إلى إحجام الشركات عن شراء خامات شركة الجمهورية ، ومن ثم تكدست المنتجات حتى وصلت قيمتها ٥٠ مليون جنيه فى نهاية عام ١٩٩٢ ، ونتج عن ذلك بيعها باسعار غير اقتصادية وبخسارة بلغت ١٦,٥ مليون جنيه

بالإضافة إلى تقلص حجم الإنتاج إلى ٨٨ مليون جنيه بدلاً من ١٠٠ مليون جنيه ، وتوقف إنتاج ٧٠٪ من الخطوط الإنتاجية .. وبذلك اصبحت الشركة على حافة الانهيار ، ولعل اتفاقية الجات تحمى السوق المصرية وصناعة الدواء من الإغراق ، ولكن لا يعنى هذا ان الإيجابيات تفوق السلبيات بل العكس ، وهو امر يدعونا إلى دراسة الموقف ، ولإمكانية التعايش مع هذه القيود والاستفادة من المزايا وهو امر يتطلب دعوة البلدان العربية إلى التعاون فيما بينها فى عدة مجالات خاصة بهذه الصناعة مثل تطوير البحوث الدوائية والدخول بشكل جماعى فى اتحاد إقليمى او تكوين تجمعات اقتصادية بينها وبين بعض الشركات الدوائية الدولية للتصنيع بامتياز فى إحدى الدول العربية لمجمل السوق العربية .

ما ينطبق على الدواء ينطبق ايضاً على صناعة المنسوجات التى لن تصمد امام المنافسة من الدول الاجنبية فى ظل تخفيض الجمارك وجودة المنتج الاجنبى مقارنة بالمصرى وما لم نتدارك الموقف ونحسن إنتاجنا سيكون موقفنا صعباً .

ونفس الامر ينطبق على إنتاج وتجارة السلع الغذائية ، وحسب البحث الذى قدمه د . اسامة البهنساوى المتخصص فى الاقتصاد الزراعى بكلية زراعة الازهر ان تطبيق حرية التجارة الدولية مثلما هو منصوص عليه فى الاتفاقية سوف يؤدى إلى إضعاف مركز مصر التنافسى فى مجال صادرات المنتجات بصفة عامة ، ومن السلع الزراعية بصفة خاصة على الاقل فى المدى القصير ، وإلى ان تنجح سياسة الإصلاح الاقتصادى التى انتهجتها الدولة ، وإلى ان يتم تطوير صناعة التصدير فى مصر وإعادة توجيه الإنتاج وفقا لمتطلبات السوق العالمية حيث ان نوعية إنتاجنا الحالى لا ترقى إلى مستوى المنافسة العالمية ، ويزيد من الامر ان تطبيق هذه السياسة التى تعنى إلغاء دعم مستلزمات الإنتاج الزراعى ، ستؤدى بالضرورة إلى زيادة قيمة الواردات الغذائية مما يشكل عبئاً إضافيا على الميزان التجارى الذى يعانى من عجز بلغ متوسط قيمته ٦١٠١ مليون دولار سنوياً من بينها حوالى ٢٥٨٤,٣ بالنسبة للميزان التجارى الزراعى كمتوسط ، للفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٣ ، ولكى تتضح خطورة الامر ، فإن د . البهنساوى يكشف فى بحثه ان الواردات من القمح سترتفع عام ٢٠٠٥ إلى ٣,٥ مليار جنيه ، بدلاً من ١٦٠١ مليون جنيه بسبب رفع الدعم وتطبيق بنود اتفاقية الجات ، اما القطن والتى تعتبر مصر منتجا ومصدرا رئيسيا له خاصة فى الاقطان طويلة التيلة ، فإنه سيواجه منافسة كبيرة خاصة بعد ان انخفضت صادراتنا منه بالفعل إلى ٣٦٨ الف قنطار عام ٩٣ بدلاً من ٣٢٨١ مليون قنطار عام ١٩٨٠ مما جعل الإحساس لدى الغزالين العالميين بعدم إمكانية الاعتماد على القطن المصرى ، فاتجهوا إلى الاقطان المنافسة حيث احتلت امريكا والصين وروسيا وإسرائيل مكانة مصر فى بعض اسواقنا التقليدية ، ونفس الامر بالنسبة للبرتقال حيث تراجعنا إلى المركز الثانى عشر بين اهم الدول المصدرة له بسبب انخفاض الصادرات المصرية من ١٠٩,٥ الف طن إلى ٥٦,٢ الف طن ..

كل هذا يؤكد ان مصر بلد مستورد للسلع الغذائية وان اتفاقية الجات سوف تلقى فى المدى القريب بمزيد من الاعباء على الميزان التجارى ..

ويوضح الدكتور البهنساوى ان مصر ستكون من اكثر البلدان تعرضاً للخسارة فى الإيرادات العامة والرفاهية بسبب الجات حيث تشير السيناريوهات المختلفة لتقدير تلك الآثار إلى هذه الخسارة ، فالسيناريو الاول ويتضمن التحرير الكامل للتجارة الزراعية والذى يتضمن إلغاء الدعم والتعريفة الجمركية والضرائب سيجعل الخسارة السنوية فى الإيرادات العامة ١٧٢ مليون دولار ، وفى الرفاهية الاجتماعية ٢٣٦ مليون دولار .

اما السيناريو الثانى والذى يتضمن إنقاص دعم المنتج بحوالى ٢٠٪ بدون تدخل فى طبيعة السوق وهو الاقتراح الذى تقدمت به السوق الاوروبية المشتركة ، فإن مصر ستخسر ٦٩ مليون دولار فى الإيرادات العامة و١٠٥ ملايين دولار فى الرفاهية الاجتماعية ، ويوضح السيناريو الثالث والذى يتضمن التخلى عن دعم الصادرات ان الخسارة ستصل إلى ٨٧ مليون دولار فى الإيرادات العامة و١٢٣ مليون دولار فى الرفاهية الاجتماعية ، واما السيناريو الرابع والذى يتضمن زيادة الواردات بنسبة ١٠٪ لكل سلعة فى اوروبا وامريكا ، فإن خسارتنا تصل إلى ١٦ مليون دولار فى الإيراد العام و٣٢ مليون دولار فى الرفاهية الاجتماعية ، وهكذا فإننا سنخسر فى كل السيناريوهات المتوقعة .

المصدر : الأهرام الاقتصادى
التاريخ : ١ مايو ١٩٩٥
المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من شرفة الصحافة

إرادة التغيير!

■ جاءت موافقة مجلس الشعب على انضمام مصر إلى اتفاقية «الجات» حاسمة فى مواجهة الرأى المتخوف من تأثيراتها السلبية على الإنتاج الوطنى بسبب المنافسة والاغراق.

■ وأعجبنى قول الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء تحت قبة المجلس من أن مواجهة الآثار السلبية لاتفاقية «الجات» تقتضى منا زيادة الانتاج وتحسين جودته، ولكن إعجابى سيكون أشد عندما يتم وضع السياسات التى تحقق هذه الأقوال على أرض الواقع.

● كان التخوف شديدا من التأثيرات السلبية للبنوك الأجنبية على البنوك الوطنية عند تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى، وقد نجحت البنوك الوطنية فى تطوير نفسها بسرعة لمواجهة المتغيرات الجديدة، وتلافت الآثار السيئة فى المنافسة، فهل نأمل فى تحقيق هذا على الصناعة الوطنية والإنتاج المحلى فى مواجهة حرية تجارة السلع والخدمات المعروفة باسم «الجات» ؟!..... أعتقد ان هذا ليس مستحيلا، فالمهم هو توافر الإرادة اللازمة للعمل والتطوير!

المصدر : العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ مايو ١٩٩٥

.. وبسبب الجات:

توقّع زيادة سعر رغيف الخبز

كتب مسعد نوار:

حذر الدكتور على لطفى رئيس الوزراء الأسبق ورئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى من حدوث زيادات كبيرة فى أسعار رغيف الخبز والسلع الضرورية بسبب توقع ارتفاع فاتورة الغذاء المصرية بنسبة ١٥٪ خلال الفترة المقبلة عقب إلغاء الدول المصدرة لدعم القمح والمواد الغذائية تنفيذاً لاتفاقات الجات تصريحات د. على لطفى جاءت أمام المؤتمر السنوى لكلية التجارة بجامعة عين شمس أول أمس السبت.

المصدر : أخبار الساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ مايو ١٩٩٥

ماذا بعد انضمام مصر إلى منظمة التجارة العالمية ....؟

حماية الانتاج الوطنى من المنافسة الأجنبية

.. أم حماية جمهور المستهلكين ؟

مع توقيع مصر على اتفاقية الجات وانضمامها الى منظمة التجارة العالمية طالعتنا الصحف المصرية عن اتجاه الحكومة الى اصدار قانون ضد الاغراق الأجنبى يتم صياغته حاليا فى وزارة الاقتصاد . ذلك القانون يمثل اهمية قصوى لتاثيره الشديد على حاضر ومستقبل الصناعة فى مصر من جهة وعلى قدر الاستفادة التى طال انتظارها للمواطن المصرى لثمرة احد اهم مكونات برنامج الاصلاح الاقتصادى وهو تحرير التجارة من ناحية اخرى .

لهذا من الواجب على كل ذى رأى أن يدلى به الآن لكى يستطيع المشرع المصرى الموازنة بين مصالح المنتجين والمستهلكين فى هذا الوقت المبكر حتى يخرج القانون محققا أهدافه ومعروفا للكافة بحيث يستعدون من الآن لبدء تطبيقه قبل أن يجدوا الباب قد فتح على مصراعيه وهبت رياح المنافسة الأجنبية التى لا ترحم بما لها وما عليها وهم فى سكون لا حول لهم ولا قوة .

بداية تعتبر تحرير التجارة الدولية من خلال خفض المعوقات الادارية والكمية وتخفيض الحماية التعريفية أحد أهم مكونات اى برنامج للاصلاح الاقتصادى ولعلنا لا نتجاوز الحقيقة لو قلنا أنه احد اهم الثمار التى يجنيها ويحس بها المواطن (على عكس الوضع بالنسبة للاصلاح المالى) من خلال نزول أسعار المنتجات الاجنبية المستوردة ومثيلاتها المنتجة محليا وارتفاع مستوى جودة الانتاج المحلى لينافس المنتجات الأجنبية فى السوق المحلى بل والعالمى ومن البديهى أن المنتجين المحليين سيتأثرون سلبيا بهذه المنافسة على الأقل فى مراحلها الاولى الى أن يستجيبوا لها بتطوير عمليتهم الانتاجية وتحسين جودة منتجاتهم وتقليل تكاليف انتاجهم وزيادة انتاجية العمالة لديهم .

مازالت تلك الاعتبارات الهامة غائبة عن معظم الشركات المصرية عامة كانت او خاصة اذا استاثرت بالسوق المحلى بصورة او باخرى فى الماضى .

لقد حان الوقت للتنبيه على الشركات المصرية كافة أن تعد العدة من الآن للمرحلة المقبلة ذلك ان رياح التغيرات المتوقعة ستكون عاتية ، ولن تبقى الا الشركات التى ستطور قدرتها التنافسية بحيث تحصر انتاجها فيما لها فيه من ميزة نسبية ، وتنمى انتاجية عمالتها بحيث تنتج سلعة ذات جودة عالية تلبى طلبا فعليا فى السوق المحلى والعالمى . ومن ثم فان المتوقع أن يحدث فى مصر اعادة هيكلة للانتاج وتغير فى تركيبته مع انحسار سياسات الماضى التى شجعت تحت ظروف معينة على التوسع فى انتاج اى شىء بغض النظر عن مردوده المالى والاقتصادى والتحول الى مرحلة قصر الانتاج على ما تتمتع مصر فيه بميزة نسبية .

لذلك من المتوقع ان تغلق مصانع عديدة ابوابها وتعدل مصانع اخرى فى تركيبة انتاجها بحيث تبدأ أولا بما مل خبراء الادارة من النصح به من ضرورة ان تكون نقطة البداية دائما دراسة السوق المحلى والعالمى واختيار ذلك الجزء من الطلب الذى تستطيع الشركة توفيره بصورة مثلى تعظم ارباحها . تلك هى الفلسفة الغائبة التى آن للقطاع العام والخاص أن

المصدر : أخـر سـاعـة
التاريخ : ٣ مايو ١٩٩٥



بقلم : د . أحمد ايهاب عبد الأحد جمال الدين

يتبنياها قبل فوات الأوان .

السؤال الآن ما هو دور الدولة ازاء هذا التغيير الجذرى فى الوقت الذى تعانى فيه البلاد من مشكلة بطالة بشقيها الصريح والمقنّع وبتبعياتها وأثارها الاجتماعية والسياسية ؟ كيف يجب أن يكون دور الدولة ازاء الشكاوى بل لا نبالغ لو قلنا الصراخ المتوقع من منتجى القطاع الخاص الذى تحفزه الحكومة حاليا بشتى الوسائل لزيادة استثماراته ولشراء الشركات العامة المعروضة فى برنامج الخصخصة بحيث يصبح القطاع الخاص قاطرة النمو الاقتصادى فى التسعينات والقرن الواحد والعشرين ؟

لعل من المناسب هنا الاشارة الى نقطتين أساسيتين مسئولتين عن الحذر الحكومى من الاسراع فى عملية الخصخصة فى الوقت الحاضر .

اولا : التأثير المتوقع على العمالة التى تثقل كاهل شركات القطاع العام والتى قد يستغنى عنها او يعاد تأهيلها لاعمال اخرى ولا شك أن تحرير التجارة سيضيف اعباء جديدة بالنسبة لكيفية رعاية عمالة شركات القطاع الخاص الذى لن يقدر على مجابهة المنافسة الأجنبية وسيضطر الى إغلاق أبوابه وتسريح عماله .

ثانيا : يعتبر تقييم الشركات التى سيتم عرضها للخصخصة عاملا توليه الحكومة ، عن حق ، قدرا كبيرا من الأهمية لكى لا تتهم فى المستقبل بأنها بددت ثروة الشعب . مما لا شك فيه أن برنامج تحرير التجارة سينعكس على تقييم الشركات بالسلب اذ ستنخفض قيمة الشركات المباعة حيث لن يكون لها سوق محلى أسير مثلما فى الماضى وسينعكس ذلك سلبا على القيمة السوقية التى يعرضها المشترون نظير امتلاك تلك الشركات اذ انه سيكون عليهم ايضا عمل استثمارات اضافية وفورية لتأهيل الشركة للوقوف أمام المنافسة الأجنبية . لعلنا لا نتجاوز الحقيقة لو قلنا أن عددا من شركات القطاع العام قد لا يكون له بعد تحرير التجارة أية جدوى اقتصادية من اساسه ومن ثم سيستوجب تصفيتها حفاظا على المال العام من الاهدار فى محاولات يائسة لاعادة الحياة اليها على حساب اموال دافعى الضرائب التى يمكن فى المقابل أن توجهها الحكومة لاستخدامات اكثر الحاحا مثل التعليم والصحة وتخفيف المعاناة عن محدودى الدخل .

وتعتبر قوانين مكافحة الاغراق احدى الوسائل التى تستطيع من خلالها حكومات الدول النامية ايجاد التوافق السياسى من قبل الناخبين لعملية تحرير التجارة بحيث تقلل من معارضة الذين سيضارون منها من خلال ايجاد الميكانيزم الذى سيخول اليه النظر فى الشكاوى والتحقيق فيها ومنحهم حماية مؤقتة من أية ممارسات غير مشروعة قد تلجأ اليها عدد من الشركات الأجنبية .

وتعريف الاغراق المبسط هو أن تقوم الشركة الأجنبية ببيع سلعتها فى السوق المصرية بسعر اقل من السعر الذى تباع به فى سوقها المحلية أو فى سوق دولة ثالثة وذلك بنية الاستحواذ على السوق المصرية وافلاس المنافس المصرى ثم تقوم برفع السعر مرة أخرى بعد أن تكون السوق المصرية فى حوزة الشركة الأجنبية .

وقد يكون الاغراق نتيجة حصول الشركة الأجنبية على دعم من حكومة الدولة التى تنتمى اليها تلك الشركة . تلك بعض الامور غاية فى الدقة والصعوبة ، وسيتعين على الشركات المصرية اثباتها للجهاز الذى سينشأ خصيصا للبت فى تلك الشكاوى وأحسب أن الكثير من الشركات المصرية لم تبدأ بعد فى الاستعداد لتلك الأمور استعدادا جديا .

ومن ناحية اخرى يجب الاشارة الى أن على الحكومة ممثلة فى فريق وزارة الاقتصاد الذى يصوغ القانون مسئولية التحديد الدقيق لطرق حساب الاغراق وتعريفه واعداد النماذج التى سيكون على الشاكى والمشتكى أن يملآها للدفاع عن وجهة نظرهم قبل أن يصدر الجهاز المختص حكمه دون ابطاء ، وطرق التحقق من جدية وصحة الشكوى اذ من المسلم به أنه ليست كل منافسة اجنبية غير مشروعة . كذلك فإن اعطاء اى استثناء لصناعة ما سيترتب عليه ضغوط صناعات اخرى فى نفس الاتجاه . من هنا كان التفكير فى عدد من الدول التى سبقتنا بالاتجاه الى

المصدر : أخر ساعة

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٥

جعل الجهاز المعنى بمكافحة الاغراق مستقلا عن أى وزير لابعاد اياه عن مواجهة ضغوط جماعات المصالح بغية استصدار قرارات فى صالحهم . من ناحية أخرى قد يكون ذلك الاستقلال عصمة للوزير المختص من شبهة استغلال الجهاز لمنفعة سياسية خاصة أو شخصية . كذلك لابد أن يضم الجهاز الذى سيعهد اليه النظر فى الشكاوى كفاءات على مستوى عال فى المالية والاقتصاد والمحاسبة والعلاقات الدولية وفى هذا الصدد فإن تجارب العديد من الدول النامية يمكن الاستعانة بها فى هذه المرحلة مثل المكسيك وشيلى ولا يكفى الاستعانة بخبراء منظمة التجارة العالمية اذ أن التطبيق العملى فى عدد من الدول أسفر عن دروس غاية فى الأهمية من حيث الايجابيات التى يجب أن نحاكيها والسلبيات التى يجب أن نعمل على تلافيها .

تلك هى بعض الأفكار الأولية رأيت المشاركة بها فى بداية حوار قومى مستنير حول تحرير التجارة والمحاذير الواجب مراعاتها وأهمية الموازنة بين حماية المستهلك والحماية الميسرة للصناعة الوطنية . فمن ناحية يمكن أن يصبح القانون الذى يصاغ الآن من التعقيد والشدة بحيث يترتب عليه الغاء الفائدة المرجوة من تحرير التجارة من الناحية الفعلية ، اذ يمكن أن تصبح الحماية الادارية الباب الخلفى الذى يتمكن الانتاج المحلى من خلاله من الاستئثار والسيطرة على السوق المحلى .

وهذا بالطبع يحرم المواطن من الحصول على سلع بسعر معتدل وجودة عالية . من ناحية أخرى فإن التساهل المبالغ فيه فى القانون المرتقب قد يفتح الباب لعاصفة من الأنماط غير العادلة من المنافسة الأجنبية التى قد تسفر عن تدمير الصناعة المحلية المصرية . من هنا كان واجبا أن يشارك المهتمون بالتجارة الخارجية وبالصناعات ويحقق المستهلك المصرى وزارة الاقتصاد حتى يخرج هذا القانون فى أحسن صوره وعلى الله التوفيق .

كاتب المقال :
دكتوراه فى الاقتصاد الدولى
من جامعة جونز هوبكنز ،
الولايات المتحدة

المصدر : العالم اليوم

المنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ مايو ١٩٩٥

الجات: نشأتها.. أهدافها.. آثارها «1 ـ 2»

أهمية اتفاقية الجات لدول الخليج العربية

النشأة التاريخية للجات:

الجات كلمة مركبة من الاحرف الاولى الانجليزية للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الجمركية، وتمثل الجات الأركان الثلاثة التى يقوم عليها الاقتصاد العالمي، اما الركنان الاخرن فهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إن قواعد النظام الاقتصادى العالمى وضعت قرب نهاية الحرب العالمية الثانية وذلك بمقتضى اتفاقية «بريتون وودز» التى أنشات صندوق النقد الدولى لكى يكون حارسا على النظام النقدى الدولى، وكذلك البنك الدولى للإنشاء والتعمير.

وكانت مهمة الصندوق وضع القواعد التى تحكم سلوك كل دولة بالنسبة لأسعار الصرف وسياسة ميزان المدفوعات ووسائل تمويل العجز الخارجي. وأما مهمة البنك الدولى هو مساعدة البلاد الاعضاء بتقديم وقروض طويلة الاجل لتمويل مشروعات لازمة للتنمية.

وفى عام 1947 عقد مؤتمر التجارة والعمالة فى «هافانا ـ عاصمة كوبا» وكان عدد الدول الاعضاء 23 دولة وكان نتاج ذلك المؤتمر الميثاق المعروف بميثاق «هافانا» الذي وضع محاولا الأسس المنظمة للتجارة الدولية وتحديد اختصاصاتها التى ترتكز على أن يقوم الاقتصاد العالمى على الثلاثى المكون من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة الدولية وهذا لم ينجح حيث رفض الكونجرس الامريكى المصادقة على ميثاق «هافانا» بسبب احتواء الميثاق على احكام تنادى بتدخل الحكومات فى التجارة الدولية. ثم بعد ذلك قررت الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول النامية أن تأخذ من ميثاق «هافانا» الجزء الذى يتعلق بتحرير التجارة الدولية وتضعه موضع التنفيذ فاصبحت الجات تمثل جزءا فقط من ميثاق «هافانا» وقدانضم إلى هذه الاتفاقية عدد كبير من الدول وكانت الجولة الثانية هى أشهر هذه الجولات والتى سميت باسم جولة «أوروجواى» وهى الدورة الثامنة عام 1993 فى جنيف حيث وقعت 117 دولة فى 1994/4/15 بمدينة مراكش المغربية لتدخل بالتالى حيز التنفيذ من أول يناير 1995.

أهداف الجات:

1 ـ الارتفاع بمستويات الدخل القومى الحقيقى وتنشيط الطلب الفعال بالاطراف المتعاقدة.

2 ـ العمل على رفع مستوى المعيشة فى الدول المتعاقدة والسعي نحو تحقيق مستويات التوظف الكامل بها.

3 ـ الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية، والتوسع في الانتاج والمبادلات التجارية الدولية السلعية.

4 ـ سهولة الوصول للأسواق ومصادر المواد الاولية.

5 ـ ضمان زيادة حجم التجارة الدولية، وإزالة القيود المحلية من خلال تخفيض القيود الكمية والجمركية.

6 ـ تشجيع الحركات الدولية لرؤوس الاموال وما يرتبط بها من زيادة الاستثمارات العالمية.

71 ـ نتاج المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية.

الموضوعات التى يحتويها هيكل الجات:

1 ـ الاهداف
2 ـ جداول التراخيص أو الامتيازات
3 ـ المعاملة الدولية والضرائب الداخلية والقواعد
4 ـ حرية انتقال أو مرور السلع.
5 ـ مواجهة الاغراق والاجراءات المضادة.
6 ـ تقييم أغراض العملاء
7 ـ الرسم أو الرسوم المتصلة بالاستيرادوالتصدير
8 ـ علامات المنشأ
9 ـ عمومية وادارة قواعد الجات
10 ـ ازالة عامة للقيود الكمية
11 ـ التقييد لتامين ميزان المدفوعات
12 ـ ادارة عدم التمييز فى القيود الكمية
13 ـ الاستثناءات من قواعد عدم التمييز
14 ـ ترتيبات التبادل
15 ـ الاعانات
16 ـ حالة تجارة المشروعات
17 ـ المساعدات الحكومية للتنمية الاقتصادية
18 ـ حالات الطوارىء فى الواردات لمنتجات معينة
19 ـ الاستثناءات العامة
20 ـ استثناءات الامان
21 ـ الإلغاء أو الحذف

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ مايو ١٩٩٥

22 ــ الاتحادات التجارية ومناطق التجارة الحرة
23 ـ منظمة للتعاون التجارى
24 ــ القبول و الدخول والتسجيل
25 ــ الانسحاب وسحب الامتيازات
26 ـ تعديل الاجراءات
27 ـ المفاوضات الجمركية
28 ـ التقويم أو الاصلاح
29 ـ الانسحاب
30 ـ اجراء التعاقد
31 ـ الدخول أو الزيارة
32 ـ الملحقات
33 ـ عدم تطبيق الاتفاقية على تعاقدات جزئية
34 ـ التجارة والتنمية: المبادىء والاهداف
35 ـ معاملة السلع المصدرة فى الدول الأقل تقدما
36 ـ الخطوط العامة للربط بين التجارة والتنمية

القواعد الحاكمة لنشاط منظمة التجارة العالمية:

1 ـ كفالة عضوية المنظمة لجميع الدول الاعضاء فى منظمة الجات شريطة استيفائهم لجميع التنازلات الجمركية والالتزامات الخاصة بتحرير التجارة الدولية فى الخدمات.

2 ـ تتضمن الاتفاقية الاحكام والقواعد الخاصة بانضمام الاعضاء الجدد، وعلى الاخص شرط قبول جميع اتفاقيات جولة «أوروجواى» كوحدة واحدة لا تقبل التجزئة مع الاخذ بآليات اقتصاد السوق.

3 ـ صياغة العلاقة بين منظمة التجارة العالمية والمؤسسات الدولية الاخرى، وعلى الاخص صندوق النقد الدولى والبنك الدولى على نحو يسمح بالتعاون والانسجام بين هذه المؤسسات الدولية الثلاثة لتوفير ادارة جيدة للاقتصاد العالمى.

4 ـ يتولى الاشراف على منظمة التجارة العالمية مجلسا يطلق عليه «المؤتمر الوزارى» الذى يعقد مرة كل عامين، ويحل محله المجلس العام الذى يقوم بمهام المؤتمر فى الفترات ما بين انعقاد المؤتمر الوزارى وبجانب ذلك توجد ثلاثة مجالس رئيسية هى مجلس السلع ومجلس الخدمات ومجلس الملكية الفكرية.

5 ـ الاصل فى اتخاذ القرارات هو مبدأ توافق الاراء أو الاجماع، غير أن تعديل اتفاق المنظمة يترتب عليه تغيير فى حقوق والتزامات الدول الاعضاء، فإنه يتطلب موافقة ثلثى الدول الاعضاء.

6 ـ تتولى منظمة التجارة العالمية مراجعة السياسات التجارية للدول الاعضاء بصفة دورية وذلك طبقا لنظام ثابت للمراجعة.

اتفاق الزراعة:

1 ــ التوصل إلى اتفاق يتعلق بتخفيض دعم التصدير

2 ـ يحتوى الاتفاق على التزامات معينة فى مجال تخفيض الدعم الداخلى الذى تمنحه حكومات الدول الاعضاء للمزارعين.

3 ـ التعريفة الجمركية للحواجز التجارية المفروضة على التجارة الدولية الزراعية وهو ما يعنى اتفاق الدول الاعضاء على تحويل جميع القيود غير الجمركية إلى رسوم جمركية يتم تثبيتها كمرحلة أولى فى اطار مبدأ الشفافية ثم الاتجاه نحو تخفيضها كمرحلة ثانية.

4 ـ يقر اتفاق الزراعة التزامات معينة تضمن فتح الاسواق أمام السلع الزراعية الخاضعة للقيود التجارية غير الجمركية.

5 ـ يؤكد اتفاق الزراعة أيضا على حق الدول الاعضاء فى اتخاذ مجموعة من الاجراءات الحمائية اللازمة لحماية صحة الانسان والحيوان والنبات كإجراءات وقائية.

اتفاق المنسوجات والملابس:

اختارت الاتفاقية فترة انتقالية قوامها عشر سنوات «يناير 1995 ــ يناير 2005» وفى خلال هذه الفترة يتم إلغاء نظام الحصص.

اتفاق النفاذ إلى الأسواق:

وهو الاتفاق الذى يسعى إلى ازالة جميع القيود الجمركية أمام تدفقات السلع والخدمات وانتقالات عناصر الانتاج ويتعرض ذلك الاتفاق لعدة نقاط هى:

1 ـ تنفيذ التنازلات الجمركية التى تقدمها كل دولة مع شركائها التجاريين وتستغرق فترات التنفيذ 4 سنوات للسلع الصناعية، 6 سنوات للسلع الزراعية، 10 سنوات للمنسوجات والملابس. كما حددتها اتفاقية جولة أوروجواى.

2 ـ التعرفة الجمركية، أى عملية تحويل القيود الغير جمركية إلى رسوم جمركية.

3 ـ منح الدول النامية التى يقل متوسط دخل الفرد السنوى عن 1000 دولار معاملة تفضيلية فى التخفيضات الجمركية وفترة التخفيض فى نطاق التجارة الدولية الزراعية.

اتفاق الخدمات:

يمكن القول ان اتفاق التجارة الدولية فى الخدمات يحتوى على ثلاث نقاط رئيسية:

1 ـ مجموعة الالتزامات العامة
2 ــ مجموعة اللاحق التى تضمن احكاما خاصة
3 ــ مجموعة الالتزامات المحددة.

اتفاق اجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة:

هناك ثلاث نوعيات من احكام قوانين الاستثمار وهى:

1 ــ الاحكام المتصلة بشرط المكون المحلى
2 ــ الاحكام المتصلة بشرط التوازن التجارى
3 ــ الاحكام المنظمة للنقد الاجنبى

اتفاق الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية:

هناك عدد من التنظيمات الدولية منها:

1 ــ اتفاقية حماية المصنفات الادبية والفنية «برن 1986»
2 ــ اتفاقية حماية الملكية الصناعية «باريس 1883»
3 ــ اتفاقية حماية الدواء والانتاج الفنى والاذاعة «روما 1961»
4 ـ اتفاقية حماية الملكية الفكرية للدوائر المتكاملة «واشنطن 1989»
5 ــ انشاء المنظمة الدولية لحماية الملكية الفكرية «جنيف»

المصدر : الأهالي
التاريخ : ٣ مايو ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مشروع لمواجهة الجات والشرق أوسطية

الوطن العربي

يناقش مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في اجتماعاته المقبلة مشروع إطار عام لإقامة منطقة تجارة حرة عربية مقدمة من حسن الإبراهيم أمين عام المجلس.يقوم المشروع على أساس التحرير الكامل للتجارة العربية من الرسوم والقيود الجمركية وغير الجمركية وتأمين المناخ والظروف الضرورية التي تؤدي إلى النمو المستمر للتجارة العربية البينية.

عمر أحمد عمر

ويستند المشروع من الناحية القانونية على عدد من الاتفاقيات والقرارات الاقتصادية العربية الرئيسية القائمة بالفعل ولا يتطلب الأمر سوى أن تبحث المؤسسات العليا للعمل الاقتصادي العربي المشترك صيغة بروتوكول تنفيذي وتصدره لهذا الفرضكما يستند المشروع من الجانب الاقتصادي إلى أن تجارب تحرير التجارة العربية على المستويين الثنائي والإقليمي أظهرت أن آثار التحرير بمفرده يمكن أن تؤدي إلى مضاعفة حجم التجارة البينية للدول المعنية بمعدلات متسارعة وصلت إلى ٢٠٠٪ - ٥٠٠٪ خلال سنوات قليلة . ويمكن تجاوز هذه المعدلات في حالة دعم خطوات تحرير التجارة بإجراءات موازية لتنمية وتكثيف نشاطات التبادل التجاري.ويوضح المشروع أن تنامي معدلات التجارة العربية البينية كنتيجة متوقعة لاتساع السوق بعد إزالة كافة الحواجز التجارية فيما بين الدول الأعضاء في (المنطقة) سوف يترتب عليه تلقائياً نتائج اقتصادية متلاحقة وبعيدة المدى، على رأسها أن (المنطقة) ستصبح جاذبة للاستثمار العربي والأجنبي والمصحوب بالتكنولوجيا للاستفادة من حجم السوق الكبير.وسوف ينعكس المشروع على الاقتصادات العربية بتحقيق وفورات الحجم ورفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج وتحسين معدلات النمو الاقتصادي وتحمل تكاليف بحوث وأعباء التطور التكنولوجي للإنتاج ودعم القدرات التنافسية للإنتاج داخل وخارج السوق العربي وزيادة فرص التوظيف ورفع كفاءة العمالة العربية التي يتزايد تدفقها إلى سوق العمل سنوياً.وقد صرح حسن إبراهيم أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية "للأهالي" بأن مشروع (المنطقة) قد يتحول أيضاً إلى نواة للتعامل العربي الجماعي مع المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية المتلاحقة ممثلة في تطورات الانفتاح التجاري للسوق العالمي للتجارة، وتعاظم دور وأهمية التكتلات الاقتصادية ومحاولات إقامة صيغ لم تتضح ملامحها وأهدافها بعد لتعاون اقتصادي في منطقة الشرق الأوسط نتيجة عملية السلام الجارية والتي لم تكتمل خطواتها بعد. وهو تعاون - كما يقول حسن إبراهيم - يفترض أن يشمل الدول العربية وإسرائيل وبولاً أخرى من داخل المنطقة وخارجها.

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ مايو ١٩٩٥

الجات: نشـــأتها..
أهدافها.. آثارها (2-2)

الآثار الإيجابية والسلبية لانضمام السعودية الى الجات

التقرير الذى أعدته الإدارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية عن نتائج اجتماع الخبراء العرب لخص إلى ما يلي:

1- الأثر على الصناعة:

من البداية استبعدت الجات البترول من مجال المفاوضات لكونها سلعة ذات وضع عالمى خاص، ولذا فإن تحليل المزايا يمكن أن يبدأ من قطاع الصناعة خاصة فى مجال الصناعة البتروكيميائية وما يتطلبه العمل على تدعيم وجود هذه الصناعة فى السوق العربية والتوجه لرفع القدرة التنافسية لها وتحسين أدائها واستكمال مراحل انتاجها فى نفس الوقت اتاحت الإتفاقية للدول العربية مدى زمنيا قدره عشر سنوات لتعديل أوضاعها فضلا عن حق الدول العربية فى اتخاذ اجراءات لحماية انتاجها من ممارسات الدعم والإغراق.

وإن كانت صناعة البتروكيماويات العربية سوف تواجه قيودا متزايدة فى اسواق الدول المتقدمة بعد انتهاء فترة السماح الممنوحة لها كما أنها ستزداد تكلفة انتاجها لتطبيق قيود الملكية الفكرية ولإمكانية اعتبار إنخفاض تكلفة القيم نوعا من الدعم قد تواجه بإجراءات مواجهة الإغراق.

ومن المتوقع أن تواجه صادرات الدول العربية من الغزل والنسيج منافسة شديدة من دول جنوب شرق أسيا بعد ادماج اتفاقية المنسوجات فى اتفاقية الجات. أما بالنسبة للأدوية فإن 90٪ من براءات الإختراع الحالية للأدوية الأساسية سوف لا تمسها الجات، وانما تقع المشكلة فى الأدوية المتقدمة فإن من المتوقع ارتفاع تكلفة هذه البراءات ويمكن للبحوث العربية المشتركة والإستثمار العربى المشترك مواجهة ذلك بمزيد من الإتجاه نحو انتاج صناعة دواء عربية بإنتهاء الفترة الانتقالية.

2- الأثر على الزراعة:

من المعلوم أن الدول العربية — مستورد صاف للمنتجات الغذائية الزراعية ولذا فإن ازالة الدعم من الإنتاج الزراعى سوف يمكن بعض الإنتاج العربى الكفء من الدخول لاسواق الدول الصناعية وإن كان فى نفس الوقت سوف يؤدى الى ارتفاع تكلفة استيراد السلع الغذائية للدول ذات العجز الواضح فى اكتفائها الغذائى.

3- الملكية الفكرية:

تخضع نظم الملكية الفكرية الى عدد من الإتفاقيات العالمية، وقد اعتمدت الجات هذه الإتفاقيات وهى من الاهمية بحيث يجب على الدول التعامل معها بحذر من حيث ضرورة اصدار القوانين والتشريعات التى تحمى حقوق مواطنيها من ناحية وايضا مواجهة التعسف والاجحاف الذى يمكن أن تستخدم به هذه الحقوق داخل الدول العربية من قبل الدول الأجنبية من ناحية اخرى، ولذا فإنه من المطلوب ايجاد تنسيق قوى بين الدول العربية بالنسبة لمسائل الملكية الفكرية، وعموما فإن امام الدول العربية عاما كاملا قبل الإنضمام للإتفاقية.

4- قطاع الخدمات:

نظرا لضعف البنية التحتية لقطاع الخدمات فى الدول العربية واعتمادها على خدمات كثيفة العمل فإن قدرتها محدودة فى الأسواق العالمية وعلى الدول العربية اتباع سياسة حذرة فى فتح اسواقها للمنافسة الدولية فى قطاع الخدمات عندما ترغب فى الإنضمام للإتفاقية العامة لتجارة الخدمات.

اهمية الجات لدول الخليج العربية:

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

■ أ.د. عبد الملك بن عباس أبو خشبة ★■

بعد امتد التعاون الدولي ليشمل جميع المجالات الإقتصادية التي تساعد على تطور وزيادة معدلات النمو الإقتصادي وتجنب الآثار السالبة لقيام التعاون الثنائي أو الجماعي المحدود على الإقتصاد الدولي كلية. لذلك ظهر عقب الحرب العالمية الثانية عديد من الإتفاقيات بالإضافة الى ظهور المؤسسات الإقتصادية الدولية التي تساعد على دعم هذا التعاون وتقويته بشكل مستمر، وتعد الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) واحدة من هذه الإتفاقيات وقد سارعت معظم الدول الى الإنضمام

اليها أن مزايا (الجات) لاتنصب على دول معينة، وانما تمتد الى كل المجتمع الدولي. ومما لاشك فيه أن درجة الإستفادة سوف تختلف من دولة الى اخرى حسب درجة تقدمها الإقتصادي، ونوعية صادراتها ووارداتها، ومراحل التصنيع التي تمر بها.

لكن هناك بعض من العيوب مثل:

أولا: ضعف العائد الإقتصادي من الانضمام في الأجل القصير، نظرا لأن التجارة الخارجية لدول المجلس - بخلاف البترول - تتسم بالتركيز على بعض المنتجات ذات الكثافة التقنية والرأسمالية معا، والذي يعد انتاجها مستقرا صناعيا في الدول المتقدمة في حين أن دول المجلس لاتزال في المراحل الأولى من دورة حياة المنتج مما يسبب استمرار القيود أمام منتجاتها.

ثانيا: تطالب (الجات) بالمزيد من اجراءات التحرير مما قد يؤثر سلبا على الأمن الإقتصادي القومي حيث ان (الجات) تتوخى بالضرورة أن يكون الإنضمام عاملا مساعدا وليس عبئا عليها، بمعنى أن الإنضمام ينبغي أن يؤدي الى خفض القيود وليس الى الإستفادة بدون مقابل، ان (الجات) قد تطالب بضرورة تأييد وتطبيق المزيد من السياسات التي تؤدي الى التوجه الخارجي وخفض التمييز القائم في التجارة الخارجية (فيما بين دول المجلس ذاتها) او بين الوطنيين والمقيمين، وقد يكون لهذا تأثير على الأمن القومي الإقتصادي عند دخول غير الوطنيين في النشاط التجاري.

ثالثا: احتمالات التأثير السلبي المستقبلي وهذا مرتبط بمدى تضمين (الجات) المجالات الجديدة محل البحث في جولة أوروجواي، مما قد يكون له بعض التأثير السلبي على اقتصاديات المجلس، فقطاع الخدمات بدول المجلس قطاع ناشيء ويعتمد على الدعم الحكومي لتقويته، ان ازالة القيود عليه قد تهدد الإستثمارات التي تمت فيه كما ان المقاييس المرتبطة بالإستثمارات قد يكون لها تأثيرها السلبي عند فتح الباب أمام امتلاك غير الوطنيين للانشطة الاستثمارية المختلفة.

ان المزايا التي تتيحها الاتفاقية العامة، والنظم المعممة للمزايا هي في صالح دول المجلس، وينبغي الاستفادة منها في ظل وجود كثير من الاستثناءات المتعلقة بالمعاملة الخاصة التي اقرتها الاتفاقية لصالح الدول النامية، والتي يمكن من خلالها الحصول على أكبر استفادة ممكنة دون أن تقابلها اية التزامات اضافية.

ملاحظات:

1 - هناك بعض الالتزامات التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار وهي الملكية الفكرية وإزالة الدعم ولكن لدينا فترة انتقالية ويمكن أن نرتب لمواجهتها والاستفادة منها.

2 - الدخول في الاتفاقية أمر واجب ويمكن الحصول على مزايا كبيرة من الانضمام ويمكن أن نستفيد من ناحية التصدير دون قيود أو حصص وهذا معناه الاندماج في المجتمع العالمي والحصول على التكنولوجيا المتطورة

3 - الدخول في الاتفاقية يمكننا من الحصول على ما يكفي من اجراءات لمنع الغش والاغراق ومع انشاء آلية التحكيم يمكن لنا أن نأخذ حقنا بسهولة.

المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ٤ مايو ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

4 ـ أما عن موضوع الدعم فإن هنـاك بنودا في الاتفاقية لتعويض الدول المتضررة من زيادة أسعار السلع الزراعيـة بشكل معين وهذا أيضا ينطبق على تحرير الخدمات والحرية الفكرية وأمامنا عشر سنوات فترة انتقالية.

الآثـار الايجابيـة المتوقع أن تترتـب على انضمام المملكة العـربيـة السعودية إلى اتفاقية الجات

1 ـ توقع زيادة حجم المكـاسب التى ستجنيها المملكة من صادراتها من المنتجـات البتروكيماوية وذلك بسبب تمتع المملكـة بميزة نسبيـة في مجال صناعـة البتروكيماويات بحكم انخفـاض أسعار المواد الخام والطاقـة فيها نتيجة توافر هذه المواد محليا بالمقارنة مع العديد من الدول.

2 ـ توقع زيادة دخل المملكة مـن صادراتها البترولية بسبب توقع زيادة معدلات النمو فى البلدان الصناعية الكبرى الموقعة على الاتفاقية بمعدل 3٪ ـ 4٪ والذى سيرافقه زيادة فى معدلات الطلب على الطاقة.

3 ـ توقع زيادة الصادرات السعوديـة من منتجات الصناعات التحويلية خصوصـا فى ظل التخفيض فى الـرسوم الجمـركية فى الأسـواق الخارجية والتى ستخفض بنسبـة 30٪ وخصوصا بـالنسبة للمنتجـات التى تتمتع فيها المملكة بميزة نسبية.

4 ـ سيـؤدى انضمام المملكة لمنظمـة الجات إلى التسهيل من امكـانيـة حصولها على التكنولوجيا بشروط أفضل من السابق.

5 ـ من المتوقع أن تستفيد الصناعات السعودية من تطبيق اتفاقية الجات لإجراءات منع اغراق الاسـواق خصوصا بالنسبة للمصـانع الوطنية التى تـواجه منتجـاتها فى السوق المحلى ضغـوطـا اغراقيـة حادة من المنتجـات الاجنبية المماثلـة حيث من المؤمل أن يؤدى ذلك إلى تمكين المصانع الـوطنية من تسويق منتجاتها داخل السوق المحلى دون منـافسة حادة من المنتجات الاجنبية المماثلة.

6 ـ من المتـوقع أن تستفيـد المصانع والمزارع التخصصيـة فى انتـاج المنتجـات الزراعيـة والحيوانيـة بالمملكـة من الاجراءات التي نصت عليهـا الاتفـاقية فيما يتعلق بـرفع الدعم الـذى تقـدمه الـدول المختلفة للمصـانع والمزارع العـاملـة فى هـذا المجـال، حيث أن ذلك سيـؤدى إلى رفع القيمـة الاستيرادية للمنتجات الزراعية والحيوانية التى كانت تستوردها المملكة من الدول التى كانت تقدم دعما لهذه المنتجات مثل الدجاج الفرنسى على سبيل المثال الامر الذى سيتيح مقابل ذلك أمام المنتجين المحليين لمثل هذه المنتجات بتحقيق مكاسـب كبيرة أقلها أن سعر المنتج المحلى لمرتفـع الجودة سيكون أقل من مثيله المستورد بسبب رفع الدعم عنه فى بلده.

الآثـار السلبية التى من المتـوقع أن تترتب على انضمام المملكـة العربيـة السعودية إلى اتفاقية الجات

1 ـ سوف يطلب من المملكة العربية السعـودية عند انضمامها للاتفاقية اتخاذ الاجـراءات والنظم الكفيلـة بحمايـة الحقـوق الفكـريـة والأدبيـة والابداعية والتصاميم الصناعيـة والرقائق والشرائح الممغنطة للحواسيب والافلام وأفلام الفيديو والشرائط الغنـائية.. إلخ ويعنى هذا زيادة واضحة فى أسعار هذه المنتجات الفنية والفكرية والعلمية فى الأسواق السعودية.

2 ـ ان توقف أو تقليص سياسات الاغراق والدعم للتصدير التي تتبعها كثير من الدول لكثير من منتجـاتها سيرفع بالضرورة تكلفة هـذه المنتجات على المستهلك السعودى الذى يستورد هذه المنتجات المدعمة.

وسيلاحـظ السوق السعودى المحلى زيـادة فى اسعار كثير من هـذه من المنتجات المستـوردة والتى تشمل بعض المواد الغـذائية والمنسوجـات ومع ذلك فإنـه يمكن للمملكـة أن تخفض كثيرا من الاثـار المتـوقع أن تنشأ عن ارتفـاع المستوردات وخـاصـة الغذائيـة منها حتـى عن طريق التـوسع فى الطاقات الانتاجية المحليـة من هذه المواد وكذلك من خلال التوسع فى تطبيق سيـاسـات الشراء الجماعى من الخارج ممـا سيـؤدي إلى تخفيض تكلفـة الواردات بنسبة الحصول على أسعار أفضل.

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٤ مايو ١٩٩٥

3 ـ سيؤدى فتح أسواق المملكة أمام الدول المنضمة للاتفاقية إلي زيادة المنافسة من المنتجات الاجنبية مما قد يؤثر خصوصا على حركة تسويق المنتجات للمصانع الصغيرة والمتوسطة الوطنية داخل الأسواق المحلية، الامر الذى يمكن مواجهته مستقبلا عن طريق تفضيل اداء هذه المصانع وكذلك التسهيل من امكانية الاندماج فيما بينها.

☆ استاذ هندسة الانتاج / كلية الهندسة
جامعة الملك عبد العزيز

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٥

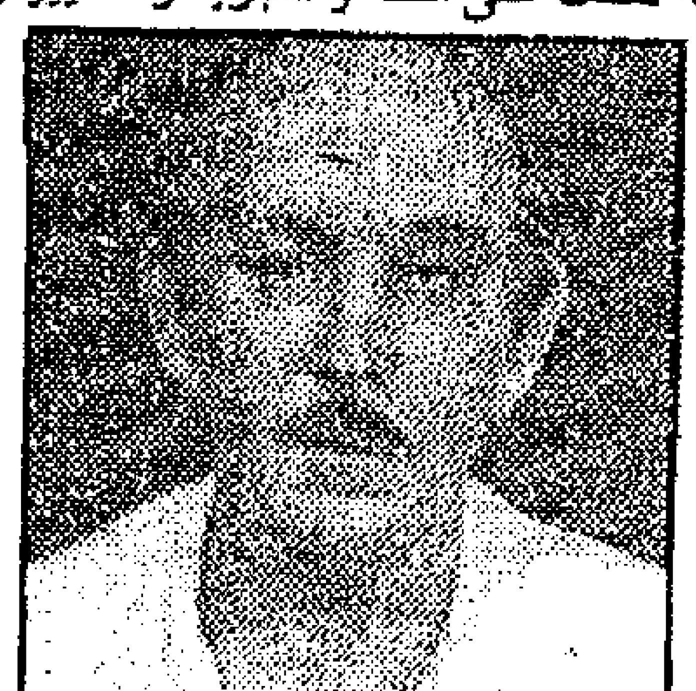
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عمال مصر.. واتفاقية الجات

تعكس اتفاقية الجات مجموعة من التحديات للاقتصاد المصرى ، والتى تستدعى المواجهة بكفاءة والموهل لهذه المهمة عمالنا الشرفاء الذين يتفهمون تبعات المنافسة وضرورتها خاصة بعد ان اتسع مجالها لتشمل العالم كله الذى تحول الى سوق مفتوحة تعتمد على الثقة والتجويد والتمييز والسبيل الى ذلك اداء جاد وتحديث ملائم وسعر مناسب وعرض جذاب

وقد استطاع العامل المصرى عبر تاريخه الانتاجى ان يحظى بثقة المستهلك فى مصر والخارج سواء فى المصنوعات اليدوية او الوسيطة والثقيلة وان كانت المنتجات المصرية اليوم تواجه منافسة شديدة من دول جنوب شرق اسيا فى الاسواق العربية والافريقية ؛ وهو مايتطلب منا جهدا اكبر ومعرفة ادق باحتياجات السوق واتجاهات المستهلك

ومما يدعو للتفاؤل ان القطاع الخاص والاستثمارى فى مصر استطاع القطاع الخاص والاستثمارى فى مصر ان يوظف امكانياته بنجاح فى انتاج سلع



محاسب/السيد حسين العزازى.
هيئة كهرباء مصر

جيدة حازت ثقة المستهلك فى مصر وفتح اسواق جديدة فى الخارج .. كما حرص القطاع العام على التخلص من عوامل الضعف والاتجاه للاحلال والتجديد مع التركيز على دعم الخبرات بالتدريب مما افرز انجازا افضل

ويبقى بعد ذلك ان يتواصل العطاء لتحقيق المزيد حتى نستطيع تغطية الاحتياجات المحلية وسد فجوة الاستيراد وتوجيه قدر مناسب للتصدير ومن الواجب ايضا بذل جهد اكبر فى القطاع الزراعى باعتباره مصدرا للغذاء والخامات والتوسع فى مجال التعدين والكشف عن البترول مع ترشيد الانفاق بالاستغلال الاقتصادى لعناصر الثروة الوطنية وذلك فى مجمله دور العمال وواجبهم . وهو رسالة حضارية تستهدف كرامة الوطن وعزته ونهضته

تساؤلات

في ظل تطبيق اتفاقيات « الجات » ودخول ساحة المنافسة العالمية يصبح الاهتمام بالبحوث والتطوير في المجال الزراعي بوجه خاص اكثر اهمية حتى نستطيع مواجهة ارتفاع تكلفه استيراد الغذاء

ولاشك ان وزارة الزراعة في ظل ادارة الدكتور يوسف والي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة قد قطعت شوطا طويلا في مجال الاهتمام بالبحوث والتطوير واستنباط سلالات جديدة ولكن في ظل هذا كله يجب توجيه اقصى رعاية ممكنه للعاملين في قطاع البحوث الزراعية باعتبارهم العمود الفقري لاى تطوير

وقد تلقيت هذه الرسالة الموقعة من ابو مسلم احمد ابراهيم بادارة التجارب الزراعية بالمنصورة يقول فيها :

صدر القرار الجمهوري رقم ٢٣٧ لـ ١٩٩١ لتطبيق كادر الجامعة على اعضاء هيئة البحوث وشاغلي الوظائف المعاونة في مركز البحوث الزراعية والتي يصدر لتجديدها قرار من وزير الزراعة واصدر الدكتور نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة القرارين ١٢٨٠ و ١٢٨١ لـ ١٩٩١ وقد تم تنفيذ القرار الاول بعد تدبير الموارد المالية اللازمة لذلك .. وتعثر تنفيذ القرار الثاني لعدم توافر الموارد المالية .. فهل سقط هذا القرار من اعتبارات التنفيذ .. واين المساواة ..

وتقول الرسالة اننا نستغيث لتنفيذ القرار الوزاري رقم ١٢٨١ لرفع الظلم عن المظلومين ولتحقيق المساواة وانصاف المستحقين ..»

وهذه الرسالة تكشف عن مطلب عادل للعاملين في مجال البحوث الزراعية فنحن في اشد الحاجة الى توفير الاستقرار الوظيفي والاجتماعي لهم حتى يتمكنوا من الدخول في مسيرة الابتكار والبحوث بدون اية عراقيل .. انهم يستحقون كل الرعاية من اجهزة الدولة ومن وزارة المالية .. ونحن على ثقة ان الدكتور والى يحرص على رعاية كافة العاملين في المجال الزراعي لن يتوانى عن انصافهم .

عبدالله نصار

انتبه.. السينما في خطر! «الجات» قادمة

فهل نحن مستعدون؟طرح السؤال الزميل..

عبد اللطيف وهبه وهذه هي الإجابة

«الجات» وأجراس الخطر

بدأ تطبيق الاتفاقية وليس أمامنا سوى أحد أمرين: إما تعديل مواصفات الإنتاج للمنافسة العالمية وإما أن نتحول إلى مجرد سوق استهلاكي للإنتاج الأجنبي.. ما يسرى على أى سلعة يسرى أيضاً على السينما. أبسطها نحن نحتاج إلى تعديل تشريعى فى مجال السينما ونحتاج أكثر إلى عقلية جديدة . وفى هذا المجال، يقول عبد الفتاح الجبالى مدير الوحدة الاقتصادية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: إن صناعة السينما أصبحت خاضعة لاتفاقية التجارة العالمية «الجات» فلم تنص الاتفاقية فى أى بند من بنودها على الاستثناء الثقافى كما كانت تطالب أوروبا، ولا تتضمن ما يشير إلى الخصوصية الثقافية التي تميز الانتاج السمعي والبصرى، وهذا يعنى أن القواعد العامة التى تضمنها الاتفاق فى شأن حقوق الملكية الفردية سوف تطبق على قطاع السينما. وتنص الاتفاقية على الاعتراف للمؤلف بحقه فى التأجير التجارى للجمهور وحددت مدة الحماية بخمسين عاماً ويترتب على تطبيق هذا الحكم ضرورة إجراء بعض التعديلات فى القوانين المحلية المصرية والعربية بشأن مدة الحماية فالتشريع المصرى ينص على ١٥ عاماً فقط. وهنا يصبح السؤال - كما قال الجبالى- هل السينما المصرية بوضعها الراهن ومؤسساتها القائمة قادرة على التعامل الايجابى مع نتائج الاتفاقية؟! ويجب أن نقول من الصعب حساب المكسب أو الخسارة الصافية من جراء التطبيق . ولكن السينما المصرية تتمتع بميزة نسبية تتمثل فى اتساع سوق الفيلم المصرى ويمكن أن يتسع إذا تم إعادة ترتيب البيت من الآن. ونلحظ أن الفيلم المصرى سوف يحظى بقدر من الحماية إذا اتخذت الإجراءات الكفيلة بحمايته فى الخارج بما يضمن إعادة ملايين الدولارات التى كانت تضيع على المنتج المصرى، ولتحقيق ذلك لابد من وجود مؤسسات مؤهلة قوية قادرة على التحقيق من المخالفات ومتابعتها بحسب اليات الاتفاقية. أما الأخطر من ذلك- فإن الاتفاقية تنص على السماح بعمل السوق الحرة. أي حرية كاملة لدخول الأفلام الأجنبية للسوق المصرى. وهو ما يؤثر على الفيلم المصرى نظرا لاختلاف مستوى الجودة وغيرها من أدوات التقنية الفنية التى تساعد على ترويج الأفلام الأجنبية .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٥

سرقة برامج الكمبيوتر ومستقبل الإبداع في مصر

د. فؤاد عبد المنعم رياض
رئيس قسم القانون الدولى بكلية حقوق القاهرة

يعد موضوع هذا المقال من اهم الموضوعات التى يثور حولها الجدل فى الآونة الحالية ، حيث مازال البعض يرى عدم ضرورة حماية برامج الحاسب اعتقادا منه فى أن مصر مازالت على طريق النمو وتحتاج الى استغلال نتاج الفكر المتقدم أيا كان مصدره حتى تدفع بعجلة التنمية إلى الامام دون ان تكبلها الاغلال التي تفرضها القوانين من سداد مقابل مالى نظير هذا الاستغلال وما هذه المشكلة سوى فرع من مشكلة اكثر شمولا ، الا وهى مشكلة حماية ابداع الفكر الانسانى بكافة صوره.

ولاشك ان ابداع الفكر الانسانى من اهم سمات تقدم اى مجتمع . ومن ثم تثور مشكلة توفير حماية قانونية فعالة للمبدعين تسمح لهم بالاستمرار فى مسيرة الابداع وتكريس كافة جهودهم له دون حاجة للبحث عن ابواب اخرى للرزق. ويحضرنى فى المقام القول الشهير للأديب الفرنسى بومارشيه من دواعى السعادة للمؤلف ان يرى مصنفاته الفكرية تستغل فى كل مكان، ولكن يجب الا ننسى ان الطبيعة تجبره على تناول الطعام ٣٦٥ مرة فى السنة.

فمن العسير أن يستمر المبدع فى إبداعه اذا تربص له القرصان ليسلبه العائد المالى المشروع الذى يصبو اليه ويستأثر بابداعه . وفى توقف المبدع عن العطاء تخلف للمجتمع باكمله حيث يصبح هذا المجتمع مجتمعا منقادا يستهلك ولا ينتج.

وليست الحماية شرطا لا غنى عنه بالنسبة لابداع المبدعين فحسب بل هى ايضا الدافع الذى يجذب المستثمرين ويدفعهم الى بذل الجهد والمال، فالحماية القانونية توفر المناخ الملائم لعمليات الاستثمار حيث يطمئن المستثمر على حقه فى عائد مناسب ولا يخشى نهب اللصوص ومنافسته له بنفس ادواته.

ويضاعف من ضرورة هذه الحماية ما يتميز به الاستثمار فى مجال برامج الحاسبات من تقنيات متقدمة لا يتسنى التوصل اليها إلا باستثمارات مالية وبشرية هائلة. ومن ثم لا يتصور قدوم مستثمر اجنبى فى هذا المجال الى دولة لا توفر له حماية قانونية تؤمنه ضد القرصنة. فإذا ما توافرت الحماية القانونية للمنتج الأجنبى فتحت أبواب السوق المحلية أمام الشركات الأجنبية مما يؤدى إلى انخفاض الاسعار ، وفى تنافسها ما يكفل عدم استغلال المستهلك ، فضلا عن ذلك فان طرح المنتج الاجنبى فى الأسواق بسعره الحقيقى من شانه حفز المستثمر المصرى على الدخول فى هذا المجال والمنافسة بطرح منتج وطنى اقل سعرا. وبديهى ان المستثمر المصرى لا يستطيع الدخول فى منافسة مع القراصنة المقلدين إذ انهم يبيعون المنتج المقلد بسعر اقل من سعر التكلفة الحقيقية حيث لا يتحمل المقلد فى برامج الحاسبات إلا ثمن تكلفة الدعاية التى ينسخ عليها البرنامج مع هامش ربح بسيط نظرا لعدم تحمله أية أعباء مالية فى سبيل الحصول على المنتج.

وسيترتب على إحجام المستثمرين المصريين الدخول فى هذا المجال إستمرار تبعية السوق المصرية للمنتج الأجنبى ، إذ لن يقدم عاقل على الاستثمار فى مجال شعاره السرقة والقرصنة لأن هذا الامر سيكون مصيره ايضا . والامر من ذلك أن المستثمر الوطنى سيعانى من استغلال الشركات الأجنبية المنتجة التى قد تفرض اسعارا باهظة نظير نقل تكنولوجيتها المتقدمة متذرعة بعدم وجود حماية فى مصر مما يضطرها إلى الحصول على أكبر عائد لمنتجتها من اول مستثمر مصرى يتعامل معها.

وتفيد التجربة ان من المنتجات المقلدة فى مجال برامج الحاسبات بالذات ما يضاهى المنتجات الأصلية فى الكفاءة غير انها تباع باسعار اقل نسبيا من المنتجات الأصلية . ويستأثر المقلدون بما يحصلون عليه من اموال فى هذا الصدد دون سداد اى ضرائب . وكان من الممكن ان يكون هذا السعر هو سعر المنتج الاصلى إذا كانت السوق المحلية مفتوحة أمام الشركات العديدة التى توفر لها الأمان إذ ستكفل المنافسة الهبوط بسعر المنتج فاذا ما تحقق ذلك كان للدولة ان تستوفى ضرائبها من شركات تعمل فى وضح النهار تحت سمعها وبصرها.

ويجدر التنويه بما لمبدأ المعاملة بالمثل من دور هام فى هذا الصدد ، حيث أن مصر بالذات لديها ابداعات فكرية تستغل خارج حدودها ويحصل الوطنيون بشأنها على حقوق مالية. وبديهى انه لن يكون هناك محل لحماية المصريين لدى الدول الاجنبية إذا كان المنتج الأجنبى لا يتمتع باية حماية فى مصر، إذ ستمتنع الدول بدورها عن توفير الحماية للمصريين.

وتتسم هذه النقطة باهمية كبيرة في الاونة الحالية حيث ترتبط سائر صور الملكية الفكرية برباط وثيق وتخضع لملحق اتفاقية الجات الخاص المسمى بـ « تريبس » ، وتتعرض اية دولة تغفل حماية اى من اشكال الملكية الفكرية للعقاب من قبل منظمة التجارة العالمية.

واذا كانت مصر اقل تقدما فى مجال براءات الاختراع ، فان ما يحققه المبدعون المصريون من انتاج فكرى من المصنفات المكتوبة والسمعية البصرية منتشر فى العالم اجمع ، بل إن من المبدعين المصريين من احرز تقدما ملموسا فى مجال برامج الحاسب وبات يصدر منتجاته إلى الخارج ، ويستحق هؤلاء المبدعون الحماية ضد القرصنة . بيد أنه لايمكن لمصر ان تطلب حماية مصنفاتها الفكرية العابرة للحدود إلا اذا كانت تحمى المصنفات الأجنبية العابرة للحدود . كما وان ترك الحبل على الغارب للقرصنة سيلحق الضرر بالمبدعين المصريين داخل مصر ايضا ، إذا انهم لن يستطيعوا منافسة برامج مقلدة مطروحة بسعر زهيد (يمثل ثمن الدعامة التى سجل عليها البرنامج وهامش ربحا بسيطا ولايتضمن هذا السعر مقابلا مكافئا لجهد المبدع او حوافز للمبدع لتطوير ابداعاته او حتى الضرائب المستحقة للدولة).

ومن جماع ما تقدم تبين أن مصلحة مصر، وهى الرائدة فى المنطقة العربية وحيثما وجدت جاليات عربية فى اية دولة من دول العالم، هى فى حماية المصنفات الفكرية الأجنبية والوطنية على حد سواء وذلك لاجتذاب الاستثمارات الاجنبية وتشجيع الاستثمارات الوطنية والابداع الوطنى فى مناخ تسوده المنافسة الحرة التى ستؤدى الى هبوط سعر المنتج ، مما سيعود بالنفع على المستهلك ، كما انها ستدفع بالمبدعين إلى زيادة كفاءة البرامج والعمل على تطويرها باستمرار وهو أمر لا يتحقق فى ظل القرصنة التى لا يعنيها سوى تحصيل الأموال والتهرب من الضرائب.

خلاصة القول أن حماية الابداع المصرى أيا كانت صورته التى يتخذها جديرة برعاية الدولة ، فإذا كان المشرع قد ادى الأمانة التى عهد بها إليها ووضع النصوص القانونية الصارمة فليس اقل من أن تحشد الدولة امكاناتها المادية والبشرية لرعاية المبدعين من ابناء مصر النابهين فى مجال الكمبيوتر بتهيئة المناخ الصحى للإبداع دون خوف من قراصنة الفكر الذين يستحلون ابداعات المصريين والاجانب على حد سواء دون سند من قانون أو دين أو اخلاق.

احدث دراسة يناقشها مجلس الوزراء لمواكبة عصر الجات تطالب :

انشاء مجلس اعلى للتنمية الاقتصادية برئاسة رئيس الوزراء

مجلسان للانتاجية والجودة وتنمية التجارة والاستثمار والسياحة

كتب محمد الهوارى :

اكدت دراسة مصرية بالتعاون مع برنامج الانماء للامم المتحدة على ضرورة دعم الانتاجية وزيادة التصدير وانشاء مؤسسات عليا لتنفيذ برامج تواكب عصر الجات والاستفادة من خبرة دول النمور الاسيوية وسوف يناقش مجلس الوزراء الدراسة الجديدة .

اوصت الدراسة بانشاء مجلس اعلى للتنمية الاقتصادية برئاسة رئيس الوزراء ويتولى المجلس التنسيق بين الاستراتيجيات وبرامج العمل وتوجيه مساعدات التنمية من الدول والهيئات الدولية المانحة وفقا للاولويات التى يتم الاتفاق المشترك عليها مع تحقيق الاستخدام الامثل للمساعدات .

اكدت الدراسة على ضرورة ان يكون مجلسان للانتاجية والجودة وبحوث التطوير برئاسة احد نواب رئيس الوزراء ويضم عددا من الوزراء المعنيين ورؤساء المنظمات الصناعية والتجارية وممثلين لقطاعي الاعمال العام والخاص والادارة والقوى العاملة والاكاديمية ويختص بدعم الانتاجية فى الصناعة والزراعة والخدمات وتحسين جودة الانتاج ونقل التكنولوجيا وتطوير البحث العلمى .

وايضا انشاء مجلس تنمية التجارة والاستثمار والسياحة برئاسة احد نواب رئيس الوزراء وعضوية عدد من الوزراء المعنيين ورؤساء المنظمات الصناعية والتجارية وممثل قطاعات الاعمال العام والخاص والنقل البحرى والجوى والبنوك وسوق المال ويختص باستكشاف الاسواق الدولية الملائمة لتصدير المنتجات المصرية واحتياجاتها وجذب الاستثمارات الاجنبية وتنشيط السياحة وترويج منتجاتنا وتنظيم عقد المعارض فى الداخل والخارج .

ودعت الدراسة الى قيام الحكومة بتوفير مورد مالى منتظم للمجلسين الجديدين اضافة الى عائداتها مقابل الخدمات

مصر والتجارة الحرة
((والأيزو))٩٠٠٠

اشار الدكتور / السعيد محمد شعيب استاذ التكاليف بتجارة بنها فى بحثه حول مواصفات الجودة وإتفاقية الجات إلى أن انضمام مصر الى منظمة التجارة العالمية « W. T. O فى ١٩٩٤ يعنى قبولها جميع الاتفاقيات المبرمة فى اطارها بما فيها الأتفاقية العامة للتجارة والتعريفات المعروفة بالجات والتى انضمت مصر اليها منذ عام ١٩٧٠ وتخالف قواعدها .

وانضمام مصر للاتفاقية يجعل من الدخول الى الأسواق العالمية ضرورة أكثر من ذى قبل، وهذه الاسواق يتميز نسقها بالآتى

- احترام المستهلك والعمل على ارضائه
- تنمية التبادل التجارى والتوسع فى التصدير
- حرية الاختيار وتفاعل قوى السوق



السعيد شعيب

وبناء على ذلك تصبح المنافسة هى المحددة لمركز اى مشروع فى السوق والمؤثر الحقيقى للميزات التنافسية هو رضاء المستهلك ويتحقق الرضا بالحصول على السلعة او الخدمة التى تحقق رغباته ومعيار الاختيار هو:-

جودة المنتجات - مع انخفاض اسعارها

وجود المنتجات تحكمها مواصفات دولية تمثل معايير معينة وإرشادات لتحديد إحتياجات الإنتاج وتستهدف الوفاء باحتياج معين للمستهلك. وقد قدمها الباحث واقترح استخدام تلك المعايير فى مناطق خفض التكلفة وذلك وفقا لشروط العقد على النحو التالى:

١ - امكانية استخدام المواصفة «Iso 9001» فى حالة ما اذا كان العقد يتطلب مطابقة الأنتاج فى التصميم التطوير والانتاج والتركيب والخدمة

امكانية استخدام المواصفة ٩٠٠٢، «ISO 9002» فى حالة ما اذا كان العقد يتطلب المطابقة فى مراحل الانتاج والتركيب

٣ - امكانية استخدام المواصفة ٩٠٠٣ ISO 9003 فى حلة ما اذا كان العقد يتطلب اكتشاف ومراقبة والتخلص من اى منتج غير مطابق حالة الفحص النهائى والاختبار

٤ - كما اوصى الباحث باستخدام المواصفة ٩٠٠٤ ISo 9004 لكافة انشطة ادارة وظائف الجودة داخل المنشأة مع تقديم اطار عام للمواصفة ٩٠٠٤ من حيث اعتبارها دليلا لادارة الجودة وعناصر نظام الجودة داخل المنشأة.

وانخفاض الاسعار انما يتأثر بما يعرف بخفض التكلفة وتتطلب عملية خفض التكلفة برامج ذات طبيعة ثابتة ومستمرة بدون اى تاثير سلبى على جودة الأنتاج وقد قدم الباحث انواعا عديدة لبرامج خفض التكلفة ومناطق تطبيق مناهج خفض التكلفة مع التوصية باستخدام هيكل معايير الجودة مع عملية خفض التكلفة والجدية فى تطبيقها

وقد رأى الباحث أنه اذا تحقق ما جاء سابقا فانه يمكن القول حينئذ باننا قد وصلنا الى ما يعرف بالأسعار التنافسية والتى تحقق ما يلى :-

سعر مناسب للمستهلك

جودة منتجات

-تحسين هامش ربح مناسب لاستمرار المنشأت

فالمسألة اذن ليست زيادة الأنتاج كما يتصور البعض، ولكن المشكلة تكمن فى كيفية الوصول الى الأسعار التنافسية فى ظل اتفاقية التجارة العالمية «WTO» وفى ظل سوق مفتوحة لكافة المنتجات من كل دول العالم.. طوفان من الواردات ذات الجودة العالية!! اذا مالم تتم مواجهتها باسعار تنافسية فستكون النتائج فى غير صالح جميع الوحدات الأقتصادية فى مصر.

المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٥

أشد إعجابا

أعجبنى تأكيد الحكومة تحت قبة مجلس الشعب أن إتفاقية الجات ستكون دافعا لزيادة الإنتاج الوطنى وتحسين جودته لمواجهة الإغراق والمنافسة، ولكنى سأكون بالقطع أشد إعجابا عندما يتم إعداد السياسات لوضع هذا القول موضع التنفيذ!

بعد اتفاقية الجات مطلوب بناء ألف سينما

●● اهتمامى بالحماية القانونية للأدب والفكر والفن، وضمان الحقوق المادية والأدبية للمبدعين ينبع من عدة أصول :

أولها : أنه قد آن لنا أن نستعيد للفكر والابداع مكانتهما السابقة . المكانة التى عصفت بها السياسات المضطربة.. تلك السياسات التى سمحت لأجهزة غير ثقافية بفرز الابداع والتمييز ضد يمينه الليبرالى ويساره الاشتراكى.. مما أدى الى تحجيم الابداع فى المدرسة وفى الكتب المدرسية.. وفى المطبعة.. فبعد أن نشأ جيلنا على تقدير طه حسين والحكيم والعقاد والمازنى وعلى الجارم وفريد ابو حديد وقراءة كتبهم بين الكتب المدرسية، انكرت وزارة التربية والتعليم على تلاميذها فضل وفائدة قراءة الجيل التالى عبد الرحمن الشرقاوى وصلاح عبد الصبور ويوسف ادريس وعلى باكثير ونجيب محفوظ واحسان عبد القدوس وعزيز اباظة وكاتب هذه السطور ●●



بقلم :

ألفريد فرج

وقد حمل هذا الجيل رسالة التعبير عن الضمير القومي أيام اتساع رقعة البلاد القارئة للعربية بالاستقلال وتكثيف التعليم وحمل رسالة مزاوجة الأدب بوسائط الفنون الحديثة كالسينما والمسرح والإذاعة والتليفزيون ، حتى اتسعت ساحة الابداع وتنوعت وسائله ، واتسعت أغراضه لتنوير الواقع وحفز عوامل التقدم ...

ولكن السياسات المضطربة التي حجمت ابداع ذلك الجيل وما بعده من أجيال جديدة قد قطعت الاتصال الضروري بين المبدع والمتلقي ..فلم يعد للجيل ماكان لطه حسين والعقاد والحكيم واحمد أمين من حضور فعال في المدرسة والاذاعة والمكتبة .

وأدت هذه السياسات أيضا إلى اهتزاز الشخصية الفردية والقومية بسبب فصم علاقة القراءة الحرة بالمعرفة وبسبب ابعاد النصوص عن الواقع وتحصين الناشئة ضد الإبداع .

إن دعاوى التنوير اليوم لا يمكن أن تتصف بالجدية لمجرد تأليف كتب جديدة رخيصة الثمن قليلة التوزيع فقط، وانما تكتسب دعاوى التنوير الجدية الضرورية أيضا بتعميم كل الكتب وتعميم عادة قراء الكتب واعادة الحضور والاعتبار لابداع جيل كامل غائب بقرارات جائرة اضرت بمستقبل الناشئين .

ولكن هذا ليس ما انويه من حديث بلغة هذا الزمان أي بالمادة والفلوس والاقتصاد..

فالابداع المصري قد حقق في الماضي وفي الحاضر الى جانب دوره الحضاري نجاحا اقتصاديا كبيرا، وسيكون له دور أكبر بكثير بعد انتهاء المهلة الممنوحة لتنفيذ كامل بنود «اتفاقية الجات» الاقتصادية .

في الماضي كانت السينما (الاربعينات والخمسينات) هي سلعة التصدير المصرية الثانية بعد القطن.. فضلا عن أن السينما كان لها دور كبير مع الغناء والاسطوانة المصرية في توحيد الوجدان العربي وتدعيم نزعة الاستقلال والقومية واعلاء الروح القومية بين المتحدثين بالعربية والمتطلعين الى التعبير باللغة العربية ..

وفي الحاضر أسعدنا أن مسرح عادل إمام قد حقق حوالي العشرين مليون جنيه ايرادات في مدة سنتين من عرض مسرحية «الزعيم» ، وهذا الى جانب معناه الاقتصادي يدل على ماللمسرح المصري من مكانة حالية ومكانة أكبر في المستقبل بين الشعوب العربية وزائري مصر من ابناء العالم العربي، ويدل على ما للمسرح المصري من دور ثقافي كبير في الحاضر ودور ثقافي أكبر في المستقبل في اقاليم مصر والبلاد العربية كلها .

وفي الحاضر أيضا نعلم أن التليفزيون المصري يستثمر حوالي السبعين مليون جنيه للانتاج الدرامي والمنوعات، وأن أكثر هذا الانتاج الكبير يباع للبلاد العربية ، وربما للبلاد الاسلامية والافريقية ايضا.. وهو كذلك امر يضيف الى الاقتصاد ويضيف الى الدور الحضاري لمصر ورسالتها الدولية والقومية، ويترتب عليه حوافز للسياحة وحوافز للقبول لسلع التصدير المصرية الأخرى وحوافز الترحيب وحسن استضافة العمالة المصرية في البلاد العربية وغير ذلك من نتائج ايجابية كبيرة.

●●●

وربما كنا نعرف من هذا بعضه أو كله ..

ولكن الذي نريد أن نعرفه اكثر من هذا وأبعد منه أن اتفاقية الجات وسريانها سيكون من العوامل الملزمة لنا بزيادة الاهتمام بالابداع الفني وتطويره اقتصاديا وتشريعيا وفكريا وفنيا باقصى مانستطيع من همة .

اتفاقية الجات جوهرها ازالة الحواجز الجمركية وفتح الحدود لتدفق السلع والخدمات بلا قيود.. وسيتدرج الأمر خلال عدة سنوات للوصول الى هذه الحالة وتدويل اسواق العالم.

وهذه الحالة الاقتصادية لم يسبق لها مثيل منذ نشأة الدولة القومية في الغرب وصدور قوانين حماية الصناعة القومية .

وفى ظروف السوق الدولية التى تصنعها اتفاقيات الجات ستتنافس الدول في الاسواق المفتوحة بما تستطيع أن تنتجه بسعر أرخص وبجودة أعلى.. اما ماتنتجه بجودة أدنى أو بسعر أعلى فلن يجد قبولا حتى فى سوقه الوطنية وسيتعرض للزوال .

ومعنى ذلك أن الدنيا ستتغير فيها الوظائف الاقتصادية لكل دولة.. فتستغنى بعض الدول عن بعض الزراعات أو الصناعات وتحاول تنمية تخصصات معينة تستطيع أن تنافس أى نظير لها فى العالم .

وقد يغير الانسان عمله ووظيفته أحيانا فى مشوار حياته، فربما كان محاميا فيصبح صحفيا وربما كان موظفا فيصبح محاميا، وربما كان مهندسا فيصير فنانا..

والأمم أيضا تتعرض لتغيير دورها الاقتصادى ووظيفتها الانتاجية .. ومصر أقرب دليل على ذلك حيث كانت بلدا زراعيا فأصبحت بلدا زراعيا صناعيا، وكانت تصدر القطن فأصبحت تصدر البترول ، وكانت تصدر القمح فاصبحت تستورده .

وقد نشأت فى بلادنا صناعات كثيرة تحت الحماية الجمركية، أى أن الرسوم الجمركية المرتفعة كانت تحمى صناعات محلية من منافسة الصناعات الأجنبية الارخص فى الأسعار والأفضل فى الجودة ..

وهذه الصناعات ستتعرض لاخطار المنافسة وربما تنتقل الاستثمارات من مجالها الى مجال آخر وصناعات اخرى ..

وكل بلد فى العالم يتجه منذ سنوات الى تركيز اقتصادياته فى تخصصات معينة تتفوق على المنافسة وتحقق للبلد الفوز بنصيب فى سوقه الداخلية ونصيب من سوق التجارة الدولية .

بريطانيا تستغنى اليوم عن الاستثمار فى مناجم الفحم وتحول استثماراته الى الاتصالات الفضائية وتكاد تعتمد على تفوق محركات رولزرويس والسيارات والكومبيوتر والسياحة (عشرون مليون سائح سنويا) كما تحول جانبا من الاستثمارات الى الانتاج التليفزيونى والسينما والمسرح ..

وقس على هذا معظم الدول الغنية.. كل دولة لها صناعات تخصصية ستحقق لها مكانة فى السوق الدولية وستكون رصيدها فى التنافس على السوق..

●●●

ولا شك أن مصر فى أعقاب نزع الحواجز الجمركية التقليدية خلال السنوات القليلة المقبلة ستطرح على نفسها هذا السؤال الحيوى، ولا شك أنها ستدرك أن وظائفها الاقتصادية ربما تختلف وأن ركائزها المكنية التى ستنافس بها فى السوق الدولية هى قناة السويس وربما البترول والسياحة، وموقعها القريب جدا من أسواق استيراد المنتجات الزراعية.. (فى حالة تطوير وسائل وتكنولوجيا النقل طبعا وربما صيد السمك وتصنيعه للتصدير حيث تملك مصر شواطىء طويلة على البحر الاحمر والبحر المتوسط فضلا عن البحيرات)، وذلك فى حالة استعادة انشاء اسطول الصيد بحجم كبير.. ثم الابداع.

وتستطيع مصر أن يحتل ابداعها مكانة كبيرة فى الاقتصاد الدولى وتجارة التصدير لو تمت للابداع الحماية القانونية التى تضمنها اتفاقيات حقوق التأليف والانتاج فى الداخل والخارج ولو اخذت وزارة الثقافة على عاتقها مشروعا قوميا واسع النطاق لتدعيم الابداع وتطويره وتمكين استثماراته وترقية نظم الانتاج .

وهذه ليست دعوة للوزارة أو الحكومة للتدخل فى الانتاج والاستثمار فيه، ولكن دور الدولة هو التكوين المهنى (الاكاديمية) ومساندة المستثمرين لتكوين شركات كبرى للانتاج ودور الدولة هو الانفاق على البحث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصور

التاريخ : ١٩ مايو ١٩٩٥

العلمي والاقتصادي والفني لترقية الصناعة .

لحسن الحظ أن صناعة السينما المصرية (مثلا) تمتد سوقها الطبيعية من المحيط الى الخليج وتتجاوز ذلك الى البلاد الاسلامية والى الجاليات العربية الكبيرة في الغرب وهي سوق اكبر في الواقع من سوق السينما الفرنسية أو الالمانية أو الايطالية.. ومع ذلك فان عوائدها أقل من الصناعات السينمائية الأوروبية بسبب غياب قرارات واجراءات الحماية وفقدان السينما لسوقها الاساسي بمصر ذاتها حيث تتناقص اعداد دور العرض (٢٠٠ دار عرض سينمائي اليوم) وبسبب غياب البنوك عن ميدان الاستثمار السينمائي - مع أن بنك مصر قبل تأميمه (١٩٥٣ - ١٩٦٠) كان له استثمارات في الانتاج والاستديو ودور العرض تدر الارباح وتنتج احسن الافلام المصرية وكان السند الاساسي لصناعة السينما المصرية .

وقد عانت السينما المصرية من تدهور دور العرض من حيث العدد ومن حيث نقص الكفاءة التقنية ووسائل الراحة بسبب الحصار الاقتصادي الذي عانت منه مصر، والسينما المصرية في الستينات بسبب السياسات الاقتصادية للدولة، وفي السبعينات بسبب السياسات الخارجية للدولة. ولكن هذا كله أصبح في ذمة التاريخ والدنيا تفتح صفحة جديدة ونريد للسينما المصرية أن ترتفع الى مكانتها الأدبية والاقتصادية التي تتمناها لها .

وأول مشروع أتصوره لتحقيق ذلك هو انشاء ما لا يقل عن ألف دار عرض سينمائي في مدى خمس سنوات ..

يجب أن يكون المشروع طموحا في الحجم وفي سرعة التنفيذ ، وأن يكون على مقاس أهمية ونجاح السينما المصرية في الداخل والخارج وهو شيء لا ينكره أحد .

وتمويل مثل هذا المشروع ليس صعبا للغاية ولا هو بعيد المنال..

والمشروع كما اتصوره يجب أن يمتد في كل نواحي سوق السينما المصرية، في الداخل- في كل أحياء المدن وفي القرى الكبيرة والمدن الجديدة - وفي الخارج - في كل المدن العربية المهمة والمدن الأوروبية والامريكية والتي تتميز بجاليات عربية كبيرة..

ألف دار العرض ستتكلف مليار جنيه أو نحوها تتكون لها شركة قابضة يساهم في تكوينها الفنانون والبنوك وتدعمها المحافظات بالأرض المجانية أو المؤجرة باسعار معتدلة كما تدعمها الحكومة بالاعفاء المؤقت من ضريبة الملاهي ، وهذه الشركة تقوم بالمشاركة المصرية في الداخل والمشاركة العربية في الخارج على تشغيل واستثمار دور العرض باقتصاديات سليمة ..

وأؤكد لكم أن دار العرض السينمائي مشروع استثماري سليم من الناحية الاقتصادية ولا يخافه إلا من يجهله ، فدار السينما المتوسطة التي تعرض أفلاما متوسطة يسمح دخلها بسداد ديون الانشاء وتغطية النفقات وتحقيق ربح جيد .

ومثل هذه الدور العرض هي القاعدة الصلبة لأية نهضة في الإنتاج الفني تتطلع اليها وبدونها تظل اقتصاديات الانتاج السينمائي مهتزة وتعتمد على أموال لها طبيعة المغامرة أو أموال أجنبية تعتمد أحيانا على المغالطة في التصريح بأرباح الفيلم في الخارج واعتبار ذلك الاستغلال تعويضا عادلا عن أية مخاطرة مالية يتحملها الموزع في مساهمته في سلفة الانتاج .

●●●

ألف دار العرض يمكن تمويلها في الواقع، وجدواها واضحة للعاملين في الفن، وتستطيع أن تنقل الانتاج السينمائي فنيا وتقنيا ومن حيث المستوى نقلة كمية ونوعية كبيرة ..

إن مبادرة وزارة الثقافة بالتوسط لدى البنوك من أجل تمويل عدد صغير من دور العرض .. هي مبادرة ممتازة ، ولكن حل مشكلة السينما اليوم بعد أن تعقدت ، ونظرة لما بعد اتفاقية الجات، تحتاج الى حلول

طموحة ومرنة وعاجلة حيث يمكن أن تصبح السينما المصرية سلعة تصدير لها أولوية متقدمة ، وأن تؤلف السينما جزءا من الحضور المصرى الاقتصادى فى الداخل والخارج ، وأن تكون اداة تنوير وتثقيف ومن عناصر التقدم الاجتماعى .. وهذه كلها مزايا حافزة للتفكير فى مشروع كبير يتم تنفيذه فى وقت قصير ..

والسينما المصرية من السلع التى ستتميز بالقدرة على المنافسة بعد الجات مع السينما الأجنبية - وكانت دائما تتميز بذلك .

وأن يكون لها دور اقتصادى أكبر مما كان لها فى أى وقت مضى، فضلا عن دورها الفنى والثقافى الكبير .

ألف دار عرض سينمائى ليست بالمشروع المبالغ فيه ..

وربما كان الرقم يبدو كبيرا أو فوق الحاجة، ولكنى أرجع الى تقرير اليونسكو عن السينما فى العالم فأجد مقارنة بين عدد مقاعد دور العرض السينمائى هنا وهناك بالنسبة لتعداد السكان فتذهلنى المقارنة ..

ففى العالم العربى كله يوجد سبعة مقاعد فى دور العرض السينمائى لكل الف مواطن ، بينما تصل الى ٥٢ مقعدا لكل الف مواطن فى امريكا الشمالية (كندا والولايات المتحدة) والى ٣٩ مقعدا لكل الف مواطن فى أوروبا الغربية (السوق المشتركة) ..

وهذه الكثافة السينمائية هى السند الحقيقى والاساس المكين لصناعة السينما الامريكية وهى من أكبر الصناعات فى الولايات المتحدة ومن أهم سلع التصدير كما أنها من أهم وسائل اشاعة أسلوب الحياة الامريكية فى الدنيا.. كما أن دور العرض الاوروبية هى الدعامة الرئيسية لصناعة السينما الأوروبية.. (الانجليزية والفرنسية والايطالية والالمانية) .

فإذا كانت صناعة السينما المصرية تريد أن تحقق حضورها فى اسواقها الطبيعية فى الداخل وفى العالم العربى ودنيا الجاليات العربية المهاجرة فى المغرب وأن تحقق توازنها الاقتصادى بين الانتاج والتوزيع وأن تحقق هذا بالكثافة نفسها مثل السينما الأمريكية فإنها تحتاج لبناء أربعة عشر ألف دار عرض سينمائى سعة ألف مقعد، وإذا كانت تريد أن تحقق ذلك بالكثافة التى تتمتع بها السينما الاوروبية فعليها أن تبنى عشرة آلاف دار عرض سعة الف مقعد فى أنحاء العالم العربى..

على أن يكون لمصر وحدها ثلاثة آلاف دار عرض (ليكون فى المستوى الأمريكى) أو الفان ومائتا دار عرض سعة الف مقعد (لتكون فى المستوى الاوروبى) ...

فالرقم الذى ذكرته ليس مبالغا فيه وهو الاساس المهم لتطور صناعة السينما المصرية وقدرتها على الاحتفاظ بسوقها الداخلية فضلا عن حضورها العربى والتصدير للعالم ..

وفى مطلع الشباب كان الكتاب المصرى يتخاطفه القراء فى الرباط وبغداد ، وكانت مجلة الرسالة توزع فى البلاد العربية كلها، وكانت لدار المعارف ودار الهلال مكتبات فى العواصم العربية ..

واليوم يعانى الكتاب المصرى من عدم وجود المكتبات التى تبيع الكتب حتى فى مدن بها كليات جامعية فى الصعيد والوجه البحرى، كما أن مصر لا تمتلك مكتبات تبيع الكتاب المصرى خارج البلاد ..

ولكن هذا حديث آخر، وربما لا ارجع اليه.. اعتمادا على أن القارئ، يمكنه بسهولة قياس مشكلات وحلول كل انواع الابداع على ماذكرته من مشكلات وحلول اقتصادية فى مجال السينما ..

اليوم يمثل عائد المواد الثقافية البريطانية من الخارج مبلغ عشرة مليارات جنيه استرلينى.. ومصر تتسع أمامها الفرصة لتحقيق ارقام كبيرة من العوائد المالية من الخارج بتصدير الابداع المصرى فضلا عن أن هذا الابداع يعتبر فى مقدمة الاستثمارات الرابحة والرائجة فى الداخل ..

وسيحقق الابداع عائدا أكبر من الخارج وعائدا أفضل فى الداخل لو اهتمت الحكومة والهيئة التشريعية بضبط السوق وحماية حقوق المؤلف والمنتج وبدخول القرن الحادى والعشرين بوطن مصرى متألق الابداع مزدهر الآداب والفنون قوى الفكر والرأى والذوق والكفاءة والحضور فى الزمان ...

الجات .. ومعوقات الإنتاج والتصدير

وافق مجلس الشعب فى مؤخرا على الاتفاقية التى عرفت باسم «الجات» والتى أسفرت عن إنشاء «منظمة التجارة العالمية» وما من شك فى أن هذه الاتفاقية تحقق فوائد عديدة لمصر - بصفتها دولة نامية - إذ تتيح لها التمتع بالعديد من المزايا، ولكن لا ينكر أحد أن الاتفاقية تلقى بالتزامات كثيرة على عاتق الدول النامية، وإنما الذى يخفف من عبئها ما نصت عليه الاتفاقية من فترات انتقالية أو التدرج فى التنفيذ. وعلى أية حال، فمن المؤكد - والعالم يستشرف القرن الحادى والعشرين - انه لم يعد من الممكن أن تعزل أى دولة نفسها عن التيار الرئيسى للتجارة العالمية.

د. إدوار غالى الدهبى

عضو مجلس الشعب
ورئيس هيئة قضايا الدولة الأسبق

ولذلك فإن انضمام مصر الى منظمة التجارة العالمية أصبح أمراً ضرورياً وحيوياً، ويمثل تحدياً حقيقياً لمصر عليها أن تقبله، كما يتيح لها وجودا حقيقياً فى الاسواق العالمية.

ولا أريد أن أستعرض المزايا والالتزامات التى وردت فى الاتفاقية، فقد سبقنى كثيرون الى الكتابة فيها، ولكنى أريد ان اركز على مسألة بالغة الأهمية وبدونها يصبح العبء ثقيلاً على مصر، واعنى بذلك الانتاج والتصدير، فأقول انه فى ظل الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، سيكون القرن القادم قرن التكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة، سواء فى أوروبا أو أمريكا او جنوب شرق اسيا أو غيرها، وحتى يمكن مواجهة هذه التكتلات ليس امام الدول النامية - ومنها مصر - سوى خيارين: الانتاج أو الانعزال عن العالم، وليس هناك خيار ثالث.

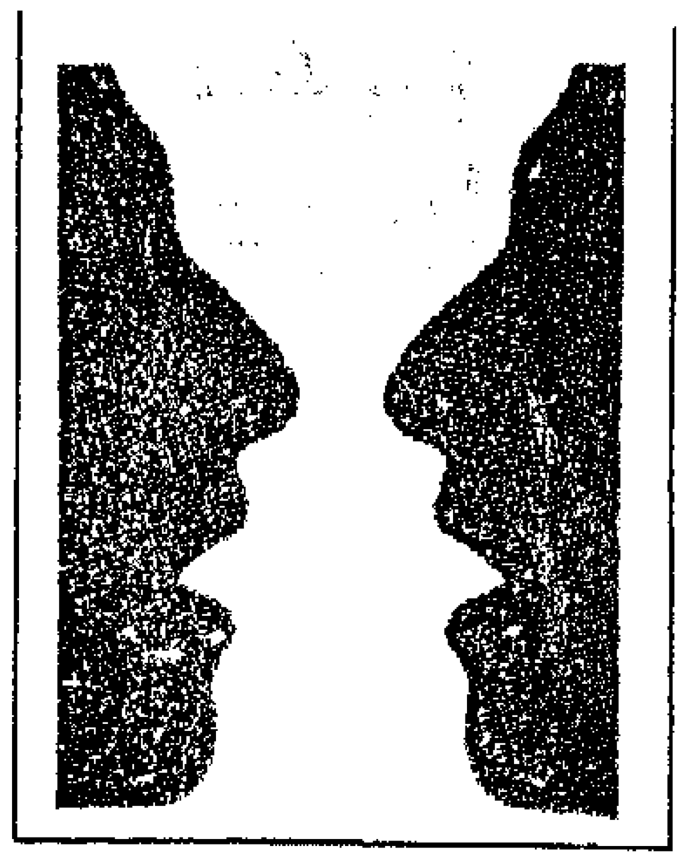
وللانصاف أقول إن دفع عجلة الانتاج والتصدير ليس مسئولية الحكومة وحدها، وانما هو مسئولية الشعب بأسره، وخاصة فى ظل نظام الاقتصاد الحر الذى نتجه اليه.

ولكن - من ناحية أخرى - فإن من واجب الحكومة أن تعمل على إزالة كافة المعوقات البيروقراطية التى تعوق الانتاج والتصدير الى الخارج.

لقد تم فى العام الماضى تشكيل لجنة عليا لتنمية الصادرات، أسندت رئاستها الى الاستاذ الدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط وهذه اللجنة يقع على عاتقها واجب ازالة كافة المعوقات التى تحول دون انطلاق عجلة التصدير للخارج، وقد ساءنى كثيراً ما قرأته فى مجلة «الاهرام الاقتصادى» العدد ١٣٧٠ بتاريخ ١٠/٤/١٩٩٥ (ص ٤٠ و٤١) من أن عملية التصدير للخارج مازالت تمر بست وعشرين مرحلة جمركية (وقد ذكرت المجلة بالتفصيل هذه المراحل). هذا أمر غير معقول ولا مقبول فى ظل انضمام مصر الى منظمة التجارة العالمية.

إن القرن الحادى والعشرين لامجال فيه للتشريعات أو القرارات التى تكرس القيود البيروقراطية فى مجال التجارة العالمية، لأن ذلك من شأنه التأثير سلباً على التنمية الاقتصادية الحقيقية، والابقاء على عجز الموازنة العامة للدولة، لذلك أصبح من الواجب إعادة النظر فى تشريعات الجمارك وتشريعات الاستيراد والتصدير وغيرها من التشريعات التى تفرض القيود العديدة على التجارة الخارجية. وانى واثق تماماً من أن مصر بشعبها العريق وقيادتها السياسية الحكيمة، قادرة على ولوج القرن الحادى والعشرين والانطلاق فى مجال الانتاج والتصدير وغزو الاسواق العالمية وتحقيق ما نتطلع اليه من تقدم ورفاهية وازدهار.

المصدر : الأهرام الاقتصادي
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٥



كيف نواجه تأثير اتفاقية الجات على أسعار المنتجات الغذائية

تجمع الدراسات التى اجريت على اتفاقية الجات وتأثيرها على المستوى العالمى على ان تحرير التجارة سوف يسفر عن زيادات فى الاسعار العالمية للمنتجات الغذائية تتراوح بين ٥٪ ١٠٪ سنويا وعن المخاطر الخارجية التى ستتعرض مصر لها نتيجة تحرير التجارة العالمية كانت هذه المواجهة مع الدكتور جمال صيام مدير مركز الدراسات الاقتصادية الزراعية بكلية الزراعة بجامعة القاهرة.

يقول : يتسم الاقتصاد المصرى بعدة خصائص تجعله معرضا ومكشوفا للتغيرات والمخاطر الخارجية منها اعتماده على الواردات الغذائية وعلى الصادرات السلعية الأولية مثل السلع الزراعية والبترول فضلا عن اعباء الدين الخارجى الكبيرة والبنية الاساسية الضعيفة نسبيا.

وبالرغم من نجاح مصر خلال فترة الاصلاح فى تخفيض اعتمادها على الواردات الا انها مازالت تستورد نصف احتياجاتها من القمح، ومازالت تعتمد على الواردات من الزيوت النباتية بنسبة ٨٥٪، والسكر بنسبة ٣٤٪

ويؤكد الدكتور جمال صيام : ان اعباء الجات سوف تتوزع بشكل متفاوت على الاطراف الثلاثة فى الاقتصاد المصرى وهم المنتجون والمستهلكون والحكومة، فصغار المزارعين سيعانون من خسائر فهم ينتجون سلعا تجارية كالارز والقمح والقطن الا انهم يستهلكون من الغذاء اكثر مما ينتجون، وعلى النقيض من ذلك فإن من لديهم مساحات اكبر وينتجون من الغذاء اكثر مما يستهلكون فسوف يحققون مكاسب نتيجة لزيادة اسعار السلع الغذائية والزراعية.

ويقترح الدكتور جمال صيام استراتيجية تهدف إلى ضمان استقرار السوق، وسلامة السلع المتداولة تجاريا وتطوير وتنمية الاسواق فى اتجاه اوضاع تتسم بالتنافسية والكفاءة بجانب دعم وحماية الفئات المستهدفة.

وتتنوع الوسائل التى يمكن لوزارة التموين والتجارة الداخلية اتباعها لتحقيق هذه الاهداف وتشمل بناء مخزون استراتيجى واحتياطى طوارىء واستيراد السلع الاساسية والتوريد الاختيارى للسلع باسعار تنافسية وشبكة توزيع متكاملة وتطبيق قوانين منع الاحتكار ومنع الاغراق، بجانب استخدام تعريفة جمركية متغيرة على الواردات، والرقابة والتفتيش على المواصفات والجودة واصدار التشريعات المتعلقة بها.

ويؤكد ضرورة اجراء البحوث والدراسات التسويقية والتنبؤات السعرية ونشر المعلومات

ويتطلب تنفيذ هذه الاستراتيجية ضرورة التنسيق بين وزارة التموين والتجارة الداخلية وبين الوزارات المعنية المختلفة لتأكيد فعالية الدور الحكومى فى مرحلة اقتصاد السوق.

زينب إبراهيم

قضية للمناقشة

ألف سينما أو أكثر

ربما يصدمنا عنوان مقال الفريد فرج في المصور «بعد اتفاقية الجات مطلوب ألف سينما» وحين نقرأ حيثياته بعد ذلك نتبين أن ما نحن في حاجة إليه حق لننهض بصناعة السينما فنيا واقتصاديا، ولتكون، مؤثرة كما ينبغي لها في بناء الذوق والوجدان الوطني، ولنصل إلى نسبة المقاعد المتوافرة في دور العرض السينمائي لكل ألف مواطن كما هي في الدول المتقدمة أي ٥٢ مقعداً لكل ألف (وفي أمريكا وكندا).. نحن نحتاج حقا إلى أربعة عشر ألف دار عرض سينمائي سعة ألف مقعد.. أي أن الطموح المدهش والصادم في عنوان المقال هو أقل كثيراً من الحاجة الواقعية الفعلية لو شئنا أن ننهض بكل من الصناعة والوجدان، وأن يكون لنا قولنا الحميم والوطني في قضايانا وقضايا الإنسانية، وأن يكون هذا القول عن طريق صناعة السينما التي ستنهض مؤثرا وقادرا على المنافسة في الأسواق الطبيعية للثقافة العربية الإسلامية.. الإفريقية الآسيوية. وفي أوساط المهاجرين العرب والمسلمين الذين يتوزعون- بالملايين على كل قارات العالم، وفي فترات سابقة لعبت مصر دوراً تحرريا قائدا في هذه البلدان وكانت ثقافتها هي رسولها الأول لسياستها.

يقول «ألفريد فرج» مبلورا اقتراحه «ألف دار للعرض ستتكلف مليار جنيه أو نحوها تتكون لها شركة قابضة يساهم في تكوينها الفنانون والبنوك، وتدعمها المحافظات بالأرض المجانية أو المؤجرة بأسعار معتدلة. كما تدعمها الحكومة بالإعفاء المؤقت من ضريبة الملاهي، وهذه الشركة تقوم بالمشاركة المصرية في الداخل، والمشاركة العربية في الخارج على تشغيل واستثمار دور العرض باقتصاديات سليمة..»

وتستطيع وزارة الثقافة بالتعاون مع النقابات الفنية والبنوك وكبار الفنانين الأثرياء أن تنهض بمثل هذا المشروع على أن تتوافر له شروط الحماية ضد الفساد المنتشر كالوباء.

ولكن محنة السينما المصرية - وهي الصناعة الوحيدة مع صناعة الكتاب التي ستستفيد من اتفاقيات الجات- تتجاوز أزمة دور العرض، وهي محنة مركبة يدخل فيها الإنتاج والتوزيع والرقابة، فالإنتاج متوقف، وأصبح توزيع الفيلم المصري خاضعا للأجنبي، والرقابة تمارس دورا فخريا يسوء الإبداع في المنبع، ويهدد مواهب السينمائيين المصريين.

لهذا كله يحتاج إنقاذ صناعة السينما إلى استراتيجية متكاملة العناصر فبناء دور للعرض دون إصلاح لهياكل الصناعة وبناء ستوديوهات جديدة وحل مشكلة التوزيع والرقابة سوف يؤدي تلقائيا إلى إشغال هذه الدور الجديدة بإنتاج السينما الأمريكية والسينما الهندية وتبقى صناعة السينما المصرية متعثرة بل ومتدهورة كما هو حالها الآن.

ويدعو «ألفريد فرج» وزارة الثقافة لإطلاق «مشروع قومي واسع النطاق لتدعيم الإبداع وتطويره، وتمكين استثماراته وترقية نظم الإنتاج..»

ثم يستدرك:

وهذه ليست دعوة للوزارة أو الحكومة للتدخل في الإنتاج والاستثمار فيه..»

وهنا أختلف مع «ألفريد فرج»، وأرى أنه يساير الحالة الشائعة التي خلقتها ثقافة «الخصخصة»، وجنونها، وأحيله فقط إلى عدد ومستوى الأفلام التي أنتجها القطاع العام للسينما في الستينيات. صحيح أنه ما من تجربة ناجحة يمكن تكرارها في كل الظروف، ولكني أعتقد أن الصيغة التي يمكن أن تضمن لصناعة السينما التطور المرجو هو ملكية عامة للإنتاج، مع رقابة شعبية وإدارة ديمقراطية عصرية تشارك فيها كل النقابات الفنية لتكون هناك ضمانات حقيقية لكي يصب العائد الاقتصادي والثقافي لهذه الصناعة في نهر المصالح الوطنية، مع ملاحظة أن الملكية العامة ليست من الضروري أن تكون حكومية، ومراعاة الفروق بين الدولة والحكومة.

ولكن هذا كله مرهون لا فحسب بالتطور الديمقراطي للبلاد وإنما أيضاً بارتفاع مستوى معيشة الطبقات الشعبية حتى تكون هذه الطبقات مستهلكا مضمونا ودائما في السوق المحلي للسينما.. أي أنه مرهون بسياسات شاملة جديدة.

فريدة النقاش

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ مايو ١٩٩٥

دراسة حول اتفاقية الجات.. النتائج والآثار.. وحرب القصعة «1 ـ 4»

«رسالة إلى العرب قبل أن تقع الواقعة»

■ عمر عبد الله كامل ■

يشهد العالم حاليا عهدا جديدا من الاسواق المتحررة بعد انتهاء الجولة الأخيرة من المفاوضات الشاقة التى عرفت بجولة أورجواى، حيث توصل أعماد الدول الاوروبية والولايات المتحدة واليابان إلى تسوية الخلافات القائمة بينهم بشأن الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة المعروفة باسم «جات». ويعتبر توقيع الاتفاقية العالمية الذى شهدته مدينة مراكش بالملكة المغربية ميلادا لمنظمة التجارة العالمية ابتداء من يناير 95، لتصبح هذه المنظمة الدعامة الثالثة من دعامات العلاقات الاقتصادية التى تشمل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى.

ولقد تعددت الآراء حول الآثار الايجابية والسلبية لاتفاقية الجات حيث يرى البعض أن المستفيد من هذه الاتفاقية هم الدول الصناعية، بينما يرى البعض الآخر أن المستفيد الأول هم الدول النامية وخاصة حديثة التصنيع فى أسيا، وهناك فريق ثالث يرى أن الدول النامية وخاصة المستوردة للغذاء هم الأكثر تضررا من وراء هذه الاتفاقية.

وحول اتفاقية الجات وآثارها على الدول العربية بصفة عامة والمنطقة الخليجية بصفة خاصة تقوم العالم اليوم بنشر دراسة حول (اتفاقية الجات النتائج والآثار.. وحرب القصعة) أعدها عمر عبد الله كامل نائب رئيس مجموعة دلة البركة، الذى قسم خطة البحث إلى عدة نقاط رئيسية وهى: مدن الاتفاقية، وأهم البنود بها، والآثار المترتبة عليها، تأثيراتها على دول العالم وعلى المنطقة العربية بصفة خاصة، فضلا عن الحلول المقترحة لمواجهة التكتلات الاقتصادية القائمة والتعامل مع الجات، النتائج والتوصيات.

الهدف من اتفاقية الجات

يكمن الهدف الاساسى من اتفاقية الجات فى تمكين الدول العضو من النفاذ إلى الاسواق لباقى الدول الاعضاء بما يحقق التوازن بين الحماية المناسبة من الانتاج المحلى وبين تدفقه واستقرار التجارة الدولية، ولتحقيق هذا الهدف هناك التزام يقع على عاتق الدول الاعضاء، التزامات عامة تطبق على جميع الدول الاعضاء فيما عدا بعض الاستثناءات الممنوحة لبعض الدول النامية ومن أمثلة هذه الالتزامات، عدم اللجوء إلى قيود كمية إلا فى ضوء ما أقرته اتفاقية الجات والتزامات محددة للدول الاعضاء.

أهم النقاط التى تضمنتها اتفاقية الجات

تضمنت الاتفاقية تحويل الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية «الجات» إلى هيئة تتولى تحرير التجارة العالمية بما يسمح بانسياب المنتجات بين الدول بحرية وفاعلية والعمل على ايجاد تسوية لأية منازعات دولية فى مجال التجارة من خلال انشاء لجان تحكيم لفض هذه النزاعات خلال ستة شهور على الاكثر.

وتم كذلك إدخال بنود جديدة لم تكن موجودة من قبل مثل حقوق المؤلف وبراءة الاختراع ومكافحة التزوير والمعروفة بحماية الحقوق الفكرية والادبية بهدف تشجيع الابتكار التكنولوجى وتحقيق فوائد

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٥

مشتركة للمنتجين والمستخدمين للتكنولوجيا بما يحقق التوازن بين الحقوق والالتزامات.

كما عملت الاتفاقية على تخفيض القيود المفروضة على الاستثمارات بين الدول تمهيدا لتحرير الاستثمار على المستوى العالمي، والتخلص من إجراءات التمييز بين الاستثمار الوطني والاجنبي.

واتخذت «جات» عدة اجراءات لمنع اغراق السوق من خلال وضع معايير محددة تحد من اغراء الاسواق المحلية بمنتجات تقل اسعارها عن السعر الحقيقي في بلد المنشأ كما دعت الاتفاقية إلى الغاء الرسوم الجمركية وازالة الحواجز التجارية الكمية والادارية خلال خمس سنوات مما يزيد حركة التجارة العالمية ويحقق دخلا صافيا يتراوح وفقا لتقديرات البنك الدولي بين 212 و 274 مليار دولار سنويا (باسعار عام 92) بما يعادل 1٪ من اجمالي الناتج العالمي في العام المذكور.

وتم كذلك اخضاع صناعة النسيج والملابس لقواعد الجات حيث يتم هذا الالغاء على ثلاث مراحل تبدأ الاولى من العام الحالي وتشمل خضوع 16٪ من اجمالي تلك الصناعة للجات، والمرحلة الثانية في عام 98 وتشمل خضوع 25٪ أخرى لقواعد الاتفاقية، أما المرحلة الثالث فتبدأ في عام 2002 وتتضمن نسبة 27٪.

وتنص كذلك الاتفاقية على تحرير التجارة في مجال المنتجات الزراعية عندما تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ وتحويل جميع حواجز الاستيراد الكمية والادارية إلى تعريفات جمركية حيث ستخفض الدول الصناعية تعريفاتها الجمركية خلال 6 سنوات بمتوسط 36٪ مقارنة بالمستويات التي كانت سائدة خلال الفترة 86 ـ 88.

وتم اخضاع الخدمات المالية والمصرفية والانشطة التأمينية والسياسية التي تشكل أو تمثل 20٪ من التجارة العالمية لاتفاقية الجات.

الأثار المترتبة على الجات

انتهت اتفاقية الجات بصدور مجموعة من الاتفاقيات يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام وهي النفاذ إلى الاسواق ومجموعة الاتفاقات المؤسسة واتفاقات حول الموضوعات الجديدة، حيث تعنى الاولى بجداول الالتزامات المحددة لكل دولة موضحة نتيجة المفاوضات الثنائية بين الاطراف المتعاقدة بالاتفاقية الخاصة بازالة أو تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية بينما تتضمن مجموعة الاتفاقات المؤسسة، الدعم والوقاية ومكافحة الاغراق، أما الموضوعات الجديدة فتتمثل في اجراءات الاستثمار والملكية الفردية والتجارة في الخدمات.

الجات والدول العربية

في اطار الاتفاقية، أصبحت الدول النامية تلتزم بتخفيض الدعم النقدي المباشر للإنتاج الزراعي بنسبة 13.3٪ على أقساط متساوية خلال 15 سنة اعتبار من العام الحالي، ويتيح الاتفاق للدول النامية بما فيها الدول العربية الاعضاء استخراج دعم الاستثمارات الزراعية، ودعم مدخلات الانتاج، حيث يتضمن الاتفاق إعفاء الدول الفقيرة من تخفيض دعم الانتاج النقدي المباشر إذا كان لا يتجاوز 10٪ من القيمة الاجمالية للإنتاج.

أما بالنسبة لدعم التصدير فإن الدول المتقدمة تلتزم بتخفيض الدعم النقدي المباشر لتصدير السلع الزراعية بحيث يتم خفض قيمة الدعم بنسبة 36٪ للفترة 86 ـ 1990، كما يتم تخفيض كمية الصادرات المدعومة بنسبة 21٪ من متوسط كمية الصادرات المدعومة لنفس الفترة المذكورة.

ويشمل دعم التصدير الذي يخضع للتخفيض عدة أشكال وهي الدعم المباشر المرتبط بالأداء التصديري، وبيع الحكومة للمخزون غير التجاري من السلع غير الزراعية للتصدير باسعار أقل من أسعار البيع في السوق المحلية، ودعم التصدير الذي يتم تمويله من رسوم أو ضريبة تفرضها الحكومة، بالاضافة إلى دعم التصدير الذي يمنح لتخفيض تكاليف تسويق صادرات السلع الزراعية وتكاليف الشحن الدولي، والرسوم المنخفضة على النقل الداخلي لشحنات التصدير، وأخيرا دعم السلع الزراعية المرتبطة بادخالها في سلع للتصدير.